- جامعة العلوم الإسلامية العالمية
- كلية الدراسات العليا
- قسم اللغة العربية وآدابها

أصول الدرس النحوي عند ابن جني في كتابه "المُحتسَب" دراسة وصفية تحليلية

Principles Of Grammatical Study At Ibn Jinni In His Book "Al-Mohtasab" Descriptive And Analytic Study

إعداد

وليد إبراهيم علي الحاج

إشراف

أ.د عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة دكتوراه في الدراسات اللغوية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تاريخ المناقشة: عمان ٢٩ / ٥ / ٢٠١٣مجامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم اللغة العربية وآدابها

أصول الدرس النحوي عند ابن جني في كتابه "المُحتسَب"

دراسة وصفية تحليلية

إعداد

وليد إبراهيم علي الحاج

إشراف

أ.د عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي

" قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة دكتوراه في تخصص الدراسات اللغوية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية "

تاريخ المناقشة: عمّان ٢٩ / ٥ / ٢٠١٣م

أصول الدرس النحوي عند ابن جني في كتابه "المحتسَب"

دراسة وصفية تحليلية

Principles Of Grammatical Study At Ibn Jinni In His Book "Al-Mohtasab" Descriptive And Analytic Study

إعداد

وليد إبراهيم علي الحاج

إشراف

أ.د عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي

نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٩م

أعضاء لجنة المناقشة:	الجامعة	التوقيع
١. أ.د عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي (رئيسا)	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	.....
٢. أ.د عبد المنعم صالح مهدي (عضوا)	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	.....
٣. أ.د عودة خليل أبو عودة (عضوا)	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	.....
٤. د. فاطمة محمد عليمات (عضوا)	الجامعة الأردنية	.....

The World Islamic Science & Education University (wise)

Faculty Of Graduate Studies

Dept Of Arabic Language And Literature

Principles Of Grammatical Study At Ibn Jinni In His Book "Al-Mohtasab" Descriptive And Analytic Study

Walid Ibrahim Ali Al-Haj

Prof. Dr. Abdul Razzaq Abdul Rahman Al-Saadi

"A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Arabic Language in Linguistic Studies at The World Islamic Science and Education University".

The World Islamic Science and Education University

Amman

٥/٢٩/٢٠١٣

التفويض

أنـا الطالـب وليـد إبـراهيم علـي الحـاج أفـوض جامعـة العلـوم الإسـلامية العالميـة، بتزويـد نسـخ مـن رسـالتي الموسـومة بـ (أصـول الـدرس النحـوي عنـد ابـن جنـي فـي كتابـه "المُحتَسـب" دراسـة وصـفية تحليليـة) للمكتبـات، أو المؤسسـات، أو الهيئـات، أو الأشـخاص عنـد طلبها.

التوقيع: .....

التاريخ: ٢٠١٣/٥/٢٩م.

الإهـــداء

إلى من زرعوا في صحرائي النخيل فأنبتت هذه الثمرة

إلى والديّ رمز الصبر والتضحية

إلى أساتذتي رمز العطاء والنور

إلى زوجتي رمز الصدق والوداد

شكر وتقدير

أقدم خالص الشكر، وعظيم المحبة والتقدير، إلى أستاذي المشرف على هذا البحث الأستاذ الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، على توجيهاته الحكيمة، وملاحظاته السديدة، وتشجيعه الدؤوب لي لإخراج البحث في صورة علمية لائقة، كما لا يفوتني تقديم الشكر الموصول بالمحبة والعرفان إلى الأساتذة الأجلاء الذين تكرموا بقبول مناقشة هذا العمل.

فهرس المحتويات

الموضوع

الصفحة

- قرار لجنة المناقشة ..... ب
- التفويض ..... د
- الإهداء ..... هـ
- شكر وتقدير ..... و
- الفهرس ..... ز
- الملخص بالعربية ..... ل
- الملخص بالإنجليزية ..... ن
- مقدمة ١

التمهيد: ابن جني وكتابه "المحتسب" في توجيه الشواذ..... ٧

المبحث الأول: التعريف بابن جني..... ٨

- اسمه ونسبه ٨
- مولده ونشأته ٩
- أحواله وصفاته ١٢
- مكانته العلمية ١٣
- مذهبه النحوي ١٥
- آثاره ومؤلفاته ١٧
- وفاته ١٨

المبحث الثاني: التعريف بكتاب "المحتسب" لابن جني..... ١٩

- أسباب تأليفه ١٩
- منهجه في الكتاب ٢١
- أهمية الكتاب ٢٢
- مصادره في الكتاب ٢٣

المبحث الثالث: نبذة عن القراءات الشاذة..... ٢٥

- تعريفها ٢٥
- نشأتها ٢٨
- أنواعها ٣٢
- رواتها ٣٣
- حكمها ٣٥
- مصنفاتها ٣٦

المبحث الرابع: مواقف النحاة من الاحتجاج بالقراءات الشاذة..... ٤٣

- الاتجاه الأول: المعتدلون من النحاة ٤٣
- الاتجاه الثاني: المتشددون من النحاة ٦١

الفصل الأول: السماع عند ابن جني..... ٦٩

- المبحث الأول: نبذة عن أصول النحو ومفهوم السماع ٧٠
- المبحث الثاني: موقف ابن جني من الاستدلال بالقرآن وقراءاته ٧٩
- المبحث الثالث: موقف ابن جني من الاستدلال بالحديث النبوي الشريف ٩٣
- المبحث الرابع: موقف ابن جني من الاستدلال بكلام العرب شعراً ونثراً ١٠٢

الفصل الثاني: القياس عند ابن جني..... ١٣٣

- المبحث الأول: نبذة عن القياس ونشأته ١٣٤
- المبحث الثاني: موقف ابن جني من القياس في المسائل الصوتية ١٤٣
- المبحث الثالث: موقف ابن جني من القياس في المسائل الصرفية ١٤٩
- المبحث الرابع: موقف ابن جني من القياس في المسائل النحوية ١٦٢

الفصل الثالث: أصول استدلالية أخرى..... ١٧١

المبحث الأول: الإجماع النحوي وموقف ابن جني منه..... ١٧٢

- نبذة عن الإجماع ونشأته ١٧٢
- موقف ابن جني من إجماع نحاة البلدين ١٧٧
- موقف ابن جني من إجماع نحاة البصرة ١٧٩
- موقف ابن جني من إجماع نحاة الكوفة ١٨١
- موقف ابن جني من إجماع نحاة بغداد ١٨٣
- موقف ابن جني من إجماع العرب ١٨٤
- موقف ابن جني من إجماع القراء ١٨٤

المبحث الثاني: التعليل النحوي وموقف ابن جني منه..... ١٨٦

- نبذة عن مفهوم التعليل ونشأته ١٨٦

موقف ابن جني من الاستدلال بالعلل النحوية..... ١٩٦

- علة التخفيف ١٩٦
- علة الاستثقال ٢٠٠
- علة أولى ٢٠٢

- علة مجاورة ٢٠٦
- علة التعويض ٢٠٨
- علة الاستغناء ٢٠٩
- علة التفريق ٢١٠
- علة الإشعار ٢١٠
- علة التشبيه ٢١١
- علة الحمل على المعنى ٢١٢
- علة دلالة حال ٢١٢

المبحث الثالث: العامل النحوي وموقف ابن جني منه..... ٢١٥

- نبذة عن مفهوم العامل ونشأته ٢١٥
- موقف ابن جني من الاستدلال بنظرية العامل..... ٢٢١

أ - المسائل المتعلقة بالعامل النحوي في باب المرفوعات ٢٢٢

ب - المسائل المتعلقة بالعامل النحوي في باب المنصوبات ٢٢٩

ج - المسائل المتعلقة بالعامل النحوي في باب المجرورات ٢٤٠

د - المسائل المتعلقة بالعامل النحوي في باب التوابع ٢٤٣

- الخاتمة ٢٤٦
- الفهارس التحليلية المتنوعة..... ٢٥٢

- فهرس الآيات القرآنية الكريمة..... ٢٥٣
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة ٢٧١
- فهرس الأمثال وأقوال العرب..... ٢٧٢
- فهرس الشواهد الشعرية..... ٢٧٣
- فهرس الأعلام..... ٢٧٧

- فهرس المصادر والمراجع..... ٢٨٤
- المصادر ٢٨٤
- المراجع ٢٩٠
- الرسائل الجامعية ٢٩٤
- الدوريات ٢٩٤

الملخص بالعربية

أصول الدرس النحوي عند ابن جني في كتابه "المُحتسَب"

دراسة وصفية تحليلية

إعداد

وليد إبراهيم علي الحاج

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي

تاريخ المناقشة ٢٠١٣/٥/٢٩م.

يروم هذا البحث إلى تسليط الضوء على كتاب "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها" لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) وهو من الكتب التطبيقية القليلة التي تنحو إلى التخصص في حقل توجيه القراءات الشاذة والتماس وجوهها في العربية بمستوياتها المختلفة صوتاً وصرفاً ونحواً ودلالةً.

وقد استعان ابن جني في الاستدلال على صحة هذه الوجوه بالأصول النحوية من سماع وقياس وتعليل وغيرها، بوصفها أدلة نصية وعقلية أتى بها ابن جني لتأكيد صحة وجه القراءة في العربية، وانسجامها مع القواعد العامة المقررة عند النحاة.

وتأسيساً على ما سبق، ومن منطلق العناية بكتب التراث، وإبراز ما فيها من قيمة علمية كبيرة في المجالات اللغوية والنحوية، انطلقت مشكلة هذا البحث لتتناول كتاب "المحتسب" لابن جني" بالنظر والدراسة؛ بغية البحث والتنقيب عن الأصول النحوية من سماع وقياس وإجماع وغيرها، لبيان كيفية استدلال ابن جني بها في توجيه ما تسفر عنه القراءات الشاذة من وجوه نحوية وصرفية ولغوية متعددة ، ثم تصنيف هذه الوجوه والمسائل وفق المستوى التقعيدي الذي تنتمي

إليه، كأن تصنف في المستوى النحوي – مثلاً – حسب الأبواب النحوية المعروفة في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات... وهكذا.

وترجع أهمية استقراء هذه المسائل المستخرجة من القراءات الشاذة، بوصفها وثيقة كاملة يتكئ عليها الدراسون لاستكمال لغة العرب من مصادرهم السماعية ذات الفصاحة والموثوقية، لاسيما بعد الاستدلال على صحة وجهها التقعيدي بأصول الصناعة النحوية من سماع وقياس وغيرها، وذلك من أجل الإسهام في إغناء البنية القواعدية للسان العربي، وتزويده بالاستعمالات اللغوية الفصيحة بدلاً من إهدارها أو احتباسها في بطون المعاجم والكتب؛ وبهذا يمكن تقعيد هذه اللغة على أسس علمية سليمة تعتمد على المادة اللغوية بما فيها من تنوع وثراء، وليس على السياقات الخارجية لها.

وبناءً على ذلك، جاءت هذه الدراسة في تمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة.

تناول التمهيد منها التعريف بابن جني وكتابه "المحتسب في توجيه شواذ القراءات"، أما الفصل الأول فجاء بعنوان: "السماع عند ابن جني"، في حين جاء الفصل الثاني بعنوان: "القياس عند ابن جني"، أما الفصل الثالث فحمل عنوان: "أصول استدلالية أخرى عند ابن جني"، وذلك كله من خلال كتابه "المحتسب".

ثم تذيلت هذه الدراسة بعد استكمال حلقات فصولها الثلاث بخاتمة، عرض فيها الباحث أهم النتائج التي توصل إليها.

ABSTRACT

Principles Of Grammatical Study At Ibn Jinni In His Book
"Al-Mohtasab" Descriptive
And Analytic Study

Prepared by
Walid Ibrahim Ali Al-Haj
Supervised by
Prof. Dr. Abdul Razak Abdul Rahman Saadi

Thesis debated on ٢٩/٠٥/٢٠١٣

This research aims at focusing on the book titled "Al-Muhtasab" in identifying abnormality and clarification of readings by "Abi Alfath Othman Bin Jinni" (d. ٣٩٢ AH). This book is among few applied ones that specializes to direct abnormal readings and seeks their aspects in Arabic language at various levels in audio, declension, grammar, and indication.

Ibin Jinni used grammatical fundamentals to demonstrate the validity of these aspects be virtue of hearing, measurement, adjustment, etc. as it is descriptive and mental evidences brought by Ibin Jinni to confirm the validity of reading aspect in Arabic and compatibility with the general rules that are established by the grammarians.

Based on, for taking care of heritage books and highlighting its scientific value in linguistics and grammatical aspects, the problem of this research is come to discuss Ibin Jinni book entitled "Al-Muhtasab" in order to research and explore the grammatical principles by virtue of hearing, measurement, consensus, etc., to show up how Ibin Jinni had used it in directing the outcome of the abnormal readings as to multiple grammatical, morphological and linguistic aspects, and then to classify these issues according to grammaticalization level to which they belong, as if classified at

grammar level, for example, by grammatical sections such as nominative, accusative and genitive, and so on.

The induction importance of these issues extracted from abnormal readings are as a complete document on which the scholars depend to

complete the language of the Arabs from their hearsay sources with eloquence and reliability, especially after their grammaticalization aspect have been validated under the bases of grammar industry by virtue of hearing, measurement, etc. to contribute to the enrichment of the grammatical structure of Arab natives, provide it with fluent language uses instead of wasting or keeping it veil inside dictionaries and books. Thus, this language can be grammaticalized on scientific valid bases relying on linguistic material with its diversity and richness, and not on its external contexts.

Accordingly, this study is divided into an introduction, three chapters and a conclusion.

The introduction discussed the definition of Ibin Jinni and his book titled "Al-Muhtasab" in directing the abnormality of readings.

Chapter one is entitled, "The Hearing to Ibin Janni ", while Chapter two, entitled, "Measurement to Ibin Janni", but Chapter three is, "Other Evidentiary Principles to Ibin Janni". All of that are made through the book entitled "Al-Muhtasib".

Finally, the study is ended with a conclusion in which the researcher wrote down his most important results and findings.

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين، أما بعد...

فإن هذه الدراسة تسعى إلى تناول أحد الكتب التطبيقية القليلة في توجيه القراءات الشاذة وتعليلها والتماس وجوهها في العربية، من خلال كتاب "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها" لأبي الفتح عثمان ابن جني، ت ٣٩٢هـ.

ويعد هذا الكتاب ثروة كبيرة في مجال القراءات، إذ يتناول ابن جني في كتابه "المحتسب" القراءات الشاذة في القرآن الكريم، وهو في توجيهه لهذه القراءات يستعين بالآراء النحوية والصرفية التي يجوز تخريج تلك القراءات عليها، ويستعين في سبيل ذلك بالآيات القرآنية بقراءاتها الصحيحة والشاذة، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية والأمثال والحكم، والقياس والتعليل وغيرها من أصول صناعة النحو التي يؤتى بها بوصفها أدلة نصية وعقلية تؤكد صحة وجه القراءة في العربية، وانسجامها مع القواعد العامة المقررة الناظمة لبنية الدرس اللغوي عند العرب بمستوياته المختلفة صوتاً وصرفاً ونحواً ودلالةً.

وتأسيساً على ما سبق، تنطلق **مشكلة هذه الدراسة** من رغبة الباحث في الكشف عن أصول النظرية النحوية عند العرب المتمثلة في السماع والقياس والإجماع وغيرها من الأصول الأخرى التي يمكن استخراجها من كتاب "المحتسب" لابن جني، رغبةً في تأصيل هذه الأصول في الدرس النحوي العربي لما تمثله من أدلة كلية على صحة القواعد النحوية الضابطة للسان العربي، فضلاً على ما ستحققه هذه الدراسة من الكشف عن نظرة ابن جني إلى هذه الأصول وموقفه منها، وبيان طريقته في دراستها وعرضها وآرائه فيها، وذلك من أجل تكوين صورة دقيقة لأصول النحو عند هذا العالم، ليس من خلال ما كتبه نظرياً في كتابه "الخصائص" فحسب، ولكن أيضاً من خلال بعض كتبه التطبيقية ومن أهمها كتابه "المحتسب"؛ استكمالاً لربط التنظير بشقه التطبيقي في هذا الحقل من التخصص، وهذا من شأنه أن يدعو إلى تحقيق نظرية لغوية عربية متكاملة تسعى إلى تفعيل الأسس والقواعد بالممارسة العملية، خدمةً لمتكلم اللغة في أثناء تواصله اللغوي ضمن محيطه الاجتماعي.

وهذه الدراسة – إن شاء الله – ستجيب عن عدد من الأسئلة منها:

- ماذا يقصد بالقراءة الشاذة، ولم سُميت بذلك؟
- ما موقف النحاة من الاحتجاج بالقراءات الشاذة وموقف ابن جني من ذلك؟
- هل استطاع ابن جني أن يصحح المفهوم السائد عن القراءات الشاذة؟
- إلى أي مدى استفاد ابن جني من الأصول النحوية المقررة في توجيه ما تسفر عنه شواذ القراءات من وجوه نحوية وصرفية متعددة؟
- كيف تناول ابن جني الأصول النحوية في عرضه للقراءات الشاذة والتماس وجوهها في العربية؟
- ما مدى التزام ابن جني بموقفه من الأصول النحوية المقررة عند النحاة؟
- ما أبرز المسائل النحوية والصرفية التي أثارتها القراءات الشاذة بين العلماء العرب؟
- هل الانشغال بالقراءات الشاذة يرقى إلى ما أثير حولها من نقاش وجدل؟

أما عن **أهمية هذه الدراسة ومسوغاتها**، فتكمن في كون هذا الكتاب – موضوع الدراسة– يعد ثروة كبيرة في مجال القراءات القرآنية عموماً والشاذة على وجه الخصوص، بوصف هذه القراءات من أغنى مأثورات التراث بالمادة اللغوية، فهي تمثل حال اللغة العربية ولهجاتها القديمة بجميع ظواهرها وأطيافها المتنوعة، علاوةً على أن هذا الكتاب من الكتب التطبيقية القليلة التي تنحو إلى التخصص في حقل توجيه القراءات الشاذة وتعليلها، فهو أول كتاب وصل إلينا وافياً شاملاً، يحتج للقراءات الشاذة ويحشد لها كثيراً من الشواهد والأدلة، وتكفي الإشارة إلى أهميته أنه كان له أكبر الأثر في تحسن النظرة إلى القراءات الشاذة، وفي عودة ثلاث قراءات شاذة إلى مراتب الصحيح المشهورة وهي: قراءات أبي جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي، وخلف بن هشام.

بالإضافة إلى أنّ الأصول النحوية من سماع وقياس وغيرها التي وردت في كتاب "المحتسب" لم تنلْ حقها في دراسة علمية، فهي لم تفرد بدرس مستقل يتناولها نظراً وتطبيقاً،

فجاءت هذه الدراسة لتكشف عن نظرة ابن جني إلى أصول الصناعة النحوية، وتبيّن طريقته في دراستها وعرضها، وموقفه منها، وتتناول هذا كله بالدرس والتحليل نظراً وتطبيقاً.

أما عن **الدراسات السابقة** فيرى الباحث – بدايةً – أنّ هذا النوع من الدراسات المتعلق بالقراءات الشاذة من الحقول المعرفية التي تفتقر إليه المكتبة العربية، فلا يوجد – على حسب علم الباحث واطلاعه – إلا كتابان في هذا المجال، وهما: "مختصر في شواذ القرآن" لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، وقد اقتصر مؤلفه على ذكر القراءات الشاذة منسوبة إلى قائليها من غير تعليل أو توجيه، وكتاب "إعراب القراءات الشواذ" لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ). وعلى الرغم من اتساع هذا الكتاب من حيث حجم المادة المدروسة لم يصل إلى منزلة "المحتسب" في قوة الاحتجاج لشواذ القراءات، ومما يدل على ذلك ما تركه "المحتسب" من أثر بالغ في وجدان علماء العربية من نحويين ولغويين ومفسرين، إذ راقهم موقف صاحبه الجريء في الدفاع عن القراءات الشاذة ، وأعجبوا بتوجيهاته السديدة الكثيرة، وأخذوا يتناقلونها في كتبهم النحوية، وفي تفاسيرهم القرآنية بكثير من الاحترام والإجلال.

ومن **الدراسات الحديثة** في هذا المجال ما أعده الباحث جمعة محمد علوة لنيل درجة الماجستير من جامعة اليرموك بعنوان "أوجه العربية في شواذ القراءات في كتاب المحتسب". غير أن الباحث اهتم بطريقة ابن جني ومنهجه في توجيه شواذ القراءات بما يتناسب وقواعد العربية صرفاً ونحواً وبلاغةً، دون الاهتمام بدراسة الأصول النحوية العامة والكشف عن موقف ابن جني منها، إلا في حدود ضيقة وضمن إشارة خاطفة بحيث لا يتعدى ما ذكره في ذلك عدد أصابع اليد الواحدة.

وكذلك ما ذهب إليه الدكتور محمود الصغير في كتابه "القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي" فعلى الرغم من تركيزه على ابن جني، من حيث بيان موقفه من هذه القراءات والاحتجاج بها، وتفصيله في عرض سمات منهج ابن جني الغالب عليه في توجيه هذه القراءات كان تناوله للأصول النحوية عند ابن جني في محتسبه موجزاً ومقتضباً، ولم يشملها جميعاً، وبالتالي لا يعطي صورة واضحة عن موقف ابن جني من هذه الأصول وكيفية تناولها خدمةً لتوجيه القراءات الشاذة والتماس وجوهها في العربية نظراً وتطبيقاً. بالإضافة إلى أنه لم يتطرق إلى ذكر المسائل الصرفية الواردة في هذه القراءات الشاذة، واكتفى بحصر المسائل النحوية وذكرها فقط.

وانطلاقاً من هذه الأسباب وغيرها استقر في يقين الباحث ضرورة تناول هذا الكتاب وإفراده بهذه الدراسة.

أما عن **منهج هذه الدراسة**، فقد جاء وصفياً تحليلياً، وذلك باعتماد الباحث على النصوص المستقرأة والخاضعة للدراسة أولاً، ثم تحليل ما ينتج عنها من معلومات وحقائق في خطوة تالية.

ويقوم الوصف باعتماد الدراسة على الاستقراء والبحث عن أصول النحو عند ابن جني في كتابه "المحتسب"، ثم تصنيف هذه المادة وتحليلها بحسب الفصل الذي تنتمي إليه في السماع أو القياس... وهكذا؛ لأنه من المعلوم أن ابن جني كان يحشد عند تخريجه للقراءات الشاذة الاستدلالات الممكنة كافة من الأصول النحوية كالسماع والقياس والتعليل والإجماع وغيرها إلا أنها كانت متفرقة غير منظمة أو مبوبة، فهو ينتقل بقارئه من أصل إلى آخر أثناء الاستدلال دون أي ترتيب، وذلك بحسب ما تستلزمه طبيعة القراءة من توجيه؛ لذلك سيقوم الباحث بإعادة تصنيف هذه الأصول المستخدمة في إثبات صحة التوجيهات القرائية وما تسفر عنه من وجوه نحوية وصرفية متعددة، من خلال لمّ شتاتها وتبويبها بشكل منظم؛ بُغية تسهيل عملية دراستها وعرض أوجه القول فيها.

أما عن **أهم مصادر البحث ومراجعه** التي اعتمد عليها الباحث في دراسته، واستفاد منها جميعاً – بطبيعة الحال – فقد تنوعت مشاربها، وأخذت من كل صنف بهيج، فمن هذه الكتب ما يتصل بعلوم القرآن من قراءات، وتفاسير، وكتب المعاني، والإعراب...، ومنها ما يتصل بعلوم اللغة من كتبٍ في النحو والصرف، والخلافات النحوية...، ومنها ما يتصل بكتب السير والتراجم،والطبقات، والدواوين، وبعض المعاجم سواء في اللغة أو القراءات، بالإضافة إلى رجوع الباحث إلى بعض الكتب الحديثة، والأبحاث المنشورة في الدوريات المحكَّمة، وبعض الرسائل الجامعية المخطوطة، وجميعها يضرب بسهم وافر إما في القراءات، أو في الدراسات النحوية والصرفية، وغيرها من علوم العربية المتنوعة.

أما عن **الصعوبات التي واجهت الباحث** فأهمها قلة مصادر القراءات الشاذة، فليس بين أيدينا من هذه المصادر عدا كتاب "المحتسب" لابن جني إلا ما صنّفه ابن خالويه في كتابه "مختصر في شواذ القرآن"، والعكبري في كتابه "إعراب القراءات الشواذ" ولقد تمكن الباحث من التغلب على هذه المشكلة بالاستعانة بكتب التفسير المختلفة، لاسيما تفسير "البحر المحيط" لأبي حيان، إضافةً إلى كتب إعراب القرآن ومعانيه.

وهناك مشكلة أخرى متعلقة بمسألة التزود بالكتب اللازمة لإجراء الدراسة، فبعض الكتب المحققة تحقيقاً جيداً يندر وجودها أو الحصول عليها؛ إما لشدة الطلب عليها، أو لتقادمها في زمن طباعتها ونفادها من الأسواق، لكنني في هذا المجال لا أستطيع أن أنكر خيوط النور التي أنارت

لي دروب هذا المسلك والمتمثلة بالرعاية التي أولانيها أستاذي الدكتور عبد الرزاق السعدي فقد تكرم على الباحث – مشكوراً – بتذليل ما يصعب عليه من خلال نصحه الدائم وتوجيهاته السديدة المستمرة، ومكتبته العامرة، بالإضافة إلى الاستفادة من الكتب الوقفية المتمثلة بمكتبة أستاذي الدكتور – عفيف عبد الرحمن – التي جعل محتوياتها القيمة وقفاً لخدمة طلبة العلم والباحثين، فجزاهما الله لقاء ذلك كل خير.

أما **محتوى هذه الدراسة وهيكلها العام** فيشتمل على هذه المقدمة، يعقبها تمهيد ثم ثلاثة فصول، ثم خاتمة.

تناولت في **التمهيد** تعريفاً موجزاً بابن جني من حيث حياته وآثاره، ثم تعريفاً بكتابه "المحتسب" من حيث أسباب تأليفه وأهميته ومصادره؛ ثم نبذة عن القراءات الشاذة ومواقف النحاة من الاحتجاج بها.

أما **الفصل الأول**، وهو بعنوان: "السماع عند ابن جني" فقد جاء في أربعة مباحث، تناولت في المبحث الأول التعريف بعلم أصول النحو ثم مفهوم السماع ونشأته على وجه الخصوص، بينما جاء المبحث الثاني ليكشف عن موقف ابن جني من الاستدلال بالقرآن وقراءاته، أما المبحث الثالث فتناول الكشف عن موقفه من الاستدلال بالحديث الشريف، وتحدث المبحث الرابع عن موقفه من الاستدلال بكلام العرب شعراً ونثراً.

أما **الفصل الثاني** فكان عنوانه: "القياس عند ابن جني" وقد جاء في أربعة مباحث، تناول المبحث الأول منه نبذة عن القياس ونشأته، بينما جاء المبحث الثاني للحديث عن موقف ابن جني من الاستدلال بالقياس في المسائل الصوتية، أما المبحث الثالث فجاء للحديث عن موقفه من الاستدلال بالقياس في المسائل الصرفية، وفي المبحث الرابع تم الكشف عن موقفه من الاستدلال بالقياس في المسائل النحوية.

أما **الفصل الثالث** فقد حمل عنوان: "أصول استدلالية أخرى عند ابن جني" وقد جاء في ثلاثة مباحث، تحدث المبحث الأول عن موقفه من الاستدلال بالإجماع النحوي، بينما جاء في المبحث الثاني للحديث عن موقفه من الاستدلال بالتعليل النحوي، وفي المبحث الثالث تم الكشف عن موقفه من العامل النحوي، وكيفية الاستدلال به وكل ذلك من خلال كتابه: "المحتسب".

ثم ختمت هذه الدراسة **بخاتمة** عرضت فيها أبرز ا لنتائج العلمية التي توصل إليها الباحث.

وفي الختام، إني لأرجو من الله العلي القدير أن يكون هذا العملُ خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به من أحب لغة القرآن وسعى في بنائها، وأن يتجاوز عما وقع مني من خطأ أو تقصير، إنّه خير مسؤول، هو حسبنا ونعم الوكيل.

التمـهيد

ابن جني وكتابه "المحتسَب" في توجيه شواذ القراءات

وفيه أربعة مباحث:

- **المبحث الأول: ابن جني حياته وآثاره.**
- **المبحث الثاني: التعريف بكتاب المحتسب لابن جني.**
- **المبحث الثالث: نبذة عن القراءات الشاذة.**
- **المبحث الرابع: مواقف النحاة من الاحتجاج بالقراءات الشاذة.**

* المبحث الأول: التعريف بابن جني.

- اسمه ونسبه:

هو عثمان بن جني[١] وكنيته "أبو الفتح"[٢] وينسب إلى "الموصل" فيقال له: الموصلي[٣].

وجِنِّيْ: بكسر الجيم وتشديد النون[٤] وسكون الياء[٥]، معرب كِنّيْ[٦]، وهو علم رومي معناه: كريم، نبيل، جيد التفكير، عبقري، مخلص[٧].

وفي هذا يبدو صدق تفسير ابن جني لاسم أبيه حيث إنّ "أبا الفتح كان يذكر أن أباه كان فاضلاً بالرومية"[٨].

وأبوه جني كان عبداً رومياً مملوكاً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي[٩].

ولا تذكر المراجع التي بين أيدينا شيئاً عن أبيه ونسبه، إلا ما أشار إليه في أحد أشعاره من تأكيد أصله الرومي، وإلى هذا أشار ابن جني بقوله: [من الوافر]

فإن أصبح بلا نسبٍ فعلمي في الورى نسبي

على أني أؤول إلى قُروم سادةٍ نُجُب

قياصرةٌ إذا نطقُوا أرمّ الدهرُ ذو الخُطُب

---

(١) ينظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، د.ت، ج١١، ص٣١١.

(٢) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٨م، ص٢٨٧.

(٣) ينظر: الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، البُلغة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، بيروت ٢٠٠١م / وينظر: الأتابكي، يوسف بن تغري بردي، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢م، ج٤، ص٢٠٧.

(٤) ينظر: ابن خلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٩٧٧م، مجلد ٣، ص٢٤٨.

(٥) ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة ٢٠٠٥م، ج٢، ص١٢٦.

(٦) المرجع السابق نفسه، ج٢، ص١٢٦.

(٧) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٥، القاهرة ٢٠١١م، مقدمة المحقق، ج١، ص١٠.

(٨) ابن ماكولا، علي بن هبة الله، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماءوالكنى والأنساب، تحقيق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، منشورات محمد أمين دمج، بيروت، د.ت، ج٢، ص٥٨٥.

(٩) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢م، ج١٥، ص٣٤.

أولاك دعـا النبي لهـم كفى شرفـاً دعـاء نـبي[١]

- مولده ونشأته:

ولد أبو الفتح في الموصل[٢] قبل الثلاثين والثلاثمائة في رأي أكثر مترجميه[٣].

وقيل: قبل الثلاثمائة[٤]، أما أبو الفداء في مختصره فيذهب إلى أنّ وفاته كانت سنة اثنتين وثلاثمائة[٥].

وهذا الاضطراب في تعدد الروايات في تحديد تاريخ ولادته وقع فيه من تصدى لدراسة ابن جني من الباحثين المحدثين، فقد ذهب الأستاذ محمد علي النجار إلى أنّ ولادته قد تكون في سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة[٦].

في حين ذهب الدكتور شوقي ضيف إلى أن ولادته كانت في "حوالي سنة عشرين وثلاثمائة للهجرة"[٧].

وتابعه في ذلك الدكتور فاضل السامرائي حيث أرجع تاريخ مولد ابن جني إلى حدود سنة عشرين وثلاثمائة لكونه أكثر موافقة ونسقاً[٨].

ويرى بعض الباحثين أن ولادته قد تكون بين منتصف العقد الثاني من القرن الرابع وبداية العقد الثالث[٩].

---

(١) الحنبلي، عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، د.ت، ج٣، ص١٤٠.
(٢) ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، مرجع سابق، مجلد ٣، ص٢٤٨.
(٣) ينظر: مثلاً: ابن النديم: محمد بن إسحاق، الفهرست، تحقيق ناهد عباس عثمان، دار قطري بن الفجاءة ١٩٨٥، ص١٧٢ / و: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٣م، ج١٧، ص١٩ / و: السيوطي، بغية الوعاة، مرجع سابق، ج٢، ص١٢٧.
(٤) ينظر: الحنبلي، عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من الذهب، مرجع سابق، ج٣، ص١٤١.
(٥) ينظر: أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل، المختصر في أخبار البشر، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ج٢، ص١٣٦.
(٦) ينظر: النجار، محمد علي، مقدمة الخصائص لابن جني، مرجع سابق، ص١١.
(٧) ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ط٨، دار المعارف، القاهرة ١٩٩٩م، ص٢٦٥.
(٨) ينظر: السامرائي، فاضل، ابن جني النحوي، ط٢، دار عمار، عمان ٢٠٠٩م، ص٤٢.
(٩) ينظر: شحود، حسن عبد الكريم، نظرية العامل وتطبيقها عند ابن جني، رسالة ماجستير مخطوطة، جامعة تشرين، سوريا ١٩٩٧م، ص٩٥.

ويُفهم من كلام خير الدين الزركلي أنّه ولد سنة سبع وعشرين وثلاثمائة للهجرة؛ لأنه ذكر أنه توفي عن نحو خمسة وستين عاماً، مع العلم أن سنة وفاته كانت اثنتين وتسعين وثلاثمائة، فمن خلال عملية حسابية بسيطة يتبين أن ولادة ابن جني – في رأي الزركلي – كانت سنة سبع وعشرين وثلاثمائة للهجرة[١].

ويستبعد الباحث ما ذهب إليه الزركلي، ويميل – في الوقت نفسه – إلى ترجيح أن تكون سنة ولادته في حدود عشرين وثلاثمائة للهجرة أو قبلها بقليل، اعتماداً على قصة لقائه بأستاذه أبي علي الفارسي وصحبته له على أثر حادثه مسجد الموصل – وستأتي قصتها- في أثناء تصدره للتدريس وهو شاب واعتراض أبي علي عليه في مسألة تصريفية، وكانت هذه الحادثة سنة (٣٣٧هـ)[٢].

فعلى افتراض أنه ولد سنة عشرين وثلاثمائة فهذا يعني أن عمره عندما تصدر للتدريس ثم صحب أبا علي الفارسي في رحلاته وأسفاره كانت سنه لا تقل عن سبعة عشر عاماً، وهذا ليس بغريب، بل من المعقول جداً على شخصية فذة تتمتع بذكاء وفطنة كما كان لابن جني أن يتصدر للتدريس ثم يصحب أستاذه أبا علي الفارسي ويلازمه في بلاط الملوك والأمراء في هذه المرحلة المبكرة من حياته.

أما عن نشأته، فقد نشأ ابن جني في الموصل وتلقى مبادئ العلم فيها، واتجه إلى تحصيل العلم في مساجدها، وأحس من نفسه النبوغ مبكراً، فجلس مجلس الأساتذة في الجامع[٣].

ويذكر الرواة في بدء اتصاله بأستاذه أبي علي الفارسي أن أبا الفتح، وهو شاب يدرس العربية في جامع الموصل مرَّ به أبو علي، فوجده يتكلم في مسألة قلب الواو ألفاً، نحو: قام، وقال، فاعترض عليه أبو علي، فوجده مقصراً، فقال له أبو علي: زبّبت قبل أن تحصرم[٤]. فتبع أبا علي، ولازمه أربعين سنة سفراً وحضراً[١]، وسافر معه حتى برع وصنف[١]، وخلا به في مقامه واستملى منه وأخذ عنه[٢].

---

(١) ينظر: الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، د.ت، ج٤، ص٢٠٤.
(٢) ينظر: الكامل لابن الأثير في حوادث سنة ٣٣٧هـ / نقلاً عن مقدمة محقق الخصائص لابن جني، مرجع سابق، ج١، ص٢٠-٢١.
(٣) ينظر: المؤمن، حامد، مقدمة محقق اللمع لابن جني، ط٢، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٥م، ص٨.
(٤) ينظر: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، مرجع سابق، ص٢٨٨ / و: الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء، تحقيق عمر فاروق الطباع، مؤسسة المعارف، بيروت ١٩٩٩م، مجلد ٤، ص٣٨٧.
(١) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، مرجع سابق، ص١١٥.

وتكاد الروايات تجمع على أنّ ابن جني لم يكن يعرف أبا علي قبل هذه الحادثة، إلا ما انفرد به ابن خلكان إذ أشار إلى أنّ ابن جني كان على معرفة سابقة بأبي علي قبل هذه الحادثة، وفي ذلك يقول: "قرأ الأدب على الشيخ أبي علي الفارسي... وفارقه وقعد للإقراء بالموصل، فاجتاز بها شيخه أبا علي فرآه في حلقته والناس حوله يشتغلون عليه، فقال له: "زبّبت وأنت حصرم"، فترك حلقته وتبعه ولازمه حتى تمهر"[٣].

وعلى كل حال فإنّ ارتباط ابن جني بأستاذه أبي علي طيلة هذه المدة الطويلة أدت إلى توثيق الصلة بينهما حتى إنه لا يمكن ذكر أحدهما بمعزل عن الآخر، ولا ريب أنّ هذه الملازمة هي التي قادت ابن جني إلى إحكام أصول العربية والتمكن منها، حتى فاق أقرانه في ذلك.

ولم ينسَ ابن جني فضل أستاذه عليه، فكان كثير الاعتزاز به، كثير الرواية عنه في كتبه، وهو يشبه إلى حد بعيد في كثرة نقله عن أستاذه أبي علي شيخ النحاة سيبويه في نقله علم الخليل[٤].

غير أنّ أبا علي كان يقتنع بعلم تلميذه ابن جني، إذ كان يسأله في بعض المسائل ويرجع إلى رأيه فيها، كما أنّ ابن جني صنّف كتبه في حياة أستاذه، فوقف أبو علي على تصانيفه واستجادها[٥].

وهذا يدل على أنّ شخصية ابن جني كانت شخصية علمية واضحة قوية، فلم يكن مجرد ناقل، بل كان ناقلاً ناقداً، وعالماً بصيراً، له فكر نافذ ورأي مستقل، ومما يدل على ذلك أنّ أستاذه أبا علي ألّف كتاب "الحجة في توجيه القراءات السبع"[٦] فألف ابن جني كتاب "المحتسب

(١) الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، ج١٧، ص١٨.
(٢) القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٨٦م، ج٢، ص٣٣٦.
(٣) ينظر: ابن خلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان، مرجع سابق، مجلد ٣، ص٢٤٦.
(٤) ينظر: ابن جني، الخصائص، مقدمة المحقق، ج١، ص٢١.
(٥) ينظر: القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، مرجع سابق، ج٢، ص٣٣٦.
(٦) صدر هذا الكتاب بعنوان: "الحجة للقراء السبعة" لأبي علي الفارسي، بتحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق ١٩٨٤م.

في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"[١]، منتهجاً في هذا الكتاب سبيلاً غير منهج شيخه، فهو القائل في خطبة كتابه المحتسب: "فإن أبا علي – رحمه الله – عمل كتاب الحجة في القراءات، فتجاوز فيه قدر حاجة القراء إلى ما يجفو عنه كثير من العلماء"[٢].

أما عن صحبته للمتنبي فقد نشأت بينه وبين المتنبي صداقة قوية، تقوم على الاحترام المتبادل والتقدير، وفي كتب التراجم ما يدل على ذلك من عبارات بخصوص علاقة ابن جني بالمتنبي، فصاحب شذرات الذهب يقول: "وكان قد قرأ الديوان على صاحبه"[٣] ثم شرح ابن جني ديوان المتنبي شرحاً كبيراً سماه النشر[٤] وكان يحضر عند المتنبي ويناظره في شيء من النحو[٥].

وفي هذا كله ما يدل على صداقة وكيدة بين الشاعر وابن جني، فقد كان الأخير يكنُّ للمتنبي احتراماً كبيراً مصحوباً بثقة بأقواله وشعره، بالإضافة إلى ما كان ينقل عن المتنبي من إعجابه الشديد بعلم ابن جني وتمكنه من العربية وعلومها.

- أحواله وصفاته:

لا تقف المصادر وكتب التراجم على كثير من صفات ابن جني الخُلُقية وسماته الجسمية بتفصيل وإلمام، ولكن بعضها ذكر أنه كان "ممتعاً بإحدى عينيه"[٦]، كناية على أنه كان أعور[٧].

والذي ينبئ عن هذا العور ويدل عليه هذه الأبيات التي قالها في عتاب صديق له: [من المتقارب]

صدودك عني ولا ذنب لي ... دليل على نية فاسدهْ

فقد وحياتك مما بكيت ... خشيت على عيني الواحدهْ

ولولا مخافةُ ألا أراك ... لما كان في تركها فائدهْ[١]

---

(١) صدر هذا الكتاب عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة في طبعة جديدة سنة ٢٠٠٤م، وقام بتحقيقه علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي.

(٢) ابن جني، المحتسب، تحقيق علي النجدي ناصف ورفاقه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ٢٠٠٤م، ج١، ص٣٤.

(٣) الحنبلي، عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، مرجع سابق، ج٣، ص١٤٠-١٤١.

(٤) المرجع السابق نفسه، ج٣، ص١٤٠.

(٥) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، مرجع سابق، ج٢، ص١٢٦.

(٦) ينظر: الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء، مرجع سابق، مجلد ٤، ص٣٨٦.

(٧) ينظر: الحنبلي، عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، مرجع سابق، ج٣، ص١٤٠ / وينظر: الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، ج١٧، ص١٩.

(١) الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء، مرجع سابق، مجلد ٤، ص٣٨٧.

وكانت له عادةٌ في حديثه بأن يميل بشفته ويشير بيده[١]، ويبدو أنّ مرد هذه العادة ما في خُلُقه وسجيته من توكيد المعنى في نفس السامع وتسديده، وهو أمر بادٍ في كتبه، فهو يميل دائماً إلى الإطناب والتكرار والتوسل إلى الإقناع بكل ما في وسعه، ولا ريب أن الإشارة باليد أو الفم من هذه الوسائل النافعة[٢].

وكان ابن جني رجلَ جدٍّ وامرأ صدق ٍ في قوله وفعله، فلم يؤثر عنه ما أُثر عن أمثاله من رجال الأدب في عصره من اللهو والشرب والمجون، فقد كان عف اللسان والقلم، يتجنب الألفاظ المندية للجبين، وقد يكون مرد ذلك إلى أنّه اشتغل بالتعليم والتدريس، ولم يكن من همه منادمة الملوك وإرضاؤهم كأبي الفرج الأصفهاني وأضرابه[٣].

ومما يدلل على ذلك ما قاله ابن جني لأبي الحسين القُمّي في قصة جرت بينهما: "ومتى رأيتني أمزح فتمزح معي أو أمجن فتمجن بي"[٤].

- مكانته العلمية:

ترك ابن جني أثراً ضخماً في تاريخ الدرس اللغوي حتى عد إماماً مُبرَّزاً من أئمته، وله جهود واضحة في علوم العربية، ومكانة سامية لا تنكر، أثبتها له المتقدمون والمتأخرون على السواء.

ولا يكاد كتابٌ يخلو من كتب التراجم من التعرض لصداقته بالمتنبي، الذي كان يثني عليه ثناءً جميلاً، ومن ذلك قول المتنبي في حق ابن جني: "هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس"[٥] فعلى الرغم مما ناله ابن جني من قيمة واحترام من أشراف عصره إلا أنه في نظر المتنبي يستحق أكثر مما حصل عليه من التقدير، ولذلك نجده يقول فيه أيضاً: "ابن جني أعرف بشعري مني"[٦] ليدلل على سعة علمه وثقافته الكبيرة التي يستطيع من خلالها إيجاد المسوغات والحلول لمشكل شعر المتنبي، وكثيراً ما كان المتنبي يؤكد هذه الحقيقة عندما يُسأل عن معنى بيت من شعره[١]، فيقول: "لو كان صديقنا أبو الفتح ابن جني حاضراً فسّره"[٢].

---

(١) المرجع السابق نفسه، مجلد ٤، ص٣٨٢.
(٢) ينظر: النجار، محمد علي، مقدمة الخصائص، مرجع سابق، ج١، ص١٥.
(٣) المرجع السابق نفسه، ج١، ص١٦.
(٤) الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء، مرجع سابق، مجلد ٤، ص٣٨٣.
(٥) المرجع السابق نفسه، مجلد ٤، ص٣٨٦.
(٦) الحنبلي، عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب، مرجع سابق، ج٣، ص١٤١.
(١) ينظر: شحود، حسن عبد الكريم، نظرية العامل وتطبيقها عند ابن جني، مرجع سابق، ص١٠٣.
(٢) الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء، مرجع سابق، مجلد ٣، ص٣٩٦.

ويقول فيه الصفدي (ت٧٦٤هـ): "الإمام العلامة من أحذق النحاة"[١] وينعته الإمام الذهبي بقوله: "إمام العربية... صاحب التصانيف"[٢] وسماه بصاحب التصانيف معبراً عن تفرده فيما ألفه من كتب قيمة في علوم العربية، وفي ذلك يقول ياقوت الحموي: "صنّف في ذلك كتباً أبرَّ بها على المتقدمين، وأعجز المتأخرين"[٣].

ويضيف الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) زيادةً على ذلك فيقول: "الإمام الأوحد البارع المقدم، ذو التصانيف المشهورة الجليلة، والاختراعات العجيبة"[٤].

ويصفه الثعالبي (ت٤٢٩هـ) في يتيمة الدهر بقوله: "هو القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرياسة في الأدب"[٥].

أما الباخرزي (ت٤٦٧هـ)، فقد ذهب إلى تبيين مكانة ابن جني والإشادة به في الجوانب اللغوية والأدبية، من خلال الوقوف على مصنفاته المتفردة في بابها، وفي ذلك يقول: "ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات، وشرح المشكلات ماله؛ ولاسيما في علم الإعراب. ومن تأمل مصنفاته وقع على بعض صفاته، فوَرَبّي إنّه كشف الغطاء عن شعر المتنبي"[٦].

أما بالنسبة لآراء المحدثين، فإنهم يتفقون على قدم سبقه، وعبقريته في علوم العربية، فجلُّ البحوث اللغوية الحديثة تعتمد على آرائه في اللغة والأصوات والتصريف، وفي ذلك يقول طه الراوي: "كان نسيج وحده في علوم التصريف، ويعد بحق فيلسوف العربية وباقرها، وأكبر أئمة النحو بعد الخليل وسيبويه"[٧].

ويقول فيه الأستاذ محمد علي النجار محقق الخصائص: "بلغ أبو الفتح في علوم العربية من الجلالة والخطر ما لم يبلغه إلا القليل... وقد أصبح ابن جني في مجرى القرون بعده مَضْرب المثل في معرفة النحو والتبريز فيه"[١].

---

(١) الصفدي، خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق رضوان السيد، دار فرانز شتاير شتوتكارت، ألمانيا ١٩٩٣م، ج١٩، ص٤٧٢.
(٢) ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، ج١٧، ص١٧.
(٣) الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء، مرجع سابق، مجلد ٤، ص٣٨١.
(٤) الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، البُلغة في تاريخ أئمة اللغة، مرجع سابق، ص١١٥.
(٥) الثعالبي، عبد الملك بن محمد، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق محي الدين عبد الحميد، ط٢، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٧٧هـ، ج١، ص١٢٤.
(٦) الباخرزي، علي بن الحسن، دمية القصر وعصرة أهل العصر، تحقيق محمد التونجي، دار الجيل، بيروت ١٩٩٣م، ج٣، ص١٤٨١.
(٧) الراوي، طه، تاريخ علوم اللغة العربية، مطبعة الرشيد، بغداد ١٩٤٩م، ص٢٦.
(١) ينظر: النجار، محمد علي، مقدمة الخصائص، مرجع سابق، ج١، ص٢٦.

ويتحدث الأستاذ سعيد الأفغاني عن ابن جني مبيناً أثره ومكانته العلمية بين جميع أقرانه من علماء العربية فيقول: "كان أعلى علماء العربية كعباً في جميع عصورها، وأغوصهم عامةً على أسرار العربية، وأنجحهم في الاهتداء إلى النظريات العامة فيها، وكتابه "الخصائص" لا يزال محط إعجاب علماء العرب والغرب على السواء"(١).

ويقول فيه الشيخ الطنطاوي: "وملأ اسمه الأسماع، وحذق علوم العربية... ومؤلفاته تبهر الأفكار فهي غاية في الإتقان"(٢).

وعلى كل حال، يرى الباحث أنّ كل هذه الأقوال والشهادات من السابقين واللاحقين، تدل بشكل قاطع على ما بلغه أبو الفتح من المكانة العلمية الرفيعة بين علماء عصره والعصور اللاحقة؛ تقديراً لجهوده البارزة في خدمة العربية وعلومها.

- مذهبه النحوي:

يكاد يكون من الثابت بين الباحثين أن ابن جني كان – كشيخه أبي علي- بصرياً، فهو يجري في كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب، وهو ينافح عنه، ويذبُّ، ولا يألو في ذلك جهداً(٣).

ولكن بعض الباحثين رأى أن يصنف ابن جني في عداد البغداديين، وشبهته في هذا أنه سكن بغداد، واستوطنها حتى لقي ربه فيها، وإنما كان مقامه في بغداد بِأُخَرَةٍ، بعد أن نضج واستقرت إمامته، وتأصَّل عدُّه في البصريين(٤).

وممن وضعه مع البغداديين ما ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف إذ صنف ابن جني ضمن نحاة المدرسة البغدادية، وفي ذلك يقول: "فهو بغدادي من طراز آخر طراز أستاذه أبي علي الفارسي والزجاجي... إذ كانا ينتخبان من المذهبين البصري والكوفي مع نزعة شديدة إلى البصريين"(١).

غير أنَّ الناظر في كلام ابن جني يرى كثيراً من الدلائل على هدم هذه الدعوى ونقضها، فهو في جملة كتبه يأخذ بأصول النحو البصري لا يشذ عنها، وهو يذكر البصريين بلفظ

---

(١) الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، مرجع سابق، ص٩١.
(٢) ينظر: الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، راجعه وعلق عليه سعيد اللحام، عالم الكتب، بيروت ١٩٩٧م، ص١٢٠.
(٣) ينظر: النجار، محمد علي، مقدمة الخصائص، مرجع سابق، ج١، ص٤٦.
(٤) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٤٧.
(١) ينظر: ضيف، شوقي، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص٢٦٨.

(أصحابنا)، وخاصة حين يعترض على رأي لكوفي أو لبغدادي، فالنحو في كتب ابن جني نحو بصري مع ظهور الاجتهاد الشخصي فيه شأنه شأن الأخفش والمبرد وغيرهما، ممن لم يختلف القول ببصريته[١].

ويذهب فاضل السامرائي إلى القول ببصرية ابن جني وذلك بعد استقصائه لجوانب هذه المسألة، ومما أورده في ذلك قوله: "إنّ الناظر في كتب أبي الفتح لا شك واجد أنه يعد نفسه من البصريين لا من البغداديين ولا من غيرهم"[٢].

على أنّ الرجل كان منهوماً بالعلم يأخذه عن أهله، بصرياً كان أو غيره، فهو كثير النقل عن ثعلب، والكسائي وأضرابهما، حسن الذكر لهذين الرجلين، والثناء عليهما... وهو بريء من العصبية المذهبية التي تُعمي عن الحق، وتنحي باللائمة على من ينساق معها، ويمضي في سبيلها[٣].

وعلى كل حال، يرى الباحث أنّ ابن جني بفكره النافذ وشخصيته الفذة، استطاع أن يشق لنفسه طريقاً جديدة في النحو خارجة عن إطار التقليد والتبعية؛ لتدل على قوة اجتهاده الشخصي واعتداده بنفسه، مع إجلاله للعلماء السابقين والأخذ عنهم، إلا أنه – مع هذا كله- كان أميل إلى النزعة البصرية في النحو، فهو يتبنى آراءهم ويسوق عللهم ويأخذ بأقيستهم، مما يدل على أنه يحطب في حبلهم، وينهل من معين نحوهم.

وهناك أمثلة كثيرة تدل على انتمائه إلى المذهب البصري في النحو، ساقها ابن جني في كتبه المتعددة، ومنها كتابه "المحتسب" موضوع هذه الدراسة. إذ كثيراً ما يردد ابن جني حديثه عن البصريين باسم (أصحابنا) للتدليل على انتمائه إلى هذه الطائفة من النحاة.

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره ابن جني من اعتبار ما جاء على (فَعْل وفَعَل) وثانيه حرف حلقي على أنها لغات كغيرها مما ليس الثاني فيه حرفاً حلقياً، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة طلحة بن سليمان اليماني لقوله تعالى: ﴿مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ﴾[١] بفتح الهمزة (الضأَن)[٢].

---

(١) ينظر: المؤمن، حامد، مقدمة تحقيق اللمع لابن جني، مرجع سابق، ص١٧-١٨.
(٢) السامرائي، فاضل، ابن جني النحوي، مرجع سابق، ص٢٦٣.
(٣) ينظر: النجار، محمد علي، مقدمة تحقيق الخصائص لابن جني، مرجع سابق، ج١، ص٤٧-٤٨.
(١) سورة الأنعام، آية ١٤٣.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٤١.

وهو في هذا الشأن استدل على صحة هذا الوجه من التقعيد بما أجمع عليه نحاة البصرة، ويتبدى ذلك بقوله: "فمذهب أصحابنا فيه وفي مثله مما جاء على (فَعْل وفَعَل) وثانيه حرف حلقي، كالنَهْر والنَّهَر، والصَّخْر والصَّخَر، والنَّعْل والنَّعَل، وجميع الباب، أنها لغات كغيرها مما ليس الثاني فيه حرفاً حلقياً، كالنَّشْر والنَّشَر، والقصّ والقصَص"[١].

ولعل في هذا وغيره ما يدل دلالة واضحة على أنّ ابن جني كان إلى المذهب البصري أميل منه إلى غيره، بشهادة ما في كتبه ومصنفاته من الدلالة على صحة هذه الدعوى.

- آثاره ومؤلفاته:

لابن جني مؤلفات كثيرة جاوزت خمسين مؤلفاً في شتى علوم العربية، تعكس ثقافته الموسوعية في هذا المجال، وتؤكد الجوانب الغنية المتعددة لشخصيته.

فقد خلّف ابن جني كتباً كثيرة في النحو والتصريف واللغة والعروض والقراءات وغير ذلك من مؤلفات ذات قيمة علمية عظيمة.

ومن أبرز هذه الكتب في الميدان اللغوي والنحوي كتابه: "الخصائص"[٢]، و"سر صناعة الإعراب"[٣]، و"المنصف شرح تصريف المازني"[٤]، و"اللمع في العربية"[٥]، و"المحتسب"[٦]، و"المذكر والمؤنث"[٧].

وله في الجانب الأدبي: "التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري"[١]، و"الفسر: شرح ديوان أبي الطيب المتنبي"[٢]، و"المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة"[٣]... وغيرها.

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٣٤.
(٢) له طبعات متعددة منها ما حققه محمد على النجار عن الهيئة المصرية العامة للكتاب بطبعته الخامسة، في القاهرة ٢٠١١م، ويقع في ثلاثة أجزاء.
(٣) له طبعات متعددة منها ما حققه الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ١٩٨٥م.
(٤) له طبعات متعددة منها ما حققه إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٩٥٤م.
(٥) حققه حامد المؤمن، عالم الكتب، ط٢، بيروت ١٩٨٥م.
(٦) حققه علي النجداوي ناصف وصاحبيه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ٢٠٠٤م.
(٧) حققه وقدّم له نجم عبد الله، دار البيان العربي، جدة ١٩٨٥م.
(١) حققه أحمد ناجي القيسي وصاحبيه، مطبعة العاني، بغداد ١٩٦٢م.
(٢) حققه وعلّق عليه صفاء خلوصي، مطبعة دار الجمهورية، بغداد ١٩٦٩م.
(٣) حققه حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ١٩٨٧م.

- وفاته:

تتفق أغلب المصادر وكتب التراجم على أنّ وفاة ابن جني كانت ببغداد[١] في يوم الجمعة[٢] لليلتين بقيتا من صفر[٣]، سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة[٤]، في خلافة القادر بالله[٥]، عن نحو خمسة وستين عاماً[٦]، تاركاً من الأولاد: عَلِيّاً وعالياً والعلاء، وكلهم أدباء فضلاء[٧].

**** المبحث الثاني: التعريف بكتاب "المحتسَب" لابن جني.***

- أسباب تأليفه:

أما عن **أسباب تأليفه** لكتاب "المحتسَب" – بفتح السين – فقد أشار ابن جني إلى عدد من الأسباب التي دفعته إلى تأليف كتابه، ولعل من أبرزها رغبته في إعادة الثقة اللغوية بهذه القراءات من خلال بيان عظمة شأنها وقوتها، إذ لم يعجب ابن جني تسمية هذه القراءات بالشاذة؛ لما أثارته من معاني التنكر والرفض لجزء من القراءات التي تتصل بالنبي – صلى الله عليه وسلم – بأوثق

(١) ينظر: ابن خلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان، مرجع سابق، مجلد ٣، ص٢٤٨.
(٢) ينظر: ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، مرجع سابق، ص١٧٢.
(٣) ينظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، مرجع سابق، ج١١، ص٣١٢.
(٤) ينظر: ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، مرجع سابق، ج١٥، ص٣٤.
(٥) ينظر: الأنباري، أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، مرجع سابق، ص٢٨٨.
(٦) ينظر: الزركلي، خير الدين، الأعلام، مرجع سابق، ج٤، ص٢٠٤.
(٧) ينظر: الحموي، ياقوت ابن عبد الله، معجم الأدباء، مرجع سابق، مجلد٤، ص٣٨٧.

الأسانيد، وبوجوه العربية بأقوى الأسباب[١]، فقد عزّ على ابن جني أن يوصم عدد من القراءات بالشذوذ بعد أنْ كان مأخوذاً به مقروءاً، بل لا يقل ثقةً أو فصاحةً عن القراءات المشهورة، فهي حريّة بأن تبيّن وجوهها ولا يعدل عنها[٢].

ومما يدل على ذلك ما أورده ابن جني في مقدمة كتابه المحتسب، إذ قال: "... غرضنا منه أن نُري وجه قوة ما يسمى الآن شاذاً، وأنّه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سَمْت العربية مهلة ميدانه، لئلا يُرى مُرىً أنّ العدول عنه إنّما هو غضٌّ منه، أو تهمة له"[٣].

فعلى الرغم من خروج هذه القراءات عن قراءة القراء السبعة كما حددها ابن مجاهد، إلا أنّ هذا الشاذ من القراءات في رأي ابن جني "نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه؛ ولعله أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه... فإن قَصُر شيء منه عن بلوغه إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فلن يقصر عن وجه من الإعراب داعٍ إلى الفسحة والإسهاب"[٤].

ومما زاد من رغبة ابن جني في الإقبال على الشاذ والاحتجاج له من خلال كتابه "المحتسب" أنّ أحداً من العلماء قبله لم يضع كتاباً يحتج فيه للشواذ على الوجه الذي يريده، فتكفل هو بذلك ورأى أن ذلك عمل يقربه من الله؛ ولأجل ذلك سمّاه المحتسب؛ ليدل باسمه على الغرض الذي يريده به، لا على الموضوع الذي يديره عليه، وفي ذلك يقول ابن جني: "وكان مَن معنا من أصحابنا لم يضعوا للحجاج كتاباً فيه، ولا أولوه طرفاً من القول عليه، وإنما ذكروه مروياً مُسلَّماً مجموعاً أو متفرقاً، وربما اعتزموا الحرف منه فقالوا القول المقنع فيه. فأما أن يفردوا له كتاباً مقصوراً عليه، أو يتجردوا للانتصار له، ويوضحوا أسراره وعلله فلا نعلمه"[٥].

ومن الأسباب التي دعت ابن جني إلى تأليف كتابه – أيضاً – رغبته في أن يكمل ما همَّ به أستاذه الفارسي الذي وضع كتاباً في الاحتجاج للقراءات السبع، ثم رغب في أن يضع كتاباً مماثلاً في الاحتجاج للقراءات الشاذة، ولكن لم يتيسر له ما أراد، وحالت محاجزات الأيام بينه وبين ما اعتزم، حتى جاء تلميذه ابن جني فنفّذ ما كان أستاذه نواه. وفي ذلك يقول ابن جني: "على أنّ أبا علي – رحمه الله – قد كان وقتاً

(١) ينظر: الصغير، محمد أحمد، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، مرجع سابق، ص١٩٩.
(٢) المرجع السابق نفسه، ص١٩٩.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٢-٣٣.
(٤) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٣٢-٣٣.
(٥) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٣-٣٤.

حدّث نفسه بعمله، وهمَّ أن يضع يده فيه، ويبدأ به، فاعترضت خوالج هذا الدهر دونه، وحالت كبواته بينه وبينه... وأنا بإذن الله بادئ بكتاب أذكر فيه أحوال ما شذَّ عن السبعة"[١].

على أنّ هذه الأسباب مجتمعة لا تترجم في الواقع كل مسوغات تأليف الكتاب، فهناك ما هو أكثر إشعاعاً، ويُقصد به مقدرة ابن جني العلمية المعروفة في النحو والصرف واللغة، وبراعته في التحليل والتعليل والقياس، بالإضافة إلى أن حدود الشذوذ – في عصر ابن جني – أصبحت واضحة، لاسيما بعد مقياس ابن مجاهد الذي حدد القراءات الشاذة، وجعلها في كتب مستقلة تقابل القراءات السبع المشهورة؛ مما سهّل عملية التشاغل بها والاحتجاج لها، فلعل كل ذلك كان مسوغاً لحفز ابن جني على الاحتجاج لهذه الشواذ[٢]؛ رغبةً في بيان صحة وجهها في العربية صرفاً ونحواً ولغةً، ومطابقتها لما هو في كلام العرب.

وكيف دار الأمر، يرى الباحث أنه ليس الهدف من توجيه القراءت الشاذة، والانتصار لها، هو خرق إجماع المسلمين فيما اتفقوا عليه من رسم القرآن، وما يجوز أن يقرأ به من القراءات التي أصبحت تعرف فيما بعد بالقراءات المتواترة، بل إنّ الغرض من هذا الاحتجاج للقراءات الشاذة، هو محاولة إعادة الاعتبار لها، ووضعها في مكانها الصحيح، بوصفها مصدراً أصيلاً من مصادر الاحتجاج على قواعد اللغة العربية في نحوها، وصرفها، ولغتها، وأن لا تكون مصدراً ثانوياً في ذلك، أو النظر إليها على سبيل الاستئناس والتبرك.

وكذلك العمل على الاستفادة من تراكيبها وأنماطها اللغوية ومسائلها النحوية الواردة فيها، من أجل إغناء اللسان العربي، وشحذه بألفاظ، وتراكيب، واستعمالات لغوية فصيحة، تساعده على التواصل السليم في حياته اليومية.

---

(١) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٣٤.
(٢) ينظر: الصغير، محمود أحمد، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، مرجع سابق، ص٢٠١-٢٠٢.

- منهجه في الكتاب:

أما عن منهجه في الكتاب فقد سلك فيه ابن جني أسلوباً واحداً في عرض مادة كتابه، إذ رتّب فيه القراءات موضوع الدراسة حسب موقعها في كل سورة من القرآن الكريم، ولذا تناثرت الموضوعات اللغوية بين صفحاته دون ترتيب أو تبويب، فنحن نرى تخريجاً نحوياً يعقبه تخريج صوتي أو صرفي حيث يعرض القراءة الشاذة(١). وكان يبدأ حديثه في كل مرة بإثبات أسماء القراء كثراً كانوا أم قلة، ثم يذكر القراءة، ونادراً ما يغفل اسم القارئ، وهو يرتب عادةً أسماء القراء حسب تقدمهم، ولكنه لا يدقق في سنوات وفياتهم(٢).

وقد ينقل رأياً لأحد من أخذ عنهم القراءات كابن مجاهد وأبي حاتم فيرفض هذا الرأي أو يقبله، فإذا رفضه بيّن وجه رفضه، وإذا قبله ذكر موافقة تلك القراءة لوجه من أوجه العربية، من خلال إرجاع أمرها إلى اللغة، يلتمس لها شاهداً فيرويه، أو نظيراً فيقيسها عليه، أو لهجة فيردها إليها أو يؤنسها بها، فهو لا يتوانى عن استخدام مختلف وسائل الاستدلال المتاحة من سماع وقياس وتعليل وغيرها حسب ما يقتضيه المقام، ويتطلبه الكشف عن وجه الرأي في القراءة، وهو يعرض ذلك بأسلوب موجز قلما يخرج عنه(٣).

ومن سمات منهجه أنّه إن لم يجد للقراءة وجهاً يسكن إليه، إما لشذوذه في اللغة، وإما لحاجته في الاحتجاج إلى ضرب من التكلف والاعتساف، لم يتحرج أن يردها أو يضعف القراءة بها، لا يكاد يأخذها هي نفسها بهذا أو ذاك، ولكن يأخذ به الوجه الذي يتجه بها إليه(٤)، ذلك أنّ مثل هذه القراءات تخالف مألوف القاعدة النحوية أو مقاييس العربية بوجه عام، من ذلك مثلاً ما ذكره في الاحتجاج لقراءة ابن محيصن لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ﴾(٥) بإدغام الضاد في الطاء، إذ قال أبو الفتح فيها: "هذه لغة مرذولة"(٦) فهو يذهب إلى تضعيف وجه القراءة في جانبها اللغوي والنحوي وليس القراءة نفسها.

---

(١) ينظر: علوة، جمعة محمد، أوجه العربية في شواذ القراءات، مرجع سابق، ص١١.
(٢) ينظر: الصغير، محمود أحمد، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، مرجع سابق، ص٢٠٣.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٢ / و: علوة، جمعة محمد، أوجه العربية في شواذ القراءات، مرجع سابق، ص١١.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٢.
(٥) سورة البقرة، آية ١٢٦.
(٦) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٠٦.

وعلى العموم، كان المحتسب كتاباً يزخر بكثير من الشواهد والتوجيهات، وألوان من الآراء والبحوث اللغوية والصوتية والنحوية التي تدل على الغزارة العلمية والتمكن، وعلى شمول الإحاطة ودقة الملاحظة، مستدلاً على ذلك كله بمختلف وسائل الاحتجاج الممكنة من سماع وقياس وإجماع وتعليل وغيرها.

- أهمية الكتاب:

يعد كتاب "المحتسب" لابن جني أثراً جليلاً من آثار هذا العالم، ولبنة راسخة في تراث القراءات، ومعلماً بارزاً في نحو العربية وصرفها ولغتها، وهو ما يزال يحتفظ بأهميته على الرغم من الكتب العديدة التي حاولت مجاراته، فهو نسيج وحده، وإمام كتب الاحتجاج للقراءات الشاذة غير منازع(١).

ولقد كان لكتاب "المحتسب" أثر بالغ في وجدان علماء العربية، فقد أفادوا منه جميعاً نحويين ولغويين ومحتجين ومفسرين، إذ راقهم موقف صاحبه الجريء في الدفاع عن القراءات الشاذة، ووقفوا على منهجه المحكم، وأعجبوا بتوجيهاته السديدة الكثيرة(٢).

وأخذ عدد منهم يتناقلون آراءه في كتبهم النحوية(٣)، وفي تفاسيرهم القرآنية بكثير من الاحترام والإجلال(٤)، كما أخذ بعضهم يحاكيه فيفرد للشواذ كتاباً مستقلاً يحتج لها فيه(٥).

وفي ضوء كتاب "المحتسب" تحسنت النظرة إلى القراءات الشاذة بعده، فكان له أكبر الأثر في عودة ثلاث قراءات شاذة إلى مراتب الصحيح المشهور، وهي قراءات أبي جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي، وخلف بن هشام(٦).

ويعد هذا الكتاب – أيضاً – تطبيقاً عملياً للأصول النحوية التي ذكرها في كتبه الأخرى كـ"الخصائص"، حيث تحدث فيه عن السماع والقياس والتعليل والعامل وغيرها من الأصول

---

(١) ينظر: الصغير، محمود أحمد، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، مرجع سابق، ص٢٨٣.
(٢) المرجع السابق نفسه، ص٢٨١.
(٣) ينظر مثلاً: ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٩٩م، ج١ ، ص٣٠٦-٣٠٧ / وينظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٨٩م، ص٩.
(٤) ينظر مثلاً: أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، بيروت ٢٠٠٥م، ج٢، ص٦٨١، ٧١٣.
(٥) من هذه الكتب – مثلاً – "إعراب القراءات الشواذ" للعكبري، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت ١٩٩٦م.
(٦) ينظر: الصغير، محمود أحمد، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، مرجع سابق، ص٢٨١.

الأخرى، ثم جاء ابن جني فطبّق تلك الأصول على ما شذَّ من قراءات القراء؛ ليبيّن لقارئه أنّ هذه القراءات تجري وفق كلام العرب، وعلى نسق أسلوبهم[١].

وتكمن قيمة الكتاب – أيضاً – في أنه يضم عدداً وافراً من الشواهد، فكل مسألة يناقشها يحاول أن يحشد لها من الشواهد والأدلة ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، حيث إنّ طبيعة الموضوع تقتضي ذلك، فالقراءات شاذة تلطف عن الصنعة، لذا يلجأ إلى مختلف أنواع الاستدلال لدعم آرائه وأقواله[٢].

ويرى الباحث أن أهمية هذا الكتاب تكمن – أيضاً – في كونه يعد ثروةً كبيرة في مجال القراءت القرآنية عامةً والشاذة خاصةً، فهو أحد الكتب التطبيقية القليلة التي اهتمت بتوجيه إعراب القراءات الشاذة وتعليلها، والتماس وجوهها في العربية.

علاوةً على ذلك، يعد هذا الكتاب مصدراً مهماً لاستخراج المسائل النحوية التي أثارتها القراءات الشاذة، والعمل على تصنيفها وتبويبها؛ بغية الاستفادة منها في إغناء قواعد اللغة العربية في مستوياتها المتعددة صرفاً ونحواً ولغةً، ثم العمل على توسيعها لتصبح أكثر قدرة على مسايرة التطورات والمستجدات، وأن تكون أكثر صدقاً وتمثيلاً على استقراء الفصيح من لغة العرب، لاسيما إذا كان هذا الاستقراء مشحوناً بكافة وسائل الإقناع والاستدلال الممكنة من سماع وقياس وتعليل وغيرها.

- مصادر ابن جني في المحتسب:

لقد تعددت المصادر التي اعتمد عليها ابن جني في تلقي القراءات الشاذة وتدوينها في كتابه، غير أنّه أشار في مقدمة كتابه "المحتسب" أنّ مصادره في القراءات الشاذة تندرج تحت نوعين رئيسيين أولهما: كتب استقى منها معظم القراءات، وثانيهما: روايات صح طريقها من رواية غيره له. أما الكتب فهي[٣]:

أ- كتاب أبي علي محمد بن المستنير قُطْرب (ت ٢٠٦هـ).

ب- كتاب معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ).

---

(١) ينظر: علوة، جمعة محمد، أوجه العربية في شواذ القراءات، مرجع سابق، ص١٤.
(٢) المرجع السابق نفسه، ص١٤.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٥-٣٦.

ج- كتاب أبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت ٢٠٥هـ).

د- كتاب معاني القرآن للزجاج (ت ٣١٠هـ).

ه- كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ).

وأما الروايات فيصفها ابن جني بقوله: "ونحن نورد ذلك على ما رويناه، ثم على ما صحّ عندنا من رواية غيرنا له، لا نألو فيه ما تقتضيه حال مثله من تأدية أمانته، وتحري الصحة في روايته"(١).

وغالب الظن أن ابن جني أفاد في "محتسبه" من ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) في كتابه: "مختصر في شواذ القرآن"؛ لأن ابن خالويه جمع القراءات الشاذة قبله في هذا الكتاب؛ ولأن كثيراً من قراءات مختصر ابن خالويه مبثوثة في كتاب المحتسب(٢).

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٥.

(٢) قارن على سبيل المثال الصفحات الواردة في مختصر ابن خالويه مع الصفحات الواردة في محتسب ابن جني.

- ص (٣) من مختصر ابن خالويه مع ص (٧١) من الجزء الأول من محتسب ابن جني.
- ص (٧) من مختصر ابن خالويه مع ص (٩٤) من الجزء الأول من محتسب ابن جني.
- ص (١٤) من مختصر ابن خالويه مع ص (١٢٣) من الجزء الأول من محتسب ابن جني.
- ص (١٥٦) من مختصر ابن خالويه مع ص (٣٢١-٣٢٢) من الجزء الثاني من محتسب ابن جني.
- ص (١٠٨) من مختصر خالويه مع ص (١٣٣) من الجزء الثاني من محتسب ابن جني.
- ص (١٤٨) من مختصر ابن خالويه مع ص (٣٠٠) من الجزء الثاني من محتسب ابن جني.

* المبحث الثالث: نبذة عن القراءات الشاذة*.

يتناول هذا المبحث مجموعة من المعطيات المتصلة بالقراءات الشاذة، مبتدئاً بتعريف القراءة عموماً، ثم تعريف الشاذة منها خصوصاً، متحدثاً بعدها عن نشأة القراءات الشاذة، ثم عن أنواعها، ورواتها، وحكمها، ومصنفاتها.

• تعريف القراءة الشاذة:

من الواضح أن التركيب اللغوي لعبارة (القراءة الشاذة) يتكون من كلمتين، أو بالأحرى (مصطلحين) فالكلمة الأولى من هذا التركيب وهي (القراءة) تشكل مصطلحاً مهماً من المصطلحات المتصلة بعلوم القرآن الكريم، والشذوذ صفة لهذه القراءة، وعند إضافة هذا الوصف إلى موصوفه يتكون مصطلح آخر بات يعرف عند المشتغلين بهذا الحقل من العلوم القرآنية بـ(القراءة الشاذة).

فالقراءة في اللغة تدل على معنى الجمع والاجتماع، إذ ورد في لسان العرب "قرأت الشيء قرآناً: جمعته وضممت بعضه إلى بعض، ومنه قولهم: ما قرأت هذه الناقة جنيناً قط: أي لم يَضْطَمّ رحمها على ولد"(١) ومنه سمي القرآن قرآناً؛ لأنه: "يجمع السور ويضمها" (٢)، فالقراءة ضم الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل(٣).

أما في الاصطلاح فقد عرّفها الإمام الزركشي (ت٧٩٤هـ) بقوله: "اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف، أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما"(٤).

وتابعه ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) في ذلك مع بعض الاختلاف حيث قال: "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة"(٥).

ومن المحدثين نجد الزرقاني يعرّف القراءة القرآنية بأنها: "مذهب يذهب إليه إمام من أئمة العلماء مخالفاً به مذهب غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء كانت هذه المخالفة في نطق الحروف أو في نطق هيئاتها"(٦).

---

* أفاد الباحث في تعريف القراءة الشاذة وما أثير حولها مما كتبه في رسالته للماجستير حول هذه الجزئية، وكانت رسالته بعنوان (توجيه القراءات الشاذة عند أبي البقاء العكبري في كتابه "إعراب القراءات الشواذ").

(١) ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مادة (قرأ).

(٢) الرازي، مختار الصحاح، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٩٩م، مادة (قرأ).

(٣) مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، دار الرسالة، ط٣٥، بيروت ١٩٩٨م، ص١٩.

(٤) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٧م، ج١، ص٣١٨.

(٥) ابن الجزري، منجد المقرئين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٩م، ص٩.

(٦) الزرقاني، مناهل العرفان، دار احياء التراث العربي، ط٢، بيروت ١٩٩٨م، ج١، ص٢٨٨.

وجدير بالملاحظة أن هذه التعريفات ركّزت على جوانب الاختلاف بين القراء في كيفية أداء الكلمات القرآنية، ولم تشر إلى مواطن الاتفاق بينهم، على الرغم من أن علم القراءات يضم بين جنباته مواطن الاتفاق والاختلاف معاً.

غير أن بعض الباحثين المحدثين ومنهم عبد العلي المسئول دافع عن نهج القدامى في ذلك، معللاً أن القراءة سميت خلافاً "لأنها تخالف غيرها من القراءات، وإلا لما نسبت لأصحابها كذلك" [١].

وأرى أنه من الصواب عدم الاكتفاء بمواطن الخلاف بين القدماء عند تعريف القراءات، بل إثبات مواطن الاتفاق والاختلاف معاً، حتى يكون التعريف جامعاً مانعاً، ولأن فيه الأخذ بالأحوط،

وقد ذهب إلى ذلك الدمياطي البنا[٢]، وعبد الفتاح القاضي[٣]، في تعريفهما لعلم القراءات.

وبعيداً عن هذه التقسيمات والحدود، فقد وضع بعض الباحثين تعريفات أخرى لمصطلح القراءات بأسلوب جديد، تتسم بالسهولة والوضوح، فهذا عبد الهادي الفضلي يعرف القراءة بأنها: "النطق بألفاظ القرآن كما نطقها النبي –عليه الصلاة والسلام– أو كما نطقت أمامه فأقرّها" [٤].

ويرى محمد سمير اللبدي أنها: "تلك الوجوه اللغوية والصوتية، التي أباح بها الله قراءة القرآن تيسيراً وتخفيفاً على العباد" [٥].

ويستطيع الباحث في خاتمة هذا المطاف أن يضع تعريفاً يقوم على التوليف بين آراء القدامى والمحدثين بأسلوب جديد، متمنياً فيه أن يؤدي الغرض والمقصد، فالقراءات هي: "مذاهب الناقلين لكتاب الله عز وجل في اختيار الوجوه اللغوية والصوتية، التي نطق بها الرسول أو نُطقت أمامه فأقرّها، مع نسبة كل وجهٍ لناقله اتفاقاً واختلافاً".

أما الشذوذ في اللغة فهو التفرد والخروج عن الأصول، إذ ورد في أساس البلاغة للزمخشري (شاذ عن القياس أي شذ عن الأصول)[٦]، والشذوذ مصدر الفعل "شذ يشذ شذاً وشذوذاً:

---

(١) المسئول، عبد العلي، معجم علم القراءات، دار السلام، القاهرة ٢٠٠٧م، ص٢٧٠.
(٢) ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، دار الكتب العلمية، ط٣، بيروت ٢٠٠٦م، ص٦.
(٣) ينظر: القاضي، عبد الفتاح، القراءات الشاذة وتوجيهها في لغة العرب، دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠٠٥م، ص٥.
(٤) الفضلي، عبد الهادي، القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف، دار القلم، ط٢، بيروت ١٩٨٠م، ص٥٦.
(٥) اللبدي، محمد سمير، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، دار الكتب الثقافية، الكويت ١٩٧٨م، ص٣٠٩.
(٦) الزمخشري، أساس البلاغة، مرجع سابق، مادة (شذذ).

انفرد وندر عن الجمهور فهو شاذ، وشذ الرجل إذا انفرد عن أصحابه، وكذلك كل شيء منفرد فهو شاذ"[١].

وحاول ابن جني في خصائصه أن يربط بين معنى الشذوذ في ضوء تفسيره لمعنى الاطراد، إذ يقول: "أصل مواضع طرد في كلامهم التتابع والاستمرار، وأما مواضع شذذ في كلامهم فهو التفرق والتفرد"[٢] فالشذوذ كما تصوره المعاجم هو التفرد والتفرق والخروج عن القاعدة والقياس والأصول[٣].

أما في الاصطلاح فهي القراءة التي صح سندها وخالفت رسم المصحف، ولم تنقل متواترة أو مستفيضة متلقاة بالقبول[٤]، ويعرفها الفضلي بأنها "القراءة المخالفة للرسم"[٥]. ويرى عبد الحليم قابة أنها القراءة الخارجة عن القراءات العشر، باعتبار أنه لم يبق أي قراءة ثابتة بشكل قاطع خارج القراءات العشر[٦].

ويفهم مما سبق أن القراءة الشاذة هي التي لم تستوف شروط القراءة المقبولة، أو أحدها وهي صحة السند، ورسم المصحف العثماني، وموافقة وجهٍ من وجوه العربية.

وعلى كل حال، فكل قراءة انفردت بفقدها ركناً أو أكثر من أركان القراءة المقبولة فهي قراءة شاذة[٧].

ويؤكد ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) هذا الرأي بقوله: "ومتى اختل ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة، أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم"[٨].

ويضرب ابن الجزري مثالاً على ذلك من قراءة ابن عباس: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ **صالحةٍ** غَصْبًا﴾[٩] بزيادة كلمة (صالحةٍ) بعد سفينة، حيث يرى أن هذه

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، مادة (شذذ).
(٢) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٠م، ج١، ص٩٦.
(٣) عبد الصبور شاهين، تاريخ القرآن، دار نهضة مصر، القاهرة ٢٠٠٦م، ص٢١٥.
(٤) المسئول، عبد العلي، معجم علم القراءات، مرجع سابق، ص٢٧١.
(٥) الفضلي، عبد الهادي، القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف، مرجع سابق، ص٥٩.
(٦) ينظر: قابة، عبد الحليم، القراءات القرآنية...، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص٢٠٢.
(٧) ينظر: المقدسي، أبو شامة، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت ١٩٧٥م، ص١٧٢/ وعبد الفتاح شلبي، المدخل والتمهيد في علم القراءات والتجويد، مكتبة وهبة، ط٢، القاهرة ١٩٩٩م، ص١٩.
(٨) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد الضّباع، مرجع سابق، ج١، ص٩.
(٩) سورة الكهف، ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾ آية ٧٩.

القراءة فقدت شرطاً من شروط القراءة المقبولة، وهو رسم المصحف، ويعلق ابن الجزري على ذلك فيقول: "وهي ما صح نقله عن الآحاد، وصح وجهها في العربية، وخالف لفظه خط المصحف، فهذا يُقبل ولا يقرأ" (١).

- **نشأة القراءة الشاذة:**

لقد ثبت بالدليل القاطع أن القرآن الكريم أُنزل على سبعة أحرف، ومهما يكن تأويل السبع في الحديث (نزل القرآن على سبعة أحرف)* فإن منتهى القصد منه عند التحقيق أنه فسح للعرب في قراءته سبيل السعة والتيسير، فقرأوا به على وفق ما استحكم من عاداتهم الكلامية في لهجاتهم(٢).

ومما شجّع على الأخذ بهذه الرخصة (رخصة السعة والتيسير في القراءات القرآنية) التطورات الحاصلة في تركيبة المجتمع المسلم في المدينة المنورة تحديداً*، حيث دخل ناسٌ كثيرون في الإسلام من قبائل مختلفة بلهجات متباينة، ومنهم الطفل الذي لم يستقم لسانه، والخادم الذي يجهل، والشيخ والمرأة العجوز، وهنا وجدت المشكلة، فاختلف الناس في القراءة، وتسامح الإسلام معهم، فأقرهم الرسول على اختلافهم(٣). ولم يأت هذا التنوع في القراءات عفواً أو عبثاً، وإنما جاء وفقاً لظرفٍ، أو سبب لغوي، أو بيئي، أو ثقافي، وهو مشروع في حدود ما رسمه الثقات من الدارسين(٤).

فالقراءات القرآنية في عهد النبي –صلى الله عليه وسلم– ومن تبعه من الخلفاء الراشدين، كانت نبعاً ثراً يلبي حاجة ماسةً عند القبائل، وتقع من نفوس أهلها مواقع حسنة، ويقفهم جميعاً على أساليب القرآن ولغته(٥).

---

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، ص١٤.

* هذا حديث صحيح، فقد رُوي عن أربعة وعشرين صحابياً، وعدد أسانيده ستة وأربعون سنداً، منها ثمانية وثلاثون سنداً صحيحة لا مطعن فيها من الوجهة النقدية.
نقلاً عن تاريخ القرآن، عبد الصبور شاهين، ص٢٥-٢٦.

(٢) الموسى، نهاد، قضية التحول إلى الفصحى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان ١٩٨٧م، ص٥٦.

* اختلف العلماء في مكان بدء نزول القراءات أهي مكة أم المدينة، والرأي الراجح هو المدينة / وينظر في ذلك: الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص٨٣ / والأطرش، محمود، تاريخ القراءات والقراء، ص٣٦-٣٧ / ومحيسن، محمد سالم، القراءات وأثرها في علوم العربية، دار الجيل، بيروت ١٩٩٨م، ص٥١...إلخ / والمحاسنة، فايز، بحث بعنوان: "جمع القرآن ودوره في المحافظة على اللغة العربية وتوحيدها"، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، المجلد (٢)، العدد (٢) لعام ٢٠٠٦م، ص١٤٧

(٣) الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعارف، الرياض ١٩٩٩م، ص٨٣.

(٤) كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٥م، ص٨٢.

(٥) الصغير، محمود، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، مرجع سابق، ص٣١.

وبقي الناس على هذا الأمر من السعة والتيسير، يقرأ الناس بالقرآن، ما دام لقراءاتهم أصل في النقل، ووجهٌ في العربية[١].

لكن كثرة هذه القراءات فيما بعد، لاسيما في عهد الخليفة عثمان بن عفان –رضي الله عنه–

وتفرق الصحابة من القراء في الأمصار النائية، وصار أهل كل بلد يأخذ قراءة من وفد إليهم من الصحابة، فكان بينهم شيء من الاختلاف في حروف الأداء، ووجوه القراءة، مما أدى إلى الشقاق والمنازعة، حتى كادت أن تكون فتنة[٢].

وخبر حذيفة بن اليمان مشهور في ذلك حيث قدم هذا الصحابي الجليل من حرب أرمينية وأذربيجان على عثمان فزعاً من اختلاف المسلمين في قراءة القرآن، يقول لعثمان: "أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا..."[٣].

بل إن الاختلاف في قراءة القرآن وصل إلى المدينة نفسها، فلقد كان لكل معلم في المدينة قراءته "فجعل المعلِّم يعلِّم قراءة الرجل، والمعلِّم يعلِّم قراءة الرجل، فجعل الغلمان يلتقون فيختلفون، حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين، فكَفَر بعضهم بقراءة بعض"[٤].

كل هذا يعني أن القراءات في عهد عثمان – رضي الله عنه – أخذت تسير في اتجاه يناقض مسوغ وجودها، وتثير من القلق والمخاوف الشيء الذي لا يمكن تجاوزه إلا بإجراءات احترازية اجتهادية، من قبل ولي الأمر، والتي من شأنها أن تحفظ للقرآن قدسيته، وللمسلمين وحدة كلمتهم. فكان صنيع عثمان الذي رأى – بثاقب بصره – أن يعالج هذه الفتنة، من خلال توحيده مصاحف المسلمين على حرف واحد، مما صح نقله عن النبي –صلى الله عليه وسلم– ولم ينسخ، ووافق رسمه العرضة الأخيرة دون غيرها.

ثم أمر بما عدا ذلك من مصحف أو صحيفة أن يحرق، ولم يجعل في عزيمته تلك رخصة سائغة لأحد، وكان جمعه سنة ٢٥هـ[١].

---

(١) الموسى، نهاد، قضية التحول إلى الفصحى، مرجع سابق، ص٥٧.
(٢) الأطرش، محمود، تاريخ القراءات والقراء، دار الإيمان، الأسكندرية ٢٠٠٨م، ص٤٣.
(٣) ينظر: صحيح البخاري، فضائل القرآن، الباب الثالث، حديث رقم ٤٩٨٧، ص٦٠٧، دار ابن الهيثم، القاهرة، ٢٠٠٤م/ وينظر ابن النديم، الفهرست، تحقيق ناهد عباس عثمان، دار قطري بن الفجاءة، قطر ١٩٨٥م، ص٥٣.
(٤) السجستاني، ابن أبي داود، المصاحف، تحقيق محب الدين واعظ، دار البشائر الإسلامية، ط٢، بيروت ٢٠٠٢م، ج١، ص٢٠٣-٢٠٤.
(١) الرافعي، مصطفى، صادق إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٠م، ص٢٩.

ولقد شرع عثمان بتنفيذ القرار، فقام بتشكيل لجنة مكونة من زيد بن ثابت، وعبد الله ابن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الله بن الحارث، وأمرهم بنسخ المصحف الإمام على وفق منهج دقيق حيث قال للرهط الثلاثة: "إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء من حروف القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما أنزل بلسانهم"(١).

وأمرهم بكتابة عدد من النسخ، لأنه قصد إرسال ما وقع عليه الإجماع إلى أقطار بلاد المسلمين، وجُرِّدت هذه النسخ من النقط والشكل، ليحتملها ما صح نقله، وثبتت تلاوته، عن النبي –صلى الله عليه وسلم– لا سيما ما استقر في العرضة الأخيرة(٢).

ومن الأمثلة على ذلك كتابة قوله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾(٣) فكلمة (تبينوا) كتبت من دون نقط لتحتمل قراءة أخرى وهي (فتثبتوا) حيث قرأ حمزة والكسائي وخلف (فتثبتوا)، والباقون بالياء والنون من التبيّن(٤).

وكذلك كتابة قوله تعالى: ﴿وَانظُرْ إِلَى العِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾(٥) حيث قرأ الكوفيون وابن عامر (ننشزها) بالزاي، والباقون بالراء(٦).

لا شك أن عمل سيدنا عثمان – الذي كان على ملأ من الصحابة وحاز إجماع الأمة – كان يهدف إلى جمع الناس على مصحف موحد في رسمه وهجائه وفق قراءة واحدة(٧)، نبذاً للخلاف، وسداً لذريعة القتال والعداوة، وذلك لا يتم إلا إذا جمعهم على حرف واحد، ومنع القراءة بالأحرف الأخرى(٨).

---

(١) الزرقاني، مناهل العرفان، مرجع سابق، ص١٨٥-١٨٧.
(٢) ابن زنجلة، حجة القراءات ، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ط٥ ، بيروت ٢٠٠١م، ص١٠.
(٣) سورة الحجرات، آية ٦.
(٤) ابن الجزري، تيسير التحبير، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٣م، ص١٠٥.
(٥) سورة البقرة، آية ٢٥٩.
(٦) ابن الجزري، تيسير التحبير، مرجع سابق، ص٩٤.
(٧) ينظر: الحمد، غانم قدوري، رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية، دار عمّار، عمان ٢٠٠٤م، ص٩٠.
(٨) قابة، عبد الحليم، القراءات القرآنية...، مرجع سابق، ص١٤٦.

ويعلق الطبري على صنيع عثمان فيقول: "لا قراءة اليوم للمسلمين، إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية"[١].

كل ما ورد سابقاً يشير بوضوح إلى أن العمل التاريخي الذي قام به عثمان من جمع الناس على مصحف واحد، وإحراق النسخ الأخرى المخالفة له كان حداً فاصلاً بين المرفوض والمقبول من القراءات[٢].

فسيدنا عثمان جمع القرآن على ما ثبت واستقر من حروف في العرضة الأخيرة، وهذا يعني أن كل ما لم يثبت في هذه العرضة من وجوه القراءات فهو شاذ، وهذا يعني أيضاً أن الرسم العثماني أصبح شرطاً أساسياً من شروط صحة القراءة، فكل قراءة لا توافق هذا الرسم تبقى خارج المصحف[٣].

ولقد ثبت أن بعض الصحابة لم يحرق مصحفه، بل ظل محتفظاً به، فكان ذلك وسيلة إلى تسرب ما فيها من قراءات شاذة إلى عامة المسلمين[٤].

لكن استخدام لفظ الشذوذ لم ينتشر في تلك الفترة، ولعل بدايات استعماله كانت في القرن الثاني، حين بدأ هارون بن موسى الأعور العتكي[٥]، بتتبع الوجوه الشاذة، والبحث عنها، ثم تعاقب العلماء على وصفها بالشذوذ بعد ذلك، وصنفوا فيها مصنفات كثيرة[٦].

إلا أن الفاصل الدقيق بين القراءات المقبولة والمرفوضة بقي متأرجحاً غير متفق عليه، وقد حصل نوع من التمييز النسبي بين المتواتر والشاذ أيام ابن مجاهد (ت٣٢٤ هـ)، ثم أبي عمرو الداني (ت٤٤٤ هـ)[٧]، إلا أنه استقر وتم التمييز الدقيق بين المتواتر والشاذ في القرن التاسع على يد الإمام ابن الجزري (ت٨٣٣ هـ)، الذي انتهى إلى مقياس حدد فيه الصحيح من القراءات، وبيّن درجاته ووضع تعريفاً ضابطاً للشواذ[٨]، حتى أصبح من جاء بعده يعولون عليه في دراساتهم القرآنية.

- **أنواع القراءات الشاذة:**

---

(١) الطبري، ابن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق محمود وأحمد محمد شاكر، مطبعة دار المعارف، مصر ١٣٧٤ هـ، ج١، ص٦٤.
(٢) ينظر: الفضلي، عبد الهادي، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، مرجع سابق، ص١١٤-١١٥.
(٣) الصغير، محمود، القراءة الشاذة وتوجيهها النحوي، مرجع سابق، ص٣٤.
(٤) ينظر: محيسن، محمد سالم، في رحاب القرآن الكريم، دار الجيل، بيروت ١٩٨٩م، ج١، ص٤٣٤.
(٥) هو أبو عبد الله الأعور العتكي البصري الأزدي، روى القراءة عن عاصم الجحدري، وعاصم بن أبي النجود وابن كثير وغيرهم، وعرض على ابن أبي إسحاق، توفي قبل المائتين للهجرة/ ابن الجرزي، غاية النهاية، مرجع سابق، ج٢، ص٣٤٨.
(٦) حسين عطوان، القراءات القرآنية في بلاد الشام، دار الجيل، بيروت ١٩٨٢م، ص٧.
(٧) أحمد شكري ورفاقه، في القراءات القرآنية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٦م، ص١٩-٢٠/ وينظر:القراءات الشاذة، محمود الصغير، مرجع سابق، ص٧١-٧٢.
(٨) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، ج١، ص٥.

يمكن تصنيف القراءات الشاذة بحسب تعريفها السابق إلى أنواع عدّة[١]:

الآحاد: هو ما صح سنده، وخالف الرسم أو العربية، ولكنه لم يتواتر. ومثاله قراءة النبي –صلى الله عليه وسلم– لقوله تعالى: (متكئين على رفارف خضر وعباقري حسان)[٢].

المدرج: وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير؛ كقراءة ابن مسعود: (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) بزيادة لفظ (متتابعات) التي جاءت مفسرة لكيفية أداء الصيام عند الكفّارة.

ما لم يصح إسناده: كقراءة أنس بن مالك: (مَلَكَ يوم الدين) بصيغة الماضي.

الموضوع: وهي القراءة التي لا أصل لها؛ كالقراءة المنسوبة إلى أبي حنيفة: (إنما يخشى اللهُ من عباده العلماءَ) برفع الهاء ونصب الهمزة[٣].

المشهور: وهو ما صحّ سنده ووافق العربية أو الرسم، ولكنه لم يبلغ درجة التواتر وهذا النوع من القراءات يعد من أنواع الشاذ عند جمهور العلماء والقرّاء، ولم يصححه إلا مكي القيسي[٤]، وابن الجزري[٥].

- **رواة القراءات الشاذة:**

يمكن التعامل مع رواة القراءة الشاذة بتصنيفهم إلى قسمين:

أ- رواة القراءات الشاذة بصورة خاصة:

---

(١) ينظر: إسماعيل، شعبان محمد، القراءات القرآنية، أحكامها ومصدرها، ص٩٢-٩٣، وأحمد القضاة ورفاقه، مقدمات في علم القراءات، دار عمار، ص٧٢-٧٣.

(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٥٠، وفي مصحفنا ﴿عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾ سورة الرحمن، آية ٧٦.

(٣) خاطر، محمد أحمد، قراءة ابن مسعود، مكانتها ومصادرها..، مرجع سابق، ص٦٢.

(٤) ينظر: القيسي، مكي، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق محيي الدين رمضان، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق ٢٠٠٦م، ص٥٢.

(٥) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، ج١، ص١٣.

وهم رواة القراءات الأربعة التي بعد العشر، وقد جمعهم غير واحد من العلماء منهم الشيخ الدمياطي البنا في كتابه: "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر"*. وهؤلاء هم:

ابن محيصن: هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد السهمي، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، ثقة مُحدِّث، كان من أعلم أهل مكة بالعربية وأقواهم عليها، وله اختيار في القراءة على مذهب العربية، توفي في مكة سنة (١٢٣هـ)[١].

الأعمش: هو سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدي، أخذ القراءة عرضاً عن إبراهيم النخعي، وزر بن حبيش، وروى القراءة عنه حمزة الزيات من القراء السبعة، وهو من التابعين، كان يسمى بالمصحف لشدة ضبطه وإتقانه، توفي سنة (١٤٨هـ)[٢].

اليزيدي: هو أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة، نحوي، مقرئ، اشتهرت قراءته بروايتي ابن الحكم وابن فرح، توفي سنة (٢٠٢ هـ)[٣].

الحسن البصري: هو أبو سعيد الحسن بن يسار، إمام زمانه علماً وعملاً، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، وعاصم الجحدري، وعيسى بن عمر الثقفي، واشتهرت قراءته بروايتي البلخي، والدوري، توفي سنة (١١٠ هـ)[٤].

ب- رواة القراءات الشاذة بصورة عامة:

وهم كثير، ومعظمهم من الصحابة والتابعين، منهم على سبيل التمثيل من الصحابة:

ابن مسعود: هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود الهذلي، أسلم في أول الإسلام، شهد بدراً وما بعدها من المشاهد، ولي القضاء بالكوفة، ثم صار إلى المدينة فمات فيها سنة (٣٢هـ)[١].

---

* صدر هذا الكتاب بتحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، عن دار عالم الكتب، بيروت ١٩٨٧م، ثم صدر في طبعته الثالثة عن دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٦م.

(١) ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج٢، مكتبة الخانجي، مصر ١٩٣٢م، ص١٦٧.

(٢) ينظر: المرجع السابق نفسه ج٢، ص٣١٥-٣١٦/ والذهبي، معرفة القراء، مرجع سابق، ج١، ص٩٤-٩٥.

(٣) ابن الجرزي، غاية النهاية، مرجع سابق، ج٢، ص٣٧٥.

(٤) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٢٣٥ / و الذهبي، سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، ج٤، ص٥٦٣-٥٦٥.

ابن عباس: هو أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، الهاشمي القرشي، ابن عمّ الرسول –صلى الله عليه وسلم– ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، دعا له النبي –صلى الله عليه وسلم– بالحكمة والفقه والتأويل، فكان حبر هذه الأمة وعالمها، توفي سنة (٦٨ هـ)[٢].

زيد بن ثابت: هو زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري، كاتب رسول الله -صلى الله عليه وسلم– وهو أحد من جمع القرآن وكتبه في خلافة أبي بكر ونقله من الصحف في زمن عثمان، توفي سنة (٤٥ هـ)[٣].

أُبيٌّ بن كعب: هو أُبي بن كعب بن قيس، أبو المنذر المدني، صحابي من الأنصار، من كتّاب الوحي، قرأ على النبي –صلى الله عليه وسلم– القرآن، وقرأ عليه النبي –صلى الله عليه وسلم– بعض القرآن للتعليم والإرشاد، وقرأ عليه الصحابة ابن عباس وأبو هريرة، ومن التابعين أبو عبد الرحمن السُلمي، توفي سنة (٣٠ هـ)[٤].

---

(١) ينظر: ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، مرجع سابق، ص٤٨٤.
(٢) ينظر: ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، مرجع سابق، ج٣، ص٨-١٠.
(٣) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج٢، ص٢٣٥-٢٣٦.
(٤) ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، مرجع سابق، ص٧٢-٧٤.

ومن التابعين:

سعيد بن جُبير: هو سعيد بن جبير بن هشام أبو عبد الله الأسدي الكوفي، قرأ عليه ابن عباس، وقرأ عليه أبو عمرو المنهال بن عمرو، قتله الحجاج سنة (٩٥هـ)[١].

يحيى بن وثّاب: هو يحيى بن وثّاب الأسدي الكوفي القارئ أحد الأعلام، روى عن ابن عباس وابن عمر، وقرأ عليه الأعمش وطلحة بن مصرف، توفي سنة (١٠٣ هـ)[٢].

الضّحاك بن مزاحم: أبو القاسم الهلالي الخراساني، تابعي، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، توفي سنة (١٠٥ هـ)[٣].

عاصم الجحدري: هو عاصم بن أبي الصبّاح الحجاج الجحدري، أخذ القراءة عن ابن عباس، وقرأ على نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، توفي سنة (١٢٨هـ)[٤].

- **حكم القراءات الشاذة:**

لا خلاف بين العلماء في عدم اعتبار القراءة الشاذة قرآناً، وأنه لا يجوز قراءتها داخل الصلاة وخارجها[٥].

أما حكم العمل بالقراءة الشاذّة، واستنباط الأحكام الشرعية منها، فالجمهور من العلماء على جواز ذلك تنزيلاً لها منزلة خبر الآحاد[٦]، ومن الأمثلة على ذلك اشتراط التتابع في صيام كفّارة اليمين، واشتراط قطع اليد اليمنى للسارق[٧].

ويجوز – أيضاً – تعلمها وتعليمها وتدوينها في الكتب، وبيان وجهها من حيث اللغة والإعراب[٨]، علاوة على جواز الاحتجاج بها في قضايا اللغة والتقعيد النحوي للعربية.

ولقد أشار السيوطي من قبل إلى ذلك بقوله: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه"[٩].

---

(١) الذهبي، معرفة القراء الكبار، مرجع سابق، ج١، ص٥٦.
(٢) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٥١.
(٣) ابن الجزري، غاية النهاية، مرجع سابق، ج١، ص٣٣٧.
(٤) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٣٤٩.
(٥) منصور، محمد خالد، حكم الاحتجاج بالقراءة الشاذة، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مجلد ٢٦، عدد٢، عمان ١٩٩٩م، ص٣٧٣.
(٦) ينظر: شعبان إسماعيل، القراءات الشاذة، أحكامها ومصدرها، مرجع سابق، ص١٠٠.
(٧) ينظر: قابة، عبد الحليم، القراءات القرآنية...، مرجع سابق، ٢١٤-٢١٧.
(٨) القاضي، عبد الفتاح، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠٠٥م، ص٣٧٣.
(٩) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨م، ص٤.

ومن الأمثلة التي ساقها السيوطي على جواز الاحتجاج النحوي بالقراءات الشاذة ذهاب النحاة إلى جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب[١] احتجاجاً بقراءة: (فبذلك فلتفرحوا)[٢] حيث قرأ بها عددٌ من الصحابة والتابعين منهم زيد بن ثابت[٣]، وأُبي بن كعب[٤]، والحسن البصري[٥]، وحاول ابن جني الانتصار لهذه القراءة (على الرغم من اعتبارها من جملة القراءات الشاذة)[٦] بتعليلها تعليلاً يتكئ على المستوى الدلالي السياقي للغة – حيث قال: "وكأن الذي حسّن التاء هنا أنه أمر لهم بالفرح، فخوطبوا بالتاء لأنها أذهب في قوة الخطاب، فاعرفه ولا تقل قياساً على ذلك: فبذلك فلتحزنوا؛ لأن الحزن لا تقبله النفس قبول الفرح، إلا أن تريد إصغارهم وإرغامهم، فتؤكد ذلك بالتاء على ما مضى"[٧].

- **مصنفات القراءات الشاذة:**

ظفرت القراءات الشاذة بمصنفات خاصة، إذ تناولها الباحثون من زوايا عدّة، فمنهم من دافع عنها وحاول الانتصار لها، ومنهم من وجهها في اللغة والإعراب، ومنهم من قام بجمعها وترتيبها في كتاب مستقل، ومنهم من صنفها حسب الموضوعات النحوية.

فمن الكتب التي دافعت عن القراءات الشاذة وانتصرت لها كتاب (المحتسَب) لابن جني، ففي هذا الكتاب نَصَّبَ ابن جني نفسه مُدافعاً عن القراءات ومنافحاً عنها، فهو يرى أن القراءة حريّة أن تبيّن وجوهها، ولا يُعدل عنها، فيكفي وصول سندها إلى الرسول –صلى الله عليه وسلم– حتى تحوز تلك المكانة التي تليق بها.

"وكان أسلوبه في هذا الكتاب موجزاً، مدعوماً بالوسائل العقلية والنقلية، وهو لا يترك قارئه إلا وقد أيقن أنه وصل إلى حد الإقناع"[٨].

ومن الكتب التي عُنيت بإعراب القراءات الشاذة وتوجيهها في اللغة والإعراب، كتاب "إعراب القراءات الشواذ" لأبي البقاء العكبري، وهو من الكتب التطبيقية القليلة في توجيه القراءات الشاذة، وتعليلها، والتماس وجوهها في العربية.

---

(١) المرجع السابق نفسه، ص٢٤.

(٢) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، مرجع سابق، ص٣١٥-٣١٦ / وفي مصحفنا ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ سورة يونس، آية ٥٨.

(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٥٧.

(٤) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، مرجع سابق، ص١١١.

(٥) خاروف، محمد فهد، الميسر في القراءات الأربع عشرة، دار ابن كثير، ط٤، دمشق ٢٠٠٦م، ص٢١٥.

(٦) ينظر: المحيمد، ياسين جاسم، مواقف النحاة من القراءات القرآنية من خلال تفيسر ابن عطية، دار إحياء التراث العربي، بيروت ٢٠٠١م.

(٧) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣١٤.

(٨) علوة، جمعة محمد، أوجه العربية في شواذ القراءات في كتاب المحتسب، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن ١٩٨٦م، ص٤.

وهناك من العلماء من تعامل مع القراءات الشاذة بطريقة موجزة ومختصرة، كما فعل ابن خالويه في كتابه "مختصر في شواذ القرآن" ويقوم منهجه على "ذكر اسم السورة، ثم يبدأ بسرد القراءت الشاذة الواردة فيها، فيذكر القراءة في الكلمة القرآنية وينسبها لأصحابها، ويقوم بتوجيهها توجيهاً مختصراً في بعض الأحيان مبيناً صحتها وقوتها في العربية"[١].

ومن الباحثين من صنّف في القراءت الشاذة على حسب الموضوعات النحوية كما فعل الدكتور محمود الصغير في الفصل الثالث من كتابه "القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي".

(١) شعبان، نبيل بن محمد، علم القراءات: نشأته وأطواره وأثره في العلوم الشرعية، ط٢، دارة الملك عبد العزيز بن سعود، الرياض ٢٠٠٢م، ص١٥٥.

* المبحث الرابع: مواقف النحاة من الاحتجاج بالقراءات الشاذة.

لقد نص النحاة على أن القرآن الكريم هو المصدر الأول من مصادر الاحتجاج للنحو، بل اعتبروه سيد الحجج، وأن قراءاته كلها يحتج بها سواء أكانت متواترة أم آحاداً وحتى لو كانت شاذة فإنها تقبل من غير تردد، وإن كانت مخالفة للقياس(١).

فالنحاة لم يقفوا عند الاحتجاج بالقراءات غير الشاذة، بل اضطروا إلى أن يستشهدوا بالقراءات الشاذة أيضاً(٢).

ولقد سجل السيوطي (ت٩١١هـ) موقف النحاة هذا بقوله: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في ذلك الموقف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه"(٣).

وتبعه البغدادي (ت١٠٩٣ هـ) في ذلك حيث قال متحدثاً عن الاستشهاد بالقرآن الكريم: "فكلامه – عز اسمه – أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه"(٤).

إلا أن موقف النحاة هذا – على الرغم من تماسكه الظاهري – لا يخلو من تناقض واضح في بعض من جوانبه؛ لأن النحاة يقرون بأحقية القرآن وقراءاته المختلفة في الاستشهاد من الناحية النظرية، ولكنهم عندما يتوجهون إلى ميدان التطبيق لا يلتزمون ذلك، بل نجدهم يختلفون بما تحصّل لديهم، من أشعار العرب، وخطبهم وأمثالهم.

فكتاب سيبويه – مثلاً – الذي يُعد عمدة المصادر في الدراسات النحوية: "فيه اعتماد كامل على الشعر العربي القديم في الاستقراء، وتقرير الأصول، وتغافل نسبي عن آيات القرآن، فكأنما تساق بهدف التقرير والتوكيد لا الاستشهاد"(٥).

وبناء على هذا الموقف المتناقض للنحويين، فقد عبّر ابن حزم (٤٥٦هـ) عن تعجبه الشديد من ذلك حيث قال: "والعجب ممن إن وجد لأعرابي جلف، أو لامرئ القيس، أو الشماخ، لفظاً

---

(١) السعدي، عبد القادر، أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية، دار عمار، ٢٠٠٠م، ص٩٥.
(٢) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣م، ص١٣٠.
(٣) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص٢٤.
(٤) البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٨٩م، ج١، ص٩.
(٥) محمد عيد، الرواية والاستشهاد باللغة، عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٢م، ص١٢٣.

في شعر أو نثر جعله في اللغة واحتج به، وقطع به على خصمه، ولا يستشهد بكلام خالق اللغات"[١].

ومثل ذلك ورد عن الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ(حيث قال: "وكثيراً أرى النحويين يتحيرون في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم، فلأن يجعلوا ورود القرآن به دليلاً على صحته كان أولى"[٢].

ويرى عبد العال سالم مكرم، وهو من الباحثين المحدثين الذين شايعوا ابن حزم والرازي في موقفه من سلوك النحاة تجاه الاستشهاد بالقراءات القرآنية أن البصريين "قد استبعدوا من منهجهم الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسندها، أو كلام عربي يؤيدها، أو قياس يدعمها"[٣].

وأيد موقفه ذلك عفيف دمشقية بقوله: "لكن ما نعرفه من منهجهم – أي البصريين– أنهم استبعدوا الاستشهاد بالقراءات، وأنّ منهجهم في ذلك هو من الغرابة بمكان"[٤].

غير أن بعض الباحثين المحدثين حاول أن يدفع هذه التهمة عن منهج البصريين ومنهم شوقي ضيف إذ أورد تعقيباً على الرأي السابق فقال: "وكان القرآن وقراءاته مدداً لا ينضب لقواعدهم، وتوقف نفرٌ منهم إزاء أحرف قليلة في القراءات لا تكاد تتجاوز أصابع اليد الواحدة، وجدوها لا تطرد مع قواعدهم، بينما تطرد معها قراءات أخرى آثروها، وتوسع في وصف ذلك بعض المعاصرين، فقالوا إنهم كانوا يردون بعض القراءات، كأن ذلك كان ظاهرة عامة عند نحاة البصرة مع أنه لا يوجد في كتاب سيبويه نصوص صريحة مختلفة تشهد لهذه التهمة الكبيرة"[٥].

وبتفحص الآراء السابقة في قضية احتجاج البصريين بالقراءات القرآنية عموماً، والشاذة على وجه الخصوص، يجد الباحث أنّ رأي عبد العال سالم مكرم ومن شايعه[٦]، في كون البصريين قد استبعدوا من منهجهم القراءات غير المسندة إلى أشعار العرب وخطبهم، يحالفه الصواب إذا قصد به زمرة نحاة البصرة المتأخرين أمثال المازني والمبرد وأبي حاتم... إلخ.

أما إذا كان القصد مرحلة البصريين المتقدمين من مثل الخليل ويونس وسيبويه، فأرى أن رأيهم هذا تنقصه الدقة، ويحتاج إلى إعادة نظر، فهناك كثيرٌ من النصوص والأدلة[٧] التي تشير إلى أن الرعيل الأول

---

(١) ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨٠م، ج٤، ص٣٦.
(٢) الرازي، مفاتيح الغيب المسمى بالتفسير الكبير، دار الفكر، ط٣، بيروت ١٩٨٥م، المجلد ٥، ج٩، ص٥٧.
(٣) مكرم، عبد العال سالم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، دار المعارف، مصر، ص٩٧.
(٤) دمشقية، عفيف، أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، مركز الإنماء العربي، بيروت ١٩٧٨م،ص٤٩.
(٥) شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة ١٩٩٩م، ص١٩.
(٦) ينظر: دمشقية، عفيف، أثر القراءات القرآنية...، مرجع سابق، ص٤٩/ والنايلة، عبد الجبار، الشواهد والاستشهاد في النحو، مرجع سابق، ص٢٣٧-٢٣٨.
(٧) ينظر: الصغير، محمود، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، مرجع سابق، ص١١٠-١١٢.

من نحاة البصرة كانوا يقبلون القراءات المختلفة ومنها الشاذة، ويسلمون لها، ويصححون مقياسهم النحوي وفق ما تقتضيه.

علاوة على ذلك فقد ذكر بعض الباحثين أنّه تتبع طريقة سيبويه في الاستشهاد بالقرآن، فوجد أن سيبويه ينقل آراء فردية لا تخضع – بالضرورة – للقياس أو لشعر يسندها، أو كلام عربي يؤيدها، وضرب أمثلة على ذلك منها استشهاده بقراءة أُبي بن كعب الشاذة: (وإذاً لا يلبثوا خلافك إلا قليلاً)[١] بإسقاط النون من (يلبثون) حيث استشهد بهذه القراءة الشاذة على جواز النصب بـ(إذن) إذا تقدمها واو[٢].

أما بالنسبة للكوفيين، فيبدو أن الغالب عليهم الأخذ بالقراءات القرآنية ومنها الشاذة في مجالات التقعيد للعربية والاحتجاج لها، وهذا ينسجم – عموماً – مع منهج الكوفيين الذاهب إلى التوسع بالسماع والرواية على حساب القياس، ولا ننسى أن الكسائي، وهو شيخ المدرسة الكوفية في النحو، هو في الوقت ذاته أحد القرّاء السبعة المشهورين.

فالقراءات القرآنية "مصدر هام من مصادر النحو الكوفي" [٣] وتؤكد خديجة الحديثي هذا التوجه، إذ ترى أن من خصائص المذهب النحوي في الكوفة هو الاحتجاج بالقراءات القرآنية مطلقاً متواترها وشاذها؛ لأن ذلك داخل في منهجهم المبني على التوسع في الرواية، والأخذ بمعظم ما ورد في اللغة[٤].

على أن هذا الموقف المحمود الذي سار عليه الكوفيون، لا يعفيهم على الإطلاق، فمنهم من تناول القراءات القرآنية بالرفض والطعن، فالفرّاء – مثلاً – يصف قراءة الحسن البصري لقوله تعالى: (وما تنزلت به الشياطون)[٥] بالغلط[٦] بل تعدى ذلك إلى أن رمى بعض القرّاء السبعة بالوهم كوصفه لقراءة حمزة: (نوله ما تولى ونصلهْ جهنم) بتسكين الهاء في كلمة (نصله)[٧] بأنه مما أوهموا فيه[٨].

غير أن نظرة الباحث المنصف تجعلني أعتقد أن اختلاف النحاة في قبول القراءات والاحتجاج بها لم يكن عن هوىً أو ميل شخصي، وإنما كان دافعهم إلى ذلك حماية كتاب الله والحرص على صيانته من أي تحريف أو تبديل.

---

(١) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٧٧، وفي مصحفنا بإثبات النون، سورة الإسراء، آية٧٦.
(٢) ينظر: الدجني، عبد الفتاح، الإعجاز النحوي في القرآن الكريم، دار الفلاح، الكويت، ١٩٨٤م، ص١١٦.
(٣) المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، المجمع الثقافي، أبو ظبي ٢٠٠٢م،ص٤١٢.
(٤) ينظر: الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، دار الأمل، الأردن، ط٣، ٢٠٠١م، ص١٣٩.
(٥) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٠٨، سورة الشعراء، آية ٢١٠ ﴿الشَّيَاطِين﴾.
(٦) ينظر: الفرّاء، معاني القرآن، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٢م، المجلد الثاني، ص١٨٠.
(٧) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، مرجع سابق، ص٢٤٥، سورة النساء، آية ١١٥، ﴿نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيرًا﴾.
(٨) ينظر: الفرّاء، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وزميله، دار السرور، القاهرة، ج٢، ص٧٥-٧٦.

فاللغة العربية مدينة للقرآن الكريم بحفظها وبقائها، ونشرها، وديمومة وجودها، وهذا القول صحيح بشهادة التاريخ[١].

وكما يرى سليمان خاطر "أن ما نقل عن الأقدمين من نقدٍ للقراءات هي عبارة عن ملاحظات عابرة، تتجه بالحكم في الغالب إلى اللغة التي جاءت عليها القراءة، ولا يجرّح القراءة نفسها أو القارئ"[٢].

وليس كما ذهب بعض الباحثين المحدثين، عندما صوروا الخلاف بين النحاة والقرّاء بالمعركة التي هم فيها يتصارعون، وجعلوهم أشبه بفريقين متحاربين[٣]، ومنهم من وصف موقف النحاة من القرّاء والقراءات بالحملة الآثمة[٤]، بل وصل الأمر إلى وصفهم بالطغاة المجترئين على حدود القرآن[٥]، ومنهم من وصفهم بالجهل والتهافت وعدم استيعاب القراءات[٦].

وخلاصة القول في ذلك أن النحاة الذين نقدوا وجوهاً من القراءات، كان رائدهم في ذلك صيانة القرآن الكريم من زلات القرّاء، بعد أن وجدوهم قد تجافوا عن سنن العربية صرفاً أو نحواً أو لغة.

أما الذين عارضوا هذا النقد وكرهوه، فذهبوا مذهباً آخر غير الذي ذهب إليه أولئك الناقدون، وهو أن القراءات التي اجتمع عليها أهل الأمصار، واشتهرت بهم، وعُرف قراؤها بالضبط والأمانة والدقة، ليست اجتهادات من القرّاء، بل هي تنحى إلى الأصول الأُولى للقراءة حيث الصحابة الكرام الذين تلقوها عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– .

وبالتالي أرى ما يراه الدكتور كاصد الزيدي أن هؤلاء، وهؤلاء حملهم تبجيل القرآن والحرص على صيانته من التحريف والتبديل، على الوقوف بهذا الموقف أو ذاك، وإن اختلف منهج كلٍّ منهم تجاه القرّاء والقراءة.

وتأسيساً على ما سبق، يميل الباحث إلى تصنيف مواقف النحاة من القراءات الشاذة على وجه الخصوص والتفصيل، إلى اتجاهين رئيسيين:

فمنهم من قبلها، وأوسع لها، وهم المعتدلون.

ومنهم من تشدد، وأغلظ لها القول، وهم المتشددون.

---

(١) ينظر: أنيس فريحة، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٧٣م، ص٧٦.
(٢) خاطر، سليمان يوسف، منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم، دار ابن الجوزي، عمان ٢٠٠٤، ص٢٦٥.
(٣) ينظر: الأنصاري، أحمد مكي، نظرية النحو القرآني، دار القبلة، مكة المكرمة ١٤٠٥ هـ، ص١٤-١٥.
(٤) ينظر: عضيمة، عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة ١٩٧٢، القسم الأول، ج١، ص١٩.
(٥) ينظر: الأنصاري، أحمد مكي، الدفاع عن القرآن الكريم ضد النحويين والمستشرقين، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٣م، ص٣١.
(٦) ينظر: الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، مرجع سابق، ص٣٣، ٤٥.

ومن المفيد أن أشير إلى أن هذا التصنيف الذي اعتمدته، وممن سينضم تحت لوائه من نحاة، هو تصنيف تقريبي وليس مطلقاً في التدليل على اتجاهات النحاة ومواقفهم من القراءات الشاذة، لكنه – وبشكل عام – يحاول أن يوزّع النحاة حسب المنهج الذي غلب عليهم، وبرزوا به أكثر من غيره في مواقفهم من القراءات الشاذة.

• **الاتجاه الأول: المعتدلون من النحاة في النظر إلى القراءات الشاذة:**

أما أصحاب هذا الاتجاه من النحاة، فلقد وقفوا من القراءات الشاذة موقفاً معتدلاً، وهم أميل إلى القبول منهم إلى الرفض والتشدد، فقد استعانوا بها في تقعيد اللغة وبناء الأحكام اللغوية والنحوية، ما لم تخالف أصولهم ومقاييسهم، أما إذا خالفت هذه الأصول فهم لا يرفضونها رفضاً مطلقاً، بل يحاولون اللجوء إلى مخارج متعددة كالتأويل والتوجيه، أو وصف هذه القراءة بالقلة، أو تضعيف لغتها التي جاءت عليها، أو رمي أحد رواتها الذين نقلوها عن القارئ، أو نقل هذا الطعن عن غيرهم دون أن يصرحوا هم بذلك، أو الاكتفاء بالصمت؛ بغية عدم الطعن عليها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

ومن النحاة الذين يمثلون هذا الاتجاه، وهو قبول القراءة الشاذة، والاحتفال بها، والنظر إليها باعتدال **الخليل بن أحمد الفراهيدي** (ت ١٧٥ هـ(الذي يعتد بالقراءات الشاذة كثيراً، فهو يقبلها ويعيدها إلى لغات العرب، ويحتج بها في الجوانب اللغوية والنحوية[١]، كاحتجاجه لجواز الرفع فيما ينتصب من المعرفة كقولهم: "هذا عبد الله منطلق" [٢] بقراءة ابن مسعود (هذا بعلي شيخ)[٣].

ومن اشهر ممثلي هذا الاتجاه من النحاة إمامهم الفذ **سيبويه** (عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠ هـ(.

إذ يرى عبد الجبار علوان أن سيبويه "يمكن أن يُعد الحد الفاصل بين موقفين مختلفين للنحاة البصريين، موقف يتسم بعدم التعرض للقرّاء، وموقف يتعرض لهم بالنقد والتجريح، ويحاول إخضاع قراءاتهم المستندة إلى المشافهة والمنقولة بسندٍ صحيح نقلاً متسلسلاً حتى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– للقياس النحوي"[١].

ومع موافقتي له على كثيرٍ مما قال، غير أنّ لي تحفظاً على بعض جوانب هذا القول، فهو جعل كلا الموقفين المؤيد والمنتقد للقراءات من البصريين فقط، وهذا الكلام ليس دقيقاً على إطلاقه، فالكوفيون – أيضاً – شاركوا في هذه الحملة، وإن كان بشكل محدود، فقد كان لهم إسهامٌ في كلا الموقفين.

وعلى العموم فموقف سيبويه من القراءات الشاذة موقفٌ معتدلٌ، فقد استشهد بها، واستخلص منها القواعد، وقاس عليها كلام العرب أو قاسها على كلام العرب، ونظر إليها نظرته إلى الآيات الواردة في المصحف العثماني[٢]، وقاعدته في ذلك معروفة وهي أن القراءة لا تخالف، لأنها السنة[٣].

---

(١) الصغير، محمود، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، مرجع سابق، ص١١١.
(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، د.ت، ج٢، ص٨٣.
(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٦٠، وفي مصحفنا ﴿شَيْخاً﴾ هود، آية ٧٢.
(١) النايلة، عبد الجبار علوان، الشواهد والاستشهاد في النحو، مطبعة الزهراء، بغداد ١٩٧٦م، ص٢٣٣.
(٢) ينظر: الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبعة جامعة الكويت، الكويت ١٩٧٤م، ص٥٩.
(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج١، ص١٤٨.

ومن الملاحظ أن سيبويه ينأى بنفسه عن الطعن المباشر على هذه القراءات حتى لو خالفها، فهو لا يصرّح بذلك، احتراماً لها وحفظاً لقدسيتها.

فهو عندما تعترضه قراءة شاذة مخالفة للقياس كقراءة ابن مروان وعيسى بن عمر (هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم) بنصب أطهر[١]، لا يخطئها بنفسه، بل يعزوها إلى غيره ممن خطّأ هذه القراءة، وينقل عنهم كقوله في القراءة السابقة: "فزعم يونس أنّ أبا عمرو رآه لحناً" [٢].

وهو إن لم يجد للقراءة تأويلاً أو تفسيراً، لا يعمد إلى ردها أو وصفها بنعوت الطعن والتجريح، بل يكتفي بالصمت عن أي رأي أو توجيه، ومن أمثلة ذلك ما رواه ابن سلاّم حيث قال: "كان عيسى بن عمر يقرأ (على تقوىً من الله)[٣]، قلت: على أي شيء نوّن؟ قال: لا أدري ولا أعرفه، قلت: فهل نوّن أحد غيره، قال: لا"[٤].

ومن صور احتجاجه بالقراءات الشاذة في مجال التقعيد النحوي، أنه أجاز مجيء ضمير الفصل مرفوعاً على الابتداء وما بعده خبراً له[١]، استناداً إلى قراءة أبي زيد النحوي: (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون)[٢].

وخلاصة القول أن سيبويه يضع أساس الاستشهاد بالقراءات متواترها وشاذها على السواء، وأن زاوية نظره إليهما معتدلة، لم يخطئ قراءة ما، ولم يطعن على أحد.

وممن سار على هذا المنهج من أعلام الكوفة **أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بـ(ثعلب)** (ت ٢٩١ هـ)، إذ كان ثعلب يحترم القراءة ومنها الشاذة، فيُروى عنه أنه قال: "إذا اختلف الإعرابان في القرآن لم أفضل إعراباً على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضّلت الأقوى"[٣].

وهو يحتج بالقراءة الشاذة ويأخذ بها، ويعمل على تخريجها وتعليلها، كتخريجه قراءة يعقوب: (بلدة طيبة، وربٌ غفورٌ) بالنصب على حذف الفعلين: أسكنُ وأعبدُ[٤].

---

(١) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص٦٠، مرجع سابق، وفي مصحفنا﴿هُنَّ أَطْهَرُ﴾ بالرفع، سورة هود، آية٧٨.
(٢) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج٢، ص٣٩٦.
(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٥٥، وفي مصحفنا بلا تنوين ﴿عَلَى تَقْوَى مِنَ اللّهِ﴾ سورة التوبة، آية ١٠٩.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٠٤.
(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج٢، ص٣٩٢-٣٩٣.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٣٦، وفي مصحفنا﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ سورة الزخرف، آية٧٦.
(٣) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج١، ص٢٢٩.
(٤) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٢١.

و**ابن السراج** (أبو بكر محمد بن السري ت ٣١٦ هـ(تابع سيبويه في موقفه من القراءات الشاذة، فكان أكثر اعتدالاً من أستاذه المبرد.

وله آراء نحوية وصرفية كثيرة، ذَكَرَتْها كتب النحو التي جاءت بعده، وكان يخالف فيها جمهور النحاة[١].

ومن الأمثلة على احتجاجه بالقراءات الشاذة أنه خالف الأصمعي الذي يجيز (حزَنني الأمر يحزنُني، ولا يجيز أحزنني، بينما ابن السراج وافق أبا حاتم في قبول الوجهين احتجاجاً للوجه الثاني بقراءة أبي جعفر الشاذة: (لا يُحْزِنْهم الفزع الأكبر)[٢] بضم الياء وكسر الزاي)[٣].

ومن الذين شايعوا هذا الاتجاه من نحاة البصرة في قبولهم للقراءات الشاذة والاحتجاج بها، نجد **الزجاجي** (عبد الرحمن بن إسحاق ت ٣٣٧ هـ(وهو من النحاة المعتدلين في موقفهم من القراءات الشاذة، وكما يرى محمود الصغير "أن الزجاجي في موقفه من القراءات الشاذة لا يقل حماسة عن موقفه من القراءات المشهورة" [١].

ومن الأمثلة التي تدل على احتفائه بالقراءات الشاذة، واحتجاجه بها أنه يجيز دخول لام الأمر المبدوء بتاء الخطاب، مستدلاً على ذلك بقراءة أُبي بن كعب الشاذة لقوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [٢] بالتاء بدل الياء[٣]، حيث وصفها بأنها لغة جيدة[٤].

أما **السيرافي** (أبو سعيد الحسن بن عبد الله ت ٣٦٨ هـ(صاحب الشرح المشهور على كتاب سيبويه، وأحد تلاميذ ابن مجاهد في فن القراءات، فقد كان للقراءات نصيب موفور عنده من الاعتماد عليها.

والقراءات القرآنية عند السيرافي – الصحيحة منها والشاذة – مصدر من مصادر الاستشهاد عنده، ولا يجوز إبطالها – في مجال الاحتجاج – إلاّ إذا نقضت أصلاً نحوياً أو صرفياً ذائعاً، إذ إن

---

(١) شوقي ضيف، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص١٤٠-١٤١.

(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٩٣، وفي مصحفنا﴿لاَ يَحْزُنُهُمُ﴾ سورة الأنبياء، آية ١٠٣.

(٣) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨م، ج١، ص١٨٥.

(١) الصغير، محمود، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، مرجع سابق، ص١٧١.

(٢) سورة يونس، آية ٥٨.

(٣) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، مرجع سابق، ص٣١٥-٣١٦.

(٤) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، مرجع سابق، ص١١١.

الظاهرة اللغوية المؤكدة بالقراءة القرآنية أمر واقع لا يجوز رده، لأنه لا يجوز إبطال القراءة[١]، ويبقى سبيل التسليم هو الأظهر لديه فيما وقع بين يديه من توجيهات للقراءات القرآنية عموماً، والشاذة منها على وجه الخصوص[٢].

والذي يدل أن موقف السيرافي من القراءات الشاذة كان يميل إلى المحايدة والاعتدال أنه لم يكن يفرّق في الاستشهاد بين القراءات المتواترة، والقراءات الشاذة، إنما يعتمد الاثنتين معاً فيما يراه مناسباً[٣].

ومن أمثلة احتجاج السيرافي بالقراءات الشاذة، تجويزه إلغاء (إذن) وإعمالها إذا سبقت بـ(واو) أو (فاء)[١]. واحتج لهذه القاعدة بقراءتين إحداهما متواترة وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلا﴾[٢]، والأخرى شاذة وهي قراءة ابن مسعود: (لا يلبثوا)[٣].

ولعل أكبر من احتج من النحاة بالقراءات الشاذة **ابن جني** (ت ٣٩٢ هـ(لا سيما في كتابه "المحتسَب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"[٤].

فلئن كان كتاب الحجة لأبي علي الفارسي، والحجة لابن خالويه في الاحتجاج للقراءات السبع التي اختارها ابن مجاهد، فإن كتاب المحتسب لابن جني هو في الاحتجاج للقراءات الشاذة[٥].

وتبدو قيمة هذا الكتاب في أنه أول كتاب وصل إلينا وافياً شاملاً، يحتج للقراءات الشاذة، وتحشد لها من الشواهد والأدلة الشيء الكثير[٦].

إذ أبدى ابن جني رأياً سديداً في القراءات بعامة، والقراءات الشاذة على وجه الخصوص، فهي عنده في أعلى درجات الفصاحة، حيث يمكن الاحتجاج بها للغة العرب، لأنها جاءت بلغاتهم حيث إنَّ القرآن الكريم قد انتظم لغات العرب[١].

---

(١) ينظر: عبد المنعم فائز، السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دار الفكر، دمشق ١٩٨٣م، ص٤٤.
(٢) ينظر: الصغير، محمود، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، مرجع سابق، ص١٧٩.
(٣) ينظر: البكاء، محمد عبد المطلب، منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٩م، ص١٦٨.
(١) المرجع السابق نفسه، ص١٦٨.
(٢) سورة الإسراء، آية ٧٦.
(٣) ينظر: خاطر، محمد أحمد، قراءة ابن مسعود مكانتها، مصادرها، إحصاؤها، مرجع سابق، ص١٢٢.
(٤) صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى بتحقيق علي النجدي ناصف وزملائه، عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، عام ١٣٨٦هـ، الموافق ١٩٦٧م، ثم أعيدت طباعته عن الجهة نفسها عام ٢٠٠٤م.
(٥) ينظر: مكرم، عبد العال سالم، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، مؤسسة الرسالة، ط٣، بيروت ١٩٩٦، ص٢٠٢.
(٦) علوة، جمعة، أوجه العربية في شواذ القراءات...، مرجع سابق، ص٤.

غير أن ابن جني لم يقم بالاحتجاج للقراءات الشاذة الواردة عن القراء بالكلية، بل قصر جهده على نوع معين من هذه القراءات، وهو ما غمُض عن ظاهر الصنعة، واحتاج إلى تأمل وتدبر، وابتعد عن كل ما هو واضح ومشهور في توجيهه، وخير ما يؤكد ذلك، ما أورده في مقدمة كتابه المحتسب إذ قال: "اعلم أنّ جميع ما شذ عن قراءة القراء السبعة – وشهرتهم مغنية عن ذكرهم – ضربان: ضرب شذ عن القراءة عارياً من الصنعة، ليس فيه إلا ما يتناوله الظاهر مما هذه سبيله، فلا وجه للتشاغل به، وذلك لأن كتابنا هذا ليس موضوعاً على جميع كافة القراءات الشاذة عن قراءة السبعة، وإنما الغرض منه إبانة ما لطفت صنعته، وأغربت طريقته. وضرب ثانٍ وهو الذي نحن على سمته، أعني ما شذ عن السبعة، وغمُض عن ظاهر الصنعة، وهو المعتمد المعوَّل عليه، المولى جهة الاشتغال به"(٢).

ولما كانت هذه القراءات الشاذة التي انتصر لها ابن جني غريبة عن الصنعة، تحتاج إلى عمق في التأويل والنظر، ذهب ابن جني إلى حشد وسائل الاستدلال الممكنة كافة، من سماع وقياس وتعليل، من أجل إيجاد المخارج المناسبة لهذه القراءات، وبيان وجه قوتها، وموافقتها لوجه أو أكثر من أوجه اللغة العربية، في صرفها، أو نحوها، أو لغتها.

وبناءً على ذلك يرى بعض الباحثين* أنّ ابن جني كثيراً ما يربط لغة الشواذ القرائية بالاستعمال والقياس، وهما عنده إما شاذ، أو مطرد، وكل ذلك على أربعة أضرب، ويمكن التمثيل لهذه الأضرب بقراءات شاذة، مما ذكره ابن جني في مصنفاته على النحو الآتي(١):

١- ما اطرد في القياس والاستعمال:

ومنه قراءة بعض المكيين فيما روى عنه الخليل بن أحمد الفراهيدي لقوله تعالى: (مرَدِّفين)(٢) بفتح الراء وكسر الدال مشددة، ورُوي بضم الراء وكسرها(٣)، فهي مطردة في الاستعمال وموافقة للقياس، إذ يجوز إدغام تاء (افتعل) في العين إذا كانت دالاً(٤).

---

(١) المرجع السابق نفسه، ص٢١.
(٢) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٥.
* هو الدكتور عبد العلي المسئول، وهو من علماء المغرب العربي، ويعد واحداً من المهتمين بالدراسات القرآنية، لا سيما في مجالي القراءات والنحو، له عدة دراسات في ذلك منها: الشاهد القرائي عند النحاة، والكافي في التجويد، والإيضاح في علم القراءات، ومعجم مصطلحات القراءات القرآنية... وغيرها.
(١) ينظر: المسئول، عبد العلي، القراءات الشاذة..، مرجع سابق، ص٢٥٨-٢٥٩.
(٢) في مصحفنا ﴿مُرْدِفِينَ﴾ سورة الأنفال، آية ٩.
(٣) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٥، ص٢٧٩.
(٤) ينظر: المسئول، عبد العلي، القراءات الشاذة...، مرجع سابق، ص٢٥٨.

وتعقيباً على ذلك أورد ابن جني في تعليله لهذه القراءة قائلاً: "أصله (مرتدفين) مفتعلين من الرَّدْف، فآثر ادغام التاء في الدال، فأسكنها وأدغمها في الدال، فلما التقى ساكنان، وهما الراء والدال، حرّك الراء لالتقاء الساكنين، فتارةً ضمها إتباعاً لضمة الميم، وأخرى كسرها إتباعاً لكسرة الدال"(١).

٢- ما اطرد في القياس وشذ في الاستعمال:

ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في قراءة عروة بن الزبير، وأبي حيوة وابن أبي عبلة لقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ﴾(٢) بتخفيف الدال (وَدَعَكَ)(٣).

حيث استغنت العرب عن ماضي (يدع) بالفعل (ترك)، وإن كان ماضيه موافقاً للقياس، إذ قال ابن جني في ذلك: "هذه قليلة الاستعمال، قال سيبويه: استغنوا عن (وذر)، و(ودع) بقولهم: ترك، إلا أنهم قد استعملوا مضارعه فقالوا: يَدَع"(١).

٣- ما اطّرد في الاستعمال وشذ في القياس:

ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في قراءة عبد الله بن عبيد بن مسلم بن يسار لقوله تعالى: ﴿مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾(٢) بكسر الميم على وزن مَفْعِل(٣).

فكلمة (مجمع) الذي هو على وزن (مَفْعِل) مسموع عن العرب، إلاّ أن القياس يمنعه ويأباه، إذ يُؤتى باسم المكان من الثلاثي على وزن (مَفْعَل) إذا أخذ من فعل مضارع مفتوح العين أو مضمومها(٤).

وهذا عين ما ذهب إليه ابن جني في معناه إذ علل وجه هذه القراءة بحملها على نظيراتها من المسموع عن العرب فقال في ذلك: "إلا أنه قد جاء المَفْعِلَ بكسر العين موضع المفتوح منه: المَشْرِق، والمَغْرِب، والمَنْسِك، والمَطْلِع، وبابه فتح عينه؛ لأنه من يَفْعُل، يَشْرُق، ويَغْرُب، ويَنْسُك،

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٧٣.
(٢) سورة الضحى، آية ٣.
(٣) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج١٠، ص٤٩٦.
(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٣٦٤-٣٦٥.
(٢) سورة الكهف، آية ٦٠.
(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٨٠.
(٤) ينظر: الحلواني، محمد خير، المغني الجديد في علم الصرف، دار الشرق العربي، ط٥، بيروت ١٩٩٩م، ص٣٠٢.

ويَطْلُع، فعلى نحو من هذا يكون "مَجْمِع البحرين" وهو مكان – كما ترى – من جمع يجمع، فقياسه (مَجْمَع) لولا ما ذكرنا من الحمل على نظيره"[١].

٤- ما شذ في القياس والاستعمال معاً:

ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في قراءة ابن أبي عبلة، والحسن البصري لقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ للّهِ﴾[٢] بضم أولهما في القراءة الأولى، وكسر أولهما في القراءة الثانية[٣].

فعلى الرغم من قيام ابن جني بتخريج هاتين القراءتين، وتعليلهما على الوجه الأوفى، في الوقت نفسه لم يتوانَ عن وصفهما بالشذوذ قياساً واستعمالاً، إذ قال في ذلك: "وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال"[١].

والحاصل من ذلك أنّ ابن جني جعل النوع الأول مما يؤخذ به ويقاس عليه، والأنواع الثلاثة الأخرى مما يؤخذ بها ولا يقاس عليها[٢].

وعلى الرغم من حماسة ابن جني في الدفاع عن القراءات القرآنية بعامة والشاذة على وجه الخصوص، غير أن فاضل السامرائي له رأي مختلف في ذلك، فهو يرى أن ابن جني يقف من القراءات في سائر كتبه – على حد زعمه – موقفاً مشابهاً لموقف سائر النحاة في رد طائفة من القراءات المعتمدة، وتضعيفها، وتلحينها، إذ نراه ينسب طائفةً من القراء إلى الجهل، أو إلى السهو، أو القصور عن إدراك حقيقة الأمر[٣].

ويرى الباحث أنّ هذا الرأي ليس دقيقاً في مجمله، لا سيما عندما جنح السامرائي إلى تعميم هذا الموقف وسحبه على سائر كتب ابن جني، فليس من شك في أنّ أدنى نظرة في كتاب (المحتسب) لابن جني، تعطي انطباعاً قوياً مفاده أنّ ابن جني كان ميّالاً للدفاع عن القراءات الشاذة، والانتصار لها، وبيان قوتها، بل وتفضيلها – أحياناً – على بعض القراءات المتواترة.

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٣٠.
(٢) سورة الفاتحة، آية ٢.
(٣) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١.
(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٧.
(٢) ينظر: المسئول، عبد العلي، القراءات الشاذة..، مرجع سابق، ص٢٥٩.
(٣) ينظر: السامرائي، فاضل، ابن جني النحوي، مطبعة النذير، بغداد ١٩٦٩م، ص١٢٩، ٣٣٠.

ويعتقد الباحث أن السامرائي كان على وعي بهذه الحقيقة، فهو في معرض ذكره للأمثلة التي ساقها للتدليل على تضعيف ابن جني وردّه للقراءات، لم يذكر قراءة واحدة شاذة، بل كل قراءاته كانت من القراءات السبع المتواترة[١].

علاوةً على ذلك، فإنّ في نصِّ كلامه الذي تم إيراده فيما مضى، قد قيّد هذه القراءات التي تمّ ردّها وتلحينها بأنها من القراءات المعتمدة[٢]؛ أيْ القراءات السبع المتواترة، وفي هذا إشارة واضحة إلى استبعاده للقراءات الشاذة من حيز الرد والتلحين.

وهو نفسه يقول في كتابه في معرض حديثه عن موقف ابن جني من القراءات القرآنية: "وإن كان يختلف عنهم أحياناً في توجيه وتخريج طائفة من القراءات لمْ يرتضوها – أي سائر النحاة – ويقف موقفاً أقرب إلى الاعتدال من غيره كما يبدو في كتابه "المحتسب"[١].

وفي الحقيقة، فهذا لا يُعفي ابن جني على الإطلاق، فهو في كتابه الذي خصصه للدفاع عن القراءات الشاذة، والانتصار لها، قام بتضعيف بعض القراءات التي لا تنسجم مع مقاييس النحو العامة، ولا توافق العربية في نظره، فكان ابن جني لا يؤيد من القراءات الشاذة إلا القراءات التي لها وجه من العربية، وسند من الفصحى[٢].

ولكن هذه القراءات المضعّفة تبقى محدودة وقليلة[٣]، إذا ما قيست بحجم الجهد الكبير الذي بذله ابن جني في الدفاع عن هذه القراءات وتعليلها، وبيان وجه قوتها.

إلى درجة أنّ بعض العلماء دعته الدهشة إلى بيان وجه المفارقة في صنيع عمل ابن جني الذاهب إلى تحسين القول بالقراءات بعامة، والشاذة على وجه الخصوص في كتابه "المحتسب" على عكس باقي كتبه التي سار فيها مع سائر آراء النحاة في هذا الشأن، منْ ذلك ما أبداه العلاّمة عبد الخالق عضيمة من تعجبه الشديد من هذا المنحى إذ قال: "ومن المفارقات العجيبة أنّ ابن جني وصف القرّاء عامةً في الخصائص بضعف الدراية، كما وصفهم بالمنصف بالسهو والغلط، إذْ ليس لهم قياسٌ يرجعون إليه، لكنه في المحتسب يدافع عن القراء، ويرد على منْ يخطئهم في القراءات الشواذ"[٤] .

---

(١) المرجع السابق نفسه، ص١٢٩-١٣١.
(٢) المرجع السابق نفسه، ص٣٣٠.
(١) المرجع السابق نفسه، ص١٢٩.
(٢) ينظر: مكرم، عبد العال سالم، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، مرجع سابق، ص٢١٢.
(٣) ينظر بعض الأمثلة من كتاب ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٧٣، ١٠٣، ١٠٦.
(٤) عضيمة، عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن، مرجع سابق، ج١، ص٣٢.

وعلى العموم، فموقف ابن جني من القراءات الشاذة كان موقفاً أقرب إلى القبول منه إلى الرفض والرد.

فابن جني كان شديد الاعتقاد بصحة القراءات الشاذة، فهو القائل: "غرضنا منه أنْ نُري وجه ما يُسمى الآن شاذاً، وأنه ضاربٌ في صحة الرواية بجرانه، آخذٌ من سمت العربية مهلة ميدانه"(١).

ويقول في موضع آخر: "فإنّا نعتقد قوة هذا المسمى شاذاً، وأنه مما أمر الله بتقبله، وأراد منا العمل بموجبه، وأنّه حبيبٌ إليه، ومرضي من القول لديه"(١).

فابن جني لا يُعد هذه القراءات شاذة؛ لأنها – عنده – في أعلى درجات الثقة والصحة، ولذلك ما برح يدافع عنها دفاعاً قوياً، بل لقد رجّح كثيراً من الشواذ على قراءات متواترة، وقبوله بتشذيذها يرجع إلى أنّه رجلٌ مؤمنٌ، لا يريد أن يخرق إجماع المسلمين الذين اجتمعوا على تسبيع السبعة، حيث عدّوا ما خالفها شاذاً(٢).

ويكفي أن نشير إلى أنّ كتاب "المحتسب" لابن جني، الذي خصصه للاحتجاج للقراءات الشاذة، ترك أثراً بالغاً في وجدان علماء العربية، فقد أفادوا منه جميعاً نحويين، ولغويين، ومحتجين، ومفسرين، إذ راقهم موقف صاحبه الجريء في الدفاع عن القراءات الشاذة، وأعجبوا بتوجيهاته السديدة الكثيرة، وأخذوا يتناقلون أراءه في كتبهم النحوية، وفي تفاسيرهم القرآنية، بكثير من الاحترام والإجلال(٣).

علاوةً على أن لهذا الكتاب الأثر الكبير في تحسُّن النظرة إلى القراءات الشاذة، وفي عودة ثلاث قراءات شاذة إلى مراتب الصحيح المشهور، وهي قراءات أبي جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي، وخلف بن هشام(٤).

وخلاصة الرأي فلقد نصَّب ابن جني نفسه مدافعاً عن وجوه الشواذ، وحاول بكل ما أوتي من مقدرة علمية وثقافية، وبكل ما اتسم به من حنكة لغوية أن ينتصر للشواذ، فمرةً نجده يستحسنها

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٢-٣٣.
(١) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٣٣.
(٢) ينظر: علوة، جمعة، أوجه العربية في شواذ القراءات ...، مرجع سابق، ص٤.
(٣) ينظر: الصغير، محمود، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، مرجع سابق، ص٢٨١.
(٤) المرجع السابق نفسه، ص٢٨١.

ويتحمس لها، ومرةً يستدل بها على مذهب نحوي، ومرةً ينصر بها القراءة المشهورة، والملاك العام لديه هو قبولها والانتصار لها[١].

ومن الأمثلة التي تدل على احتجاج ابن جني بالقراءات الشاذة في ميدان التقعيد النحوي، احتجاجه بقراءة ابن مسعود: (وباطلاً ما كانوا يعملون)[٢] على جواز تقديم خبر كان عليها إذ قال ابن جني "باطلاً منصوب بـ(يعملون) و(ما) زائدة للتوكيد، فكأنه قال: وباطلاً كانوا يعملون، ومن بعد ففي هذه القراءة دلالة على جواز تقديم خبر كان عليها"[٣].

واحتج ابن جني بالقراءات الشاذة – أيضاً – على كثير من القضايا الصرفية من مثل احتجاجه بقراءة سعيد بن جبير: (من إعاء أخيه)[١] على جواز إبدال الواو المكسورة همزة إذا كانت فاء كلمة إذ قال ابن جني في تعليقه على هذه القراءة: "فأبدلت الواو وإن كانت مكسورة همزة، كما قالوا في وسادة: إِسادة، وفي وِجاج: إِجاج"[٢].

ولا نعدم بعض التوجيهات الدلالية التي ينتصر من خلالها ابن جني للقراءة الشاذة، وقد يفضلها على المشهورة، من مثل توجيهه لقراءة الحسن وعمرو بن عبيد: (عذابي أصيب به من أساء)[٣] حيث قال ابن جني: "هذه القراءة أشد إيضاحاً بالعدل من القراءة الفاشية التي هي ﴿مَنْ أَشَاء﴾؛ لأنه ربما أوهم من يضعف نظره من المخالفين أنه يعذّب من يشاء من عباده، أساء أم لم يسئ، نعوذ بالله من اعتقاد من هذه سبيله"[٤].

ومن خلال هذه الأمثلة وغيرها، يستبين للباحث أن ابن جني كان معتدلاً في موقفه من القراءات الشاذة، وهو يقف منها موقفاً أقرب إلى القبول منه إلى الرفض.

---

(١) ينظر: المرجع سابق نفسه، ص٢٣٥.

(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٥٩، وفي مصحفنا﴿وَبَاطِلٌ﴾ سورة هود، آية ١٦.

(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٢٠-٣٢١.

(١) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٦٥، وفي مصحفنا﴿وِعَاء﴾ سورة يوسف، آية ٧٦.

(٢) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٤٨.

(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٤٦، وفي مصحفنا﴿عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاء﴾ سورة الأعراف، آية١٥٦.

(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٦١.

بل قد حمل ابن جني على النحاة الذين يسرعون إلى تخطئة القراءات الشاذة، وعاب عليهم تقصيرهم في إيجاد الوجوه المناسبة لها، وقام بدافع الانتصار لهذه القراءات بتخريج ما عجز عنه النحاة منها، فنبّه إلى العديد من هذه المواضع، واحتج لها بما انتهى إليه من أساليب اللغة، بل لقد خرّج الكثير من القراءات التي لم يتوقف عندها النحاة، أو ربما وقفوا عندها ولم يبلغنا ذلك عنهم[١]

وهذا يدل بصورة واضحة إلى عظيم الحماسة الكبيرة التي دفعت ابن جني للدفاع عن وجوه شواذ القراءات، وتفسر لنا موقفه النظري والعملي من هذه القراءات التي استبعدها ابن مجاهد عندما قام بتسبيع القراءات واقتصرعليها دون غيرها، ولعل هذا من الأسباب التي حذت بابن جني إلى أن يقف الموقف اللائق من القراءات الشاذة، وأن يدافع عنها كما دافع أستاذه أبو علي الفارسي عن القراءات السبع .

ويعد **أبو البقاء العكبري** (ت ٦١٦ هـ(واحداً من العلماء الذين أكثروا من الاستشهاد بالقرآن الكريم وبقراءاته.

ودليل على ذلك ما أورده بعض الباحثين المحدثين من أن أبا البقاء استشهد أثناء شرحه لإيضاح أبي علي الفارسي بخمسمائة وواحد وأربعين (٥٤١) شاهداً من شواهد القرآن والقراءات،

وهذا يزيد على مجموع ما استشهد به من مصادر السماع الأخرى، وهي الشعر، والحديث، والأمثال[١].

فأبو البقاء يُعد القراءات المصدر الثاني بعد القرآن الكريم، ويدل على ذلك عنايته بالقراءات من خلال الإعراب، فإنه لا يترك قراءة واحدة، سواء أكانت متواترة أم شاذة إلا ويتناولها، ويذكرها، ويبيّن وجه الإعراب فيها، أو توجيه المعنى لها[٢].

ومن الأمثلة على توجيه أبي البقاء للقراءات الشاذة ما أورده عندما تلا قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء﴾[٣] فقد قال: "العلماءُ بالرفع وهو الوجه؛ ويقرأ برفع اسم الله ونصب

(١) ينظر: الصغير، محمود، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، مرجع سابق، ص٢٤٠ – ٢٤٢.
(١) ينظر: يحيى مير علم، منهج العكبري في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، رسالة دكتوراه مخطوطة، جامعة دمشق ١٩٩٢م، المجلد ١، ص٢٥٦.
(٢) المرجع السابق نفسه، المجلد ١، ص٢٥٦.
(٣) سورة فاطر، آية ٢٨.

العلماء على معنى إنما يعظّم اللهُ من عباده العلماءَ"[١] فعلى الرغم من أن هذه القراءة شاذة[٢]، إلا أنه يقف منها موقف القبول والاحترام، ويعمل على تخريجها بأسلوب مناسب.

وقد يصف أبو البقاء القراءة بأنها شاذة أو بعيدة – دون أن يصرح بذلك – ولكنْ هذا لا يمنعه من تأويلها، والبحث عن تخريج مناسب لها، كقوله في قراءة الأعمش لقوله تعالى: (بمصرخيِّ) بالكسر[١] إذ يقول: "يُقرأ بكسر الياء، والكسر فيه على أصل التقاء الساكنين، والأصل بمصرخين، ثم أضاف إلى ياء المتكلم، وحذف النون، والفتح هو الوجه"[٢].

فأبو البقاء شديد الاحترام للقراء، يعمد دائماً إلى تعليل قراءاتهم وتخريجها، ففي تلاوة قوله عز وجل: ﴿وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ﴾[٣] يقول العكبري: "والإنجيل: إفعيل من النجل، وهو الأصل الذي يتفرع عنه غيره، وقرأ الحسن (الإنجيل)[٤] بفتح الهمزة، ولا يُعرف له نظير، إذ ليس في الكلام أفعيل، إلاّ أن الحسن ثقة، فيجوز أن يكون سمعها"[٥].

وعلى العموم، فهذا هو موقف أبي البقاء من القراءات الشاذة، مشفوعاً بالأمثلة التوضيحية، فهو يأخذ بالقراءة الشاذة، ويعللها، ويلتمس وجوهها في العربية، ويبحث عن التخريجات المناسبة لها.

والمتتبع لشؤون النحاة حيال احتجاجهم بالقراءات القرآنية، لابد أنه منجذب إلى مذهب المحققين من النحاة المتأخرين أمثال **ابن مالك** (ت ٦٧٢ هـ)، وابن هشام (ت ٧٦١ هـ) الذين أكثروا من الاستشهاد بالقرآن وقراءاته المختلفة.

فابن مالك – وهو من النحاة الذين لمع نجمهم في سماء الدراسات النحوية – استشهد بالقراءات القرآنية جميعها سواء أكانت متواترة أم شاذة.

---

(١) العكبري، أبو البقاء، إملاء ما منّ به الرحمن، دار الفكر، بيروت ١٩٩٣م، ص٤٩٦.
(٢) نُسبت هذه القراءة إلى عمر بن عبد العزيز وأبي حنيفة النعمان، ينظر: تفسير الكشاف للزمخشري، مرجع سابق، ص٨٨٦.

(١) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، مرجع سابق، ص٣٤٢، وفي مصحفنا ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ سورة إبراهيم، آية ٢٢.
(٢) العكبري، إعراب القراءات الشواذ، مرجع سابق، ج١، ص٧٣٤.
(٣) سورة آل عمران، آية ٣.
(٤) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٩.
(٥) العكبري، أبي البقاء، إملاء ما منّ به الرحمن، مرجع سابق، ص١٣٠.

وهو لا يتشدد في قبول القراءات كما يفعل البصريون، لأنه يرى أن هذه القراءات رويت عن عرب خُلّص، ومن الغبن أن يستشهد بكلام لم تبلغ درجة العناية بنقله كما بلغت في القراءات التي هي أولى في مجال الاستشهاد من شعر الشعراء، وخطب الخطباء[١].

ومن الأمثلة على استشهاد ابن مالك بالقراءات الشاذة استدلاله على جواز حذف نون الرفع في النثر مجردة من نون الوقاية[١] بقراءة يحيى الذماري الشاذة من قوله تعالى: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلٍّ كَافِرُونَ﴾[٢]، بتشديد الظاء[٣] .

كما احتج على جواز ورود ضمير الفصل بين الحال وصاحبها[٤] بقراءة ابن مروان وعيسى بن عمر لقوله تعالى: ﴿هَؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[٥]، بنصب أطهر[٦] .

ولا يفوت الباحث الإشارة إلى نحوي كبير، له باعٌ طويل في علم القراءات، ألا وهو **أبو حيان الأندلسي** (ت ٧٤٥ هـ).

وتفسيره الموسوم بـ(البحر المحيط) خير دليل على ذلك، فقد أكثر فيه من إيراد القراءات، متواترها وشاذّها، فقلما نجد قراءة شاذة ذكرت عند من تقدمه ولم يذكرها هو، بل إنه انفرد برواية قراءات شاذة، انتهت إليه رواية أو وجادة[٧].

وقد كان موقف أبي حيان إيجابياً إزاءالقراءات، فهو يحترم القُرّاء والقراءات ولا يُخَطّئ أحداً منهم، فهو القائل: "وكثير من هؤلاء النُحاة يسيئون الظن بالقرّاء، ولا يجوز لهم"[٨].

وقد استشهد أبو حيان بقراءات مختلفة، وإن خالفت أقيسة البصريين والكوفيين؛ لأنه يرى أنها جاءت على لغة العرب، مقيسها وشاذها، فوجب قبولها إذا صحت الرواية بها[٩]. من ذلك ما

---

(١) مكرم، عبد العال سالم، المدرسة النحوية في مصر والشام، دار الشروق ١٩٨٠م، ص٢٣٠.
(١) ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد القادر عطا وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠١م، ج١، ص٥٦.
(٢) سورة القصص، آية ٤٨.
(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١١٣.
(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ج١، ص١٦٣-١٦٤.
(٥) سورة هود، آية ٧٨.
(٦) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٦٠.
(٧) المسئول، عبد العلي، القراءات الشاذة...، مرجع سابق ص٢٦٣.
(٨) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٥، ص١٥.
(٩) ينظر: الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص٣٢٨.

قاله أبو حيان في كتابه الارتشاف: "والذي نذهب إليه أن ما صحت الرواية به من إثبات القرّاء وجب المصير إليه، وإن خالف أقوال البصريين ورواياتهم"[١].

غير إنّ عبد العال سالم مكرم ذهب إلى أن أبا حيان وقف من القراءات الشاذة موقف الحذر والاحتراس[٢] ثم ساق طائفة من الأمثلة للتدليل على صحة رأيه، وأنا لا أوافقه فيما ذهب إليه؛ لأنه في أمثلته التي ساقها للتدليل على موقف أبي حيان هذا، لم يذكر دليلاً واحداً على نقد أبي حيان لأي قراءة شاذة، بل كل أمثلته كانت تدور حول قراءات متواترة.

ويكفي أن نقول أن أبا حيّان استشهد في كتابه (الارتشاف) بـ(إحدى عشرة ومائة) قراءة، في مواضع شتّى منها المتواتر، ومنها الشاذ، ولم يفضّل قراءة متواترة على غيرها[١].

ومن الأمثلة على احتجاج أبي حيان بالقراءات الشاذة في مجال التقعيد النحوي، تجويزه حذف همزة الاستفهام وتقديرها، واحتج على ذلك بقراءة ابن محيصن الشاذة لقوله تعالى: (سواء عليهم أنذرتهم)[٢] حيث قال: "وقد تحذف الهمزة وتنوى، نحو: ما أدري زيدٌ قام أم عمر.. وقرأ ابن محيصن ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءأَنذَرْتَهُمْ﴾[٣] بهمزة واحدة"[٤] ويعمد أبو حيان إلى تسويغ هذه القراءة من الناحية الدلالية إذ يقول في تفسيره: "حذف الهمزة الأولى لدلالة المعنى عليها، ولأجل ثبوت ما عادلها وهو أم"[٥].

ومن الأمثلة التي تشير إلى عناية أبي حيان بالقراءات الشاذة والدفاع عن قرّائِها، والذي يدل على حُسن الظن بهم ما ورد في قراءة الحسن والأعمش وابن السميفع لقوله تعالى: (وما تنزلت به الشياطون)[٦] إذ ردَّ على من صرّح بغلطها قائلاً: "وقرأ الأعمش (الشياطون) كما قرأه الحسن

---

(١) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٩٨م، ج٢، ص٧١٤.

(٢) ينظر: مكرم، عبد العال سالم، المدرسة النحوية في مصر والشام، مرجع سابق، ص٣٣٧-٣٤١.

(١) أيوب القيسي، الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب من لسان العرب، دار الإيمان، الإسكندرية ٢٠٠٤م، ص٤٣.

(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٢، وفي مصحفنا﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ سورة البقرة، آية ٦.

(٣) سورة البقرة، آية ٦.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب، مرجع سابق، ج٤، ص٢٠٠٧.

(٥) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج١، ص٧٩.

(٦) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٠٨، وفي مصحفنا﴿الشَّيَاطِين﴾ سورة الشعراء، آية٢١٠.

وابن السميفع، فهؤلاء الثلاثة من نقلة القرآن وقرأوا ذلك، ولا يمكن أن يُقال غلطوا؛ لأنهم من العلم ونقل القرآن بمكان"[١].

ومن النّحاة المتأخرين الذين اعتنوا بالقراءات الشاذة **ابن هشام الأنصاري** (ت٧٦١ هـ)، فهو يعد "أول نحوي أكثر من التعرض للآيات القرآنية الكريمة، وهو يتفق في نظرته للقراءات مع نظرة الكوفيين وابن مالك في الأخذ بها"[٢].

لقد كان ابن هشام حفياً باستعراض كثير من القراءات في مؤلفاته، كلها في صدد الاستدلال بها، أو استعمالها في معرض التقوية والتأييد[١]، مدللاً بها في إثبات حجة نحوية، أو وجه إعرابي، أو شاهد نحوي[٢].

أما بالنسبة للقراءات المُشْكِلة أو الشاذة، فابن هشام "يحاول دائماً إزاء القراءات التي في ظاهرها خروج عن القواعد العربية توجيهها وتخريجها على وجهٍ ترتضيه اللغة، ويقبله النحو، ولا يتجرأ ابن هشام عليها فيصفها بالشذوذ، كما كان يفعل بعض النّحاة؛ لأن القراءة سنة يلزم قبولها والمصير إليها"[٣].

ومن الأمثلة التي ساقها ابن هشام، والتي تدل على احتجاجه بالقراءات الشاذة في ميدان التقعيد النحوي مسألة (اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث)[٤]، حيث أورد ابن هشام شاهداً من القراءات الشاذة للتدليل على صحة هذه القاعدة، وهي قراءة الحسن البصري لقوله تعالى: (تلتقطه بعض السيارة)[٥] فالمضاف المذكر (بعض) قد اكتسب التأنيث من المضاف إليه المؤنث (السيارة)، ولهذا السبب جاز تأنيث الفعل (تلتقط) على قراءة بعضهم[٦].

ولا يختلف **ابن عقيل** (ت٧٦٩هـ) صاحب الشرح الشهير على ألفية ابن مالك عن منهج أستاذه ابن مالك الذي توسع في الاستشهاد بالقراءات القرآنية المختلفة متواترها وشاذها.

---

(١) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٨، ص١٩٦.
(٢) سحلول، محمد أحمد، شواهد القراءات بين ابن هشام وابن عقيل، دار الطباعة المحمدية،القاهرة ١٩٩٣م،ص١٩.
(١) ينظر: اللبدي، محمد سمير، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، مرجع سابق، ص٣٤٠.
(٢) ينظر: ابن هشام، شرح جمل الزجاجي، تحقيق علي محسن مال الله، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٥م، ص٦٢.
(٣) مكرم، عبد العال سالم، المدرسة النحوية في مصر والشام، مرجع سابق، ص٤٢٠-٤٢١.
(٤) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج٢، ص٥٨٩، وأوضح المسالك لابن هشام، ج٣، ص٨٦-٩١.
(٥) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، مرجع سابق، ص٣٢٩، وفي مصحفنا ﴿يَلْتَقِطْهُ﴾ سورة يوسف، آية ١٠.
(٦) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، مرجع سابق، ج٣، ص٨٧.

فابن عقيل يستشهد لكثير من القواعد بما يؤيدها من القراءات سواءٌ أكانت متواترة أم شاذة، شأنه شأن أستاذه أبي حيان، ومن قبله ابن مالك الذي يتفق مع الكوفيين في الأخذ بالقراءات والاحتجاج بها في إرساء القاعدة النحوية[١].

ومن الأمثلة التي تدل على احتجاج ابن عقيل بالقراءات الشاذة في مجال التقعيد النحوي، تجويزه (حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على حاله)[٢] حيث استشهد للتدليل على صحة هذه القاعدة بالقراءة الشاذة المنسوبة إلى ابن محيصن في قراءته لقوله تعالى: ﴿فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[١] بضم الفاء من غير تنوين[٢]؛ لأن التقدير: فلا خوفُ شيء عليهم.

ومن العلماء الذين احتجوا بالقراءات القرآنية المتواترة منها والشاذة، وانتصروا لها، ودافعوا عنها، **السيوطي** (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١ هـ).

لقد خالف السيوطي موقف العلماء الذي خطَّأوا القراءات القرآنية بصريين كانوا أم كوفيين، من المتقدمين أو المتأخرين، وتابع ابن مالك وأبا حيان في الأخذ بهذه القراءات والاستشهاد بها[٣].

فقد اهتم السيوطي بالقراءات القرآنية جميعها: المتواتر منها والشاذ، ولم يكن كبعض القدماء في عدم اعتداده بالشاذ، بل استشهد بالقراءات الشاذة[٤].

ويدل على موقفه هذا قوله: "لقد كان قومٌ من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإنَّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية"[٥] ثم يعلن تأييده لابن مالك – وإن لم يصرّح – في موقفه الأخذ بالقراءات فيقول من الفقرة نفسها: "وقد رد

---

(١) محمد سحلول، شواهد القراءات بين ابن هشام وابن عقيل، مرجع سابق، ص٢٦.
(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج٣، ص٦٠-٦٢.
(١) سورة المائدة، آية ٦٩.
(٢) ذكر محقق الشرح في الهامش أنها قراءة ابن محيصن، ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج٣، ص٦٢.
(٣) ينظر: الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص٣٠٣.
(٤) أبو غربية، عصام عيد، أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٦م، ص٧١.
(٥) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص٢٥.

المتأخرون منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية"[١].

والسيوطي حفيٌّ بالقراءات الشاذة، ويتضح موقفه الإيجابي منها بقوله: "وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية؛ إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه"[٢].

ومن الأمثلة على استشهاده بالقراءات الشاذة حديثه عن حذف بعض الكلمات لكونها مفهومة العبارة، من مثل حذف المضاف إليه مع إبقاء حركة المضاف كما هي، وذكر مثالاً على ذلك بقراءة ابن محيصن الشاذة لقوله تعالى: ﴿فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[١] بضم الفاء بلا تنوين[٢]، أي "فلا خوفُ شيءٍ عليهم"[٣].

وكذلك استشهاده بقراءة أبي مالك الغفاري والحسن البصري لقوله تعالى: ﴿الْحُبُك﴾[٤] بكسر الحاء وضم الباء[٥]، على مجيء الوزن (فِعُل) من أوزان الأسماء الثلاثية المجردة المهملة، وقد خرّجها السيوطي على أنها من تداخل لغتي الضم والكسر، وما ينتج عنه من تركيب جديد أثناء النطق[٦].

---

(١) المرجع السابق نفسه، ص٢٥.
(٢) المرجع السابق نفسه، ص٢٤.
(١) سورة البقرة، آية ٣٨.
(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج٣، ص٦١-٦٢.
(٣) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة ١٩٦٧م، ج٣، ص١٨٤.
(٤) سورة الذاريات، آية ٧.
(٥) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٩، ص٥٤٩.
(٦) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مرجع سابق، ج٦، ص١١.

- **الاتجاه الثاني: المتشددون من النحاة في النظر إلى القراءات الشاذة:**

وأما الاتجاه الثاني الذي تشدد في موقفه من القراءات وأغلظ لها القول، انطلاقاً من منهج لغوي صارم، وهو إخضاع هذه القراءات في الأعم الأغلب لمقاييسهم النحوية المستقراة من لغة العرب، فما اتفق منها وتلك المقاييس اعتدوا به، وما خالفها أسفروا عن طعن عليه.

ومن أوائل النحاة الذين يطالعنا بهذا الموقف المتشدد **الفراء** (أبو زكريا يحيى بن أحمد ت٢٠٧ هـ). فعلى الرغم من أنّ الفرّاء يعد الرجل الثاني الذي أسس مدرسة الكوفة بعد الكسائي وتعهّد هذه المدرسة بالرعاية والنمو[١] هذه المدرسة التي اشتهرت بعنايتها الشديدة بالقراءات واعتبارها مصدراً مهماً من مصادر الاحتجاج عند الكوفيين، إلاّ أنّ الفرّاء لم يتورع عن رد بعض هذه القراءات والطعن عليها، أو رمي بعض القرّاء بالوهم.

ويرى شوقي ضيف أن البصريين الذي خطّأوا بعض القراءات إنما اقتدوا في ذلك بالفرّاء، إذ يقول: "ومن يرجع إلى كتابه "معاني القرآن" يجد الآيات التي خطأوا القرّاء فيها قد سبقهم الفرّاء إلى تخطئة جمهورها الأكبر"[١].

ومن الأمثلة على موقف الفرّاء هذا تعليقه على قراءة الأعمش ويحيى بن وثّاب ومن تبعهما مثل حمزة لقوله تعالى: ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾[٢] بكسر الياء[٣]، إذ قال الفرّاء: "لعلها من وهم القرّاء طبقة

---

(١) ينظر: المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو، مرجع سابق، ص١٧١.
(١) شوقي ضيف، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص٢١٩.
(٢) سورة إبراهيم، آية ٢٢.
(٣) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، مرجع سابق، ص٣٤٢.

يحيى فإنّه قلّ من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الباء في كلمة (بمصرخيِّ) خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة عن ذلك"[١].

وخطّأ الفرّاء الحسن البصري بقراءته الشاذة لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾[٢] بالواو بدلاً من الياء في جمع المذكر السالم[٣]، إذ قال الفرّاء في معرض ردّه على هذه القراءة: "وكأنه من غلط الشيخ ظنّ أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون"[٤].

ولم يقتصر الفرّاء على إلصاق صفة الوهم والغلط بالقراءات الشاذة، بل تعدى ذلك إلى وصم أصحاب القراءات السبعة المتواترة بهذه الصفات من مثل حمزة[٥]، وعاصم[٦]، وابن عامر[٧].

والأكثر من ذلك أن الفرّاء قام بتخطئة قراءة قيل إن النبي –صلى الله عليه وسلم– قرأ بها وهي (متكئين على رفارف خضرٍ وعباقري حسان)[٨] حيث قال الفرّاء بشأن هذه القراءة: "الرفارف قد يكون صواباً، وأما العباقري فلا؛ لأن ألف الجماع لا يكون بعدها أربعة أحرف، ولا ثلاثة صحاح"[١].

ومع أن ابن جني يصرّح بأن ترك صرف (عباقريٍّ) شاذ في القياس مع استمراره في الاستعمال[٢] إلا أنه يسلّم بهذه القراءة، ويقبلها لاتصال سندها بالرسول –صلى الله عليه وسلم– إذ يقول: "وليس لنا أن نتلقى قراءة رسول الله –صلى الله عليه وسلم– إلا بقبولها، والاعتراف لها"[٣].

---

(١) الفرّاء، أبو زكريا، معاني القرآن، مرجع سابق، ج٢، ص١٠.
(٢) سورة الشعراء، آية ٢١٠.
(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق ص١٠٨.
(٤) الفرّاء، أبو زكريا، معاني القرآن، مرجع سابق، ج٢، ص١٨٠.
(٥) ينظر: الفرّاء، أبو زكريا، معاني القرآن، مرجع سابق، ج٢، ص١٠.
(٦) ينظر: المرجع سابق نفسه، ج١، ص١٥٨.
(٧) ينظر: المرجع سابق نفسه، ج١، ص٢٤١-٢٤٢.
(٨) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٥٠، وفي مصحفنا ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾ سورة الرحمن، آية٧٦.

(١) الفرّاء، أبو زكريا، معاني القرآن، مرجع سابق، ج٣، ص٢٨.
(٢) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٣٠٦.
(٣) المرجع السابق نفسه، ج٢، ص٣٠٦.

وأغلب الظن أن تحكيم الفرّاء لمقياسه النحوي هو الذي دفعه إلى عدم الحماسة لبعض هذه القراءات، أو رفضها لا سيما الشاذة منها، لكن علينا أن نحسن الظن بعلمائنا، فلم يكن دافعهم بهذه المواقف المتشددة من القراءات الطعن والانتقاص، إنما كان دافعهم إلى ذلك الرغبة الشديدة في التحري والتثبت، حملاً للقرآن على أشرف الأساليب وأفصحها.

أما **المازني** (أبو عثمان بكر بن محمد ٢٤٩ هـ(فنجده – أيضاً – يغلظ موقفه من القراءات، وينتقد كثيراً منها، على الرغم من إقراره بأن القراءة سنة، لكن قبولها مرهون عنده بموافقتها بموافقتهمممللمقياس تبتبتتبموافقها للمقياس النحوي[١].

ويوضّح جواب المازني الفكرة السيئة التي صار النحاة يحملونها عن القرّاء، فقد سُئل المازني عن أهل العلم فقال: "أصحاب القرآن فيهم تخليط وضعف، وأهل الحديث فيهم حشو ورقاعة"[٢].

فهو يلحّن قراءة حمزة والمطوعي لقوله تعالى: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ)[٣] بجر (الأرحام) ووافقهم في ذلك قتادة وإبراهيم ابن أبي عبلة[٤]، ويعلل المازني تلحينه لهذه القراءة قائلاً: "المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يدخُل في أحدهما إلا ما دخل في الآخر، فكما لا يجوز مررتُ بزيدٍ وكَ، وكذا لا يجوز مررتُ بك وزيدٍ"[٥].

وهو لا يعلّق على مخالفة الرسم في تخريجه قراءة الحسن: "لا يُقضى عليهم فيموتون" على العطف[١]، لأنها موافقة لمقياسه النحوي.

وجماع الأمر، أن القراءة الشاذة عند المازني كالمتواترة لا يقبل بها إلا إذا وافقت مقياسه النحوي، وإذا لم توافق فلا يتحرج من رفضها وتلحينها.

ومن النحاة الذين أنكروا كثيراً من وجوه القراءات الشاذة **أبو حاتم السجستاني** (سهل بن محمد ت ٢٥٠ هـ(.

---

(١) الصغير، محمود، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، مرجع سابق، ص١٤٠.
(٢) السيوطي، بغية الوعاة، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة ٢٠٠٥م، ج١، ص٤٤٨.
(٣) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، مرجع سابق، ص٢٣٦، وفي مصحفنا ﴿وَالأَرْحَامَ﴾ بالفتح، سورة النساء، آية١.
(٤) النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، دار المعرفة، بيروت ٢٠٠٦م، ص١٦٩.
(٥) المرجع السابق نفسه، ص١٦٩.
(١) المرجع السابق نفسه، ص٨٠٨، وفي مصحفنا﴿فَيَمُوتُوا﴾ سورة فاطر، آية ٣٦.

فأبو حاتم طعن وبلهجة قاسية على وجوه كثيرة من القراءات الشاذة، ولم يقبل من هذه القراءات إلا ما وافق مقياسه النحوي[١].

وكما يرى الشيخ عبد الخالق عضيمة أن أبا حاتم من أكثر النحاة نقداً للقراءات ورداً لها، ولعل ما وصل إلينا من هذا الطعن يربو على مجموع ما طُعن به عند النحاة جميعاً[٢].

فقد أنكر أبو حاتم قراءة الأعمش لقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾[٣] برفع جنات[٤]، حيث قال: "وهي محال لأن الجنات لا تكون من النخل"[٥].

حتى أنّه خطّأ قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُواْ﴾[٦] بالياء[٧]، لأنه لم يأت لـ(يحسبن) بمفعول وهو يحتاج إلى مفعولين، فيصفها أبو حاتم بقوله: "هذا لحن لا تحل القراءة به"[١].

ولعل كثرة هذه الطعون على وجوه القراءات عند أبي حاتم تعود إلى قلة حيلته في النحو، وضعفه فيه، ولقد رماه النحويون بالضعف، فهذا السيرافي يقول عنه: "لم يكن الحاذق في النحو"[٢] وقال عنه أبو العباس المبرد: "كان اذا التقى هو والمازني في دار عيسى بن جعفر الهاشمي تشاغل أو بادر خوفاً من أن يسأله المازني عن النحو"[٣].

أما **المبرد** (أبو العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٥ هـ(فقد اقتفى أثر أستاذه المازني في تحكيم المقياس النحوي بالقراءات، ولم يفرق المبرد في طعنه على القراءات بين متواتره أو شاذه، فالمبرد

---

(١) الصغير، محمود، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، مرجع سابق، ص١٤٠.
(٢) ينظر: عضيمة، عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن، مرجع سابق، ج١، ص٣٣، وص٧٤-٨١.
(٣) سورة الأنعام، آية ٩٩.
(٤) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٣٩.
(٥) النحّاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، مرجع سابق، ص٢٧٨.
(٦) سورة الأنفال، آية ٥٩.
(٧) ابن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، مرجع سابق، ص٣١٢.
(١) النحّاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، مرجع سابق، ص٣٥٢.
(٢) السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة ١٩٨٥م، ص١٠٢.
(٣) المرجع السابق نفسه، ص١٠٣.

كان متعصباً لمذهبه النحوي تعصباً ظاهراً على حساب القراءات الشاذة، فقبل منها ما وافق مذهبه النحوي، ورفض ما لم يوافقه[١]. ولقد طبّق المبرد على القراءات عموماً قوله المعروف: "إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك، واعتمدت عليها في مقاييسك، كثرت زلاتك"[٢].

وبناءً على ذلك، وصف المبرد بعض القراءات باللحن، واللحن الفاحش، والغلط، فهو عندما تلا قول الله عز وجل: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾[٣] قال متحدثاً عن توجيه ثلاثمائة: "إنه على البدل، لأنه لما قال ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ﴾ ثم ذكر السنين ليعلم ما ذلك العدد؟... وقرأ بعض القرّاء بالإضافة فقال: (ثلاثمائةِ سنين)[٤] وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة"[٥].

ووصف قراءة ابن مروان وعيسى بن عمر لقوله تعالى: ﴿هَـؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[٦] بنصب أطهر[٧] باللحن الفاحش، إذ قال: "فهو لحن فاحش، وإنما هي قراءة ابن مروان، ولم يكن له علم بالعربية"[١].

فالمبرد – إذن – نحوي قبل كل شيء في نظرته إلى القراءات، وكما – أسلفنا سابقاً – إنه متعصب لمذهبه النحوي تعصباً ظاهراً على حساب القراءات الشاذة، وهذا ما جعله يطعن على كثير من هذه القراءات، ويرفض ما لم يوافق مقياسه النحوي.

وهذا **ابن جرير الطبري** (أبو جعفر محمد بن جرير ت ٣١٠ هـ(شيخ المفسّرين، وإمامهم، وهو من الموصوفين بالاجتهاد في الفقه ومكانته في التفسير والقراءات لا تخفى على أحد، ومع ذلك يُعطي نفسه حرية واسعة في نقد هذه القراءات[٢].

---

(١) ينظر: الصغير، محمود، القراءات الشاذة...، مرجع سابق، ص١٤٦-١٥٠.
(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥م، ج٥، ص١٢٤.
(٣) سورة الكهف، آية ٢٥.
(٤) هذه قراءة الحسن البصري والأعمش / ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، مرجع سابق، ص٣٦٥.
(٥) المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٨هـ، ج٢، ص١٧١.
(٦) سورة هود، آية ٧٨.
(٧) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٦٠
(١) المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مرجع سابق، ج٤، ص١٠٥.
(٢) ينظر: سليمان خاطر، منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم، مرجع سابق، ص٢٢٦.

والطبري – عموماً – لا يُحسن الظن بالقراءات الشاذة، ولعل هذا يعود إلى قناعته بخروج هذه القراءات عن القرآن[١].

وفي تفسيره نماذج كثيرة تدل على وقوفه من هذه القراءات موقف الرافض لها إذا لم توافق مقياسه النحوي، فقد لحّن قراءة ابن عباس: (ولكلٍّ وجهةٍ هو موليها) بترك التنوين والإضافة[٢] إذ

قال: "وذلك لحن لا تجوز القراءة به، لأن ذلك إذا قُرئ – كذلك – كان الخبر غير تام وكان كلاماً لا معنى له، وذلك غير جائز أن يكون الكلام من الله جل ثناؤه"[٣].

وهذا **ابن مجاهد** (أبو بكر أحمد بن موسى ت ٣٢٤ هـ) وهو من كبار أئمة القراءة في عصره، وأول من سبّع السبعة، ينتهج – هو الآخر – رفض مجموعة من القراءات الشاذة، علاوةً على تخطئة بعض وجوه القراءات السبع، انطلاقاً من مقاييس لغوية ونحوية[٤].

فهو على سبيل التمثيل لحّن قراءة طلحة بن سليمان: (فأَن لهم نار جهنم)[١] بفتح الهمزة، بقوله: "ما قرأ بذا أحدٌ وهو لحن"[٢].

وغلّط – كذلك – قراءة ابن سيرين وابن عمر: (لا تنفع نفساً إيمانها)[٣] بالتاء بقوله: هذا غلط[٤].

فالمُلاَحظ أنّ ابن مجاهد يرفض أكثر القراءات الشاذة، وهو لا يخرج عن مذهب النحاة الذين تشددوا في قبول هذه القراءات، وأخضعوها لأقيستهم.

---

(١) الصغير، محمود، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، مرجع سابق، ص١٦١.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٠، وفي مصحفنا﴿وَلَكُلّ وِجْهَةٌ﴾ سورة البقرة، آية١٤٨.
(٣) ينظر: الطبري، ابن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق محمود وَأَحمد شاكر، مرجع سابق، ج٣، ص١٩٥.
(٤) سليمان خاطر، منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم، مرجع سابق، ص٢٢٩.
(١) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٦٣، وفي مصحفنا﴿فَإِنَّ﴾ بكسر الهمزة، سورة الجن، آية ٢٣.
(٢) المرجع السابق نفسه، ص١٦٣.
(٣) المرجع السابق نفسه، ص٤٢.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٣٦.

ولم يستطع **النحاس** (أبو جعفر أحمد بن محمد ت ٣٣٨ هـ) أن يتخلص من استبداد المنهج النحوي في نظرته إلى القراءات[١].

فلقد سار النحّاس على خُطى النحاة السابقين في تخطئة بعض هذه القراءات، فهو عند تلاوته لقول الله تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾[٢] قال: "وقرأ الأعرج: (معائش) بالهمز،... والهمز لحنٌ لا يجوز"[٣].

ورفض قراءة سعيد بن جبير: (إن الذين يدعون من دون الله عباداً أمثالكم)[٤] بتخفيف (إن) وكسرها، ونصب (عباداً) بالتنوين، ونصب (أمثالَكم) حيث قال: "هذه القراءة لا ينبغي أن يُقرأ بها"[٥] وذكر ثلاثة أدلة لرفض هذه القراءة، منهما رأيان أحدهما لسيبويه، والآخر للكسائي[٦].

وخلاصة القول أن النحاس كان – كمن تقدمه من أتباع هذا الاتجاه من النحاة – نحوياً في نظرته إلى القراءات الشاذة، فيقبل منها ما وافق النحو، ويرفض ما شذ عن مقياس النحو.

أما **الأنباري** (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ت ٥٧٧ هـ) فالذي يظهر أنه كان يحتج بالقراءات الشاذة إذا وافقت القياس النحوي، وكانت مما كثر وشاع، ولا يحتج بما خالف الكثير الشائع، وإنما إن ذكره، فإنما يذكره تمثيلاً، لا استشهاداً واحتجاجاً[١].

فالأنباري – إذن – يحكّم المقياس النحوي في مسألة قبول القراءات الشاذة أو رفضها، فما يخضع لقواعد النحو أخذ به، وما لا ينسجم ومقياسه لا يأخذ به.

ومن الأمثلة على تضعيفه وجوهاً من القراءات الشاذة لمخالفتها القياس، ما ذكره عند تلاوة قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ للّهِ﴾[٢] فقد قال: "وأما قراءة من قرأ (الحمدِ لله)[١] بكسر الدال، وقراءة من قرأ (الحمدُ لله)[٢] بضم اللام فهما قراءتان شاذتان في الاستعمال، ضعيفتان في القياس"[٣].

---

(١) الصغير، محمود، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، مرجع سابق، ص١٧٢.
(٢) سورة الأعراف، آية ١٠.
(٣) النحّاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، مرجع سابق، ص٢٩٨.
(٤) النحّاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، مرجع سابق، ص٣٣٦.
(٥) المرجع السابق نفسه، ص٣٣٦.
(٦) المرجع السابق نفسه، ص٣٣٦.
(١) المسئول، عبد العلي، القراءات الشاذة: ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية، مرجع سابق، ص٢٦٣.
(٢) سورة الفاتحة، آية ٢.

أما إذا كانت القراءة الشاذة موافقة للقياس فلا مانع عنده من قبولها، والاحتجاج لها في قضايا اللغة والنحو، كاحتجاجه بقراءة الأعرج: (يا جبال أوبي معه والطيرُ)[٤] على جواز رفع الاسم المعرف بـ(أل) المعطوف على منادى غير معرف، لأن القياس – في هذه المسألة – على جواز الرفع والنصب[٥].

وعلى كل حال هذا هو موقف أبي البركات الأنباري من القراءات الشاذة، ويلاحظ الباحث أن موقفه لا يكاد يختلف عن أصحاب هذا الاتجاه من النحاة الذين يتشددون في قبول القراءات، أو إذا تلطفنا في العبارة فهم ينظرون إلى القراءات الشاذة من زاوية موافقتها لمقاييسهم النحوية، فما وافق أخذوه، وما خالف رفضوه.

ومهما يكن من أمر، فالواجب علينا حسن الظن بعلمائنا قراءً ونحاةً، فالنحاة – كما أسلفت في موضع سابق – والذين طعنوا في بعض القراءات لم يكن دافعهم الطعن بحد ذاته، بل كان دافعهم الرغبة الشديدة في التثبت صوناً للقرآن ولغته، من أي خطأ أو زلل، لا سيما بعد تفشي اللحن وانتشاره على الألسنة، وبروز علامات الضعف اللغوي عند بعض القرّاء، لكن في الوقت ذاته فإن هذا القول لا يمنعنا من إحسان الظن بالقرّاء – أيضاً – الذين كانوا حريصين كل الحرص على نقل كلام الله –عز وجل– كما تلقوه عن النبي –صلى الله عليه وسلم– دون زيادة أو نقصان.

---

(١) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١، وهي قراءة الحسن البصري ورؤبة العجاج.
(٢) المرجع السابق نفسه، ص١، وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة.
(٣) الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٩٨م، ج٢، ص٧٣٩.
(٤) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٢١، وفي مصحفنا ﴿وَالطَّيْرَ﴾ بالفتح، سورة سبأ، آية١٠.
(٥) ينظر: الأنباري، أبو البركات، أسرار العربية، تحقيق بركات هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت ١٩٩٩م، ص١٧٢.

الفصل الأول

السماع عند ابن جني

وفيه أربعة مباحث:

- **المبحث الأول: نبذة عن أصول النحو ومفهوم السماع.**
- **المبحث الثاني: موقفه من القرآن وقراءاته.**
- **المبحث الثالث: موقفه من الحديث النبوي الشريف.**

- **المبحث الرابع: موقفه من كلام العرب شعراً ونثراً.**

* المبحث الأول: نبذة عن أصول النحو و مفهوم السماع.

قبل الخوض في الحديث عن موقف ابن جني من السماع في كتابه "المحتسب" بوصفه كتاباً تطبيقياً في الاحتجاج لشواذ القراءات والتماس وجوهها نحواً وصرفاً ولغةً، مستخدماً في ذلك وسائل العربية وأساليبها المختلفة من سماع وقياس... وغيرها من الأصول، لا بد من إلقاء النظر والتعريج على بيان المقصود بمصطلح (أصول النحو) والذي يعد السماع ركيزة من ركائزه الأساسية ، ويمكن التعرف على كل واحد منهما على النحو الآتي:

أ) أصول النحو: مفهومه ونشأته.

يأتي هذا المصطلح في صيغته اللغوية على شكل مركب إضافي من كلمتين الأولى (أصول) مضاف، والثانية (النحو) مضاف إليه، فالأصول جمعٌ مفرده أصل[١]، والأصل أسفل كل شيء[٢] وهو ما يبتنى عليه غيره[٣] وفي مفردات الراغب: "أصل كل شيء قاعدته"[٤]، أما في الاصطلاح، فقد جاء مصطلح أصول النحو بمعنيين:

أحدهما: يقصد به قواعد النحو الأساسية، وهو ما ذهب إليه ابن السراج (ت ٣١٦هـ) في كتابه "الأصول في النحو". فالقارئ لهذا الكتاب يدرك: أن ما عناه بهذه الأصول هو قواعد النحو الأساسية لا أدلته التي استنبطت منها هذه القواعد[٥] وهو أميل إلى اعتنائه بالعلل دون الانشغال بمسائل أصول النحو الأخرى[٦].

---

(١) الشاوي، أبو زكريا، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار سعد الدين للطباعة، ط٢، دمشق ٢٠١٠م، ص١٢-١٣.
(٢) ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، د.ت، مادة (أصل).
(٣) الجرجاني، الشريف، التعريفات، تحقيق محمد علي أبو العباس، مكتبة القرآن، القاهرة ٢٠٠٣م، ص٣٤.
(٤) الأصفهاني، الراغب، المفردات في غريب القرآن، راجعه وائل عبد الرحمن، المكتبة التوفيقية، القاهرة ٢٠٠٣م، ص٢٨.
(٥) ينظر: نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٤م، ص١٧.
(٦) ينظر: الشاوي، أبو زكريا، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، مرجع سابق، مقدمة المحقق، ص٢٢.

والآخر: يقصد به أدلة النحو الكلية التي تفرعت منها فروعه وفصوله. وقد عرّفه أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ): "أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"(١).

ويحد السيوطي (ت ٩١١هـ) هذا المصطلح بقوله: "أصول النحو علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"(٢).

وأدلة النحو الغالبة في رأي السيوطي أربعة: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، وهي مما تحصّل ذكره عند ابن جني والأنباري، مع بعض الاختلافات بينهما، فابن جني لا يعد استصحاب الحال من أدلة النحو المعتبرة، كما لا يعد أبو البركات الأنباري الإجماع منها(٣). أما في الدراسات النحوية الحديثة فقد اكتسى هذا المصطلح بتوجهين رئيسيين من التفكير، نحى أولهما إلى المحافظة على دلالته القديمة المتوارثة عن النحاة القدامى الذاهبة إلى أن أصول النحو يعنى بدراسة الأدلة الكلية أو الإجمالية للنحو، ويمكن الإشارة إلى ذلك بما قام به محمود أحمد نحلة في كتابه: "أصول النحو العربي"*، والأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه: "في أصول النحو"*.

أما التوجه الثاني فقد ذهب إلى توسعة الدلالة القديمة لتشمل المفاهيم المنهجية الأساسية للنحو العربي، من خلال إضافة أدلة أخرى مكملة للأدلة السابقة، كالإشارة إلى العامل، والتعليل، والتأويل. ويمكن التدليل على هذه الجهود بما قام به بعض الباحثين أمثال محمد عيد(٤)، ومحمد خير الحلواني(٥).

أما عن نشأة هذا العلم فهي من حيث المبادئ والتطبيقات قديمة قدم علم النحو؛ لأن القبول والرفض والترجيح والقياس كله يرجع إلى أصول إن لم تكن مكتوبة فهي معلومة مقررة يرجع

---

(١) الأنباري، أبو البركات، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، ط٢، دار الفكر، بيروت١٩٧١م، ص٨٠.

(٢) السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨م، ص١٣.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص١٣.

* صدر هذا الكتاب عن دار المعرفة الجامعية بالأسكندرية لعام ٢٠٠٤م، ويقع في أربعة فصول: أولها السماع، ثم الإجماع، ثم القياس، ثم الاستصحاب.

* صدر هذا الكتاب بطبعته الجديدة عن المكتب الإسلامي بيروت لعام ١٩٨٧م، وتحدث فيه مؤلفه عن الاحتجاج، والسماع، ثم القياس، ثم الاشتقاق، ثم الخلاف النحوي.

(٤) ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي، ط٥، عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠٦م، تحدث فيه مؤلفه بالإضافة إلى الأصول القديمة عن التعليل والعامل والتأويل.

(٥) ينظر: الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، ط٢، الناشر الأطلسي، المغرب ١٩٨٣م، تحدث فيه مؤلفه عدا الأصول القديمة عن العلة والعامل.

إليها النحاة، فتقسيم العرب إلى قبائل متباينة في الفصاحة منها ما يقبل كلامه ومنها ما يرد، والقياس ومقدار النصوص التي يجوز القياس عليها، وتضعيف النصوص وتشذيذها كل ذلك من صميم علم أصول النحو(١)

كما أنه في كتاب سيبويه نجد مباحث الأصول واضحة، كالسماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال. ولم يكن سيبويه (ت ١٨٠هـ) أول من ذكر ذلك، بل سبقه النحاة إلى ذلك خاصّة أستاذه الخليل (ت ١٧٥هـ) الذي ورد ذكره في صفحات الكتاب كثيراً، ولم تكن لأصول النحو كتب تخصه دون مباحث النحو(٢).

غير أن أبا الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) يعد أول من أرسى كثيراً من قواعد أصول النحو بشكل لم يسبقه إليه أحد، وذلك في كتابه "الخصائص" الذي وضع فيه قوانين لغوية ونحوية وصرفية بتقسيمات جديدة وتطور واضح(٣).

فقد تعرض للسماع والقياس والعلل الأوائل والثواني والثوالث، وتعرض للاطراد والشذوذ، وتحدث عن الإعراب وأثره، وعن العامل وعمله، وتكلم في الاستحسان والإجماع، وفي التعارض والترجيح والاحتجاج(٤).

غير أن ما يشوب هذه التجربة الفريدة في مجالها أنه لم يكن كتابه مستقلاً في هذه المباحث بل أتى بمسائل غير داخلة في أصول النحو كحديثه عن علم اللغة وقواعد الصرف وعلم الأصوات(٥)، كما أنه لم يضع تعريفا محدداً لأصول النحو، ولم يعن بترتيب مسائل الأصول في كتابه بل جاء الحديث عنها متفرقاً غير منظم(٦)، فلعل هذه الأسباب وغيرها هي المانعة من جعل ابن جني أول من ألف في هذا الحقل من المعرفة بشكل مستقل وجامع.

ثم يأتي بعد ابن جني أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، فيشعل جذوة التأليف في هذا العلم، من خلال رسالة منسقة منظمة في علم أصول النحو هي (لمع الأدلة) والتي تعد بمثابة أول

---

(١) السامرائي، فاضل صالح، أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، دار عمار، عمان ٢٠٠٧م، ص١٤٣.
(٢) ينظر: أبو صعيليك، سليمان، أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب، دار المأمون للنشر، عمان ٢٠١٠م، ص٦٣.
(٣) الشاوي، أبو زكريا يحيى بن محمد، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص٢٢.
(٤) المرجع السابق نفسه، ص٢٢.
(٥) المرجع السابق نفسه، ص٢٢.
(٦) ينظر: أبو غربية، عصام عيد، أصول النحو عند السيوطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٦م، ص٤٢.

كتاب ظهر بهذا التنظيم والتنسيق في هذا العلم ومن خلال طريقة التأليف، وتقعيد الأصول على طريقة أصول الفقه[١].

وبهذا يظهر جلياً أن ابن الأنباري يعد أول من فكّر في جمع مباحث علم أصول النحو، وجعلها علماً مستقلاً يأخذ اسماً مبتكراً، وبوضعه مستقلاً بين دفتي كتاب[٢].

وعلى العموم، يمكن القول إنّ المدة الزمنية من العهد الذي وُضع فيه النحو في القرن الأول الهجري إلى عهد الأنباري في القرن السادس الهجري، شهدت حركة ملموسة في تطور علم أصول النحو مروراً بابن السراج وابن جني، ثم حصل استرخاء زمني تجاه هذا الفن اعتماداً على ما ألف فيه دون حاجة إلى تكرار التأليف فيه، حتى نهاية القرن التاسع الهجري، حيث جاء السيوطي (ت ٩١١هـ)[٣].

وبهذا أصبحت الفرصة مهيأة أمام السيوطي من بعد ابن جني وأبي البركات الأنباري اللذين مهّدا له الطريق، فحذا حذوهما في حمل أصول النحو على أصول الفقه من خلال كتابه "الاقتراح في علم أصول النحو" الذي رتبه على مقدمة وسبعة كتب، في الأصول المعتبرة من سماع وقياس وإجماع واستصحاب الحال، والباقي في أدلة شتى، وأمور أخرى.

وفي حقيقة الأمر، لا تعود أهمية هذا الكتاب إلى ما أضافه السيوطي من جديد إلى علم الأصول، وإنما تمتد هذه الأهمية في كونه استطاع أن يجمع شتات الأبحاث السابقة عليه، وأنْ يؤلف بينها، وينسقها، ويجعل منها علماً محدد المعالم والمبادئ، واضح القسمات والأصول، وهذا ما جعله محور اهتمام عدد من الشروحات والتعليقات التي جاءت بعده[٤].

ب) مفهوم السماع:

يُعرّف السماع لغةً بأنه: "ما سمعت به فشاع وتُكلِّم به، وكل ما التذته الأذن من صوت حسن سماع"[٥].

أما في الاصطلاح فقد عرّفه أبو البركات الأنباري بعد أن أطلق عليه النقل بدلاً من السماع فقال: "النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى

---

(١) ينظر: السامرائي، فاضل صالح، أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، مرجع سابق، ص١٤٧، ١٤٩.
(٢) ينظر: الشاوي، أبو زكريا يحيى بن محمد، ارتقاء السيادة...، مرجع سابق، ص٢٣.
(٣) المرجع السابق نفسه، ص٢٤.
(٤) ينظر: أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة، القاهرة ٢٠٠٦م، ص١٨.
(٥) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، مادة (سمع).

حد الكثرة"[١].

أما السيوطي الذي يؤثر استعمال مصطلح السماع بدلاً من النقل فيعرفه بقوله: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيّه –صلى الله عليه وسلم– وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر"[٢].

ونلحظ مما سبق أن النحاة استعملوا مصطلحي النقل والسماع بمعنى واحد، غير أن إمعان النظر في مصطلح النقل – بوصفه مصدراً – يقود إلى أنه أعم وأشمل من السماع، ذلك أن النقل يمكن أن يكون نقلاً عن طريق السماع، أو التدوين أو غيرهما من الطرق، أما السماع فهو ما نقل عن طريق السمع فقط. أما إذا أطلقناه على المسموع كما هو الحال في أصول النحو، وأريد به المنقول، فالاعتقاد أنها تسمية من قبل المجاز؛ لأن علاقة المسموع بالمنقول علاقة جزئية فكل مسموع منقول، وليس العكس[٣].

ومن المحدثين يذهب علي أبو المكارم في تعريفه للسماع إلى أنه: "الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها"[٤].

ويميل سعيد الأفغاني إلى استعمال مصطلح "الاحتجاج" بدلاً من السماع، ويرى أن فائدته تتمثل بـ: "إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح، سليم السليقة"[٥].

ويقابله في أصول الفقه: الكتاب والسنة، وهما الأصلان الأولان المتفق عليهما عند علماء الأصول الشرعية، وهما النصان المنقولان عندهم[٦].

ويمكن من خلال التعريفات السابقة – لاسيما عند الأنباري – استخلاص الشروط الواجب توافرها في النص المسموع، وهي:

---

(١) الأنباري، أبو البركات، لمع الأدلة، مرجع سابق، ص٨١.
(٢) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص٢٤.
(٣) ينظر: راضي، سحر سويلم، التوجيه النحوي والصرفي للقراءات الشاذة عند أبي علي الفارسي في كتابه "الحجة"، مصر ٢٠٠٨م، ص١٠٣.
(٤) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، مرجع سابق، ص٣٣.
(٥) الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، مرجع سابق، ص٦.
(٦) الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت ١٩٧٤م، ص١٢٥.

١. أن يكون الكلام المسموع عربياً فصيحاً.

وقد حدد الدكتور تمام حسّان الفصاحة بعدةمعايير وهي: المكان، وذلك بانتقاء عدد من القبائل في وسط الجزيرة العربية مثل قيس وتميم، وأسد... إلخ، والزمان، وهي عصور الفصاحة أو ما يسمى بعصور الاستشهاد، وتنتهي بنهاية القرن الثاني الهجري، والانتقاء الاجتماعي للمستوى اللغوي، وهو اختيار النحاة للغة الأدبية دون الكلام اليومي"[١].

٢. أن يكون الكلام المسموع صحيحاً في نقله.

وهذا يستوجب التثبت في النقل، والتوقف عن رواية غير الثقة، والبحث في صحة اتصال السند، واشتراط العدالة والأمانة في الراوي... إلخ[٢].

٣. اشتراط الكثرة في صحة المادة المسموعة.

ويراد بذلك تواتر عدد كبير من النقلة على رواية واحدة، وهو دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم[٣].

ولا يخفى أن مصطلحي القلة والكثرة من المصطلحات المحاطة بكثير من الغموض، وقد حاول السيوطي تحديد المصطلحين فذكر نقلاً عن ابن هشام: "اعلم أنهم يستعملون غالباً، وكثيراً، ونادراً، وقليلاً، ومطرداً، فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادرأقل من القليل"[٤].

ولا يمكن لهذا التحديد حسم الخلاف بين النحاة في موضوع القلة والكثرة، فقد ظهر الخلاف على الساحة النحوية بوضوح بين البصريين والكوفيين في هذا المضمار مما انعكس على أحكامهم[٥].

غير أنّ بعض الباحثين حاول ضبط هذه المصطلحات المتصلة بالقلة والكثرة، من خلال استخلاص النسب المئوية التقريبية لكل منها على النحو الآتي[١]:

---

(١) ينظر: تمام حسان، الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠٩م، ص٨٨-٨٩.
(٢) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٨م, ج١، ص٧٨، ١٠٧.
(٣) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص٥٣.
(٤) المرجع السابق نفسه، ص٣٦.
(٥) ينظر: تمام حسان، الأصول، مرجع سابق، ص٩٦.

- المطرد : ١٠٠% .
- الغالب : ٨٧% .
- الكثير : ٦٥% .
- القليل : ١٣% .
- النادر : ٤% .

وفي سبيل حصر المادة اللغوية الفصيحة حتى لا تختلط بما هو أدنى من ذلك، قام النحاة بتحديد القبائل التي تؤخذ عنها اللغة، وقد حددها السيوطي نقلاً عن الفارابي بقوله: "والذين عنهم نقلت اللغة وبهم أقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين"(٢).

أما غير هذه القبائل فإنه "لم يؤخذ عن غير من ذكر من قبائلهم، ولا عن حضري منهم أو مخالط الحضر، كلخم، وجذام، وتغلب، ونمر، وبكر، وعبد القيس، وأزد عُمان، وأهل اليمن، وبني حنيفة، وسكان اليمامة، وسكان الطائف، ولا من ثقيف، وحاضرة الحجاز؛ لمخالطتهم الأمم وقت الأخذ عنهم"(٣).

ومن الناحية الزمانية، حدد نحاة العربية وعلماؤها زمن أولئك الذين يحتج بكلامهم، فحددوا عصر الاستشهاد بما يقرب من ثلاثة قرون في الحواضر، في حين أوصلوها إلى خمسة قرون في البوادي، منها قرابة قرن ونصف قبل الإسلام، وبقية المدة تمتد في العصور الإسلامية حتى عهد بني العباس، ويتصور النحاة أنّ هذه الفترة الزمنية تمتاز بخصائص لغوية بالغة الأهمية، هي: سلامة نصوصها من الخطأ، وبراءتها من اللحن، وخلوصها من شوائب العجمة(٤).

---

(١) ينظر: نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، مرجع، ص١١٨.
(٢) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص٣٣.
(٣) الشاوي، أبو زكريا يحيى بن محمد، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، مرجع سابق، ص٨٠.
(٤) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، مرجع سابق، ص٢٢١.

أما عن مصادر السماع، فتتمثل كما حددها السيوطي في كتابه الاقتراح، ويمكن حصرها بما يأتي[١]:

١. كلام الله، وهو القرآن الكريم بقراءاته المتواترة والشاذة.

٢. كلام النبي –صلى الله عليه وسلم– المتمثل بالحديث النبوي الشريف.

٣. كلام العرب قبل بعثته وفي زمانه وبعده إلى زمن فساد الألسنة بكثرة المولدين، وهو على قسمين: الشعر والنثر بما فيه لغات العرب وأقوالهم وأمثالهم.

جـ) موقف ابن جني من السماع في المحتسَب:

يقرر الباحث بداية أن ابن جني لم يكن بدعاً بين النحاة في احتجاجه لوجوه شواذ القراءات، وإنما كان واحداً منهم يسلك سبيلهم، ويستعين في توجيهه لهذه القراءات بالآراء النحوية والصرفية واللغوية التي يجوز تخريج تلك القراءة عليها، ويحتج في سبيل ذلك بالآيات القرآنية المتواترة منها والشاذة، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية والأمثال ولغات العرب وأقوالهم، والقياس، والتعليل، وغيرها من أصول صناعة النحو التي يؤتى بها بوصفها أدلة نصية وعقلية تؤكد صحة وجه القراءة في العربية، وانسجامها مع الأصول الناظمة لبنية النظرية النحوية في الدرس النحوي العربي عند النحاة القدامى.

وقد استطاع أبو الفتح أن يؤلف بين هذه الأساليب اللغوية جميعاً ووجوه الشواذ، كما استطاع أن يمزج الشواذ بأقيسته مزجاً عجيباً، بالإضافة إلى غيرها من الأصول والمبادئ العامة؛ تدليلاً على صحة وجه القراءة في العربية، حتى بدت فيه مواد المحتسَب وحدة لغوية منسجمة يقوي بعضها بعضاً[٢].

ولعل هذا ما يقود إلى أن دراسة الفكر النحوي عند ابن جني لا بد أن تعتمد على دراسة مفهومه لهذه الأصول من خلال تتبعها في بحوثه ودراساته التطبيقية، ومن أشهرها كتابه "المحتسب" حتى يتضح منهجه فيها، والكشف عن موقفه منها، وبيان طريقته في دراستها

(١) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص٢٤.
(٢) ينظر: الصغير، محمود أحمد، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، دار الفكر، دمشق ١٩٩٩م، ص٢٠٨.

وعرضها وهذا ما ستقوم به الدراسة – إن شاء الله – من بيان موقف ابن جني من أدلة الصناعة النحوية من سماع وقياس وغيرها في كتابه المحتسب.

أما عن موقفه من السماع فيمكن دراسة هذا الأصل عند ابن جني في محتسبه من خلال النظر في مصادر السماع وهي:

١. القرآن الكريم وقراءاته.

٢. الحديث النبوي الشريف.

٣. كلام العرب (شعراً ونثراً).

وستوضح الدراسة موقف ابن جني من هذه المصادر السماعية بشيء من التفصيل في ما هو قادم من المباحث التالية – إن شاء الله تعالى – .

* المبحث الثاني: موقفه من القرآن الكريم وقراءاته.

يعد القرآن الكريم مصدراً غنياً بالشواهد النحوية، وقد لجأ إليه النحويون واغترفوا منه كثيراً من الشواهد التي بنيت عليها قواعد النحو، لأنه لم تتوافر لنصٍّ ما توافر للقرآن من تواتر آياته، وعناية العلماء بضبطها، والحفاظ عليها سنداً ومتناً ومشافهةً عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء من التابعين عن الصحابة عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– [١].

وقد قسّم القراء القراءات إلى متواترة وآحاد وشاذة، وجعلوا المتواتر السبع، والآحاد الثلاث المتممة لعشرها، ثم ما يكون من قراءات الصحابة –رضي الله عنهم– مما لا يوافق ذلك وما بقي فهو شاذ[٢].

وذهب جمهور النحاة إلى الاحتجاج بالقرآن بقراءاته المتواترة منها والشاذة على حد سواء، فهم لم يقفوا عند الاحتجاج بالقراءات غير الشاذة، بل اضطروا إلى أن يستشهدوا بالقراءات الشاذة أيضاً[٣].

ولقد سجل السيوطي موقف النحاة هذا بقوله: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به في العربية سواء أكان متواتراً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في ذلك الموقف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه"[١].

ولعل أكبر من احتج لهذا التطور في الاستشهاد بالقراءات لاسيما الشاذة منها أبو الفتح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في كتابه "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها".

وتبدو قيمة هذا الكتاب في أنه أول كتاب وصل إلينا وافياً شافياً، يحتج للقراءات الشاذة، ويحشد لها من الشواهد والأدلة الشيء الكثير[٢]، فهي عنده في أعلى درجات الفصاحة، حيث يمكن

---

(١) أبو صعيليك، سليمان، أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب، مرجع سابق، ص٦٥.
(٢) السامرائي، فاضل، ابن جني النحوي، مرجع سابق، ص١٢٣.
(٣) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٦م، ص١٢٥.
(١) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو العربي، مرجع سابق، ص٢٤.
(٢) ينظر: علوة، جمعة محمد، أوجه العربية في شواذ القراءات في كتاب المحتسب، مرجع سابق، ص٤.

الاحتجاج بها للغة العرب؛ لأنها جاءت بلغاتهم إذ إنّ القرآن الكريم قد انتظم لغات العرب[١].

ولما كانت القراءات الشاذة التي انتصر لها ابن جني غريبة عن الصنعة تحتاج إلى عمق في التأويل والنظر، فقد ذهب إلى حشد وسائل الاستدلال الممكنة كافة من سماع وقياس وتعليل، من أجل إيجاد المخارج المناسبة لهذه القراءات، وبيان وجه قوتها، وموافقتها لوجه أو أكثر من أوجه العربية في صرفها أو نحوها أو لغتها.

وهو في كل الأحوال شديد الاعتقاد بصحة هذه القراءات، وهو يصدر عن إيمان عميق بقوة هذه الشواذ، فهو القائل في كتابه المحتسب: "غرضنا منه أن نري وجه ما يُسمى الآن شاذاً، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه"[٢].

ويقول في موضع آخر: "فإنّا نعتقد قوة هذا المسمى شاذاً، وأنه مما أمر الله بتقلبه، وأراد منا العمل بموجبه، وأنه حبيبٌ إليه ومرضيٌّ من القول لديه"[٣].

فمما يُلحظ في هذا النص تحديد ابن جني لموقفه من القراءات القرآنية، فموقفه هو التسليم والقبول بها، بحجة أنها منقولة عن الرسول –صلى الله عليه وسلم– ومتصلة بسند إليه، وهو يرى أن القراءة سنة متبعة، وليست ارتجالاً أو اجتهاداً، إذ لا يجوز لأحد ارتجال القراءة حتى لو كانت مسوغة في العربية.

وقد أشار ابن جني إلى موقفه هذا في مواطن متعددة من كتابه المحتسب، منها على سبيل التمثيل ما ذكره عند تعرضه لقراءة أبي السّمّال لقوله تعالى: ﴿اشْتَرَوُاْ الضَّلاَلَةَ﴾[١] بفتح الواو[٢]إذ أورد قائلاً: "فلو قرأ قارئ متقدم (لوَ استطعنا) بفتح الواو لكان محمولاً على قول من قال: "اشتروا الضلالة" فأما الآن فلا عذر لأحد أن يرتجل قراءة وإن سوغتها العربية، من حيث كانت القراءة سنة متبعة"[٣].

---

(١) ينظر: علوة، جمعة محمد، أوجه العربية في شواذ القراءات في كتاب المحتسب، مرجع سابق، ص٢١.
(٢) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٢-٣٣.
(٣) المرجع السابق نفسه، ص٣٣.
(١) سورة البقرة، آية ١٦.
(٢) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، تحقيق براجشتراسر، دار الهجرة، القاهرة ١٩٣٤م، ص٢.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٩٢.

ومـن الأمثلـة – أيضـاً – مـا ذكـره ابـن جنـي عنـد تعرضـه لقـراءة ابـن عبـاس لقولـه تعالى: ﴿خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾[١] بالنصب[٢] على جواز تقديم الحال على عاملها حين يكون معنى إذا تقدم صاحب الحال عليها، حيث علّق على جواز هذا الوجه بعد أن ذكر الوجوه المحتملة في تخريج وجه هذه القراءة، ومما قاله في هذا الصدد: "الكلام في نصب (خالصةً) فيه جوابان:... والآخر أن يكون حالاً من (ما) على مذهب أبي الحسن في إجازته تقديم الحال على العامل فيها إذا كان معنى بعد أن يتقدم صاحب الحال عليها، كقولنا: زيد قائماً في الدار، واحتُج بذلك بقول الله تعالى: ﴿وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [سورة الزمر، آية ٦٧] فيجوز على هذا في العربية لا في القراءة؛ لأنها سنة لا تخالف"[٣].

وعلى الرغم من هذا الموقف المحمود لابن جني من القراءات القرآنية عموماً بمتواترها وشاذها، لم يتورع في بعض الأحيان من رفض أوجه هذه القراءات وردها، ووصفها بالضعف أو الشذوذ، وأحياناً بالقلة والندرة أو الغرابة، وغيرها من الأوصاف الرامية إلى تضعيف وجه القراءة وعدم الاعتداد بها.

ومن الأمثلة على تضعيف ابن جني لوجوه الشواذ ما ذكره عند تعرضه لقراءة ابن مسعود لقوله تعالى: ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾[١] بضم الياء الأولى وكسر الألف (إنْ)[٢]. إذ أورد قائلاً في وصف وجه هذه القراءة بالقبح والضعف: "في هذه القراءة ضعف، وذلك لأنه جزم بإن ولم يأتِ لها بجواب مجزوم أو بالفاء، كقولك إن تزرني أعطك درهماً أو فلك درهم، ولو قلت: إن تزرني أعطيتك درهماً قبح لما ذكرنا"[٣].

---

(١) سورة الأنعام، آية ١٣٩.
(٢) ينظر: أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، بيروت ٢٠٠٥م، ج٤، ص٦٦٠.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٣٣.
(١) سورة المائدة، آية ٢.
(٢) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٣١.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١ ، ص٢٠٦.

وقد يصف القراءة بالضعف الشديد، كوصفه لقراءة أبي جعفر المدني لقوله تعالى: ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ اسْجُدُواْ﴾[١]. بضم التاء[٢]. إذ قال في ذلك: "هذا ضعيف عندنا جداً، وذلك أنّ (الملائكة) في موضع جر، ويجب أن تسقط ضمة الهمزة من (اسجدوا) لسقوط الهمزة أصلاً إذا كانت وصلاً"[٣].

وقد يضعّف ابن جني وجه القراءة لضعف اللغة التي جاءت عليها بوصفها خطوة اضطرارية لتجنب تضعيف القراءة نفسها، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره في أثناء تخريجه لقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿أَنۢبِئُهُم﴾[٤] بوزن أعطهم بلا همز[٥] إذ أورد ابن جني في تعليقه على هذه القراءة: "أما قراءة الحسن: (أنبِهِم) فعلى إبدال الهمزة ياءً على أنه يقول: أنبيتُ كأعطيت، وهذا ضعيف في اللغة؛ لأنه بدل لا تخفيف، والبدل عندنا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر"[٦].

وقد يرجّح بين أكثر من لغة، فيضعف وجه القراءة لكونه أضعف من غيره بين اللغات المسموعة فيها، ومن الأمثلة على ذلك ما أورده عند تعرضه لقراءة عيسى بن مروان الثقفي لقوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[١] بإثبات الألف[٢] إذ علّق على هذا الوجه القرائي بقوله: "هذا أضعف اللغتين، أعني إثبات الألف في (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر"[٣].

وقد يذهب إلى وصف لغة القراءة بالقلة، كتخريجه لقراءة عروة بن الزبير لقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ﴾[٤] بتخفيف الدال[٥] إذ قال ابن جني: "هذه قليلة الاستعمال، قال سيبويه: استغنوا عن وذر وودع بقولهم: ترك"[١].

---

(١) سورة البقرة، آية ٣٤.
(٢) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٣.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٧١.
(٤) سورة البقرة، آية ٣٣.
(٥) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٣.
(٦) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٦٦.
(١) سورة النبأ، آية ١.
(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج١٠، ص٣٨٣.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٣٤٧.
(٤) سورة الضحى، آية ٣.
(٥) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج١٠، ص٤٩٦.

والغريب عند ابن جني أنه قد يقوم بتخريج القراءة وتعليلها ثم بعد الانتهاء من توجيه القراءة والاحتجاج بها يقوم بوصف ما أسفر عنه وجهها النحوي بالضعف، ومن الأمثلة على ذلك ما أورده عند تعرضه لقراءة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج لقوله تعالى: ﴿لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ﴾[٢]. بتخفيف الراء وإسكانها[٣] فبعد أن احتج لهذه القراءة بما يقرب من صفحتين ختم حديثه بالقول: "فكذلك ترك الراء من (تُضار) ساكنة كما كانت تكون ساكنة لو خرجت على الإدغام المراد فيها، وإذا كان نافع قد قرأ: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام، آية ١٦٢] ساكن الياء من (محياي) ولا تقدير إدغام هناك كان سكون الراء من لا تضار – وهو يريد تضارّ – أجدر وبعد هذا كله ففيه ضعف، ألا ترى أنك لو رخمت قاصاً – اسم رجل – على قولك: يا حارِ لقلت: قاصِ، فرددت عين الفعل إلى الكسر؛ لأنه فاعل، وأصله قاصِص، فمن هنا ضعفت هذه القراءة، وإن كان فيها من الاعتذار والاعتلال ما قدمنا ذكره"[٤].

وقد يذهب ابن جني إلى وصف وجه القراءة بالغرابة مرةً، وبالغلط تارةً ثانية، أو بالشذوذ تارةً ثالثة، وأخيراً قد يصفه بعدم الجواز.

فقد وصف قراءة ابن أبي إسحاق لقوله تعالى: ﴿رِجَالاً﴾[١] بضم الراء وتخفيف الجيم[٢]، بأنها غريبة[٣].

ووصف قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿أَدْرِي أَقَرِيبٌ﴾[٤] بفتح الياء[٥]، بأنها لا تجوز[٦].

وقد يصف وجه القراءة بالغلط، ومن ذلك ما فعله عندما تعرض لقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾[١] بالواو والنون[٢].

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٣٦٤.
(٢) سورة البقرة، آية ٢٣٣.
(٣) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٤.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٢٤.
(١) سورة الحج، آية ٢٧.
(٢) الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ج٣، ص٤٤٨.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٧٩.
(٤) سورة الجن، آية ٢٥.
(٥) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٣٣٤.
(٦) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج٢، ص٣٣٤.

فعلى الرغم من قيام ابن جني بمحاولة تخريج هذه القراءة، والتماس التعليل اللغوي لها، وحملها على بعض الأقيسة المناسبة، إلا أنه ختم حديثه بتخطئة هذه القراءة بوصفها بالغلط، ومما قاله في ذلك: "وعلى كل حال فـ(الشياطون) غلط[٣].

ومن صور رفض القراءة عند ابن جني وردها أن يصفها بالشذوذ، فقد وصف قراءة ابن عباس لقوله تعالى: ﴿إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ﴾[٤] بكسر الواو في عورة[٥] بهذا الوصف، ومما يشير إلى ذلك قوله: "صحة الواو في هذا شاذة من طريقة الاستعمال، وذلك أنها متحركة بعد فتحة، فكان قياسها أن تقلب ألفاً، فيقال عارة، كما قالوا: رجل مالٌ وامرأة مالةٌ"[٦].

وقد يستخدم ابن جني في عرضه لشواذ القراءات طريقة الترجيح بينها، من خلال ذكر الآراء المختلفة في تخريج هذه القراءات وما تسفر عنه من وجوه نحوية، رغبةً في اختيار الرأي الأقوى والأجود.

ومن الأمثلة في ذلك على صعيد المستوى النحوي ما أورده ابن جني عند تعرضه لقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿لاَ يَضُرُّكُم﴾[١] بتسكين الراء[٢]، إذ ذكر فيها وجهين لتخريجها، ثم بعد ذلك رجّح الرأي الأول واصفاً إياه بالأجود، ومما قاله في ذلك: "وجزم يَضُرْكم؛ لأنه جُعل جواب الأمر، أعني قوله: "عليكم أنفسكم". ويجوز أن تكون لا – هنا – نهياً، كقولك: لا تقم إذا قام غيرك، والأول أجود"[٣].

أما على صعيد المستوى الصرفي في مجال الترجيح بين القراءات، فيمكن التمثيل على ذلك بما ذكره ابن جني في مسألة وقوع (التي) على مذهب الجنسية، وذلك أثناء تعرضه لقراءة ابن هرمز الشاذة لقوله تعالى: ﴿اللاَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾[٤] بلفظ الواحد بدلاً من الجمع[١]. إذ ذكر أكثر من رأي

---

(١) سورة الشعراء، آية ٢١٠.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص ١٠٨.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص١٣٣.
(٤) سورة الأحزاب، آية ١٣.
(٥) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١١٨.
(٦) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص١٧٦.
(١) سورة المائدة، آية ١٠٥.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٣٥.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٢٠.
(٤) سورة النساء، آية ٢٣.

في تعليل وجه هذه المسألة، ثم مال إلى ترجيح أحد الآراء على الأخرى، واصفاً إياه بالأقوى، ومما أورده في ذلك قوله: "ينبغي أن تكون التي – هنا – جنساً فيعود الضمير عليه على معناه دون لفظه، كما قال الله تعالى سبحانه: ﴿وَالَّذِي جَاء بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾[سورة الزمر، آية ٣٣] ثم قال: ﴿أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ فهذا على مذهب الجنسية، كقولك: الرجل أفضل من المرأة، وهو أمثل من أن يعتقد فيه حذف النون من (الذي)... ألا ترى أنّ قوله: "التي أرضعنكم" لا يجوز أن يُعتقد فيه حذف النون؛ لأنه لا يقال: اللتين، والقول الآخر وجه، إلا أنّ هذا أقوى لهذه القراءة"(٢).

وهناك أمثلة أخرى متعددة غير ما ذكر(٣).

ومن صور ترجيح ابن جني بين القراءات تفضيله القراءة المتواترة على الشاذة، وفي أحيان أخرى يفضل الشاذة على المتواترة.

أما فيما يختص بتفضيل القراءة المتواترة فعلى صعيد المستوى الصرفي يمكن التمثيل على ذلك بما أورده ابن جني عند تعرضه لقراءة الحسن والزهري لقوله تعالى: ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾(١) بلا همز(٢) فعلى الرغم من تخريجه لوجه هذه القراءة من الناحية الصرفية، إلا أنه ختم حديثه بتفضيل قراءة الجماعة، واصفاً إياها بأنها القراءة الأقوى والأحسن، ومما قاله في تأكيد هذا المعنى: "وجه الصنعة في هذا أنه خفف الهمزة في (المرء) وألقى حركتها على الراء قبلها، فصارت بين المرء وقلبه، ثم نوى الوقف فأسكن وثقّل الراء على لغة من قال في الوقف: هذا خالدّ وهو يجعلّ، ثم أطلق ووصل على نية الوقف، فأقر التثقيل بحاله على إرادة الوقف،... وقراءة الجماعة من بعد أقوى وأحسن"(٣).

---

(١) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٣، ص٥٨٠.
(٢) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٨٥.
(٣) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج٢، ص٨٣.
(١) سورة الأنفال، آية ٢٤.
(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير ، مرجع سابق، ج٥، ص٣٠٣.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق ، ج١، ص٢٧٦.

ومن الأمثلة التي يمكن إيرادها في المستوى النحوي ما ذكره ابن جني عند تعرضه لقراءة أنس بن مالك لقوله تعالى: ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ﴾[١] بالتقديم والتأخير (ثابتٍ أصلها)[٢]، فقد ذهب إلى تقوية وجه القراءة المتواترة على الشاذة، ومما قاله في ذلك: "قراءة الجماعة (أصلها ثابت) أقوى معنى، وذلك أنك إذا قلت: ثابت أصلها فقد أجريت ثابتاً صفة على شجرة، وليس الثبات لها، إنما هو الأصل"[٣].

وقد يفضل القراءة المتواترة لقوة دلالتها وانسجامها مع المعنى المقصود أكثر من القراءة الشاذة، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره عند تعرضه لقراءة ابن مسعود لقوله تعالى: ﴿وَكَانَ عِندَ اللَّهِ وَجِيهًا﴾[٤] إذ قرأ (وكان عبداً لله وجيهاً) بالنصب منوناً ودخول اللام على لفظ الجلالة[٥]، ومما قاله ابن جني لتأكيد صحة القراءة المتواترة لقوتها في الدلالة: "قراءة الكافة أقوى معنىً من هذه القراءة، وذلك أنّ هذه إنما يفهم منها أنه عبدٌ لله، ولا تفهم منها وجاهته عند من هي؟ أعند الله؟ أم عند الناس؟ وأما قراءة الجماعة فإنها تفيد كون وجاهته عند الله، وهذا أشرف من القول الأول، لإسناد وجاهته إلى الله تعالى، وحسبه هذا شرفاً"[١].

وهناك أمثلة أخرى كثيرة غير ما ذكر[٢].

وعلى الرغم من ذلك، يميل ابن جني في مواضع متعددة إلى تفضيل القراءة الشاذة على المتواترة، وذلك لقوة وجهها النحوي، أو لقوة وضوحها في الدلالة... إلى غير ذلك من الأسباب.

فمن الأمثلة التي يرجح بها ابن جني القراءة الشاذة لقوة وجهها النحوي، ما ذكره عند تعرضه لقراءة أبي السّمّال لقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[٣] بالرفع في (كلُّ)[٤] إذ أشار إلى

---

(١) سورة إبراهيم، آية ٢٤.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٦٨.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٦٢.
(٤) سورة الأحزاب، آية ٦٩.
(٥) ينظر: خاطر، محمد أحمد، قراءة ابن مسعود: مكانتها. مصادرها. إحصاؤها، دار الاعتصام، القاهرة ١٩٩٠م، ص١٤٢.
(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص١٨٥.
(٢) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص١١٥،٢٢١، ج٢، ص٣٥٣،٢٧٥،٢٠٢،١٤٣،١٤١.
(٣) سورة القمر، آية ٤٩.
(٤) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٤٨.

أن الرفع – هنا – أقوى من النصب وإن خالف قراءة الجماعة، ومما أورده في توضيح رأيه: "الرفع هنا أقوى من النصب، وإن كانت الجماعة على النصب، وذلك أنه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: زيد ضربته، وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة، وذلك لأنها جملة وقعت في الأصل خبراً عن مبتدأ في قولك: نحن كل شيء خلقناه بقدر، فهو كذلك: هند زيد ضربها، ثم تدخل (إنّ) فتنصب الاسم، وبقي الخبر على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدأ وخبر"(١).

وقد يعامل ابن جني القراءة الشاذة بوصفها دليلاً إضافياً على مذهب نحوي، ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما ذكره ابن جني عند تعرضه لقراءة يحيى بن يعمر لقوله تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِي﴾(٢). بالتنوين فيهما (ذكرٌ) وكسر الميم في (مِن)(٣).

فقد جعل ابن جني من هذه القراءة أحد ما يدل على مجيء (مع) اسماً، ويتبدى ذلك بقوله: "هذا أحد ما يدل على أن مع (اسم) وهو دخول (مِن) عليها، حكى صاحب الكتاب وأبو زيد ذلك عنهم: جئت من معهم، أي: من عندهم، فكأنه قال: هذا ذكرٌ من عندي ومن قبلي، أي: جئت أنا به، كما جاء به الأنبياء من قبلي"(١).

وقد تأتي القراءة الشاذة مفسرة للمتواترة، وموضحة لها في جوانبها الدلالية، ومن الأمثلة على ذلك ما أورده ابن جني عند تعرضه لقراءة ابن مسعود لقوله تعالى: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِ﴾(٢). بإضافة (قال هود) بعد ممطرنا(٣)، فقد جعل قراءة ابن مسعود ناصرة لتفسير المتواترة ومؤكدة لها، ومما قاله ابن جني في ذلك: قد كثر عنهم حذف القول، لدلالة ما يليه عليه، كقول الله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْكُم﴾ [سورة الرعد، الآيتان٢٣، ٢٤]

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٣٠٠.
(٢) سورة الأنبياء، آية ٢٤.
(٣) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ٩١ / وينظر: القيسي، مكي، مشكل إعراب القرآن، ط٣، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٧م، ج٢، ص٤٧٨.
(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٦١.
(٢) سورة الأحقاف، آية ٢٤.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٦٥.

أي يقولون: سلام عليكم، وكذلك هذه القراءة مفسرة لقراءة الجماعة: "بل هو ما استعجلتم به"، لو لم تأت قراءة عبد الله هذه لما كان المعنى إلا عليها، فكيف وقد جاءت ناصرة لتفسيرها"[١].

ومن الأمثلة – أيضاً – ما ذكره عند تعرضه لقراءة عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن الزبير –رضي الله عنهم– لقوله تعالى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾[٢] فامضوا بدلاً من فاسعوا[٣] ومما قاله في هذا الوجه الدلالي من القراءة: "في هذه القراءة تفسير للقراءة العامة: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [سورة الجمعة، آية ٩] أي فاقصدوا وتوجهوا. وليس فيه دليل على الإسراع، وإنما الغرض المعني إليها، كقراءة من ذكرنا"[٤].

وقد تأتي القراءة الشاذة في جانبها الدلالي مصححة لبعض الأفكار العقدية على من يضعف نظره من المخالفين، ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما أشار إليه ابن جني عند تعرضه لقراءة الحسن البصري وعمرو الأسواري لقوله تعالى: ﴿عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاء﴾[١] بالسين بدل الشين في (أشاء)[٢] إذ علّق ابن جني على هذه القراءة موضحاً أهمية القراءة الشاذة في تفسير ما كان ملتبساً في القراءة المتواترة، ومما أورده في ذلك: "هذه القراءة أشد إفصاحاً بالعدل من القراءة الفاشية (من أشاء)؛ لأن العذاب في القراءة الشاذة مذكورة علة الاستحقاق له، وهو الإساءة، والقراءة الفاشية لا يُتناول من ظاهرها علة إصابة العذاب له، وإن كنا أحطنا علماً بأنّ الله تعالى لا يظلم عباده وأنه لا يعذب أحداً منهم إلا بما جناه واجترمه على نفسه، إلا أنّا لم نعلم ذلك من الآية، بل من أماكن غيرها، وظاهر قوله (من أشاء) بشين معجمة، ربما أو هم من يضعف نظره من المخالفين أنه يعذب من يشاء من عباده، أساء أو لم يسئ. نعوذ بالله من اعتقاد ما هذه سبيله ..."[٣].

وهناك أمثلة أخرى كثيرة غير ما ذكر[٤].

---

(١) المرجع السابق نفسه،ج٢، ص٢٦٥.
(٢) سورة الجمعة، آية ٩.
(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٥٦.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق ، ج٢، ص٣٢٢.
(١) سورة الأعراف، آية ١٥٦.
(٢) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٤٦.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٦١.
(٤) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص١١٣ / ج٢، ص١٠١، ٣٠٢.

ويميل ابن جني في غالب الأحوال إلى إحسان الظن بالقراء والدفاع عنهم والانتصار لهم، يدفعه إلى ذلك إيمانٌ بأن القراءة لا تخالف؛ لأنها سنة متبعة[١].

ومن الأمثلة الدالة على إحسان ظنه بالقراء ما ذكره عند تعرضه لقراءة قتادة السدوسي لقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ﴾[٢] بالألف (فاقتالوا)[٣] فبعد أن علل هذه القراءة بالتماس الوجوه والتخريجات المناسبة لها، ضم حديثه بالقول: "إلا أنّ قتادة ينبغي أن يحسن الظن به، فيقال: إنه لم يورد ذلك إلا بحجة عنده فيه من رواية أو دراية"[٤].

وهو – أيضاً – كثير الترحم والدعاء على القراء، من ذلك ما ذكره عند تناوله لقراءة ابن عباس لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ﴾[١] آمنوا بما آمنتم[٢] إذ قال معقباً على هذه القراءة: "ورحم الله ابن عباس، فإن هذا القول وإن كان اعتراضاً عليه فعنه – أيضاً – أخذ وإليه رُدَّ، وغير ملوم من نصر الجماعة، وبالله الحول والاستطاعة"[٣].

ومنه – أيضاً – ما ذكره في قراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿الإِنجِيلَ﴾[٤] بفتح الهمزة[٥] فعلى الرغم من استغرابه من وجه هذه القراءة؛ لم يملك ابن جني إلا الدعاء له وإبداء حسن ظنه به، ووصفه بالفصاحة والثقة وأنه يتلقى القراءة، ولا يجتهد فيها، ومما قاله في ذلك: "وأما فتحه فغريب، ولكنه الشيخ أبو سعيد نضّر الله وجهه ونوّر ضريحه ونحن نعلم أنه لو مر بنا حرف لم نسمعه إلا من رجل من العرب لوجب علينا تسليمه له إذا أونست فصاحته، وأن نبهأ به، ونتحلى

---

(١) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٢٣٣ / وينظر: ج٢، ص٣٠٦.
(٢) سورة البقرة، آية ٥٤.
(٣) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٦.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٨٤.
(١) سورة البقرة، آية ١٣٧.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٠.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١١٤.
(٤) سورة آل عمران، آية ٣.
(٥) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٩.

بالمذاكرة بإعرابه، فكيف الظن بالإمام في فصاحته وتحريه وثقته، ومعاذ الله أن يكون ذلك شيئاً جنح فيه إلى رأيه دون أن يكون أخذه عمن قبله"[١].

وهو يحسن الظن – أيضاً – بالأئمة من القراء النحاة أمثال ابن أبي إسحاق وأبي عمرو بن العلاء، فهو القائل بابن أبي إسحاق: "فإذا كان الحسن وابن أبي إسحاق إمامين في الثقة وفي اللغة فلا وجه لدفع ما قرأ به"[٢].

وهو في الوقت نفسه يُعلي من قراءة أبي عمرو فيصفها بأنها والقرآن سواء، ولا غرابة في ذلك فقد قيل في قراءته: "خذ قراءة أبي عمرو فيوشك أن تكون إسناداً"[٣] وهذا ما دفع ابن جني إلى إحسان الظن بأبي عمرو، إذ قال فيه: "ولا بد من إحسان الظن بأبي عمرو، ولاسيما وهو القرآن، وما أبعده عن الزيغ والبهتان"[٤].

وهناك أمثلة أخرى متعددة غير ما ذُكر[١].

ومن صور إحسان ظنه بالقراء ذهابه إلى نسبة التخطئة في القراءة إلى غيره دون أن ينسبها إلى نفسه، ومن الأمثلة على ذلك ما فعله عند تعرضه لقراءة محمد بن مروان وعيسى بن عمر لقوله تعالى: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[٢] بفتح الراء على النصب[٣] إذ نسب تضعيف الوجه النحوي الذي أسفرت عنه هذه القراءة المتعلقة بمسألة الفصل بين الحال وصاحبتها إلى سيبويه، ومن ذلك قوله: "ذكر سيبويه هذه القراءة وضعفها"[٤].

وهناك أمثلة أخرى تشير إلى هذا الجانب غير ما ذُكر[٥].

ولأن ابن جني حسن الظن بالقراء وقراءاتهم بوصفها مأخوذة بالتلقي وليس بالاجتهاد، فقد ذهب إلى الاستعانة بالقراءات للاستشهاد بها على أوجه العربية في مستوياتها المختلفة نحواً

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٥٣-١٥٤.
(٢) المرجع السابق نفسه، ج١، ص١٢١.
(٣) ينظر: أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت ٢٠٠٩م، ص٢٨.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٧٢.
(١) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص١٣٠، ١٤٢، ج٢، ص٣٠٦.
(٢) سورة هود، آية ٧٨.
(٣) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٦٠.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٢٥.
(٥) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص١٢١، ١٢٥، ج٢، ص٣٢٦.

وصرفاً ودلالةً... كالاستشهاد بالقراءة لتقوية بنية صرفية، أو مذهب نحوي، أو وجه إعرابي، أو توضيح مفهوم غامض أو دلالة مُلتبسة في معناها... إلى غير ذلك من أوجه الاحتجاج.

أما في المستوى الصرفي، فقد يستشهد بالقراءة الشاذة لتقوية بنية صرفية للفعل، ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما ذكره ابن جني عند تعرضه لقراءة عاصم الجحدري لقوله تعالى: ﴿أَن يُصْلِحَا﴾[١] بفتح الياء وتشديد الصاد (يَصَّلحا)[٢] إذ احتج لصحة هذه البنية الصرفية بهذه القراءة، ومما قاله لتعليل جواز هذا الوجه الصرفي: "أراد يصطلحا أي يفتعلا، فآثر الإدغام فأبدل الطاء صاداً، ثم أدغم فيها الصاد التي هي فاء، فصارت يصَّلحا، ولم يجز أن تبدل الصاد طاءً لما فيها من امتداد الصفير، ألا ترى أن كل واحد من الطاء وأختيها والظاء وأختيها يدغمن في الصاد وأختيها، ولا يدغم واحدة منهن في واحدة منهن؟ فلذلك لم يجز (إلا أن يطلّحا) وجاز يصَّلحا"[١].

واستشهد بالقراءة الشاذة على جواز إبدال الواو المكسورة همزة، وذلك كاستشهاده بقراءة سعيد بن جبير لقوله تعالى: ﴿مِن وِعَاء أَخِيهِ﴾[٢] بهمزة مكسورة بدلاً من الواو (إعاء)[٣] ومما قاله ابن جني في تعليل هذا الوجه الصرفي: "فأبدلت الواو وإن كانت مكسورة همزة، كما قالوا في وسادة: إسادة، وفي وجاج: إجاج"[٤].

وكذلك استشهاده بالقراءة الشاذة على أن الوزن الصرفي (فعلّة) مختص بالأسماء دون المصادروالصفات، ومن جملة استدلاله على ذلك استشهاده بقراءة أبي عمرو لقوله: ﴿بَغْتَةً﴾[٥]

---

(١) سورة النساء، آية ١٢٨.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٢٩.
(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٠١.
(٢) سورة يوسف، آية ٧٦.
(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٦٥.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٤٨.
(٥) سورة محمد، آية ١٨.

بتشديد التاء (بغتّة)[١] إذ قال ابن جني في ذلك: "فعلّةٌ مثال لم يأت في المصادر ولا في الصفات – أيضاً – وإنما هو مختص بالاسم، منه الشربَّة: اسم موضع"[٢].

أما في المستوى النحوي، فهناك الكثير من الأمثلة الدالة على استشهاد ابن جني بالقراءت في ميدان التقعيد النحوي، من مثل استشهاده بقراءة ابن مسعود لقوله تعالى: ﴿وَبَاطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُون﴾[٣] بتنوين النصب (باطلاً)[٤] على جواز تقديم خبر كان عليها، ومما قاله ابن جني في تأكيد جواز هذا الوجه النحوي: "باطلاً منصوب بـ(يعملون) و(ما) زائدة للتوكيد، فكأنه قال: وباطلاً كانوا يعملون، ومن بعد ففي هذه القراءة دلالة على جواز تقديم خبر كان عليها"[٥].

ومن الأمثلة – أيضاً – استشهاده بالقراءة الشاذة على جواز إسناد الفعل إلى مفعوله، وقد استدل على ذلك بقراءة ابن مسعود لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ﴾[١] على البناء للمفعول (نُزِل)[٢] فقد استشهد ابن جني بهذه القراءة على جواز إسناد الفعل إلى مفعوله إعلاماً بوقوع الفعل، وليس جهلاً بالفاعل، ومما قاله ابن جني في ذلك: "وهذا أحد ما يدلك على أنّ إسناد الفعل إلى المفعول نحو: ضُرب زيد، لم يكن لجهل المتكلم بالفاعل من هو؟ ألبتة، لكن قد يسند إلى المفعول، ويطرح ذكر الفاعل؛ لأن الغرض إنما هو الإعلام بوقوع الضرب بزيد، ولا غرض معه في إبانة الفاعل من هو؟ فاعرفه"[٣].

واستشهد ابن جني بالقراءة الشاذة على جواز رفع (بين) بوصفها اسماً لا ظرفاً، مستدلاً على ذلك بقراءة ابن السميفع وجماعة لقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾[٤] بضم النون (بينُ)[٥]، وما قاله ابن جني في التأكيد على جواز هذا الوجه النحوي: "أما بعّد وبَاعَدَ بين أسفارنا، فإن (بين)

---

(١) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٤٠.
(٢) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٧١.
(٣) سورة هود، آية ١٦.
(٤) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٦، ص١٣٣.
(٥) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٢٠-٣٢١.
(١) سورة الصافات، آية ١٧٧.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٢٨.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٢٩.
(٤) سورة سبأ، آية ١٩.
(٥) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص١٨٩.

فيه منصوب نصب المفعول به، كقولك: بعّد وباعد مسافة أسفارنا، وليس نصبه على الظرف، يدلك على ذلك قراءة من قرأ: (بَعُد بين أسفارنا)، كقولك: بَعُد مدى أسفارنا، فرفعه دليل كونه اسماً"[١].

وهناك أمثلة أخرى كثيرة غير ما ذُكر[٢].

* المبحث الثالث: موقفه من الحديث النبوي الشريف.

يُعرف الحديث في اللغة بأنه ضد القديم[١]، والحديث الجديد من الأشياء، والخبر يأتي على القليل والكثير، والجمع أحاديث[٢].

أما في الاصطلاح فيعرف الحديث بأنه: "ما أضيف إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة خِلْقية أو خُلُقية، أو أضيف إلى الصحابي أو التابعي"[٣].

وترجع أهمية الحديث النبوي إلى كونه الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد القرآن الكريم، فقد اعتمد عليه الأصوليون والفقهاء اعتماداً كبيراً، فبنوا عليه كثيراً من القواعد الأصولية والأحكام الشرعية، غير أن النحاة اختلفوا اختلافاً كبيراً في الأخذ بالحديث والاحتجاج به، وكثر الجدل بينهم قديماً وحديثاً، حتى أصبح الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف من القضايا النحوية الخلافية في أصول النحو العربي.

فأئمة النحو البصري والكوفي على السواء والمتقدمون منهم وغيرهم كثير ممن جاء بعدهم كانوا لايعتمدون على الحديث النبوي ولا يعتبرونه أصلاً من أصول الاستشهاد وتقعيد القواعد النحوية وتثبيت أحكامها كالقرآن وفصيح كلام العرب[٤]. حتى إذا وقع الحديث النبوي في كتب

---

(١) المرجع السابق نفسه، ج٢، ص١٨٩.
(٢) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٣٤٣، ج٢، ص٢٥٥، ٢٨٩، ٣٠٢.
(١) التهانوي، "محمد علي" بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨م، ج١، ص٣٨٠.
(٢) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت ١٩٩٠م، مادة (حدث).
(٣) نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ط٣، دار الفكر، دمشق ١٩٩٧م، ص٢٩.
(٤) ينظر: الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت ١٩٧٤م، ص٦١.

النحاة كان تقوية لما يستشهد به من قرآن أو كلام العرب، دون أن يكون مقصوداً إليه في الاستشهاد أو الاحتجاج، أو مصدراً لاستنباط حكم نحوي[١].

وكان المعول أن ينهج النحاة واللغويون المتقدمون نهج أولئك من الفقهاء الأصوليّين فيفيدوا من ألفاظ الحديث، ويتخذوا منها شواهد على ما يصنفون من مادة علمية، ولكن ذلك لم يقع؛ لانصرافهم إلى ما يزودهم به رواة الأشعار خاصةً انصرافاً استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية، فتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل كلها وارد بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر[٢].

ويرى سعيد الأفغاني أن السبب وراء عزوف النحاة – لاسيما المتقدمين منهم – إلى أنه قد "كان العالم من الأوائل يعلم روايات محدودة وخيرهم من صنّف مفردات اللغة في موضوع واحد كالأصمعي مثلاً، ثم جاءت طبقة بعدهم وصل إليها كل ما صنّف السابقون فكانت أوسع إحاطة، ثم جاءت طبقة بعد طبقة، وألفت المعاجم المحيطة بكل ما اطلع عليه أصحابها من تصانيف ونصوص غاب أكثرها عن الأولين فكانوا أوسع علماً"[١].

ثم فسّر أن هذه الإحاطة بمعارف السابقين هي الدافع لدى المتأخرين من الأخذ بالحديث في مجال الاستشهاد، مما زاد من الثروة اللغوية والنحوية، ومكّنهم من أن تكون نظرتهم أشمل وأحكامهم أسد[٢].

بينما يسلك محمد عيد طريقاً مغايراً لما اتخذه الأفغاني في تفسيره لعدم الاستشهاد بالحديث النبوي عند طائفة النحاة القدامى من نحاة المذهبين البصرة والكوفة، إذ يرى عيد أن النحاة المتقدمين قد ابتعدوا عن نصوص السنة؛ لأنهم "صرفوا أنفسهم عنها قصداً للسبب نفسه الذي لم يعتمدوا على القرآن من أجله، وهو (التحرز الديني) إذ وقف الإحساس الشديد بتنزيه السنة مانعاً لهم عن الاتجاه إلى نصوصها بالتحليل والدراسة واستنباط القواعد، وسكتوا عن الخوض في ذلك منذ البداية"[٣].

---

(١) نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، مرجع سابق، ص٤٧-٤٨.
(٢) ينظر: الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٨٧م، ص٤٦.
(١) الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، مرجع سابق، ص٤٩.
(٢) ينظر: المرجع السابق نفسه، ص٤٩-٥٠.
(٣) محمد عيد، الرواية والاستشهاد باللغة، عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٦م، ص١٣٦.

ويرفض محمود فجال هذا الطرح؛ بحجة أن الإسلام دعانا إلى فهم القرآن والحديث ومعاطاتهما، بعيداً عن نظرية التقديس أو التحرز الديني، والأخذ – في هذا السياق – بتعليل المتأخرين من أن سبب انصراف القدامى عن الاحتجاج بالحديث يعود إلى الرواية بالمعنى، واللحن في المتن[١].

ويميل الباحث إلى تأييد ما ذهب إليه محمود فجال؛ لأن التحرز الديني لم يمنع المتقدمين من النحاة من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته كما هو مقرر عند سيبويه – مثلاً – بل اقتصر هذا التحرز على الحديث لخوفهم من روايته بالمعنى، ولوقوع اللحن بنصوصه بحجة أن رواته من الأعاجم، وقد أشار السيوطي (ت ٩١١هـ) إلى هذا الموقف في كتابه الاقتراح، فذكر أن عزوف النحاة عن الاستشهاد بالحديث يرجع لسببين أحدهما: "أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، والآخر: أنه وقع اللحن كثيراً في ما روي من الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع"[٢].

وعلى كل حال، يمكن تصنيف مواقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي إلى ثلاث طوائف أساسية: طائفة منعت الاحتجاج مطلقاً وعلى رأسها أبو حيان النحوي (ت ٧٤٥هـ) وشيخه ابن الضائع (ت ٦٨٠هـ) متابعين بذلك من تقدمهم من النحاة من شيوخ المدرستين البصرة والكوفة، وطائفة اتخذت الوسط سبيلاً وعلى رأسها الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) والسيوطي (ت ٩١١هـ) وكثير من المحدثين، وطائفة ثالثة: أجازت الاستشهاد بالحديث كله، وعلى رأسها ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ) وابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)[١].

أما عن رأي النحاة المحدثين من هذه القضية، فقد تابع المحدثون موقف المتوسطين من قضية الاحتجاج بالحديث النبوي، إذ وقف هذا الموقف الوسط من المحدثين الشيخ محمد الخضر حسين، وخلص الشيخ إلى أن من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة وهو ستة أنواع[٢]:

١. ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته.

٢. ما يروى من الأقوال التي يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت، وكثير من الأذكار والأدعية.

---

(١) ينظر: محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، منشورات نادي أبها الأدبي، السعودية ١٩٨٤م، ص١٢٥.
(٢) ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص٣٠-٣١.
(١) ينظر: الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، مرجع سابق، ص٦٢.
(٢) ينظر: حسين، محمد الخضر، دراسات في العربية وتاريخها، ط٢، المكتب الإسلامي، دمشق ١٩٦٠م، ص١٧٧-١٧٨.

٣. ما يُروى شاهداً على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.

٤. الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، لأن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.

٥. الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك ابن أنس، وعبد الملك بن جريج، والإمام الشافعي.

٦. ما عُرف من حال رواته أنهم لا يجيزون الحديث بالمعنى، مثل ابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة.

ومما يجدر ذكره أن هذا المذهب الذي ذهب إليه محمد الخضر حسين يقوم أساساً على المنهج الذي وضعه الشاطبي للاستشهاد بالحديث، إذ يقوم منهجه على التفرقة بين قسمين من الحديث[١].

أولهما: ما يُعتنى بمعناه دون لفظه، وهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

ثانيهما: عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها فصاحته – صلى الله عليه وسلم – ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، وهذا القسم يصح الاستشهاد به في النحو.

وقد تبنى مجمع اللغة العربية في القاهرة مذهب محمد الخضر حسين في الاحتجاج بالأحاديث النبوية، وصدر قرار يمنع الاحتجاج بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها، مع إجازة الاحتجاج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على وجه محدد، أجمل فيه ما فصله الأستاذ محمد الخضر حسين في سبع نقاط[١].

وفي دراسة إحصائية حديثة للاحتجاج بالحديث الشريف، وجد حسن الشاعر أن كتب النحو استشهدت بالحديث النبوي على درجات متفاوتة ولكن دون انقطاع، ومما قاله في ذلك: "وما وجدت كتاباً نحوياً واحداً أغفل ذكر الحديث مطلقاً، وقد كشفت الدراسة الإحصائية السابقة التي قمتُ بها في عشرين كتاباً من كتب النحو المطبوعة أن النحاة استشهدوا بالأحاديث في نحو ستمائة

(١) ينظر: البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، ص١٢-١٣.
(١) ينظر: الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، مرجع سابق، ص٦٩.

موضع من هذه الكتب، وهذا دليل واضح على أنّ الحديث لم يكن معزولاً عن الاحتجاج أو مرفوضاً في كتب النحو، ولكن هذه الشواهد من الحديث تبقى قليلة بالقياس إلى الشواهد الأخرى، وخاصة الشعر"[١].

كما نصت خديجة الحديثي على احتجاج كثير من النحاة بالحديث، على تفاوت بينهم في عدد ما احتجوا به من أحاديث[٢].

أما عن موقف ابن جني من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فقد وقف ابن جني في كتابه "المحتسب" عند عدد من الأحاديث النبوية الشريفة بلغت ما يقارب أربعة وعشرين حديثاً، يستدل بها على بعض الوجوه، ويهتدي بها إلى بعض المعاني، على أن أغلب هذه الأحاديث كان يدور حول قضايا لغوية، وصرفية، ونحوية، وبلاغية في بعض الأحيان.

ومن الأمثلة على استشهاده بالحديث النبوي على صعيد المستوى النحوي، يمكن التمثيل بقراءة أبي سعيد الخدري والجحدري لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾[١] بالألف (مؤمنان)[٢] على مسألة جواز استغناء خبر ضمير الشأن عن الرابط مع أنه جملة، إذ قرر ابن جني أنه لا حاجة إلى عودة ضمير من الجملة على اسم كان؛ لأن ضمير الشأن هو الجملة في المعنى، ثم استشهد على صحة هذا الوجه النحوي بحديث النبي –صلى الله عليه وسلم– ومما أورده ابن جني في ذلك قوله: "... والآخر: أن يكون اسم (كان) مضمراً فيها، وهو ضمير الشأن والحديث، والجملة بعده خبر لـ(كان)، إلا أنه في هذا الوجه الثاني لا ضمير عائداً على اسم كان؛ لأن ضمير الأمر والشأن لا يحتاج من الجملة التي هي بعده خبر عنه إلى ضمير عائد عليه منها، من حيث كان هو الجملة في المعنى، ومثله قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: "كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه*"[٣]. ثم قال معلقاً على هذا الحديث

---

(١) الشاعر، حسن، النحاة والحديث النبوي، منشورات وزارة الثقافة الأردنية، عمان ١٩٨٠م، ص٩٧.
(٢) ينظر: الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الرشيد، بغداد ١٩٨٠م، ص٥-٦.
(١) سورة الكهف، آية ٨٠.
(٢) ينظر: أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٧، ص٢١٤.
* ينظر: الإمام البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار ابن الهيثم، القاهرة ٢٠٠٤م، حديث رقم ١٣٨٥، ج١، ص١٥٧.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٣٣.

ليستدل على وجه المسألة النحوية المذكورة سابقاً: "وإذا شئت كان في (كان) ضمير الشأن والحديث، وما بعده خبر عنه"[١].

أما عن استشهاده بالحديث النبوي في الاستدلال على بعض الجوانب والمسائل الصرفية، فيمكن التمثيل على ذلك بما ذكره عند تعرضه لقراءة يحيى بن وثاب لقوله تعالى: ﴿وَقِنَّآئِهَا﴾[٢] بضم القاف[٣] إذ أورد في هذه القراءة مسألة جواز أن الألف والنون إذا جاءتا بعد المضاعف كانتا بحالهما وهما بعد غير المضاعف، مستدلاً على صحة هذا الوجه الصرفي الذي تبناه أصحابه من البصريين وعلى رأسهم سيبويه بالحديث النبوي الشريف، ويتبدى ذلك بقوله: "ويدل على صحة مذهب سيبويه في أن الألف والنون إذا جاءتا بعد المضاعف كانتا بحالهما وهما بعد غير المضاعف، ما ورد في الخبر عن الرسول –صلى الله عليه وسلم– : "أن قوماً وردوا عليه فقال لهم: من أنتم؟ فقالوا: بنو غيّان، فقال (عليه السلام): بل أنتم بنو رشدان*""[١].

ثم علّق على هذا الحديث قائلاً لتأكيد جواز هذا الوجه: "أفلا تراه كيف اشتق الاسم من الغيَّ والغواية حتى حكم بزيادة النون؛ لأنه قابله بضده وهو قوله (بنو رشدان) وترك أن يشتقه من الغين"[٢].

واستشهد ابن جني بالحديث النبوي – أيضاً – للتدليل على جواز إقامة المصدر مقام اسم المفعول، من ذلك ما ذكره عند تعرضه لقراءة الحسن وأبي الحويرث الحنفي لقوله تعالى: ﴿مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾[٣] بكسر الباء والشين (بِشِرىً)[٤]. فقد استدل ابن جني أثناء تخريجه لهذه القراءة على جواز إقامة المصدر مقام اسم المفعول، مستدلاً أيضاً بالقرآن الكريم، والحديث النبوي، ويتبدى هذا

---

(١) المرجع السابق نفسه، ج٢، ص٣٣.
(٢) سورة البقرة، آية ٦١.
(٣) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٦.
* ينظر: أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت، رقم الحديث ٤٩٥٨، ج٤، ص٤٤٤
(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٨٨.
(٢) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٨٨.
(٣) سورة يوسف، آية ٣١.
(٤) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٦، ص٢٧٠.

التوجه بما أورده في محتسبه إذ قال: "أن يكون أراد ما هذا بِمشريٍّ، من قوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾[سورة يوسف، آية ٢٠] أي باعوه، أي ما ينبغي لمثل هذا أن يباع، فوضع المصدر موضع اسم المفعول، كقول الله سبحانه: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾[سورة المائدة، آية ٩٦] أي مصيده، وكقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾[سورة الروم، آية ٢٧] أي المخلوق، وكقول النبي –صلى الله عليه وسلم–: الراجع في هبته، أي موهوبه"[١].

واستشهد بالحديث النبوي على جواز حذف بعض الاسم لدلالة الحال عليه، من ذلك ما ذكره عند تعرضه لقراءة أبي بكر الهذلي عن الكلبي لقوله تعالى: ﴿يس﴾[١] بضم النون[٢] ومما قاله ابن جني لتأكيد هذا الوجه قوله: "ويحتمل ذلك عندي أن يكون أراد يا إنسان، إلا أنه اكتفى من جميع الاسم بالسين، فقال: ياسينُ، فـ(يا) فيه الآن حرف نداء، كقولك: يارجل، ونظير حذف بعض الاسم قول النبي –صلى الله عليه وسلم–كفى (بالسيف شا) أي شاهداً، فحذف العين واللام"[٣].

ومن شواهد ابن جني بالحديث النبوي على الأبنية التي تأتي على صورة الإفراد ويراد بها الكثرة، ما ذكره عند تعرضه لقراءة ابن عباس لقوله تعالى: ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾[٤] بالإفراد (عبدي)[٥] إذ ذهب ابن جني إلى تعليل هذا الوجه مستشهداً على صحته بالحديث النبوي، ومما قاله في ذلك: "هذا لفظ الواحد، ومعنى الجماعة، أي عبادي، وأنه إنما خرج بلفظ الواحد ليس اتساعاً واختصاراً عارياً من المعنى، وذلك أنه جعل عباده كالواحد، أي لا خلاف بينهم في عبوديته، كما

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٤٢-٣٤٣.
(١) سورة ياسين، آية ١.
(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٩، ص٤٨.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٠٤.
(٤) سورة الفجر، آية ٢٩.
(٥) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٧٣.

لا يخالف الإنسان نفسه، فيصير كقول النبي –صلى الله عليه وسلم–: (وهم يد على من سواهم*)، أي متضافرون متعاونون، لا يقعد بعضهم عن بعض، كما لا يخون بعض اليد بعضاً..."[١].

وفي جانب الإبدال الصرفي استشهد ابن جني بالحديث النبوي على جواز إبدال الواو ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها وإنْ كانت ساكنة، من ذلك ما ذكره عند تعرضه لقراءة جؤية بن عائذ الأسدي لقوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾[٢] على وزن فُعِلَ (أُحِيَ)[٣]، فقد استشهد ابن جني على صحة هذا

الوجه الصرفي بالحديث النبوي، ومما قاله في ذلك: "إلا أنه أبدل الواو ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها وإن كانت ساكنة، كما قالوا في يَوْجَل: ياجل، وفي يَوْحل: ياحل، وفي يَوْتعِد – في اللغة الحجازية – ياتَعِدُ وفي يَوْتِزن: ياتزن، فهذا على قلب الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها، ليس على طريق الهمز"[١].

ثم علّق بعد هذا التعليل لوجه هذه المسألة قائلاً: "وينبغي أن يحمل على هذا – أيضاً – قوله (عليه السلام): (ارجعن مأزورات غير مأجورات)*، يريد: موزورات، ثم تقلب الواو، لما ذكرنا ألفاً"[٢].

أما على صعيد المستوى الدلالي، فقد استشهد ابن جني بالحديث النبوي الشريف في توضيح الوجوه الدلالية، والاهتداء به إلى كشف بعض المعاني.

ومن الأمثلة على ذلك استشهاد ابن جني بالحديث النبوي بتوضيح المعنى اللغوي والدلالي لكلمة (الصِنْو)، فقد وضّح معناها مستدلاً على ذلك بالحديث النبوي الشريف، ومما قاله في ذلك: "فأما الواحد فصِنو بكسر الصاد، وأما الجمع فصنوان بكسرها وصُنوان بضمها، والصِنو: النخلة

---

* ينظر: ابن ماجة، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجة، كتب حواشيه محمود خليل، مكتبة أبي المعاطي، القاهرة، د.ت، كتاب الديات، رقم الحديث ٢٦٨٣، ج٣، ص٦٨٩.

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٣٦١.

(٢) سورة الجن، آية ١.

(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٦٢.

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٣٣٢.

* ينظر: ابن ماجة، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، مرجع سابق، كتاب الجنائز، رقم الحديث ١٥٧٨،ج٢،ص٥١٦.

(٢) المرجع السابق نفسه، ج٢، ص٣٣٢.

لها رأسان وأصلها واحد، ومنه قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: "العباس عمي وصِنو أبي*، فكأنه قال: هما فرعان من أصل واحد"(١).

وقد يستشهد ابن جني بالحديث النبوي في توضيح غريب اللغة* ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة ابن عباس ومجاهد لقوله تعالى: ﴿وَاسْتَفْتَحُواْ﴾(١) بكسر التاء الثانية(٢) فقد كان الحديث النبوي من جملة استدلاله على توضيح معنى هذه الكلمة، ومما قاله في ذلك: "استفتِحوا، ومعناه استنصروا الله عليهم، واستحكموه بينكم وبينهم، والقاضي اسمه الفتاح، قال الله تعالى: ﴿إِن تَسْتَفْتِحُواْ فَقَدْ جَاءكُمُ الْفَتْحُ﴾ [سورة الأنفال، آية ١٩] أي تستنصروا فقد جاءك النصر، وعليه سمّوا الظفر بالعدو فتحاً، ومنه الحديث أن النبي –صلى الله عليه وسلم– "كان يستفتح بصعاليك المهاجرين: أي يستنصر بهم"(٣).

وهناك أمثلة أخرى متعددة على ذلك غير ما ذُكر(٤).

ويرى الباحث من ملاحظة ما سبق أن ابن جني شأنه شأن متقدمي النحاة لم يبن على هذه الأحاديث قاعدة، ولم يرد بها قاعدة، وإنما يورد بعض الأحاديث النبوية طلباً للاستئناس، أو تقويةً لصحة القواعد المقررة، بالإضافة إلى استشهاده بها في شرحه وتفسيره لمعاني بعض الغريب من المفردات وبيان دلالتها.

---

* ينظر: أبو داود، سليمان بن الأشعن، سنن أبي داود، مرجع سابق، باب في تعجيل الزكاة، رقم الحديث ١٦٢٥، ج٢، ص٣٢.

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٥١.

* يُعرف الغريب اللغوي بأنه: بعيد المعنى غامضه لا يتناوله الفهم إلا بعد معاناة فكر، وهو تلك الألفاظ التي جاءت في بعض القبائل العربية الذين لم يجدوا غضاضة أو عيباً في استخدامها، وإنْ عابها غيرهم واشتثقلوها، بل نفروا منها ومن استخدامها في كلامهم، فظهر في العربية ما يسمى بالغريب / ينظر: عبد الواحد حسن الشيخ، ظاهرة الغريب تاريخ وتطبيق، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر ١٩٩٩م، ص٥ / وينظر: عبد العال سالم مكرم، شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٧م، ص٣٧.

(١) سورة إبراهيم، آية ١٥.

(٢) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٦٨.

(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٦٠.

(٤) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج٢، ص٤٥، ٢٤٦.

* المبحث الرابع: موقفه من كلام العرب شعراً ونثراً.

يعد كلام العرب من أهم المواد اللغوية التي تم استقراؤها بغية إثبات القواعد الكلية للعربية في نحوها وصرفها ولغتها، حتى قيل في تعريف النحو: "علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب"(١)، وفيه يقول ابن جني: "انتِحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير، والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها"(٢).

ولقد كان المأثور عنهم من جيد الشعر أضعاف ما أثر عنهم من جيد النثر، لما للشعر من ميزات كسهولة حفظه وإمكان ضبطه، ومن ثم وُجد من يقول: "ما تكلمت به العرب من جيّد

(١) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص١٥.
(٢) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج١، ص٣٥.

المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون، فلم يحفظ من المنثور عشره، ولا ضاع من الموزون عُشْره"[١].

ولما أراد النحاة جمع المادة اللغوية من المأثورات الشعرية أو النثرية، بغية استنباط القوانين والقواعد الضابطة للسان العربي، وضعوا لذلك معايير صارمة مفادها استقاء المادة من مصادرها الأصلية ومنابعها الصافية، وتمثلت هذه المعايير بتحديد فترة زمانية محددة، وبيئة مكانية معينة.

أما من حيث الزمن، فقد حدد النحاة المدة الزمنية التي أطلقوا عليها "عصر الاستشهاد" بما يقرب من ثلاثة قرون في الحواضر، في حين أوصلوها إلى خمسة قرون في البوادي، منها قرابة قرن ونصف قبل الإسلام، وبقية المدة تمتد في العصور الإسلامية حتى عهد بني العباس[٢].

أما من حيث تحديد البيئة المكانية، فقد وقف العلماء عند القبائل العربية المجمع على فصاحتها وصفاء لغتها مؤكداً السيوطي ذلك بقوله: "وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم"[١].

ويحدد السيوطي القبائل العربية المستشهد بكلامها في إثبات القواعد الكلية للعربية بقوله: "على أنّ الذين عنهم نُقلت اللغة العربية، وبهم أُقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم: قيس وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[٢].

وفي هذا المجال رفض النحاة الاحتجاج بالنصوص اللغوية الصادرة عن خارج هذه المنظومة؛ لوقوع هذه القبائل جغرافياً حيث تتأثر بلغات مختلفة وأجناس مغايرة، ومن ثم قرر السيوطي في بعض كتبه هذا الأصل المهم من الأصول النحوية، وهو أنه: "لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاوز سائر الأمم حولهم، فإنه لم يُؤخذ لا من لخم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة ولا من

(١) القيرواني، الحسن بن رشيق، العُمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط٥، بيروت ١٩٨١م، ج١، ص٢٠.
(٢) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، مرجع سابق، ص٢٢١.
(١) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص٣٣.
(٢) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص٣٣.

غسان، ولا من إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب ولا النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية؛ ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزدعُمان لمخالطتهم الهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطهم غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم"[١].

ولقد كان كلام العرب في نظر النحاة يشمل الشعر والنثر على السواء، ولكن ذلك كان من الناحية النظرية، أما من حيث التطبيق فقد كان النحاة يحفلون بالشعر إلى درجة ألهتهم أو كادت تلهيهم عما عداه من الكلام، فللشعر لغته الخاصة التي تسعى إلى تحقيق الغايات الجمالية أول ما تسعى، ولو كان ذلك على حساب عُرفية الاستعمال وصحة التركيب بحسب القواعد[١].

ومع هذا التفضيل للشعر وتقديمه على النثر في الاحتجاج، غير أنه جرى الخلاف بين النحاة فيما يحتج فيه من الشعر؛ لأنه موطن للضرورات الكثيرة التي طال فيها اختلاف العلماء، فنجد علماء النحو وعلماء البلاغة – جميعاً – مهتمين بضرورات الشعر، إذ بحثوها وقسموها إلى مستحسنة وأخرى مستقيمة أو قبيحة ونحو ذلك، واختلفوا فيما جاز للشعراء ارتكابه فيها وما امتنع[٢].

وقد عقد سيبويه في كتابه باباً بعنوان: "ما يحتمل الشعر" تكلم فيه على ما يجوز في الكلام، من صرف ما لا ينصرف، وحذف ما لا يحذف، إلى غير ذلك من الموضوعات التي تجوز في الشعر ولا تجوز في النثر[٣]، وعقد باباً آخر بعنوان: "باب وجوه القوافي في الإنشاد" تحدث فيه عما يجوز في الشعر وفي النثر[٤]، وما يجوز في الشعر ولا يجوز في النثر، وباباً ثالثاً بعنوان: "ما رخمت العرب في غير النداء اضطراراً"[٥].

---

(١) المرجع السابق نفسه، ص٣٣-٣٤.
(١) تمام حسان، الأصول، مرجع سابق، ص٩٦.
(٢) الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، مرجع سابق، ص١٠١.
(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج١، ص٢٦-٣٢.
(٤) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج٤، ص٢٠٤ – ٢١٦.
(٥) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج٢، ص٢٤٧ – ٢٤٨.

كما عقد ابن جني في كتابه "الخصائص" باباً بعنوان: "هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولاً"[١].

وتكلم أبو حيان على الضرورة في معظم كتبه، وعقد باباً باسم (باب الضرائر) في كتابه "ارتشاف الضرب من لسان العرب" ناقش فيه آراء سابقيه[٢].

ويضاف إلى علة الضرورة الشعرية، قضية أخرى أشد خطورة منها على بناء القاعدة النحوية في العربية وهي ما نُسب إلى بعض رواة الشعر من اهتمامهم بوضع الشعر ونسبته إلى غير أصحابه تكسباً به[٣].

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره السيوطي في مزهره نقلاً عن ابن سلام الجمحي، إذ قال في ذلك: "في الشعر مصنوع مفتعل موضوعٌ كثير لا خير فيه، ولا حجة في عربيته، ولا غريب يستفاد، ولا مثل يضرب... وقد تداوله قوم من كتاب إلى كتاب، لم يأخذوه عن أهل البادية، ولم يعرضوه على العلماء، وليس لأحد إذا أجمع أهل العلم والرواية الصحيحة على إبطال شيء منه أن يقبل من صحيفة ولا يَرْوي عن صحفي"[١].

غير أن ابن جني وقف موقفاً معارضاً لموقف هؤلاء، راداً عليهم نسبتهم الوضع إلى الرواة، فهو يدافع عن الرواة وعن نقلة الشعر فقد أفرد في كتابه الخصائص باباً بعنوان: "في صدق النَقَلَة وثقة الرواة والحَمَلة"[٢].وبيّن ابن جني في هذا الباب أن علماء العربية من نحاة ورواة مثل أبي الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ) وأبي عمر بن العلاء (ت١٥٤هـ) وغيرهم ممن لا يمكن الطعن فيهم أو الكذب عليهم فيما يَردهم أو يسمعون ويجمعون من اللغة، وهم من العفة والصدق على قدْر لا يجوز معه الطعن فيهم وفيما ينقلون، ويستمر ابن جني في دفاعه عن رواة الشعر منذ زمن أبي الأسود حتى زمانه[٣].

---

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج١، ص٣٢٤.
(٢) ينظر: أبو حيان النحوي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٩٨م، ج٥، ص٢٣٧٧-٢٤٣٤.
(٣) ينظر: الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، مرجع سابق، ص١٠٣.
(١) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ج١، ص١٣٥-١٣٦.
(٢) ينظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج٣، ص٣١٢-٣١٦.
(٣) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج٣، ص٣١٢-٣١٦.

ولعل هذا الاضطراب في شأن الرواية والرواة من حيث توثيقهم أو ردهم، هو الذي جعل النحاة – بصفة عامة – ينظرون إلى الشعر بعين الشك والريبة، فلا يعتمدون منه إلا ما ثبت نسبته إلى قائله، وفصاحة قائله، وصدق راويه، والوثوق فيه، وخلوه من الضرورات(١).

وليس أدل على ذلك من اعتنائهم بالرواية وأنواعها وطرقها، وبصفات الراوي، وما يجب عليه من الأمانة والصدق، ونحو ذلك من الصفات التي ذكرها السيوطي في أبواب من المزهر(٢).

فقد كان نحاة البصرة شديدي التحوط فيما ينقلون، إذ كانوا يرفضون أن يأخذوا عن غير العرب الفصحاء الخلص الذين لم تلن فصاحتهم، ولم يتسرب الضعف إلى ألسنتهم، وكانوا لا يقبلون كلام من اختلط بالحواضر؛ لذلك كانوا يخرجون إلى البوادي؛ ليشافهوا الأعراب، ويسمعوا عنهم اللغة، وكان السماع عندهم أساس كل شيء، وعليه اعتمدوا في تقعيد النحو العربي، فهم ينظرون في الأمثلة والشواهد التي جمعوها، ويميزون بين المطرد والغالب والكثير، والقليل والنادر والشاذ، والضعيف والضرورة، ويستنبطون القاعدة، وقد ألموا بجميع مظاهر كلام العرب، ولم يتركوا شيئاً إلا أثبتوه ونبّهوا على ما فيه، ولذلك أصبح علماً واسعاً، واختلفت آراء النحاة في أصوله ومسائله(١).

أما الكوفيون فقد اعتمدوا على القبائل التي اعتمد عليها البصريون، واعتمدوا على لغات أخرى أبى البصريون الاستشهاد بها، وهي لهجات سكان الأرياف الذين وثقوا بهم كأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحُطمية الذين غلّط البصريون لغتهم

ولحنوها، واتهموا الكسائي بأنه أفسد ما كان أخذه بالبصرة، إذ وثق بهم وأخذ عنهم، واحتج على سيبويه في المناظرة التي جرت بينهما بلغاتهم(٢).

إذ إنه من عادة الكوفيين الأخذ بالشاهد الواحد، وبالرواية الشاذة، ويعدون ذلك أصلاً ثم يقيسون عليه وكانوا أقل اعتناءً بما يروى وبفصاحته، وأكثر من البصريين توسعاً في الزمان

---

(١) ينظر: الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، مرجع سابق، ص١٠٤.
(٢) ينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة، مرجع سابق، ج٢، ص٢٦٠-٢٩٢.
(١) الحديثي، خديجة، أبو حيان النحوي، مكتبة النهضة، بغداد ١٩٦٦م، ص٢٨١.
(٢) الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، مرجع سابق، ص٨١.

والقبائل والشعراء[١]، وكان من عادتهم أنهم إذا سمعوا لفظاً في شعرٍ أو نادر كلام جعلوه باباً، وأنهم لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيءٍ مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه[٢].

ويمكن القول إن الكوفيين يتفقون مع البصريين في معايير النقل عن الأعراب الفصحاء والشيوخ الثقات، ولكنهم تعاملوا مع المسموع تعاملاً أقرب إلى المنهج الوصفي منه إلى المنهج القياسي التعليلي الذي أخذ به البصريون، وأنهم وسعوا من دائرة الاستشهاد بمن وثقوا فيه ورفضه البصريون... فالكوفيون يترخصون، والبصريون يتشددون[٣].

لكل هذا اهتم علماء الأدب واللغة والنحو بالشعراء، وقسّموهم طبقات، وألفوا الكتب القيمة فيهم منها: طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، والشعر والشعراء لابن قتيبة... ونحوها؛ ليجمعوا لنا من الشعر الجاهلي والإسلامي ما يصح أن يكون مادة للتفسير والفقه واللغة والنحو والبلاغة وغيرها من علوم العربية[٤].

وقد قسّم علماء العربية: الشعر وكلام العرب عموماً من حيث الاستشهاد به في اللغة والنحو إلى أربع طبقات هي[١]:

- الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم من عاش قبل الإسلام، كامرئ القيس والأعشى.
- الطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد بن ربيعة، وحسّان بن ثابت.
- الطبقة الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم: الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.
- الطبقة الرابعة: المولدون، ويقال لهم: المحدثون، وهم من بعدهم كبشار بن برد، وأبي نواس.

---

(١) ينظر: الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، مرجع سابق، ص١٠٩.
(٢) المرجع السابق نفسه، ص١١٠.
(٣) ينظر: الزبيدي، سعيد جاسم، القياس في النحو العربي، دار الشروق، عمان ١٩٩٧م، ص٦٥-٦٦.
(٤) الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، مرجع سابق، ص١٠٤.
(١) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، مرجع سابق، ج١، ص٣ / وينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة، مرجع سابق، ج٢، ص٤١٥ / وينظر: الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، مرجع سابق، ص١٠٦.

أما شعراء الطبقتين الأولى والثانية فيحتج بكلامهم، ويؤخذ على أنه لغة يقاس عليها، وتُبنى عليه قواعد النحو والصرف بإجماع اللغويين والنحاة دون خلاف بينهم في ذلك، والشعر والنثر في ذلك سواء، ويدخل في حكم هذين الطبقتين من الشعراء كل العرب المعاصرين لهما[١].

أما الطبقة الثالثة فالراجح صحة الاستشهاد بكلامها، وإن كان أبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق. ومن في طبقتهم من العلماء يلحنون الفرزدق والكُميت وذا الرُّمة وأضرابهم، وكانوا يعدونهم من المولدين؛ لأنهم كانوا في عصرهم، والمعاصرة حجاب[٢].

أما شعراء الطبقة الرابعة فقد استنكف العلماء عن الاستشهاد بأشعارهم، وأبوا استنشاده، ورفضوا سماعه، وامتنعوا عن الاحتجاج به، وهذا هو الصحيح عند البغدادي[٣].

ومعنى هذا أن النحاة يجعلون المأثور من النصوص حتى منتصف القرن الثاني الهجري بوفاة إبراهيم بن هرمة (ت١٥٧هـ) بحيث جعلوا هذه النصوص معتمداً في مجال الدرس اللغوي على تعددها واختلاف مستوياتها، وفي المقدمة من هذه المجالات البحوث التي تتناول ظواهر اللغة التركيبية بالتقعيد والتعليل جميعاً[١].

وعلى العموم، فهذا هو موقف النحاة بوجهٍ عام من الاستشهاد بكلام العرب –شعراً ونثراً– فما موقف ابن جني من هذا الاستشهاد؟

وفي سبيل الكشف عن موقف ابن جني من الاستشهاد بكلام العرب، ستعمد هذه الدراسة إلى الحديث عن الشواهد الشعرية أولاً، ثم تتبعها بشواهد النثر بعد ذلك؛ رغبة في تنظيم المادة وسهولة تناولها.

أ- الشعر:

لقد كان الشعر العربي مصدراً مهماً وقاعدة أساسية عند ابن جني في بناء احتجاجه، وفي التدليل على آرائه ومذاهبه في نحو اللغة وصرفها، ولعل أدنى نظرة في كتابه "المحتسب" تقود

---

(١) ينظر: الفريح، علي أحمد، السماع اللغوي، دار الضياء للنشر، عمان ٢٠١٠م، ص١٤٤.
(٢) ينظر: الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، مرجع سابق، ص١٠٦.
(٣) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، مرجع سابق، ج١، ص٦ / وينظر: الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، ص١٠٧.
(١) ينظر: أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، مرجع سابق، ص٢٢٣.

الباحث فيه إلى التقرير بأن الشاهد الشعري كان له نصيبٌ موفورٌ يميل إلى الفوز بالقدح المعلى من أمثلة (المحتسب) وذلك لكثرة أبياته وغزارتها في الاستشهاد بها في المواضع المختلفة.

فقد استشهد ابن جني بـ(٧١٩) شاهداً شعرياً، منها (١٤١) شاهداً من أنصاف الأبيات، وقد وجد من مجموع هذه الشواهد (١٨٦) بيتاً مجهولة القائل.

فمن الواضح أن هذه الكثرة من الشواهد الشعرية تثبت مدى اهتمام ابن جني بهذا النوع من الأدلة في عملية الاحتجاج لصحة ما يستنبطه من القراءات الشاذة – بوصفها مادة لغوية أصيلة – من جوانب تقعيدية تتصل باللغة العربية في مستوياتها المختلفة صوتاً وصرفاً ونحواً.

أما على صعيد **المستوى الصوتي** فقد استشهد ابن جني بالشاهد الشعري للتدليل على صحة ما يستنبطه من القراءات الشاذة من قواعد صوتية، كاستشهاده بالشعر على جواز التثقيل عند الوقف، إذ أشار إلى ذلك في أثناء تعرضه لقراءة الحسن والزهري لقوله تعالى: ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾[١] بحذف الهمزة وتشديد الراء (المرِّ)[١] فبعد أن التمس ابن جني التعليل المناسب لهذا الوجه الصوتي في القراءة، احتج لبيان صحته بقول الشاعر منظور بن مرثد:

بِبَازِلٍ وجناءَ أو عَيْهلِّ كأن مهواها على الكَلْكَلّ[٢]

ومما قاله ابن جني في تعليقه على هذا الشاهد: "يريد العيهل فنوى الوقف فثقّل، ثم أطلق وهو يريد الوقف"[٣].

واستشهد بالشعر على جواز تخفيف ياء الإضافة، من ذلك ما ذكره عند تعرضه لقراءة الأعمش لقوله تعالى: ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيّ﴾[٤] بجزم الياء (الجوديْ)[٥]. إذ احتج لبيان صحة هذا الوجه بقول الشاعر[١]:

---

(١) سورة الأنفال، آية ٢٤.
(١) أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٥، ص٣٠٣.
(٢) ينظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج٢، ص٣٦١.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٧٦.
(٤) سورة هود، آية ٤٤.
(٥) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق ص٦٠.

بكّى بعينكِ واكفَ القطر ابن الحواريْ العاليَ الذكر[٢]

واستشهد بالشعر – أيضاً – على جواز مقاربة الهمزة المكسورة للياء الساكنة عند التخفيف، وذلك أثناء تعرضه لقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ﴾[٣] مرفوعة السين ولا يجعل فيها ياء ولا يمدها (سُوِلُوا)[٤] مستدلاً على صحة هذا الوجه بقول ابن ميادة:

فكان يَومَيْذ لها أمرها*

ومما قاله ابن جني في ذلك: "أراد: يومئذ، ثم خفف الهمزة، فقاربت الياء، فصارت كأنها (يومَيِذ) بياء مخلصة، فأسكنها استثقالاً للكسرة فيها فصارت (يَومَيْذ)... وهذا يدل على أن الهمزة المكسورة إذا خففت قاربت لضعف حركتها الياء الساكنة"[١].

وهناك أمثلة أخرى متعددة تدل على استشهاده بالشعر في إثبات وجوه القواعد الصوتية[٢].

أما على صعيد المستوى الصرفي فقد استشهد ابن جني بالشعر للتدليل على صحة كثير من المسائل والقضايا الصرفية سواء بالاستدلال على صحة حذف جزء من البنية الصرفية أو الزيادة فيها، أو مسائل صرفية مرتبطة بالوزن الصرفي، أو شكل الصيغة من حيث الإفراد والجمع وما إلى ذلك من قضايا.

فقد استشهد ابن جني على جواز إتيان صيغة (أو) بمعنى (بل) مستدلاً على صحة هذا بالشاهد الشعري، ومن ذلك ما ذكره عند تعرضه لقراءة أبي السّمّال لقوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُواْ﴾[٣] بتسكين الواو[٤] ومما قاله في ذلك: "و(أو) هذه التي بمعنى (أم) المنقطعة، وكلتاهما بمعنى بل، موجودة في الكلام كثيراً، يقول الرجل لمن يتهدده: والله لأفعلنَّ بك كذا، فيقول له صاحبه:

---

(١) البيت لابن قيس الرقيات في رثاء مصعب بن الزبير / ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٢٣.
(٢) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٣٢٣.
(٣) سورة الأحزاب، آية ١٤.
(٤) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١١٨-١١٩.
* لم أعثر على هذا الشطر أو ما يكمله في ديوان شعر ابن ميادة، الذي حققه محمد نايف الدليمي، مطبعة الجمهورية بالموصل، العراق ١٩٦٨م.
(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص١٧٨.
(٢) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج٢، ص٨٠، ٩٢.
(٣) سورة البقرة، آية ١٠٠.
(٤) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٨.

أوْ يُحسِن الله رأيك، أَوْ يغير الله ما في نفسك، معناه: بل يحسن الله رأيك، بل يغيّر الله ما في نفسك، وإلى نحو هذا ذهب الفراء في قول ذي الرّمّة: [من الطويل]

بَدَتْ مِثْلَ قرْن الشَّمْس فِي رَوْنَقِ الضُّحَى وَصُورَتِهَا أوْ أنْتِ في العَيْنِ أمْلَحُ*

قال: معناه بل أنت في العين أملح"[١].

واستشهد ابن جني بالشعر على جواز حذف تاء التأنيث من بعض الأسماء، من ذلك ما ذكره عند تعرضه لقراءة الحسن والزهري لقوله تعالى: ﴿أَوْ كَانُواْ غُزًّى﴾[٢] خفيفة الزاي[٣] فقد استدل على جواز تقصير البنية الصرفية بحذف تاء التأنيث بما أنشده ابن الأعرابي للعتابي يمدح الكسائي، ومما قاله ابن جني في ذلك: "وقد حذفت تاء التأنيث في أماكن قد ذكرناها: ناحٍ في ناحية، ومألُك في مألكة، وأنشد ابن الأعرابي للعتابي يمدح الكسائي: [من الطويل]

أبى الذمَّ أخلاق الكسائي وانتمى به المجدَ أخلاق الأُبُوّ السوابق

يريد الأُبُوة جمع أب، كالعمومة جمع عم والخئولة جمع خال"[١].

وفي باب الحذف – أيضاً – استشهد ابن جني بالشعر على مسألة جواز إضمار المصدر لدلالة الفعل عليه، ومن ذلك ما ذكره عند تعرضه لقراءة علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه – وأبي ليلى وابن أبي عبلة، لقوله تعالى: ﴿فَوَسَطْنَ﴾[٢] بتشديد السين[٣]. فقد استدل بالشعر على جواز إضمار المصدر لدلالة الفعل عليه، ومما قاله في ذلك: "وأضمر المصدر لدلالة الفاعل عليه، كما أضمر لدلالة الفعل عليه في قوله: من كذب كان شراً له، أي: كان الكذب شراً له، وقول آخر:

إذا نُهي السفيه جرى إليه وخالف والسفيهُ إلى خلاف

---

* لم أعثر على هذا البيت في قصائد ديوان ذي الرُّمَّة، ولكنه منسوب إليه ضمن الأبيات المفردات، ينظر: ديوان ذي الرّمّة، تحقيق زهير فتح الله، دار صادر، بيروت ٢٠٠٤م، ص٥٥٠.

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٩٩-١٠٠.
(٢) سورة آل عمران، آية ١٥٦.
(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٢٣.
(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٧٥.
(٢) سورة العاديات، آية ٥.
(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٧٨.

أي: جرى إلى السفيه، وأضمره (أي المصدر) لدلالة السفيه عليه"[١].

وعن الزيادة في البنية الصرفية، فقد أشار ابن جني إلى جواز زيادة الباء الداخلة على الكلمة، مستدلاً على ذلك بالشعر، ومن الأمثلة الدالة على هذا الوجه ما ذكره في أثناء تعرضه لقراءة يحيى بن إبراهيم لقوله تعالى: ﴿مِمَّن كَذَّبَ بِآيَاتِ اللّهِ﴾[٢] خفيفة الذال[٣] ومما يلاحظ أن الشاهد الشعري المستشهد به قد يتعدد، ومن ذلك وجه هذه المسألة إذ أورد ابن جني أكثر من شاهد شعري للدلالة على جواز زيادة الباء، مشيراً – في الوقت نفسه – إلى كثرة هذا الوجه في اللغة، ويتبدى ذلك بقوله: "وما أكثر هذا النحو في هذه اللغة، وقد ذكرناه فيما مضى، ومنه قوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد*

زاد الباء في (بما لاقت) لما كان معناه ألم تسمع بما لاقت لبونهم، وفيه ما أنشدناه أبو علي:

أم كيف ينفعُ ما تعطي العلوق به رئمان أنف إذا ما ضُنَّ باللبن

ألحق الباء في به لما كان (تعطي) في معنى تسمح به، ألا تراه قال في آخر البيت: إذا ما ضُنّ باللبن؟ فالضن نقيض السماحة والبذل"[١].

ويستشهد ابن جني بالشعر – أيضاً – على جواز وقوع المفرد في البنية الصرفية في موضع الجمع، مستدلاً على ذلك بعدد من الشواهد الشعرية، ومما قاله ابن جني في ذلك: "وقد شاع عنهم وقوع المفرد في موضع الجماعة، نحو قول الشاعر*: [من الوافر]

كلوا في بعض بطنكم تعفو فإنّ زمانكم زمن خميصُ

وقول الشاعر*: [من الرجز]

لا تنكروا القتل وقد سبينا في حلقكم عظم وقد شجينا

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٣٧٠.
(٢) سورة الأنعام، آية ١٥٧.
(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٤١.
* البيت لقيس بن زهير العبسي، ولم أعثر له على ديوان شعر مطبوع، ولكنه موجود ضمن شواهد سيبويه / ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج٣، ص٣١٦.
(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٣٥.
* هذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين مجهولة القائل، ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج١، ص٢١٠.
* هذا البيت للشاعر المسيب بن زيد مناة الغنوي، ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج١، ص٢٠٩.

وهو كثير وقد ذكرناه"[١].

ويستشهد ابن جني بالشواهد الشعرية استدلالاً بها على قضايا ومسائل مرتبطة بالوزن الصرفي لشكل البنية أو الصيغة في تصريفها النهائي، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره من أن أصل الوزن (فُعُل) هو فعول في حالة الجمع، وقد قوّى وجه هذه المسألة بالاستشهاد عليها بشاهدين من شواهد الشعر، وقد أشار إلى ذلك بقوله: "وذهب أبو بكر محمد بن السري في قولهم: أَسَد وأُسُد إلى أنها محذوفة من أسود، ويقوي قوله هذا ببيت الأخطل: [من البسيط]

كلمع أيدي مثاكيلٍ مسلِّبةٍ يندبن ضَرْس بنات الدهر والخُطُب*

يريد الخطوب، فقصر الكلمة بحذف واوها، ومثله قول الآخر: [من الوافر]

إنّ الفقير بيننا قاضٍ حَكَمْ أن ترد الماءَ إذا غاب النُّجمُ

يريد النجوم"[١].

وذهب ابن جني إلى أن الأصل أن يقال في تكسير سكران: سكارين بالنون، مستشهداً على ذلك بما أنشده الفرّاء: [من البسيط]

إنْ يهبط الضَّبُّ أرضَ النون ينصره يهلك ويَعْلُ عليه الماءُ والطينُ

أو يهبط النونُ أرضَ الضبِّ ينصره يهلك ويأكله قوم غراثينُ*

فهذا تكسير غرثان، ومؤنثه غرثى"[٢].

وفي هذا الصدد، أجاز ابن جني الإتيان من وزن (مَفْعُلة) من البيع – مثلاً – على مبوعة، مستشهداً على صحة هذا الوجه بما أنشده الفراء من الشعر، ومما قاله ابن جني في ذلك: "فسلك الفراء في هذا مذهب أبي الحسن في قوله مَفْعُلة من البيع: مَبْوُعَة، وحجته في هذا ما سمع منهم في قول الشاعر*: [من الطويل]

وكنت إذا جاري دعا لمَضْوُفَةٍ أُشمِّر حتى ينصفَ الساقَ مئزري

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٨٧.

* ورد في ديوان الأخطل في شطره الثاني بعبارة: ينعين فتيان ضرس الدهر والخُطبِ / ينظر: ديوان الأخطل، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٦م، ص٣٦.

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٩٩.

* غراثين: من الغرث، وهو أيسر الجوع / ينظر: لسان العرب، لابن منظور، مرجع سابق، مادة (غَرَثَ).

(٢) المرجع السابق نفسه، ج٢، ص٧٣.

* هذا البيت لأبي جندب الهذلي، ينظر: ديوان الهذليين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ط٤، القاهرة ٢٠١٢م، ج٣، ص٩٢.

وهي من الضيف..."[١].

وهناك أمثلة أخرى على استشهاده بالشعر في القضايا الصرفية غير ما ذُكر[٢].

أما على صعيد المستوى النحوي، فقد أكثر ابن جني من الاستشهاد بالشعر على إثبات صحة الكثير من المسائل وجواز وجوهها في العربية، أو تقرير أحكام وقواعد مسبقة والتأكيد عليها بهذا النوع من الأدلة.

إذ تناول في كتابه "المحتسَب" عدداً وافراً من القضايا والمسائل ذات الصبغة النحوية، كحديثه عن مسائل تتعلق بالفاعل والمفعول والإضافة، والعطف، والصفة، وإعمال المصادر، وشبه الجملة، والجملة الشرطية... إلى غير ذلك من مسائل النحو.

أما في تطرقه للجملة الفعلية، فقد أجاز ابن جني إضمار الفاعل لدلالة الحال عليه، ومن ضمن أدلته الإجمالية إيراده الشاهد الشعري دليلاً على جواز وجه هذه المسألة، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة ابن عباس وابن مسعود لقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾[١] بفتح الفاء[٢] والزاي المشددة إذ أورد قائلاً: "وإضمار الفاعل لدلالة الحال عليه كثير واسع، منه ما حكاه سيبويه من قولهم: إذ كان غداً فأتني، وكذلك قول الشاعر*: [من الطويل]

فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطريٍّ لا إخالك راضياً

أي: إن كان لا يرضيك ما جرى أو ما جرى، أو ما الحال عليه"[٣].

واستشهد – أيضاً – للتأكيد على جواز هذه المسألة بقول الشاعر: [من الكامل]

ومجوفات قد علا ألوانها أسآر جرد مترصات كالنوى

أي قد علا التجويفُ ألوانَها"[٤].

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢١٤.
(٢) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص١٨٤، ج٢، ص٩٣.
(١) سورة سبأ، آية ٢٣.
(٢) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٨، ص٥٤٥.
* هذا البيت لسوار بن المضرب، ولم أعثر له على ديوان شعر مطبوع، وكان الحجاج دعاه إلى حرب الخوارج، فهرب منه. وقطري هو ابن النجادة، كان على رأس الخوارج / ينظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج٢، ص٤٣٥.
(٣) ابن جني ، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص١٩٢.
(٤) المرجع السابق نفسه، ج١، ص١٧٠.

واستشهد ابن جني بالشعر على جواز حذف المفعول من كلام العرب، بل رآه كثيراً، فصيحاً، عذباً في كلامهم، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة عكرمة لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّل﴾[١] بتخفف الزاي وتشديد الميم (المُزَمِّل)[٢]، إذ قال ابن جني في جواز حذف المفعول: وحذف المفعول كثير وفصيح وعذب، ولا يركبه إلا من قوي طبعه، وعَذُب وضعه... وأنشدنا أبو علي للحطيئة: [من الوافر]

منعمة تصون إليك منها كصونك من رداء شرعبيٍّ *

أي: تصون حديثها وتخزنه"[١].

واستشهد بالشعر على جواز حذف جملة القول إذ قال: "وقد اتسع عنهم حذف القول كقوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَاب * سَلَامٌ عَلَيْكُم﴾[سورة الرعد، الآيتان ٢٣، ٢٤] أي: يقولون لهم: سلام عليكم، وقال الشاعر: [من الرجز]

رجْلان من ضبة أخبرانا إنّا رأينا رجلاً عرياناً

أي قالا: إنّا رأينا، ولذلك كسر، هكذا مذهب أصحابنا في نحو هذا من إضمار القول"[٢].

أما في باب الإضافة، فقد أجاز ابن جني حذف المضاف مع بقاء عمله في المضاف إليه، مستشهداً على جواز وجه هذه المسألة بالشاهد الشعري، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة ابن جماز المدني لقوله تعالى: ﴿وَاللّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾[٣] بكسر التاء في الآخرة على الجر[٤].

إذ وصف ابن جني هذا الوجه النحوي بأنه مما لا ينكر، ثم أورد على جواز صحته عدداً من الشواهد الشعرية، ومنها ما أورده بقوله: "ولا ينكر نحو ذلك، ألا ترى إلى بيت الكتاب:

---

(١) سورة المزمل، آية ١.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٦٣.
* ينظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج٢، ص٣٧٤ / وينظر: ديوان الحطيئة، تحقيق وشرح حمدو طماس، دار المعرفة، ط٢ بيروت ٢٠٠٥م، ص١٥٤.
(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٣٣٥.
(٢) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٥٠.
(٣) سورة الأنفال، آية ٦٧.
(٤) أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٥، ص٣٥٣.

أكلَّ امرئ تحسبين امرأً ونارٍ توقّد بالليل نارا[١]

وأن تقديره: وكل نار؟ فناب ذكره (كُلاًّ) في أول الكلام عن أعادتها في الآخر حتى كأنه قال: وكل نار هرباً من العطف على عاملين، وهما كل وتحسبين"[٢].

واستشهد بالشعر على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر للتوكيد، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة ابن عباس والضحاك لقوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾[١] مضافاً بغير تنوين[٢] فقد أورد ضمن تخريجه لصحة هذا الوجه حديثاً عن جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، مستدلاً على ذلك بالشاهد الشعري، ويتبدى ما ذهب إليه ابن جني بتقرير وجه هذه المسألة بقوله: "ومن الحمل على اللفظ للمعنى قوله: [من البسيط]

قالت بنو عامر خالوا بني أسد يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام*

فتجشم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بلام الجر؛ لما يعقبه من توكيد معنى الإضافة"[٣].

وفي هذا الصدد – أيضاً – فقد استشهد ابن جني بالشعر على مسألة سلب الإضافة من الظرف معنى الظرفية، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة طلحة لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾[٤] بزيادة (مما يدعون) بعد لها[٥]. وقد استدل على تقوية جواز هذه المسألة بالشاهد الشعري، ومبيناً في الوقت نفسه أن هذا هو مذهب أصحابه من نحاة البصرة وعلى رأسهم سيبويه،

---

(١) هذا البيت لأبي داود الإيادي، وهومن شواهد الكتاب، ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج١، ص٦٦ / وينظر: الأصمعي، الأصمعيات، تحقيق عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت ١٩٩٥م، ص١٦١.
(٢) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٨١.
(١) سورة ياسين، آية ٣٠.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٢٥.
* هذا البيت للنابغة الذبياني، ينظر: ديوانه، تحقيق سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٨٩م، ص٧٤، وهو من شواهد الكتاب، ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٧٨ / وينظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج٣، ص١٠٨.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٢١١.
(٤) سورة النجم، آية ٥٨.
(٥) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٩٥.

ومما قاله تأكيداً لذلك: "وهذا على تقديرك (دون الله) اسماً هنا، لا ظرفاً لأن الإضافة إليه تسلبه معنى الظرفية التي فيه، كقولهم: [من الرجز]

يا سارق الليلةِ أهل الدار*

وذلك عادة سيبويه إذا أراد تجريد الظرف من معنى الظرفية، فإنه يمثِّله بالإضافة إليه"(١).

أما فيما يتعلق بباب التوابع فقد استشهد ابن جني بالشعر على جواز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، والفصل بين الموصوف والصفة، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة مسلم بن جندب لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيم﴾(١) بفتح الهمزة(٢).

فقد استشهد ابن جني على صحة هذا الوجه النحوي الذاهب إلى جواز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، والفصل بين الموصوف والصفة بما توافر لديه من شواهد شعرية، ومما أورده ابن جني في جواز وجه هذه المسألة قوله: "وجاز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه؛ لأن ذلك شائع وكثير عنهم، قال لبيد: [من الرمل]

فصلقنا في مرادٍ صلقةً وصُداءٍ ألحقتهم بالثئل

أي: فصلقنا في مراد وصداءٍ صلقةً"(٣).

أما عن مسألة استشهاده بالشعر على جواز الفصل بين الموصوف والصفة، فيمكن التدليل على ذلك بقوله: "وفيه – أيضاً – فصل بين الموصوف الذي هو صلقة، والصفة التي هي قوله: ألحقتهم بالثئل، بالمعطوف الذي هو قوله: وصُداءٍ، والموصوف مع ذلك نكرة، وما أقوى حاجتها إلى الصفة! ومثله ما أنشدناه أبو علي من قول الآخر: [من الطويل]

أمّرتْ من الكتان خيطاً وأرسلت رسولاً إلى أخرى جَرِيّاً يعينها

ففصل بين قوله: (رسولاً) وبين صفته التي هي (جَرِيّاً) بقوله: إلى أخرى، وهو معمول أرسلت"(٤).

---

* لم ينسب لأحد، وهو من شواهد سيبويه مجهولة القائل، ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج١، ص١٧٥.
(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٩٥-٢٩٦.
(١) سورة الشورى، آية ٢١.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٣٤.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٥٠.
(٤) المرجع السابق نفسه، ج٢، ص٢٥٠-٢٥١.

وأجاز ابن جني حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، مستدلاً على ذلك بالشعر، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة السُلَميّ لقوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾[١] بالياء ورفع الميم[١] إذ أورد قائلاً وإن شئت لم تجعل قوله (يبغون) خبراً، بل تجعله صفة خبر موصوف محذوف، فكأنه قال: أفحكم الجاهلية حكم يبغونه، ثم حذف الموصوف الذي هو (حكم) وأقام الجملة التي هي صفته مقامه... فحُذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وعليه قول الشاعر*: [من الطويل]

وما الدهر إلا تارتان فمنهما أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح

أي: فمنهما تارةٌ، فحذف (تارة) وأقام الجملة التي هي صفتها نائبة عنها، فصار أموت فيها، ثم حذف حرف الجر فصار التقدير أموتها، ثم حذف الضمير فصار أموت"[٢].

أما فيما يختص بعمل المصادر والمشتقات فقد أجاز ابن جني إعمال المصدر المنون عمل فعله، مستشهداً على ذلك بالشعر، من ذلك ما ذكره عند تعرضه لقراءة محمد بن مقاتل لقوله تعالى: ﴿فَجَزَاءُ مِّثْلُ﴾[٣] بفتح اللام في (مثلَ) على النصب[٤] إذ استدل على صحة هذا الوجه النحوي بالشاهد الشعري، ومما يؤكد ذلك قوله: "فلما نوّن المصدر أعمله، كقوله: [من الوافر]

بضربٍ بالسيوف رؤوسَ قوم أزلنا هامَهُنَّ عن المقيل[٥]

وأجاز ابن جني في الظرف العامل فيه الفعل أن يكون خارج زمن وقوعه أو مكانه، مستدلاً على ذلك بما أورده من شواهد شعرية تؤكد صحة الوجه الذي ذهب إليه، ومما أورده في ذلك قوله: "ومن شرط الظرف العامل فيه الفعل أن يكون ذلك الفعل واقعاً في ذلك الزمان كزرتك في

---

(١) سورة المائدة، آية ٥٠.
(١) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٣٢.
* هو تميم بن مقبل، والبيت من شواهد الكتاب، ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج٢، ص٣٤٦.
(٢) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢١٢.
(٣) من قوله تعالى ﴿وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءُ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ سورة المائدة، آية ٩٥.
(٤) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٣٤.
(٥) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢١٩.

الجمعة، وجلست عندك يوم السبت، لكنه لمّا تجاور الزمانان وتقاربا جاز عمل الفعل في زمان لم يقع فيه لكنه قريب منه، وقد مر بنا هذا الحكم في المواضع أيضاً. قال زياد بن منقذ: [من البسيط]

وهُمْ إذا الخيل جالوا في كواثبها فوارسُ الخيلِ لا ميلٌ ولا قَزَمُ

وإنما مقعد الفارس في صهوة الفرس لا كاثبته ؛ لأن المكانين لما تجاورا استُعمل أحدهما موضع الآخر"[١].

ثم أكّد قوله باستشهاده بقول النابغة: [من الطويل]

لهنَّ عليهم عادة قد عرفنها إذا عرّضوا الخَطّي فوق الكواثب

معلقاً على هذا الشاهد: "ومحال أن يجلس الفارس موضع عرض الرمح من أدنى معرفة الفرس، فافهم بما ذكرنا على ما مضى"[١].

وأجاز ابن جني إقامة الفعل مقام مصدره، مستشهداً على ذلك بأكثر من شاهد شعري، منها ما أورده لعروة بن الورد بقوله: [من الوافر]

"فقالوا: ما تشاء؟ فقلت: ألهو إلى الإصباح آثِرَ ذي أثير

أي: اللهو، فوضع (ألهو) موضع مصدره"[٢].

واستشهد – أيضاً – بشعر لعلي بن طفيل السعدي في هذه المسألة، إذ أورد له:[من الوافر]

وأهلكني لكم في كل يومٍ تعوُّجكم عليَّ وأستقيم

أي: واستقامتي"[٣].

واستشهد ابن جني بالشعر على جواز جريان اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع لقربه منه، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة طلحة بن سليمان لقوله تعالى: ﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾[٤] برفع الكافين[٥]. ومما أورده ابن جني في استدلاله الشعري على صحة هذا الوجه النحوي قوله:

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٩١.
(١) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٢٩١-٢٩٢.
(٢) المرجع السابق نفسه، ج٢، ص٣٢.
(٣) المرجع السابق نفسه، ج٢، ص٣٢.
(٤) سورة النساء، آية ٧٨.
(٥) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٢٧.

"وشبه الفعل في هذه اللغة أفشى من الشمس، حتى إنهم استجازوا لذلك أن يُولُوه نون التوكيد المختصة بالفعل، فقالوا: [من الرجز]

أريت إن جئت به أُملودا مُرَجَّلاً ويلبس البُرودا

أقائلُنَّ أحضري الشهودا

فكأنه قال: "أيقولنَّ"[١] فوكد اسم الفاعل بالنون، وإنما بابها الفعل"[٢].

واستشهد ابن جني بقول الأعشى: [من البسيط]

في فتيةٍ كسيوف الهند قد علموا أنْ هالكٌ كل من يحفى وينتعلُ[٣]

على جواز إعمال (أنّ) المخففة عمل (أنَّ) المشددة[٤].

واستشهد ابن جني بالشعر على جواز عطف الجملة على جملة الشرط، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة طلحة بن سليمان والنخعي لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾[٥] برفع الكاف[٦] فقد استدل على جواز وجه هذه المسألة النحوية ببيت من الشعر للأعشى، ومما قاله في تعليل هذا الوجه: "وجاز العطف لما بين الشرط والابتداء من المشابهات، منها أن حرف الشرط يجزم الفعل، ثم يعتور الفعل المجزوم مع الحرف الجازم على جزم الجواب، كما أنّ الابتداء يرفع الاسم المبتدأ، ثم يعتور الابتداء والمبتدأ جميعاً على رفع الخبر، ولذلك قال يونس في قول الأعشى: [من البسيط]

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإنا معشر نُزُل

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٩٣-١٩٤.
(٢) المرجع السابق نفسه، ج٢، ص٢٢٠.
(٣) هذا البيت من شواهد سيبويه، ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج٢، ص١٣٧ / ورواية عجز البيت في ديوان الأعشى "أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيلُ، ينظر: ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت، د.ت، ص١٤٧.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٠٨.
(٥) سورة النساء، آية ١٠٠.
(٦) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٤، ص٤٤.

إنما أراد أو أنتم تنزلون، أفلا تراه كيف عطف المبتدأ والخبر على فعل الشرط الذي هو تركبوا"[١].

وأجاز ابن جني العطف على موضع الجار والمجرور، مستشهداً على ذلك بعدد من الشواهد الشعرية، وقد أشار إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة أبي نَهيك لقوله تعالى: ﴿وَبَرًّا بِوَالِدَتِي﴾[١] بكسر الباء[٢].

ومن شواهد الاستدلالية على صحة هذا الوجه ما ذكره لرؤبة العجاج بقوله:

يذهبنَ في نجد وغوراً غائراً[٣]

أي: يسلكن غوراً[٤].

واستشهاده – أيضاً – ببيت للبيد بن ربيعة، وهو قوله:

فإن لم تجد من دون عدنان باقياً ودون مَعَدٍّ فلتزعك العواذلُ[٥]

إذ قال ابن جني في تعليقه على هذا البيت: "عطف (دون) الثانية على موضع (من دون) الأولى، ونظائره كثيرة جداً"[٦].

وأجاز ابن جني مجيء الجملة الفعلية بدلاً من جواب الشرط، وقد ذكر ذلك أثناء تعرضه لقراءة مجاهد وحميد بن قيس لقوله تعالى: ﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةَ﴾[٧] على اسم الفاعل (خاسر)[١]

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٩٥-١٩٦.
(١) سورة مريم، آية ٣٢.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٨٤.
(٣) لم أعثر على هذا الشاهد في ديوان رؤبة بن العجاج، ولكنه أُضيف إليه ضمن الزيادات المنسوبة إلى ديوانه، إذ ورد بـ(يهوين) بدلاً من (يذهبن) / ينظر: ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق وليم بن الورد البروسي، ط٢، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨٠م، ص١٩٠ / وهو من شواهد سيبويه، ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج١، ص٩٤.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٤٣.
(٥) ينظر: ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به حمدو طماس، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٧م، ص٨٥ ويروي (يافياً) بدل (والداً).
(٦) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٤٣.
(٧) سورة الحج، آية ١١.

بزيادة الألف مستدلاً على صحة هذا الوجه النحوي بالشاهد الشعري كاستشهاده بما أنشده الأصمعي عن أبي عمر لبعض بني أسد، من قولهم: [من الكامل]

إن يجبنوا أو يغدروا أو يبخلوا لا يحفلوا

يغدوا عليك مرجلين (م) كأنهم لم يفعلوا[١]

ومما قاله ابن جني في تعليقه على هذا الشاهد: "ومثله من الجمل التي تقع وهي من فعل وفاعل بدلاً من جواب الشرط... فقوله: يغدو عليك مرجلين بدل من قوله: لا يحلفوا"[٢].

وفي مسألة التقديم والتأخير، ذهب ابن جني إلى جواز وقوع المعمول متقدماً على العامل، كمسألة تقديم الخبر على المبتدأ، ذاكراً ذلك أثناء تعرضه لقراءة أبي بن كعب لقوله تعالى: ﴿وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[٣] على النصب (باطلاً)[٤] مستخدماً الشاهد الشعري بوصفه دليلاً على صحة وجه هذه المسألة من جواز تقديم المعمول على عامله، كتقديم الخبر على المبتدأ، ومما قاله ابن جني في تأكيد ذلك: "وإنما يجوز وقوع المعمول فيه بحيث يجوز وقوع العامل، وعلى نحو من ذلك ما استدل به أبو علي على جواز تقديم خبر المبتدأ عليه بقول الشماخ:

كلا يومي طـُوَالة وصْلُ أروى ظَنُونٌ آن مُطـَّرحُ الظُّنونِ"[٥]

ثم أردف معلقاً على هذا البيت؛ ليؤكد جواز تقديم الخبر على المبتدأ، فقال: "فقال (كلا) ظرف لقوله: (ظنون)، و(ظنون) خبر المبتدأ الذي هو (وصل أروى)، فدل هذا على جواز تقديم (ظنون) على (وصل أروى)، كأنه قال: ظنون في كلا هذين اليومين وصل أروى، أي: هومَّتهم فيهما كليهما"[٦].

---

(١) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٩٤.
(١) لم تنسب هذه الأبيات لقائل معين، وهي من شواهد الكتاب / ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ج٣، ص٨٧.
(٢) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٧٥-٧٦.
(٣) سورة هود، آية ١٦.
(٤) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٥٩.
(٥) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٢١.
(٦) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٣٢١.

وهناك أمثلة أخرى كثيرة تدل على استشهاد ابن جني بالشعر؛ لإثبات صحة القواعد العربية في مستواها النحوي[١].

وفي خاتمة الحديث عن استشهاد ابن جني بالشعر لإثبات صحة القواعد النحوية، لا بد من الإشارة إلى أن أغلب الشواهد الشعرية التي ذكرها ابن جني في "محتسبه" كانت لشعراء يُحتج

بشعرهم، فهو يستشهد بأشعار الجاهليين مثل امرئ القيس[١] وطرفة بن العبد[٢] وزهير بن أبي سلمى[٣]، والأعشى[٤]، ولبيد بن ربيعة[٥]، واستشهد بأشعار الرجاز، ومنهم أبو النجم[٦]، والعجاج[٧]، ورؤبة بن العجاج[٨]، كما استشهد بأشعار المخضرمين، ومنهم حسان بن ثابت[٩]، والحطيئة[١٠]، والشماخ[١١]، وميسون الكلبية[١٢].

واستشهد – أيضاً – بأشعار الإسلاميين، كالكميت[١٣]، والأخطل[١٤]، والفرزدق[١٥]، وجميل بثينة[١٦]، وكثّيرة عزة[١٧]، وذي الرُّمة[١٨].

ولم يستثن ابن جني أشعار المولدين، بل ذهب إلى الاستشهاد ببعضهم، كأبي تمام[١٩]، والمتنبي[٢٠].

---

(١) لمزيد من الأمثلة ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٦٧، ٢٤٥،٣٣٣ / ج٢، ص٨٩، ١١٤، ١٧٩، ٣٦٢.
(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١١٠، ١١٥، ٣٣٩/ ج٢، ص٤٨ ، ١٣٠، ٢٩٥، ٣٠٦.
(٢) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص١٨٣، ٣٣٧ / ج٢، ص١٨٢، ٣٢٠.
(٣) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٨٧، ج٢، ص١٧، ٢٧، ٥٨.
(٤) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص١٢١، ٢٨٦ / ج٢، ص٣٦٢.
(٥) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص١٨٩ / ج٢، ص١٧، ٤٣.
(٦) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٧٦، ٢١١.
(٧) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٧٨ / ج٢، ص٢١٣، ٣١٠.
(٨) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص١١٧، ٢٥٦، ٣١٧ / ج٢، ص١٣٠.
(٩) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٩٠، ٣١٩ / ج٢، ص٤٨.
(١٠) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص١٢٥، ٣١٧ / ج٢، ص٣٤٣.
(١١) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٣٢١، ٣٢٧ / ج٢، ص٢٣٤.
(١٢) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٣٢٧.
(١٣) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٥٠، ٣٤٧.
(١٤) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص١٩٩ / ج٢، ص٨، ١٢٦.
(١٥) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٣٣٨، ٣٤٤ / ج٢، ص١٨١، ١٨٢.
(١٦) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٤٢، ٢٩٣ / ج٢، ص٣٨، ٢١٤.
(١٧) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٤٧، ٣١٢ / ج٢، ص٣٢، ٥٨.
(١٨) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٤٢، ٢٩٧، ٣٢٩ / ج٢، ص٦٩، ٣٢٢.
(١٩) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٢٢٩ / ج٢، ص١٢٨، ١٤٤.
(٢٠) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٢٣١ / ج٢، ص١٩، ٢٠١.

غير أن ابن جني قصر استشهاده بأشعار المولدين على معانيهم دون ألفاظهم، من ذلك قوله: "فأما الألفاظ فلعمري إنّ هذا الموضع معتبر فيها، وأما المعاني ففائتة بأنفسها إلى مغرسها، وإذا جاز لأبي العباس أن يحتج بأبي تمام في اللغة كان الاحتجاج في المعاني بالمولَّد الآخر أشبه"(١).

وعلى العموم، يرى الباحث بعد هذا الاستعراض المُفصَّل لموقف ابن جني من الاستشهاد بأشعار العرب، مدى أهمية هذا النوع من الأدلة عند ابن جني في بناء احتجاجه، وفي التدليل على آرائه ومذاهبه؛ بغية تقعيد العربية على أسس سليمة في صوتها، وصرفها، ونحوها.

ب- النثر:

من الغني عن البيان التقرير بأن الشواهد التي احتج بها النحاة من النثر أقل بكثير من شواهد الشعر، والنثر يتضمن لغات العرب، وأمثالهم، وأقوالهم المأثورة، كما يمكن إضافة الأمثلة والعبارات المصنوعة التي اصطنعها النحاة؛ لتأييد قاعدة نحوية، أو ضرب مثل على بنية صرفية، أو الاحتجاج لصحة وجه من أوجه العربية في مختلف مستوياتها التقعيدية.

واحتج علماء العربية بقول من يوثق بفصاحته وسلامة عربيته، فقد ذكر السيوطي (ت٩١١هـ) أنه يحتج بما ثبت عن الفصحاء العرب الذين يوثق بفصاحتهم(١)، إذ بحث علماء العربية فيمن نقل الرواة عنهم من أهل المدر والوبر قدماء ومحدثين، وتقصوا أحوالهم ونقدوها، فاجتمعوا على الاحتجاج بقول من يوثق بفصاحته وسلامة عربيته(٢).

والمرويات النثرية قسمان رئيسيان، أحدهما: مقطوع بحجته عند النحاة، وهو الذي قيل حتى منتصف القرن الثاني الهجري، والآخر: قيل حتى أواخر القرن الرابع الهجري، إما منقول عن

(١) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٢٣١.
(١) ينظر: السيوطي، الاقتراح، مرجع سابق، ص٣٣.
(٢) الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، مرجع سابق، ص١٩.

أهل البادية، فهو حجة ويستشهد به، وإما منقول عن أهل الحضر، فليس بحجة في اللغة وإنْ كان حجة في ميادين المعاني والبيان والبديع[١].

أما عن موقف ابن جني من الاستشهاد بالمرويات النثرية في كتابه "المحتسب" فقد تنوعت ما بين لغات، وأمثال، وأقوال مأثورة عن العرب.

فقد استشهد ابن جني بلغات العرب للاستدلال على صحة الكثير من المسائل الصوتية والصرفية والنحوية.

فعلى صعيد الاستشهاد بلغات العرب على المسائل الصوتية، ذهابه إلى جواز تحريك الحرف الثاني بالفتح إذا من الأصوات الحلقية، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة سهل بن شعيب لقوله تعالى:﴿جَهْرَةً﴾[٢] بفتح الهاء[٣]. فقد استدل على صحة هذا الوجه الصوتي بما رُوي عن عامة عُقيل، من ذلك قوله: "مذهب أصحابنا في كل شيء من هذا النحو مما فيه حرف حلقي ساكن بعد حرف مفتوح أنه لا يحرك إلا على أنه لغة فيه، كالزَّهْرة والزَهَرة، والنَّهْر والنَّهَر، والشَّعْر والشَّعَر، فهذه لغات عندهم كالنشْز والنشَز، والحَلْب والحَلَب، والطّرْد والطَّرَد... وذلك أنني سمعت عامة عُقيل تقول ذلك، ولا تقف فيه سائغاً غير مستكره، حتى لسمعت الشجري يقول: أنا محموم بفتح الحاء،... وسمعت جماعة منهم وقد قيل لهم: قد أقيمت لكم أنزالكم من الخبز، قالوا: فاللحَم، يريدون: اللحْم، بفتح الحاء، وسمعت بعضهم وهو يقول في كلامه: ساروا نَحَوَه بفتح الحاء"[١].

واستشهد ابن جني بلغات العرب على جواز مسألة تسكين الهاء المضمرة إذا تم وصلها، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة ابن محيصن لقوله تعالى:﴿هَـذِهِ الشَّجَرَةَ﴾[٢] بالياء الساكنة (هذي)[٣] فقد استدل على صحة هذا الوجه بما ورد عن لغة أزْد السَّراة، ومن ذلك قوله: "كما أنّ

---

(١) أبو غريبة، عصام، أصول النحو عند السيوطي، مرجع سابق، ص١٤٢.
(٢) سورة البقرة، آية ٥٥.
(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٥.
(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٨٤-٨٥.
(٢) سورة الأعراف، آية ١٩.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٤٤.

منهم من يسكن الهاء المضمرة إذا وصلها فيقول: مررت بهْ أمس، وذكر أبو الحسن أنها لغة لأزد السراة"[١].

واستشهد ابن جني بلغة تميم على جواز كسر شين عشرة، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة الأعمش وطلحة بن سليمان لقوله تعالى: ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾[٢] بكسر الشين[٣] فقد استدل بلغة تميم على جواز كسر شين عشرة، على الرغم من أن بني تميم يميلون إلى تسكين الثاني من هذا ونحوه إلا في هذا الموضع، ومما ذكره ابن جني في تأكيد ذلك قوله: "أما (عشرة) بكسر الشين فتميمية، وأما إسكانها فحجازية، وذلك أن المشهور عن الحجازيين تحريك الثاني من الثلاثي إذا كان مضموماً أو مكسوراً، نحو الرُسل والطنُب، والكبِد والفخِد، ونحو ظرُف وشرُف... وأما بنو تميم فيسكنون الثاني من هذا ونحوه فيقولون: رُسْل وكُتْب، وكَبْد وفَخْذ... لكن القبيلتين جميعاً فارقتا في هذا الموضع من العدد معتاد لغتهما، وأخذت كل واحدة منهما لغة صاحبتها، وتركت مألوف اللغة السائرة عنها، فقال أهل الحجاز: اثنتا عشْرة بالإسكان، والتميميون عشِرة بالكسر"[١].

وذهب ابن جني إلى جواز التثقيل عند الوقف، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة الحسن والزهري لقوله تعالى: ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾[٢] بتشديد الراء بلا همز[٣] مستدلاً على ذلك بلغة من قال في الوقف: هذا خالدّ وهو يجعلّ، ثم أطلق ووصل على نية الوقف، مقراً التثقيل بحاله على إرادة الوقف[٤].

أما على صعيد المستوى الصرفي، فقد استشهد ابن جني بلغات العرب ولهجاتهم على الكثير من المسائل والقضايا الصرفية في ثنايا كتابه "المحتسب".

فقد استشهد ابن جني بلغة هذيل على جواز قلب الألف ياءً في الاسم المقصور المضاف إلى ياء المتكلم، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة النبي – صلى الله عليه وسلم – وابن أبي إسحاق

---

(١) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٢٤٤.
(٢) سورة الأعراف، آية ١٦٠.
(٣) أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٥، ص١٩٨.
(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٦١-٢٦٢.
(٢) سورة الأنفال، آية ٢٤.
(٣) أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٥، ص٣٠٣.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٧٦.

لقوله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾[١] بتشديد الياء من غير الألف[٢]. ومما أورده ابن جني لتأكيد استشهاده بلغة هذيل لبيان صحة هذا الوجه الصرفي قوله: "هذه لغة فاشية في هُذيل وغيرهم، أن يقلبوا الألف من آخر الاسم المقصور إذا أُضيف إلى ياء المتكلم ياءً"[٣].

واستشهد ابن جني بلغة بني عُقَيل على جواز إبدال التاء هاءً عند الوقف، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة زيد بن ثابت لقوله تعالى: ﴿التَّابُوتُ﴾[٤] بالهاء (التابوه)[٥] ومما قاله في استدلاله على جواز هذا الوجه: "... فقد أبدلوا الهاء من التاء التي للتأنيث في الوقف، فقالوا: حمزهْ، وطلحهْ، وقائمهْ، وجالسهْ، وذلك منقاد مطرد في هذه التاء عند الوقف، ويؤكد هذا أن عامة عُقَيل فيما لا نزال نتلقاه من أفواهها تقول في الفرات: الفراه، بالهاء في الوصل والوقف"[١].

وذهب ابن جني إلى جواز همز الألف، مستشهداً على ذلك بلغة بني عُقيل، وقد أشار إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿وَلَا أَدْرَاكُم بِهِ﴾[٢] بهمز الألف[٣] ومما قاله في استدلاله على جواز هذا الوجه: "وعلى ذلك – أيضاً – ما رويناه عن قطرب: أنّ لغة عُقَيل أن يقولوا في أعطيتك: أعطاتك. فلما صارت أدْريتكم إلى أدرأتكم همز على لغة من قال في الباز: البأز، وفي العالم: العألم، وفي الخاتم: الخأتم، وفي التابل وتابلت القدر: التأبل، وتأبلت القدر"[٤].

واستشهد ابن جني بلغة تميم على جواز كسر أول مضارع ما ثاني ماضيه مكسور؛ مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة ابن وثاب والأعمش لقوله تعالى: ﴿فَتَمَسَّكُمُ النَارُ﴾[٥] بكسر التاء[٦] ومما قاله ابن جني في تأكيد استشهاده على هذا الوجه الصرفي: "هذه لغة تميم، أن تكسر أول مضارع ما ثاني ماضيه

---

(١) سورة البقرة، آية ٣٨.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٤-٥.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٧٦.
(٤) من قوله تعالى ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ سورة البقرة، آية ٢٤٨.
(٥) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٥.
(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٢٩-١٣٠.
(٢) سورة يونس، آية ١٦.
(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٥٦.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣١٠.
(٥) سورة هود، آية١١٣.
(٦) أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٦، ص٢٢١.

مكسور، نحو علمت تعْلَم، وأنا إِعْلَم، وهي تِعْلَم، ونحن نِرْكَبُ وتقل الكسرة في الياء، نحو يِعْلم، ويِركب؛ استثقالاً للكسرة في الياء، وكذلك ما في أول ماضيه همزة وصل مكسورة نحو: تِنطلق..."(١).

وأجاز ابن جني تسكين عين الفعل (فُعْل) بدلاً من ضمها (فُعُل) مستشهداً على ذلك بلغة بني تميم، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿الْحُبُك﴾(٢) بتسكين الباء(٣). ومما قاله في تأكيد صحة هذا الوجه: "فأما (الحُبْك) فمخفف من (الحُبُك)، وهي لغة بني تميم، كـ: رُسْل، وعُمْد، في رُسُل عُمُد"(٤).

أما في المستوى النحوي، فقد ذهب ابن جني إلى جواز إثبات نون الأفعال الخمسة في حالة الجزم، مستشهداً على ذلك بوصف هذا الوجه بأنه لغة واردة عن العرب، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة طلحة لقوله تعالى: ﴿تَرَيِنَّ﴾(١) بتسكين الياء وفتح النون خفيفة(٢). ومما ذكره لتأكيد صحة وجه هذه المسألة قوله: "ولست أقول إنها لحن لثبات عَلَم الرفع، وهو النون في حالة الجزم، لكن تلك لغة: أن تثبت هذه النون في الجزم"(٣).

وذهب ابن جني إلى جواز فتح لام الجر مع الظاهر؛ لسماعه عن العرب في لغاتهم ولهجاتهم دون نسبة معينة إلى أحد من القبائل العربية، وقد أشار إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾(٤) بفتح اللام وسكون الياء(٥)، ومما قاله في تأكيد صحة هذا الوجه النحوي: "وأما فتح اللام من(لَيْلاَ) فجائز هو والبدل جميعاً، وذلك أنّ منهم من يفتح لام الجر مع الظاهر"(٦).

وهناك أمثلة أخرى غير ما ذكر(٧).

أما فيما يتعلق باستشهاده بأقوال العرب المأثورة، فقد استفاد ابن جني من هذا النوع من الأدلة في إثبات عدد من المسائل والقضايا المتصلة بنظام العربية على مستوى تراكيبها النحوية، إذ تطرق ابن جني

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٣٠.
(٢) سورة الذاريات، آية ٧.
(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٤٥.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٨٧.
(١) سورة مريم، آية ٢٦.
(٢) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٧، ص٢٥٦.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٤٢.
(٤) سورة الحديد، آية ٢٩.
(٥) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٥٣.
(٦) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٣١٤.
(٧) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٢٧٧،٧١،٣٩، ج٢، ص١٨، ٢٢٧.

– في هذا الصدد – إلى مسائل تتعلق بالفعل والفاعل على مستوى الجملة الفعلية، ثم الابتداء وخبره على مستوى الجملة الإسمية، ثم استدل بالأقوال المأثورة على صحة مسائل من باب المنصوبات، وأخرى في باب المجرورات.

أما فيما يتعلق بالجملة الفعلية وعناصرها، فقد استشهد ابن جني بأقوال العرب المأثورة للتدليل على فعلية (حاش، وحاشي)، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلّهِ﴾[١] بتسكين الشين على الجزم[٢]. فقد استدل على صحة هذا الوجه الذاهب إلى تأكيد فعلية (حاش) وليس حرفيتها بما هو مسموع عن أحد الأعراب، ومما أورده ابن جني في هذه المسألة قوله: "لكن السؤال من هذا عن إدخال لام الجر على (الله) وقبلها (حاشْ) و(حاشي) وهو حرف جر، وكيف جاز التقاء حرفي جر؟ فالقول إنّ (حاش) و(حاشي) هنا فعلان، فلذلك وقع حرف الجر بعدهما"[٣].

ثم أكّد ما ذهب إليه بذكر رواية أبي عثمان المازني عن أبي زيد وهي قوله: "حكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال: سمعتُ أعرابياً يقول: اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشي الشيطانَ وأبا الأصبغ، فنصب بحاشي. وهذا دليل الفعلية، فعليه وقعت بعده لام الجر"[١].

أما عن الفاعل، فقد أجاز ابن جني إضمار الفاعل لدلالة الحال عليه، مستشهداً على ذلك بالأقوال المأثورة عن العرب، ومشيراً إلى ذلك في أثناء تعرضه لقراءة الأعمش لقوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾[٢] بالياء (يؤته)[٣]، فقد استدل ابن جني على صحة هذا الوجه النحوي بأقوال العرب، ومما أورده في تأكيد ذلك قوله: "وحديث إضمار الفاعل للدلالة عليه واسعٌ فاشٍ عنهم، منه حكاية الكتاب أنهم يقولون: إذا كان غداً فأتني، أي: إذا كان ما نحن عليه من البلاء في غدٍ فأتني، ومثله حكايته أيضاً: من كذب كان شراً له، أي كان الكذب شراً له"[٤].

أما فيما يتعلق بالجملة الاسمية، فقد استشهد ابن جني بالأقوال المأثورة عن العرب؛ لإجازة حذف عائد صدر الصلة المرفوع من غير استطالة، إذ يتم حذف المبتدأ إذا كان عائداً على الاسم الموصول قبله،

---

(١) سورة يوسف، آية ٥١.
(٢) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٤١.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٤٢.
(١) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٣٤٢.
(٢) سورة آل عمران، آية ١٤٥.
(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٢٢.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٧٠.

وإن لم تطل صلته، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة رؤبة بن العجاج لقوله تعالى: ﴿مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً﴾[١] بضم التاء على الرفع[٢]، إذ قال ابن جني في ذلك: "وجه ذلك أنّ (ما) ها هنا اسم بمنزلة الذي، أي: لا يستحيي أن يضرب الذي هو بعوضة مثلاً، فحذف العائد على الموصول، وهو مبتدأ[٣]. مستدلاً – في الوقت نفسه – على صحة هذا الوجه النحوي بما أورده الخليل من أقوال العرب وعباراتهم المأثورة من قوله: "ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً، أي: الذي هو قائلٌ لك شيئاً"[٤].

واستشهد ابن جني على جواز إتيان (أَو) بمعنى بل، مستدلاً على ذلك بالمرويات المنثورة من أقوال العرب وعباراتهم المأثورة، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة أبي السّمّال لقوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْداً﴾[١] بتسكين الواو[٢]، وما أثبته ابن جني في تأكيد صحة هذا الوجه قوله: "و(أَو) هذه التي بمعنى أم المنقطعة – وكلتاهما بمعنى بل – موجودة في الكلام كثيراً، يقول الرجل لمن يتهدده: والله لأفعلنّ بك كذا، فيقول له صاحبه: أَوْ يحسن الله رأيك، أو يغيّر الله ما في نفسك، معناه: بل يحسن الله رأيك، بل يغيّر الله ما في نفسك"[٣].

أما فيما يتعلق بالمسائل الواقعة في النصب، فقد استشهد ابن جني بأقوال العرب على جواز مسألة تسكين ياء الاسم المنقوص في حالة النصب، ذاكراً ذلك أثناء تعرضه لقراءة طلحة ابن سليمان لقوله تعالى: ﴿أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾[٤] بسكون الياء[٥] إذ استدل على صحة هذا الوجه النحوي. بما جاء في النثر من أقوال العرب، من ذلك ما أورده ابن جني على لسان أبي العباس المبرد بقوله: "إسكان هذه الياء في موضع النصب من أحسن الضرورات، حتى إنه لو جاء به جاءٍ في النثر كان جائزاً، ومما جاء منه في النثر قولهم: لا أكلمك حِيرِيْ دهر، فأسكن الياء من حِيري، وهي في موضع نصب"[٦].

وفي باب المجرورات ذهب ابن جني إلى الاستشهاد بأقوال العرب على جواز جر (مع) بدخول (مِنْ) عليها، بوصفه دليلاً على اسميتها، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة يحيى بن يعمر لقوله

---

(١) سورة البقرة، آية ٢٦.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٤.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٦٤.
(٤) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٦٤.
(١) سورة البقرة، آية ١٠٠.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٨.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٩٩.
(٤) سورة القيامة، آية ٤٠.
(٥) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج١٠، ص٣٥٤.
(٦) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٣٤٣.

تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ﴾[١] بالتنوين فيهما (ذكرٌ) وكسر الميم في (مِنْ)[٢]، إذ استدل ابن جني على صحة هذا الوجه النحوي بما رواه سيبويه وأبو زيد الأنصاري عن العرب من أقوالهم، ومما أثبته ابن جني في هذا الصدد قوله: "حكى صاحب الكتاب وأبو زيد ذلك عنهم: جئت مِنْ مَعِهْم، أي: من عندهم"[٣].

واستشهد ابن جني بأقوال العرب على جواز مسألة جر الصفة على أصل باب المجاورة، ذاكراً ذلك أثناء تعرضه لقراءة يحيى بن وثاب لقوله تعالى: ﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾[٤] بكسر النون على الجر[٥]. ومن أدلة ابن جني النثرية لتأكيد جواز هذا الوجه قوله: "أراد الرفع وصفاً للرزاق، إلا أنه جاء على لفظ القوة لجوارها إياه. على قولهم: هذا جحر ضبٍّ خربٍ"[١].

وهناك أمثلة أخرى غير ما ذُكر[٢].

أما فيما يخص الأمثال العربية، فعلى الرغم من قلتها إلا أنّ ابن جني استعان بها في تقرير بعض الأحكام، والاستشهاد بها في عدد من القضايا والمسائل الصرفية والنحوية.

ففي المستوى الصرفي ذهب ابن جني إلى الاستشهاد بالمثل للتدليل على كثرة مجيء وزن (فَعَلان) في الأوصاف والمصادر. مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة سعيد بن المسبب والزهري لقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ﴾[٣] بفتح الفاء[٤]، مستدلاً على صحة هذا الوجه بالمثل العربي "أكذب من الأخيذ الصبحان"* ومما أورده ابن جني في تأكيد ذلك قوله: "أكثر ما جاء (فَعَلان) في الأوصاف والمصادر، فالأوصاف كقولهم: رجل شقذان* للتخفيف، وقالوا: أكذب من الأخيذ الصبحان بفتح الباء كما ترى... وأما المصادر فنحو الوَهَجان، والنَزَوان، والغَلَيان، والغَثَيان، والقَفَزان، والنَقَران، والمعنى في الوصف والمصدر جميعاً من هذا المثال الحركة والخفة والإسراع"[٥].

---

(١) سورة الأنبياء، آية ٢٤.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٩١.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٦١.
(٤) سورة الذاريات، آية ٥٨.
(٥) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٤٥.
(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٨٩.
(٢) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص١١٣، ١٢١، ١٣٨، ج٢، ص١٢٩، ٣٢٨، ٣٧٠.
(٣) سورة البقرة، ٢٦٤.
(٤) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٦.
* وهو من أمثال العرب السائرة في وصف الكذب، والأخيذ: الأسير، والصبحان: الذي قد اصطبح فروي / ينظر: لسان العرب لابن منظور، مرجع سابق، مادة (صَبَحَ).
* الشقذان: هو الرجل الذي لا يكاد ينام أو الذي يصيب الناس بالعين / ينظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي، مرجع سابق، ج١، ص٣٦٨.
(٥) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٣٨.

الفصل الثاني

القياس عند ابن جني

وفيه أربعة مباحث:

---

(١) سورة السجدة، آية ٧.
(٢) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٥، ص٤٣٣.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص١٧٣.
(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج٣، ص٥٥٤.
(٢) المرجع السابق نفسه، ج٣، ص٥٥٤.
(٣) سورة الأنبياء، آية ١١٢.
(٤) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٩٣.
(٥) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٧٠.
(٦) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٨١، ج٢، ص٤١.

- **المبحث الأول: نبذة عن القياس ونشأته.**
- **المبحث الثاني: موقفه من القياس في المسائل الصوتية.**
- **المبحث الثالث: موقفه من القياس في المسائل الصرفية.**
- **المبحث الرابع: موقفه من القياس في المسائل النحوية.**

* المبحث الأول: نبذة عن القياس النحوي ونشأته.

قبل الخوض في تفصيل موقف ابن جني من القياس، لا بد من تقديم نبذة مختصرة عن القياس النحوي من حيث مفهومه ونشأته، وأركانه، وبعض الشروط الواجب توافرها فيه لتصح عملية القياس في نظر النحاة عامة وابن جني على وجه الخصوص.

فالقياس لغةً: "قاس الشيء يقيسه قيساً وقياساً واقتاسه وقيّسه: إذا قدّره على مثاله"(١).

وجاء في القاموس المحيط: "قاسه بغيره وعليه يقيسه قيساً وقياساً، واقتاسه قدّره على مثاله فانقاس، والمقدار مقياس"(٢).

ويأتي القياس بمعنى التسوية ورد الشيء إلى نظيره، من ذلك ما ذكره الجرجاني في كتابه التعريفات إذ قال: "القياس في اللغة: عبارة عن التقدير، يقال: قست النعل بالنعل إذ قدّرته وسويته، وهو عبارة عن رد الشيء إلى نظيره"(٣).

أما في اصطلاح النحاة، فقد عرّفه أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) بتعريفات متعددة، فهو:" تقدير الفرع بحكم الأصل، وحمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وإلحاق الفرع بالأصل بجامع، واعتبار الشيء بالشيء بجامع"(٤).

وقد علّق على هذه التعريفات جميعها بقوله: "وهذه الحدود كلها متقاربة"(٥).

وعرّفه – كذلك – في "الإغراب في جدل الإعراب" بقوله: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"(٦).

ومن المحدثين، يرى إبراهيم أنيس أن القياس "استنباط مجهول من معلوم سواء كان في اللغة أو غيرها"(٧).

وقريب من هذا التعريف ما ذهب إليه مهدي المخزومي بقوله: "حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرفت أو سمعت"(١).

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، مادة (قيس).
(٢) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، دار الجيل، بيروت، د.ت، مادة (قيس).
(٣) الشريف الجرجاني، التعريفات، مرجع سابق، ص١٧٨.
(٤) ينظر: الأنباري، أبو البركات، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط٢، بيروت ١٩٧١م، ص٩٣.
(٥) المرجع السابق نفسه، ص٩٣.
(٦) الأنباري، أبو البركات، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط٢، بيروت ١٩٧١م، ص٤٥.
(٧) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٨م ، ص٩

بينما يرى عباس حسن أن القياس هو: "محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ المادة وفروعها"[٢].

فإذا اشتق اللغوي صيغة من مادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة في مادة أخرى سُمي عمله هذا قياساً، فالقياس اللغوي: هو موازنة كلمات بكلمات، أو صيغ بصيغ، أو استعمال باستعمال؛ رغبةً في التوسع اللغوي؛ وحرصاً على اطراد الظواهر اللغوية[٣].

وعلى هذا، يرى الباحث أنّ القياس معيار مهم لضبط حركة الاستعمالات اللغوية الجديدة والطارئة؛ لضمان عدم خروجها عن سنن الفصحى، واللغة تحتاج إليه – بالضرورة – لمواكبة التطور الحاصل في مناحي الحياة المختلفة التي لا بد أن تنعكس على مسيرة اللغة في كافة مستوياتها التقعيدية.

ويبدو – من جهة أخرى- أنّ هذه التعريفات جاءت في مرحلة صار فيها القياس عملية يتم فيها إلحاق فرع بأصل لأي حكم ثبت لهما بجامع بينهما، ولعل الغرض من هذا القياس أن نتكلم كما تكلمت العرب، ويتجلى هذا واضحاً من قول الأنباري "حمل غير المنقول على المنقول"[٤] أي حمل ما لم يُسمع على ما سُمع.

وقد اقترن علم النحو بالقياس منذ نشأته، إذ لجأ إليه النحاة منذ أن تكلموا في مسائل النحو وأصوله التي بدأت على صورة مناقشات بين الشيوخ، ومنذ أن بدأوا بالتأليف فيه بعد أن أصبح علماً قائماً بذاته[٥]. ثم أصبح القياس – بعد ذلك – ظاهرة علمية استأثرت بمجهود النحاة وشغلت أذهانهم، وخاصة بعد أن عُرف علم المنطق وشاع في الأوساط العلمية، وأصبحوا ينظرون إلى

القياس على أنّه جزء لا يتجزأ من علم النحو، بل قالوا: إن النحو كله قياس، وليس أدل على ذلك مما نُسب إلى الكسائي أنه قال: "إنما النحو قياس يتبع"[٦].

ولعل أول النحاة الذين اقترن اسمهم بالقياس هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ)، فقد وصفه ابن سلام في طبقاته بأنه "كان أول من بعج النحو، ومد القياس، والعلل... وكان أشد تجريداً للقياس"[١].

---

(١) المخزومي، مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٦٤م، ص٢٠.
(٢) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٦م، ص٢٢.
(٣) الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، مرجع سابق، ص٢٢١.
(٤) ينظر: الأنباري، أبو البركات، الإغراب في جدل الإعراب، مرجع سابق، ص٤٥.
(٥) ينظر: الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، مرجع سابق، ص٢٢٤.
(٦) ينظر: أمين، أحمد، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، ط١، بيروت ٢٠٠٥م، ج٢، ص٤٦٠ / وينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص٥٩.

والمراد – هنا – بالقياس مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها[٢]. إذ لم يكن النحو – يومئذٍ – إلا بمقدار، لا يتعدى في الغالب خطرات جزئية لم تنتظم مسائل النحو كلها[٣] حتى أنّ يونس سئل عن علم الحضرمي فقال: "لو كان في الناس اليوم من لا يعلم إلا علمه يومئذ لضحك به"[٤].

ثم أصبح القياس أصلاً في الدرس النحوي وما يعرض من أموره عند الخليل الذي أكثر منه وتوسع فيه[٥]، فقد ذكروا أنه كان "الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه"[٦].

والناظر لكتاب سيبويه يجد فيه أمثلة كثيرة للأقيسة المختلفة المتعددة، مما يدل على أن القياس وصل على يد الخليل – أستاذ سيبويه – إلى كامل نضجه، وتمام قوته، وأنّه أصبح أساساً من أسس الدراسة النحوية التي تبنى عليها القواعد، ويوزن بها الكلام[٧].

وبلغ القياس ذروة مجده في القرن الرابع الهجري على يديْ أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) وتلميذه ابن جني (ت٣٩٢هـ) اللذين نهضا به نهضةً لم يحظ بمثلها قبلهما ولا بعدهما حتى اليوم[٨].

ومما يدل على ذلك ما نقله ابن جني على لسان أبي علي الفارسي: "أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس"[٩] ويؤكد ابن جني نفسه ذلك فيقول: "مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغةٍ عند عيون الناس"[١٠].

ولعل خير ما يمثل رأي البصريين في القياس ما ذكره ابن جني في كتابه "الخصائص" ويمكن تلخيصه بما يلي[١١]:

١. مطرد في القياس والاستعمال معاً.

وهذه هي الغاية المطلوبة التي لا خلاف فيها، نحو: قام زيد، وضربت عمراً، ومررت بسعيد.

٢. مطرد في القياس شاذ في الاستعمال.

---

(١) الجمحي، ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، ط٢، القاهرة ١٩٧٤م، ج١، ص١٤.
(٢) ينظر: أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، مرجع سابق، ص٢٧.
(٣) ينظر: الزبيدي، سعيد جاسم، القياس في النحو العربي، دار الشروق، عمان ١٩٩٧م، ص١٨.
(٤) الجمحي، ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، مرجع سابق، ج١، ص١٥.
(٥) الزبيدي، سعيد، القياس في النحو العربي، مرجع سابق، ص١٩.
(٦) السيرافي، أبو سعيد، أخبار النحويين البصريين، مرجع سابق، ص٥٤.
(٧) الزبيدي، سعيد، القياس في النحو العربي، مرجع سابق، ص١٩.
(٨) ينظر: الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، مرجع سابق، ص٨٦.
(٩) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، مرجع سابق، ج٢، ص٩٠.
(١٠) المرجع السابق نفسه، ج٢، ص٩٠.
(١١) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٩٨-١٠١ / وينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص٣٥.

نحو الماضي من الفعل (يذر) وَذَرَ، و(يدع) وَدَعَ، وقولهم: "مكان مُبْقل" هذا هو القياس والأكثر في السماع (باقل).

٣. مطرد في الاستعمال شاذ في القياس.

نحو قولهم: (استحوذ) و(استنوق الجمل) و(استصوبت الأمر)، والقياس الإعلال في الثلاثة وكسر عين الأخير.

٤. شاذ في القياس والاستعمال معاً.

نحو قولهم: (ثوب مصوون)، و(فرس مقوود)، و(رجل معوود من مرضه). وهذا لا يجوز القياس عليه، ولا رد غيره إليه، ولا يحسن – أيضاً – استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية.

ولا شك أن فيما ذكر دليل على أن مذهب البصريين النحوي يقوم – أساساً – على القياس، وأنهم قد تشددوا فيه، فلم يقيسوا إلا على الشواهد السليمة، وتجافوا عن كل شاهد متحول ومفتعل، ولم يعتدوا بالشاهد الواحد لتقعيد الظاهرة اللغوية، بل لا بد من الكثرة الفياضة من هذا المسموع التي تُخوّل لهم القطع بنظائره، وإلا عدوه مروياً يحفظ ولا يقاس عليه، إلا إذا لم يرد من نوعه ما يخالفه[١].

كما أنه لا يقاس – عندهم- على كل مسموع إلا إذا كان من قبائل اشتهرت بفصاحتها، ولم تختل لغتها بالاختلاط بالأعاجم، فقد بالغ البصريون في التحري والتنقيب عن الشواهد السليمة للقياس عليها، وجعلوا أقيستهم الحَكَمَ بينهم يَرِدُ من الكلام، غير مكترثين بما جاء مخالفاً لها مما لا ظهير له ولا مثيل في كثرة الاستعمال والتداول، فهم إما أن يؤولوه تأويلاً يتفق وقواعدهم، وإما أن يستنكروه لكثرة ما اندس من الرواة وذوي الأهواء في اللغة، وإما أن يتلمسوا الضرورة إذا كان في نظم، فإذا اعتاص كل ذلك عليهم، فإنهم يضطرون إلى جعله جزئياً شاذاً يوضع في صف المحفوظات التي لا يقاس عليها[٢].

أما الكوفيون فقد اهتموا بالقياس كذلك، إلا أنهم اتسعوا في الرواية عن العرب، وتساهلوا في شروط المروي ومن رُوي عنهم، ولم يقفوا عند القبائل التي احتج البصريون بلغتها وقاسوا عليها، إنما تعدوا هذه القبائل ولم يتحرجوا من الأخذ عن سكان الحواضر كما تحرج البصريون[٣].

فالكوفيون مع أخذهم عن الفصحاء الذين أخذ عنهم البصريون، لم يكتفوا بذلك بل أخذوا عمن سكن الحواضر كالعراق واليمن ونحوها من البلدان التي امتنع البصريون عن الأخذ بلغة سكانها – مثل أعراب الحُطميَّة – أو اعتمادها أساساً لتقعيد القواعد أو القياس عليها[١].

---

(١) ينظر: الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، راجعه سعيد اللحام، عالم الكتب، بيروت ١٩٩٧م، ص٧٧.
(٢) المرجع السابق نفسه، ص٧٨.
(٣) الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، مرجع سابق، ص٢٢٩.

وذكر شوقي ضيف أن الكوفيين لم يكتفوا بالقياس على ما سمعوه ممن فسدت سلائقهم من أعراب المدن، وعلى ما شذ على ألسنة بعض أعراب البدو، إنما تعدوا ذلك إلى استخدام القياس دون استناد إلى سماع، كقياسهم العطف بـ(لكن) في الإيجاب على العطف بـ(بل) في مثل: "قام زيدٌ بل عمرو" فقد طبقوا ذلك على (لكن) وأجازوا "قام زيدٌ لكن عمرو" دون أي سماع عن العرب يجيز لهم هذا القياس(٢).

وعلى الرغم من هذه الاختلافات بين النحاة ومذاهبهم في الأخذ بالقياس ما بين متشدد ومتساهل، فإن للقياس خطوات ومراحل لا بد من المرور بها، تبدأ من عملية رصد الظواهر

اللغوية وتصنيفها بحسب تماثلها في التركيب الإعرابي أو الصيغ الصرفية، وتقرير القاعدة اعتماداً على استقراء الغالب في السماع، ثم مروراً باستبعاد الصيغ التي لم ترد في السماع ولو كانت موافقة للقياس النظري، وأخيراً اعتبار ما خرج من القاعدة المطردة سماعاً منقولاً لا يقاس عليه، مثل الشاذ والنادر وما دعت إليه الضرورة الشعرية(٣).

أما عن أنواعه فيمكن تصنيف أنواع القياس في الموروث النحوي إلى اتجاهين أو نوعين رئيسيين استمرا منذ نشأة النحو حتى عصرنا الحالي، وهذان النوعان هما:

١. القياس الاستقرائي (اللغوي):

إذ ترجع نزعة هذا النوع من القياس إلى أبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) وبعض تلامذته ومن تبعهم، إذ كانوا أكثر عناية باللغة روايةً وجمعاً وتنظيماً، والقياس على الأعم الأغلب، وكانوا لا يعدون ما خالف القياس خطأً، وإنما لغات تحفظ ولا يُقاس عليها أو سماعاً لا يرد(٤).

ولقد ساد هذا النوع في ضوء قياس كلامنا على كلام العرب، وسماه تمام حسان بـ(القياس الاستعمالي) وذهب إلى أنه: "تطبيق عملي وهوانتحاء كلام العرب ومحاكاته... وهو مما يطبقه مجمع اللغة العربية في صوغ المصطلحات وألفاظ الحضارة"(٥).

ويرى الباحث أن هذا النوع من القياس هو الذي تتسع به اللغة؛ لتواكب التقدم الاجتماعي والثقافي،بوصفه وسيلة من وسائل تنمية اللغة ربما لحاجتهم إلى التعريب وتوليد ألفاظ جديدة، ووضع الاصطلاحات أكثر من حاجتهم إلى وضع قواعد النحو.

٢. القياس التجريدي (الشكلي):

---

(١) ينظر: المرجع السابق نفسه، ص٢٣٠.
(٢) ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط٨، دار المعارف، القاهرة ١٩٩٧م، ص١٦٣-١٦٤.
(٣) ينظر: محمد ولد أباه المختار، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، بيروت ٢٠٠١م، ص٣٣.
(٤) ينظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج١، ص٣٦ / وينظر: السيرافي، أخبار النحويين البصريين، مرجع سابق، ص٤٣.
(٥) ينظر: تمام حسّان، الأصول، مرجع سابق، ص١٥٣.

وهو القياس الذي لا يُعنى باطراد الظواهر اللغوية واستقراء مادتها والقياس على ما شاع منها واطرد، بل يأخذ طابعاً شكلياً يعتمد على حمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما سواء أكان هذا الحمل لمسموع على مسموع، أو مفترض على مسموع، أو حكم نحوي على آخر(١).

وقد نسبت هذه النزعة في القياس أول أمرها إلى ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ)(٢).

وظهرت هذه النزعة واضحة لدى المازني (ت٢٤٩هـ) الذي قال: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم"(٣).

أما ابن جني فقد أكثر من الاهتمام بهذا النوع من القياس والتوسع فيه، إذ كان مولعاً بالقياس كثير الأخذ به، فهو القائل: "لا تسرع إلى إعطاء اليد بانتقاض بابه، والقياسَ القياس"(٤).

ولم يتخذ ابن جني القياس مذهباً لنفسه فحسب، بل كان يغري به، ويدعو إليه، ويحض عليه، ويبيح فيه الارتجال على أن لا يخالف المسموع(٥)، ويتبدى ذلك بقوله: "للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يُلو بنص أو ينتهك حرمة شرع"(٦).

وتسود هذه النزعة العقلية في استخدام ظاهرة القياس لدى النحاة المتأخرين، فعدوا النحو القياس، ومزجوه بمناهج دخيلة على الدرس النحوي كالفقه، والفلسفة, والمنطق، واستمر ذلك في العصر الحاضر متمثلاً بالمتشددين في حركة التصحيح اللغوي المعاصر(٧).

ولما كان القياس الحمل على المسموع فيما لم يُسمع, فلا بد من أركان يجب توافرها فيه حتى تصح عملية القياس. وهذه الأركان كما يراها النحويون أربعة، بحيث يمكن إجمالها فيما يلي(٨):

١) الأصل: ويسمى المقيس عليه، وهو الواقعة التي ثبت حكمها بالنص أو بالإجماع.

---

(١) ينظر: نحلة، محمود، أصول النحو العربي، مرجع سابق، ص١١٠.
(٢) ينظر: الأنباري، أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، مرجع سابق، ص٢٧.
(٣) ابن جني، المنصف في شرح التصريف، تحقيق عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٩م، ج١، ص١٧٥.
(٤) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج٢، ص٢٣٥.
(٥) الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، مرجع سابق، ص٢٣٢.
(٦) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج١، ص١٩٠.
(٧) ينظر: محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، دار الرشيد، بغداد ١٩٨٠م، ص١٧٥.
(٨) ينظر: الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، مرجع سابق، ص٢٣٣ / وينظر: نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، مرجع سابق، ص٩٩-١٠٠.

٢) الفرع: ويسمى المقيس أو المحمول، وهو الواقعة المراد معرفة حكمها.

٣) العلة الجامعة: وهي ما يراه النحاة من أشياء استحق بها المقيس حكم المقيس عليه.

٤) الحكم: وهو ما يتم إثباته للفرع قياساً على الأصل، وهو ثمرة القياس ونتيجته العملية.

وبهذه الأركان الأربعة يتم القياس وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول: اسم أُسْنِدَ إليه الفعل مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل: هو الفاعل، والفرع: هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة: هي الإسناد، والحكم: هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل؛ وإنما أُجْرِيَ على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد[١] وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو، ولكل ركن من هذه الأركان الأربعة شروط يجب توافرها فيه حتى تصح عملية القياس[٢].

وعلى الرغم من اتفاق النحاة على أركان القياس الأربعة إلا أنهم اختلفوا في بعض شروط المقيس عليه والمقيس، وفي ذلك يقول تمام حسّان: "شرط المطرد في السماع ألا يكون شاذاً في القياس، وإذا اطرد المقيس عليه وقل في السماع جاز القياس عليه ترخصاً في كثرة المسموع، وذلك كأن تقيس على النسب إلى شنوءة (شنئيّ) فتقول في حلوب (حَلَبي)، وإذا كثر في السماع وخالف القياس لم يجز أن نقيس عليه كما في (قرشي) و(سلمي) و(ثقفي) ومغزى هذا أن موافقة القياس في هذا المجال أولى من كثرة السماع، فإذا عرفنا هذا فهمنا السبب في قول النحاة: إن النحو هو القياس"[٣].

ويرى ابن جني أن اللغات المعتمدة لإجراء عملية القياس ليست جميع لغات العرب، وإنما يقاس على لغات معينة، فالمعروف أن لغات العرب مختلفة من حيث درجة فصاحة المتكلمين بها، فلغة قريش وهي بعض قيس أفصح اللغات وهي التي يؤخذ بها ويقاس عليها ولا يقاس على ما ندر من اللغات[٤]؛ لأنّ قريش ارتفعت في الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضبَّة، وتلتلة بهراء[٥].

---

(١) ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص٦٠ / وينظر: الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، مرجع سابق، ص٢٣٣.
(٢) للوقوف على هذه الشروط ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص٦١-٨٢.
(٣) ينظر: تمام حسان، الأصول، مرجع سابق، ص١٥٦.
(٤) ينظر: الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، مرجع سابق، ص٢٤٢-٢٤٣.
(٥) ابن جني ، الخصائص، مرجع سابق، ج٢، ص١٣.

وصفوة القول، فإن النحاة متفقون على أنّ ما يقاس عليه هو الكثير المطرد في لغات القبائل العربية الفصيحة، فإنّ قلّ الشيء في هذه اللغات وخالف ما عليه بقية الباب، فهو الشاذ الذي لا يقاس عليه... ويقال للقياسي: الأصل والمطرد والكثير والغالب وأشباهها مما يفيد الكثرة والقوة، كما يقال للشاذ: القليل والنادر وأمثالها مما يفيد القلة والضعف أيضاً[١].

وكيف دار الأمر، فقد أسهم القياس في إقامة البناء الفكري للدرس النحوي عند العرب فكان أحد ركائزه القوية بوصفه أصلاً من أصول النحو المعتبرة، حتى أنه فرض نفسه في أكثر من موضع في المؤلفات النحوية بأقسامه المختلفة التي أوجدتها الحركة العقلية عند النحاة.

ويرى الباحث أن المتتبع لحركة القياس في الدرس النحوي عند العرب، يجد أن التوجهات الفكرية لنحاة المذهب البصري هي التي كانت تؤثر في توجيه حركة بوصلته بما يتناسب والعقلية البصرية في إقامة صرح النظرية النحوية، ابتداءً بجهود ابن أبي إسحاق الحضرمي، ومروراً بالخليل وسيبويه، ليبلغ ذروة مجده على يدي أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني، حتى ليمكن القول إنّ لهذه الجهود أكبر الأثر في نضج القياس وتطوره وتوجيه مسيرته داخل حلقات الدرس والتأليف.

أما عن موقف ابن جني من القياس في كتابه "المحتسب" فقد استفاد ابن جني من هذا الأصل في تدعيم صحة الكثير من الآراء والمذاهب النحوية التي ساقها ابن جني في تضاعيف هذا الكتاب، فالقياس حقيقة غنية عن الدليل، وفي هذا دلالة واضحة على استغلال ابن جني لأدلة الصناعة ومنها القياس في تقرير الكثير من الأحكام المتصلة بمسائل صوتية أو صرفية أو نحوية. وبناءً على ذلك يمكن دراسة القياس عند ابن جني وبيان موقفه منه من خلال كتابه "المحتسب" وفقاً للتقسيم الآتي فيما يلي من مباحث إن شاء الله.

---

(١) ينظر: عباس حسن، اللغة والنحو، مرجع سابق، ص٣٩.

* المبحث الثاني: موقف ابن جني من القياس في المسائل الصوتية.

فعلى صعيد المستوى الصوتي استدل ابن جني بالقياس في تدعيم صحة الكثير من المسائل الصوتية سواء كانت ذات علاقة بقضية التأثر والتأثير بين الأصوات على مستوى الصوامت أو الصوائت وأثر ذلك في عملية الإتباع التقدمي أو الرجعي لحركة ما قبلها أو بعدها، بالإضافة إلى المسائل االصوتية المتعلقة بالوصل والوقف والإمالة وأثر القياس بأنواعه من قياس النظير أو النقيض وغيره في تفسير هذه الظواهر وتدعيم صحتها، وهذا لا يمنع من أن يرفض ابن جني عدداً من الأوجه في مجال التقعيد الصوتي لمخالفتها القياس، أو قلة نظائرها، لأن الملاك العام لدى ابن جني هو القياس على الكثير والشائع من كلام العرب، ورفض ما خالف هذا القياس أو تضعيفه.

ومن الأمثلة على استدلال ابن جني بالقياس فيما يخص الجانب الصوتي للصوائت ذهابه إلى تدعيم جواز تحريك لام الجر بالضم على الإتباع التقدمي لحركة ما قبلها، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة إبراهيم بن أبي عبلة لقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ للّهِ﴾[١] بضم الدال واللام[٢] فقد ذهب ابن جني إلى تقوية هذا الوجه الصوتي على غيره من الوجوه لقوته في القياس من عدة جوانب، ومما قاله في ذلك: " فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر، فصارت (الحمدُ لُله) كُعُنق وطُنُب، و(الحمدِ لِله) كإبِل وإطِل، إلا أنّ (الحمدُ لُله) بضم الحرفين أسهل من (الحمدِ لِله) بكسرهما من موضعين:

أحدهما "أنه إذا كان إتباعاً فإن أقيس الإتباع أن يكون الثاني تابعاً للأول؛ وذلك أنه جار مجرى السبب والمسبَّب، وينبغي أن يكون السبب أسبق رتبة من المسبب، فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال كما نقول: مُدُّ وشدُّ، فتتبع الثاني الأول، فهذا أقيس من إتباعك الأول للثاني في أُقتُل... فكما أنّ مُدُّ أقيس إتباعاً من: " أُقتُل فكذلك "الحمدُ لُله" أسهل مأخذاً من الحمدِ لِله"[١].

---

(١) سورة الفاتحة، آية ٢.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١.
(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٧-٣٨.

ومن استدلال ابن جني بالقياس في تدعيم صحة الجانب الصوتي للمسائل ذات الارتباط الصائتي ذهابه إلى جواز كسر الميم في (خمِسون) قياساً على نظيره في عشرة، ومن ذلك ما ذكره ابن جني أثناء تعرضه لما أنشده أبو زيد في نوادره إذ قال: [من الرجز]

عَلامَ قَتْلُ مُسلِمٍ تَعَمُّدَا مُذْ سَنَةٌ وخَمِسون عَدَدَاً[١]

وبعد أن قدّم ابن جني عدداً من التخريجات لصحة وجه هذه المسألة بجانبها الصوتي، لجأ في خاتمة حديثه إلى القياس على نظائر هذا الوجه لتأكيد صحة جوازه، إذ أورد في ذلك قائلاً: "وأنّه أيضاً في ذلك: ما جاء عنهم من قولهم: إحدى عشْرة وعشِرة، فصار خَمِس من خَمِسون بمنزلة عَشِرة، وصار خَمْسون بمنزلة عَشْر"[٢].

وفي هذا الصدد – أيضاً – ذهب ابن جني إلى جواز فتح لام الفعل المعتل بالياء قياساً على الشبه في ياء الإضافة، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ﴾[٤] بفتح الياء فيهما جميعاً[٥].

فقد استدل ابن جني بالقياس على صحة هذا الوجه، ومما أورده في تأييد ذلك قوله: "فأشبه آخره آخر ما لك فيه ضمير وإن كان مضافاً إليه، كقولك: غلاميَ وداريَ. فلما تشابه الآخران بكونهما ياءين، وهناك – أيضاً – للمتكلم ضميران، وهما المرفوع في (أدري) والمجرور في (داري) و(غلامي) أشبه آخر أدري – لما ذكرنا – آخر (داري) و(صاحبي)؛ ففتحت الياء في (أدريَ) كما تفتح في نحو (داري) و(غلامي)"[١]... فكذلك شبهوا ياء (أدري) بياء غلامي وداري من حيث ذكرنا[٢].

---

(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٨٦ / وورد في الخصائص (تعبدا) بدلاً من تعمداً، ينظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج٢، ص٧٩.
(٢) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٨٧.
(٣) من قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ سورة الأنبياء، آية ١٠٩.
(٤) من قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾ سورة الأنبياء، آية ١١١.
(٥) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٧، ص٤٧٤.
(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٦٨.
(٢) المرجع السابق نفسه، ج٢، ص٦٩.

أما فيما يختص بالمسائل الصوتية المتعلقة بالوصل والوقف والإمالة وغيرهما مما يتصل بهذه الموضوعات، فقد استفاد ابن جني من القياس بأنواعه من قياس الشبه أو النظير أو النقيض، في تفسير هذه الظواهر الصوتية وتدعيم صحتها.

ومن الأمثلة على ذلك ذهابه إلى جواز إجراء الوصل مجرى الوقف قياساً على النقيض، من ذلك ما ذكره. أثناء تعرضه لقراءة الزهري لقوله تعالى: ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾[١] بفتح الميم وتشديد الراء[٢].

فقد استفاد ابن جني من القياس لتجويز الوجه القرائي لهذه المسألة الصوتية، ومما ذكره في ذلك مستدلاً بالقياس على صحة وجه هذه المسألة قوله: "فقياسه أن يكون أراد تخفيف المرء... إلا أنه نوى الوقف بعد التخفيف، فصار (المرَ) ثم ثقّل للوقف على قول من قال: هذا خالدّ، وهو يجعلّ، ومررت بفرجّ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف فأقر التثقيل بحاله"[٣].

وذهب ابن جني إلى جواز إجراء المنفصل مجرى المتصل مستدلاً على ذلك بقياسه على النقيض، من ذلك ما ذكره في أثناء تعرضه لقراءة مجاهد لقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا﴾[٤] بإثبات الألف مع سكون الدال[٥]، ومما أورده ابن جني مستعيناً بالقياس لتأكيد وجه هذه المسألة وتدعيم صحتها، قوله: "فإنما ذلك لأنه أجرى المنفصل مجري المتصل، فشبهه بشابَّة ونحو قولهم: لا هآ اللهِ ذا، بإثبات الألف في (ها)[٦]".

وقد استفاد ابن جني بالقياس لتدعيم صحة المسائل الصوتية المتصلة بالإمالة، كاستدلاله بالقياس على الشبه اللفظي في مسألة إمالة الألف، من ذلك ما ذكره في أثناء تعرضه لقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ الطَّاغُوتُ﴾[١] بالجمع[٢] (الطواغيت).

---

(١) سورة البقرة، آية ١٠٢.
(٢) ينظر: أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج١، ص٢٣٥.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٠١.
(٤) سورة الأعراف، آية ٣٨.
(٥) أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، ج٥، ص٤٩.
(٦) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٤٨.
(١) سورة البقرة، آية ٢٥٧.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٦.

ففي أثناء حديثه عن أصل كلمة (طاغوت) ووزنها الصرفي وما طرأ على بنيتها من تغييرات وتحولات، تطرق إلى إمالة الألف في بعض الكلمات مستدلاً على صحة هذا الوجه بقياسه على نظائره في اللفظ، ومما ساقه في هذا السبيل قوله: "وهذا الشبه اللفظي كثير عنهم فاشٍ متعالم بينهم؛ ألا تراهم قالوا: مررتُ بمالِك فأمالوا لشبهها بألف مالكٍ. وقالوا: طلبتا وعتتا، فأمالوا لشبه آخره بألف سكرى وبُشرى"[١].

وهناك أمثلة أخرى من هذا القبيل غير ما ذكر تدل على قوة استدلال ابن جني بالقياس لتدعيم صحة القواعد المستنبطة في مستواها الصوتي[٢].

ولم يعتمد ابن جني على القياس فقط في تقرير الأحكام والمسائل, بل اعتمد عليه في ترك بعض المسائل الصوتية لشذوذها في القياس، أو تضعيف وجهها القواعدي لضعفه في القياس، وأحياناً رفض بعض المسائل لعدم وجود نظائر لها في القياس.

ومن الأمثلة الدالة على اعتداد ابن جني بالقياس والأخذ به في تقرير الأحكام والمذاهب النحوية, ما قرره من عدم تجويز تخفيف عين الفعل المفتوح بالتسكين لشذوذه قياساً, من ذلك ما ذكره في محتسبه أثناء تعرضه لقراءة أبي عمرو لقوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾[٣] بتسكين الراء[٤].

ومما أورده ابن جني في تأكيد هذا الرأي قوله: "لا يجوز أن يكون (مَرْض) مخففاً من (مَرَض)؛ لأن المفتوح لا يخفف، وإنما ذلك في المكسور والمضموم كإِبِل وفَخِد، وطُنُب وعَضُد، وما جاء عنهم من ذلك في المفتوح فشاذ لا يقاس عليه"[٥].

وقد يُضعِّفُ ابن جني بعض المسائل الصوتية لضعف وجهها في القياس، كتضعيفه حذف الهمزة عند وصل حركة ما قبلها بما بعدها لضعفه قياساً، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة ابن محيصن لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ﴾[١] بإسقاط همزة (إحدى)[٢].

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٣٢.
(٢) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٣٦١، ج٢، ص٢٦.
(٣) سورة البقرة، آية ١٠.
(٤) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٢.
(٥) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٥٣.
(١) سورة الأنفال، آية ٧.
(٢) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٥، ص٢٧٧.

ومما ذكره ابن جني في تضعيف هذا الوجه قوله: "هذا حذف على غير قياس، ومثله قراءة ابن كثير: "إنها لحدى الكُبر"*، وقد ذكرنا نحوه، وهو ضعيف القياس"(١).

ولا يتوانى ابن جني من الاستناد على الأصل القياسي في رفض بعض المسائل الصوتية لعدم وجود نظائر لها في القياس، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة مَتّ بن عبد الرحمن لقوله تعالى: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾(٢) بسكون الهمزة(٣). إذا استدل ابن جني بالقياس لرفض هذا الوجه، ومما قاله في ذلك: " فأما أن يقدِّر به مقدِّرٌ على أنه أسكن الهمزة المتحركة اعتباطاً ألبتة هكذا فلا؛ لأنه لا نظير له"(٤).

غير أن الملاك العام عند ابن جني هو القياس على الكثير الشائع، وتقدمته على ما عداه، ومن الأمثلة على ذلك تقديمه الكسر على الضم قياساً على الكثير الشائع، إذ ذكر ذلك أثناء تعرضه لقراءة عبد الله بن يزيد لقوله تعالى: ﴿أَحَقٌّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ﴾(٥). بكسر هاء (فيه) الأولى، وضم الثانية(٦)، ومن ضمن تخريجاته لحجية تقديم الكسر على الضم في هذه المسألة، استدلاله بالقياس على الكثير الشائع، ويتبدى ذلك بقوله: "فإنْ قيل: فلمَ كُسِر الأول وضُم الآخر، وهلا عكس الأمر؟ ففيه قولان: أحدهما أنْ الكسر في نحو هذا أفشى في اللغة فقُدِّم، والضم أقل استعمالاً فأُخر"(٧).

وذهب ابن جني إلى جواز تحريك عين مضارع (فَعَل) بالفتح بدلاً من الضم إذا كانت عينه أو لامه حرفاً حلقياً؛ لموافقته القياسي على الكثير، من ذلك ما ذكره عند تعرضه لقراءة ابن مُحَيْصن لقوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ﴾(١) بفتح الياء واللام جميعاً(٢).

---

* في مصحفنا ﴿إِنَّهَا لإِحْدَى الْكُبَرِ﴾، سورة المدثر، آية ٣٥.

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٧٣.
(٢) سورة البقرة، آية ٢٨٢.
(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٧.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٤٧.
(٥) سورة التوبة، آية ١٠٨.
(٦) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، مرجع سابق، ج٥، ص٥٠٥.
(٧) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص ٣٠٢.
(١) سورة الأحقاف، آية ٣٥.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص ١٤٠.

فقد ذهب ابن جني إلى تشذيذ وجه هذه القراءة، لأن "الماضي هَلَكَ، فعل مفتوحة العين، ولا يأتي (يَفْعَل) بفتح العين فيهما جميعاً إلا الشاذ... ولكنه يأتي مع حروف الحلق إذا كانت عيناً أو لاماً، نحو: قرأ يقرأ، وسأل يسأل"(١).

ومع تقدمة ابن جني للقياس على ما كُثر وشاع، إلا أنه لا يعمد إلى تخطئة ما خالف حد الكثرة، بل يأخذ به ويجيزه إذا ورد في لغة فصيحة ووافق أقيسة النحاة العامة في تقرير القواعد والأصول.

ومن الأمثلة على ذلك في المستوى الصوتي تقديم ابن جني الأخذ بالحاء بدلاً من العين قياساً على الكثرة والشيوع، مع عدم تخطئة الوجه الآخر، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة ابن مسعود لقوله تعالى: ﴿حَتَّى حِينٍ﴾(٢) بالعين (عتى)(٣).

ومما أورده ابن جني في تأكيد ما ذهب إليه قوله: "العرب تبدل أحد هذين الحرفين لتقاربهما في المخرج، كقولهم: بُحثر ما في القبور، أي بُعثر، وضبعت الخيلُ أي ضبحت، وهو يُحنظي ويُعنظي إذا جاء بالكلام الفاحش، فعلى هذا يكون عتّى وحتّى، لكن الأخذ بالأكثر استعمالاً، وهذا الآخر جائز وغير خطأ"(٤).

وهناك أمثلة أخرى تَعْرِضُ لموقف ابن جني من المسائل الصوتية في القياس غير ما ذكر(٥).

* المبحث الثالث: موقف ابن جني من القياس في المسائل الصرفية.

اعتمد ابن جني على القياس بوصفه معياراً مهماً في الاستدلال على صحة كثير من الأحكام و المسائل الصرفية الواردة في كتابه "المحتسب"، سواء كان ذلك على صعيد البنية الصرفية في مستواها الإفرادي أو الجمعي، أو فيما يتعلق بالمصادر والمشتقات و الأوزان الصرفية وما ينبثق عن هذا كله من تقرير أحكام وقواعد، وقد يميل إلى رفض بعض الأحكام أو تضعيفها لمخالفتها

(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٦٨-٢٦٩.
(٢) سورة يوسف، آية ٣٥.
(٣) ينظر: خاطر، محمد أحمد، قراءة ابن مسعود: مكانتها، مصادرها، إحصاؤها، دار الاعتصام، القاهرة ١٩٩٠، ص١١٧.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص ٣٤٣.
(٥) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٤١، ٥٤، ٨٤، ٨٧، ج٢، ص٢٦٩،ص ٣٧١.

القياس، أو قلة نظائرها في هذا الشأن؛ لأن المنهج العام عند ابن جني هو بناء الأحكام وتقريرها – ومنها ما يتعلق بقواعد البنية الصرفية – بقياسها على الكثير الشائع أو المطرد في بابه من كلام العرب، واستبعاد ما خالف هذا القياس برفضه أو تضعيفه.

فعلى صعيد **البنية الصرفية في مستواها الإفرادي** نجد ابن جني يعتمد على القياس في تقرير بعض الأحكام وتجويزها، أو العمل على تصحيح مسار اللفظ في البنية الصرفية، وقد يذهب إلى رفض بعض المسائل الصرفية أو تشذيذها لمخالفتها ما هو مستقر في القياس. فمن الأمثلة على تجويزه لبعض الأحكام الصرفية استناداً إلى القياس ذهابه إلى جواز إعطاء الهمزة المخففة حكم الهمزة المحققة قياساً على النقيض، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿أَنبِئْهُم﴾[١] بلا همزة (أنْبِهم)[٢] وروي عنه (أنبيهم) بإشباع الكسرة[٣].

ومما يدل على ذلك ما أورده بقوله: "وإذا كان (أنبيهم) إنما هو على التخفيف القياسي، فكأن الهمزة حاضرة لأنها هي الأصل، إذ كان التخفيف له أحكام التحقيق، ألا ترى إلى صحة الواو والياء في تخفيف ضوء وفيء، وذلك قولك: هذا ضَوٌ وفَيٌ ...، إذ يدل على أن الواو والياء لما تحركتا بحركة الهمزة المحذوفة للتخفيف كانتا لذلك في حكم الساكنين، فكما تصحان هنا ساكنتين في ضوء ونوء وفيء وشيء، كذلك صحتا متحركتين في ضَوٍ ونَوٍ وشَيٍ،... فكما تكون الهاء مضمومة مع التحقيق في قوله: (أنبئهُم) فكذلك تكون مضمومة مع التخفيف في قولك: (أنبيهُم) لما بيّناه من أن حكم الهمزة المخففة حكم المحققة"[٤].

وقد يستخدم ابن جني أنواعاً أخرى من القياس في استدلاله على صحة بعض المسائل الصرفية في مستواها الإفرادي، كاستدلاله على صحة جريان الاسمين المركبين مجرى الاسم الواحد حملاً على نظائره في القياس.

---

(١) سورة البقرة، آية ٣٣.
(٢) ينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج١، ص٢٤٠.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٦٦.
(٤) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٦٨.

ومن الأمثلة على ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة طلحة بن سليمان لقوله تعالى: ﴿أَحَدَ عَشَرَ﴾[١] بسكون العين[٢]. ومما ذكره في ذلك قوله: "ومما يدلك على أن الاسمين إذا جريا مجرى الاسم الواحد بالتركيب عوملا في مواضع معاملته – ما حكاه أبو عمرو الشيباني من قولهم في (حضْرَمَوْت): (حَضْرَمُوْت) بضم الميم ليكون كحَذْرفُوت، وتَرْنَمُوت، وعنكبوت"[٣].

وقد يذهب ابن جني إلى تصحيح اللفظ في البنية الصرفية المفردة استناداً إلى ما هو مقرر في القياس، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة عيسى بن عمر لقوله تعالى: ﴿إِسْرَائِيلَ﴾[١] بياءين بعد الألف (إسرايِيل)[٢].

فقد أشار في هذه القراءة إلى مسألة تخليط العرب بالاسم الأعجمي، مستشهداً على ذلك بقول الشاعر: [من الرجز]

هَل تَعْرِف الدّارَ لأمِّ الخَزرَج ِ مِنْها فظَلْتَ اليوم كالمُزَرَّج[٣]

فقد صحح ابن جني ما ورد في هذا البيت من خطأ اعترى البنية الصرفية لاسم المفعول في كلمة (كالمُزرَّج) لأن القياس في اسم المفعول من غير الثلاثي "أن يكون كاسم فاعله، ولكن بفتح ما قبل الآخر"[٤] ومن هنا استدل ابن جني بالقياس لتصحيح صيغة اسم المفعول، ومما ذكره في ذلك قوله: "وقياسه كالمُزْرَجَنْ؛ لأنه من الزرجون وهو الخمر، والنون في زرجون ينبغي أن تكون أصلاً بمنزلة السين من قربوس, وأنشدنا لرؤبة:

في خِدْر مَيّاس ِ الدُّمَى المُعَرْجَن ِ*

فهذا من العرجون، وكذا كان قياسه أن يقول: المزرجن"[٥].

---

(١) سورة يوسف، آية ٤.
(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٦، ص٢٣٧.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٣٢.
(١) سورة البقرة، آية ٤٠.
(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج١، ص٢٧٨
(٣) البيت مجهول قائله، ينظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج١، ص٣٦٠.
(٤) الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، المكتبة التجارية، مكة المكرمة ١٩٥٣م، ص٧٩.
*** في الديوان ورد بلفظ (معرجن)/ينظر: ديوان رؤبة، مرجع سابق،ص١٦١/ والمعرجن:من العرجون وهو ما يحمل التمر وهو من النخل كالعنقود من العنب، ينظر: شرح ديوان رؤبة بن العجاج، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٢٠١١م، ج١، ص٨٤.**
(٥) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٨٠.

ولا يتوانى ابن جني من تضعيف بعض المسائل أو وصفها بالشذوذ، لضعفها في القياس ومن الأمثلة على ذلك ذهابه إلى الحكم بتشذيذ إتباع الكسر للكسر في البنية الصرفية المفردة قياساً على النقيض في امتناع إتباع الضم للضم في عين (كئلية ومُدْية).

ومن ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة الحسن وأبي السَّمَّال لقوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ﴾[١] ساكنة اللام[١] فقد أشار إلى هذا الوجه الصرفي أثناء تخريجه لهذه القراءة، مستشهداً على ذلك بقول أستاذه أبي علي الفارسي، ومما أورده في هذا الصدد قوله: "يدلك على أنّ الكلمة مبنية على الألف والتاء اطراد إتباع الكسر للكسر في (سِدِارت) و(كِسِرات) مع عزة (فِعِل) في الواحد، وإنما حكى سيبويه منه: إِبِل لا غير، إلا أنّ مما يؤنس بكون حركة العين غير ملازمة ما رويناه عن قطرب فيما حكاه عن يونس: من قوله في جِرْوة: إذا قلت جِرِوات، فصحة الواو وهي لام بعد الكسرة تدلك على قلة الاعتداد بها، وعلى ذلك أن يقال: إنّ هذا شاذ، يدل على شذوذه امتناعهم أن يحركوا عين كُلْية ومُدْية، وأن يقولوا: كُلُيات ومُدُيات"[٢].

ويتابع ابن جني استدلاله بالقياس لتدعيم صحة **المسائل المتعلقة بالبنية الصرفية في مستواها الجمعي** بالتكسير وغيره، مستعيناً بأنواع القياس المختلفة من قياس الشبه أو النظير أو النقيض إلى غير ذلك من الأنواع والأساليب التي تؤكد صحة الوجه الصرفي المراد إثباته.

ومن الأمثلة على استخدام ابن جني لقياس الشبه ذهابه إلى تجويز تكسير (بأْز) على (بئزان) قياساً على الشبه اللفظي في (رأْل)، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة أيوب السختياني لقوله تعالى: ﴿وَلاَ الضَّآلِّين﴾[٣] بالهمز[٤] ومما أورد في تأكيد هذا الوجه مستدلاً عليه بقياس الشبه قوله: "فلما سُمع فيه بأْز بالهمز أشبه في اللفظ رألاً، فقيل في تكسيره: بِئْزان، كما قيل: رِئْلان"[٥].

---

(١) سورة البقرة، آية ١٧.
(١) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٢.
(٢) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٥٨.
(٣) سورة الفاتحة، آية ٧.
(٤) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١.
(٥) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص ٤٨.

وكذلك أجاز ابن جني تكسير (جواد) على (جياد) بإعلال عينه قياساً على الشبه اللفظي في ثوب وثياب، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء لقوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾[١] بتسكين الراء[٢] ومما أورده في استدلاله القياسي على صحة هذا التكسير قوله: "وقالوا أيضاً في تكسير جواد: جياد، فأعلّوا العين كما أعلوها في ثوب وثياب، فأجروا (واو) جواد مجرى (واو) ثوب"[٣].

وكما استعان ابن جني بقياس الشبه فهو يستعين بقياس النظير على نظيره في تدعيم صحة المسائل الصرفية في مستواها الجمعي، ومن الأمثلة على ذلك تجويزه جمع (فَعَل) على (فُعُل) حملاً على نظائره في القياس، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة النبي – صلى الله عليه وسلم – لقوله تعالى: ﴿إِلاَّ إِنَاثًا﴾[١] بثاء قبل النون (أُنثاً)[٢] ومما أورده في تأكيد استدلاله القياسي على صحة هذه المسألة قوله: "أما (أُثُن) فجمع وَثَن، وأصله وُثُن، فلما انضمت الواو ضماً لازماً قلبت همزة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَت﴾[سورة المرسلات، آية١١] وكقولهم في وجوه: أُجوه، وفي وُعِد، أُعِد، وهذا باب واسع. ونظير وَثَن وأُثُن أَسَد وأُسُد"[٣].

وكذلك أجاز جمع (فَعَل) على (فُعْل) مستدلاً على صحة ذلك بقياس النظير، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة ابن عباس لقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ﴾[٤] بضم الجيم وسكون الميم[٥] ومما أورده في ذلك قوله: "وأما (الجُمْل) فقد يجوز في القياس أن يكون جمع (جَمَل) كأَسَد وأُسْد، ووَثَن ووُثْن"[٦].

---

(١) سورة البقرة، آية ١٠.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق, ص٢.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص ٥٤.
(١) من قوله تعالى ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثًا﴾ سورة النساء، آية ١١٧.
(٢) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٢٨. / وابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٩٨.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٩٨.
(٤) سورة الأعراف، آية ٤٠.
(٥) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٤٣.
(٦) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٤٩.

واستدل – أيضاً – بقياس النظير على جواز جمع (فَعْل) على (فُعُل) من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة ابن عباس لقوله تعالى: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾[١] بضم العين والباء على الجمع[٢] ويتبدى ذلك بقوله: "وقد يجوز أن يكون عُبُد جمع عَبْد، كرَهْن ورُهُن، وسَقْف وسُقُف"[٣].

وكما أخذ ابن جني بقياس النظير على نظيره في اللفظ، فهو في الوقت نفسه يذهب إلى حمل بعض الوجوه الصرفية على نظائرها في المعنى دون اللفظ للاستدلال على صحة هذه الوجوه والمسائل من الناحية القاعدية.

ومن الأمثلة على استدلال ابن جني بهذا النوع من القياس ذهابه إلى جواز استعمال لفظ الجمع حملاً على نظيره في المعنى دون اللفظ، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة الحسن وابن أبي عبلة لقوله تعالى: ﴿إِلاَّ مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ﴾[١] بضم اللام[٢]. فقد أورد ابن جني تحليلاً لهذا الوجه القرائي ليصل في النهاية إلى تجويز ما أسفر عنه تحليله من وجه صرفي؛ مستدلاً على تأكيد صحته بقياسه على النظير في معناه، ومما ذكره في ذلك قوله: "... وإلى أنه يجوز أن يكون أراد إلا من هو صالون الجحيم؛ فحذف النون للإضافة، وحذف الواو التي هي عَلَم الجمع لفظاً لالتقاء الساكنين، واستعمل لفظ الجمع حملاً على المعنى دون اللفظ، كقول الله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [سورة يونس، آية ٤٢]، وله نظائر[٣].

ولا يتردد ابن جني في رفض بعض الوجوه الصرفية أو تغليطها لضعفها في القياس؛ لأن منهج ابن جني في هذا الشأن يقوم على حمل الوجوه والمسائل على ما هو قوي في القياس من خلال كثرة بابه واطراد نظائره، واستبعاد ما خالف ذلك أو تضعيفه.

---

(١) سورة المائدة، آية ٦٠.
(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٤، ص٣٠٧.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢١٥.
(١) سورة الصافات، آية ١٦٣.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٢٨.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٩١.

من ذلك ما ذكره ابن جني أثناء تعرضه لقراءة طلحة بن مصرف لقوله تعالى: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَا﴾[١] بتشديد النون[٢] فمن خلال حديث ابن جني عن تخريج هذه القراءة تطرق إلى مسألة صرفية مفادها الأصل في جمع (أصاب) هل هو بالواو أم بالهمز، ومن خلال استناده إلى القياس ذهب ابن جني إلى تجويز قلب عين الفعل المعتل الأجوف واواً بدلاً من الهمز عند تكسيره في الجمع لقوته في القياس.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل ذهب ابن جني – أيضاً – إلى تغليط ما ورد في السماع من جمع مصيبة على (مصائب) مقدماً القياس على ما عداه من أدلة في هذه المسألة.

ومما أورده ابن جني في تأكيد ذلك قوله: "ظاهر أمر عين (أصاب يصيب) أنها واو، ولذلك قالوا في جمع مصيبة: مصاوب بالواو، وهي القوية القياسية. فأما مصائب بالهمز فغلط من العرب، كهمزهم حلأت السويق، ورثأت زوجي، ونحو ذلك مما هُمز ولا أصل له في الهمز"[١].

وهناك أمثلة أخرى غير ما ذكر تدل على استعانة ابن جني بالقياس بأشكاله المختلفة في الاستدلال على صحة مسائل البنية الصرفية في مستواها الجمعي[٢].

أما فيما يتعلق **بمسائل البنية الصرفية في المصادر والمشتقات،** فلا يخفى اعتماد ابن جني على القياس بأنواعه المختلفة من قياس الموافقة أو النظير ... وغيره؛ لتدعيم صحة القواعد الصرفية الواردة في كتابه "المحتسب" من تجويزٍ لبعض الوجوه أو رفض بعضها الآخر وتضعيفه اعتماداً على مدى موافقتها للقياس أو عدمه.

فمن أمثلة استعانة ابن جني بقياس الموافقة للاستدلال على صحة القواعد والأحكام الصرفية في باب المصادر والمشتقات ذهابه إلى الحكم بمعاملة المصدر معاملة اسم الفاعل لموافقته له في معناه، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة الحسن وأبي السّمّال لقوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ﴾[٣] بسكون

---

(١) سورة التوبة، آية ٥١.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٥٣.
(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٩٤.
(٢) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٥٥، ص٧٨.
(٣) سورة البقرة، آية ١٧.

اللام[١] ومما أورده في تأكيد ذلك قوله: "والمصدر قوي الشبه باسم الفاعل الذي هو صفة... ويدلك على قوة شبه المصدر بالصفة وقوع كل منهما موقع صاحبه، وذلك نحو قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [سورة الملك، آية ٣٠] أي: غائراً، وقولهم: قمْ قائماً؛ أي: قياماً"[٢].

ومن الأمثلة على قياس النقيض ذهابه إلى الحكم بزيادة النون بعد غير المضاعف قياساً على النقيض في زيادتها بعد المضاعف، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لما ورد في الخبر عن النبي – صلى الله عليه وسلم – من "أنّ قوماً وردوا عليه فقال لهم: من أنتم؟ فقالوا: بنو غيّان، فقال عليه السلام: بل أنتم بنو رشدان"[١] إذ علّق ابن جني على هذا الخبر مستدلاً بالقياس من خلاله على زيادة النون بعد غير المضاعف حملاً على زيادتها بعد المضاعف، ومما أورده في ذلك قوله: "أفلا تراه كيف اشتق الاسم من الغيِّ والغَواية حتى حكم بزيادة النون؛ لأنه قابله بضده وهو قوله: "رشدان" وترك أن يشتقه من الغين، وهو إلباس الغيم،... فصار (غيّان) عنده مع التضعيف الذي فيه بمنزلة ما لا تضعيف فيه من نحو مرجان وسعدان، فكما يحكم بزيادة النون في مثل هذا من غير التضعيف، كذلك حكم بزيادتها مع التضعيف"[٢].

ومن الأمثلة على قياس النظير في باب المشتقات – أيضاً – ذهاب ابن جني إلى جواز كسر العين موضع المفتوح في صيغة اسم المكان قياساً على نظيره في اللفظ، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة عبد الله بن يسار لقوله تعالى: ﴿مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾[٣] بكسر الميم الثانية[٤] فقد استدل ابن جني على صحة وجه هذه المسألة الصرفية بالقياس على النظير، ويتبدى ذلك بقوله: "إلا أنه قد جعل (المَفْعِل) بكسر العين موضع المفتوح, منه المشرِق، والمغرِب، والمنسِك، والمطلِع. وبابه فتح عينه؛ لأنه من يَفْعُل، يَشْرُق، ويَغْرُب، ويَنْسُك، ويَطْلُع. فعلى نحو من هذا يكون (مَجْمِع

(١) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٢.
(٢) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص ٥٧.
(١) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٨٨.
(٢) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٨٨.
(٣) سورة الكهف، آية ٦٠.
(٤) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٨٠.

البحرين) وهو مكان – كما ترى – من جمع يجمع، فقياسه (مَجْمَع) لولا ما ذكرناه من الحمل على نظيره"[١].

ومع استعمال ابن جني لهذه الأنواع من القياس، إلا أنه يميل في استدلالاته على صحة الوجوه الصرفية بالقياس على الكثير والمطرد في بابه.

ومن الأمثلة على قياس ابن جني على الكثير والمطرد في باب المصادر والمشتقات ذهابه إلى اشتقاق صيغة المبالغة في الفعل المعتل الأجوف على وزن (فيعال) لا (فعّال) حملاً على الباب الأكثر، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – لقوله تعالى: ﴿الْحَيُّ الْقَيُّوم﴾[١] بالألف (القيّام)[٢] ومما أورده في تأكيد هذا المنحى مستدلاً عليه بالقياس قوله: "أما (القيام) ففيعال من قام يقوم، لأن الله تعالى هو القيم على كل نفس، ومثله من الصفة على فيعال الغَيْداق والبَيْطار، وأصله (القَيْوام) فلما التقت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياءً، وأدغمت فيها الياء فصارت القيّام، ومثله قولهم: "ما بالدار ديّار"، وهو (فيعال) من دار يدور، وأصلها (دَيْوار)، وأهل الحجاز يقولون للصَّوَّاغ: الصَّيَّاغ، فعلى هذا ينبغي أن يحمل لا على (فعّال)، لأنه كان يجب أن يكون صوَّاغاً، هذا هو الباب"[٣].

وفي هذا الصدد – أيضاً – استعان ابن جني بالقياس على المطرد في بابه في المسائل الصرفية المتعلقة بالمصادر، من ذلك ذهابه إلى تغليب المصدرية على الجمع في لفظي (سقاية وعمارة) حملاً على الباب الأكثر في القياس، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة أبي وجزة السعدي لقوله تعالى: ﴿سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ﴾[٤] بالجمع (سُقاة وعَمَرة)[٥] ومما ذكره في تأكيد هذا الرأي مستدلاً عليه بالقياس قوله: "ولست أدفع مع هذا أن يكون (سقاية الحاج) جمع ساقٍ و(عمارة المسجد الحرام) جمع عامر، فيكون كقائم وقيام، وصاحب وصحاب، وراعٍ ورعاء، إلا

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٣٠.
(١) سورة آل عمران، آية ٢.
(٢) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٩.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٥١.
(٤) سورة التوبة، آية ١٩.
(٥) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٥٢.

أنه أنث (فِعالاً) على ما مضى، فصار كحِجارة وعيارة، وأن يكونا مصدري سقيت وعمرت أقيس؛ لأن ذلك في اللغة أَفشى"[١].

ولا يتوانى ابن جني من رفض بعض المسائل أو تضعيفها لمخالفتها القياس، أو عدم جريانها في القياس على الكثير الشائع.

ومن الأمثلة على ذلك تضعيف ابن جني اشتقاق صيغة المبالغة (فعّال) من (أفعل) لقلة نظائرها في القياس وعدم جريانها على الكثير الشائع، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة معاذ بن جبل لقوله تعالى: ﴿إِلاَّ سَبِيلَ الرَّشَاد﴾[٢] بتشديد الشين[٣]. ومما ذكره في هذه المسألة لتأكيد ما ذهب إليه قوله: "ينبغي أن يكون هذا من قولهم رَشِدَ يَرْشَد، كعّلام من عَلِمَ يَعْلَم، أو من رَشَد يَرْشُد، كعَبَّاد من عَبَد يَعْبُد، ولا ينبغي أن يحمل على أنه من أرشد يُرْشِد؛ لأن (فعّالاً) لم يأت إلا في أحرف محفوظة، وهي أجبر فهو جبّار، وأسأر فهو سآر، وأقصر فهو قصّار، وأدرك فهو درَّاك"[١].

كذلك ذهب ابن جني إلى رفض بناء اسم المفعول من (أفعل) على وزن (مفعول) لمخالفته القياس، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقول الشاعر:

إذا ما استحمت أرضه من سمائه جرى وهو مودوعٌ وواعدُ مَصْدَق[٢]

فكلمة (مودوع) في هذا البيت جاءت مخالفة لما هو عليه القياس؛ لأنها من غير الثلاثي، إذ الأصل أن تكون (مُودَع) على وزن (مُفْعَل)، ومن هنا جاء رفض ابن جني لهذا الوجه الصرفي، ومما قاله في تأكيد ذلك: "وكان قياسه أن يكون (مُوْدَع) لأنه من أودعته، فَوَدَعَ يَدَعُ، وهو وادع، ولا يقال: ودعته في هذا المعنى فيقال مَوْدُوع، كوضعته فهو موضوع"[٣].

أما فيما يتعلق **بمسائل البنية الصرفية في الأوزان**، فقد استخدم ابن جني القياس لتدعيم صحة المسائل الواردة في هذا المجال مستعيناً بأنماطه وأشكاله المختلفة من قياس النظير على نظيره أو الضد على ضده أو الطرد، وما إلى ذلك من أنواع أخرى.

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٨٦.
(٢) سورة غافر، آية ٢٩.
(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٣٢.
(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص ٢٤١.
(٢) البيت لخفاف بن ندبة يصف فرسه / ينظر: الأصمعيات لأبي سعيد الأصمعي، تحقيق عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت ١٩٩٥م، ص١٨.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٤٢.

فمن الأمثلة على قياس النظير ذهاب ابن جني إلى الحكم بأصالة النون في وزن (فُعّال) قياساً على النظير في مثله من النوابت، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة يحيى بن وثاب لقوله تعالى: ﴿وَقِثَّآئِهَا﴾[١] بضم القاف[٢]. ومما ذكره ابن جني في تأكيد هذا الرأي قوله: "الضم في القُثَّاء حسن الطريقة؛ وذلك أنه من النوابت، وقد كثر عنهم في هذه النوابت الفُعَّال كالزُّبّاد، والقُلام، والعُلام، والثُّفّاء. ومن هنا كان أبو الحسن يقول في رمان: إنه فُعّال؛ لأنه من النبات وقد كثر فيه الفعال على ما مضى"[٣].

وكذلك ذهب ابن جني إلى تجويز (فَعَل يَفْعَل) حملاً على نظائره في القياس، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة ابن محيصن لقوله تعالى: ﴿وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾[١] بفتح الياء واللام ورفع الكاف[٢].

فعلى الرغم من اعتراف ابن جني أن هذا الوجه مخالف لما عليه اللغة، إلا أنه موافق للقياس ولا يعارضه، ويتبدى ذلك بقوله: "لعمرِي إنّ ذلك ترك لما عليه اللغة، ولكن قد جاء له نظير، أعني قولنا: هلَكَ يَهْلَك، فَعَل يَفْعَل، وهو ما حكاه صاحب الكتاب من قولنا: أبى يأبى، وحكى غيره قَنَط يَقْنَط، وسلا يسلَى، وجبا الماء يجباه، وركن يركن، وقلا يَقلى، وغسا الماء يَغسَى"[٣].

ويستعين ابن جني بقياس النظير ليستدل به على جواز إتيان (إفعيل) مفتوحة الهمزة (أَفعيل) حملاً على بعض النظائر، وقد أشار ابن جني إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿الإِنجِيلِ﴾[٤] بفتح الهمزة (الأَنجيل)[٥].

---

(١) سورة البقرة، آية ٦١.
(٢) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٦.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص ٨٧.
(١) سورة البقرة، آية ٢٠٥.
(٢) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٣ / وابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص ١٢١ .
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٢١.
(٤) سورة آل عمران، آية ٣.
(٥) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٩.

فعلى الرغم من وصفه لهذا الوجه بالغرابة[١]، إلا أنه حاول تخريجه مستعيناً بالقياس للاستدلال على إثبات صحته, ومما أورده في تأكيد ما ذهب إليه قوله: "وبعد فقد حكى أبو زيد في السِّكِّينة: السَّكِّينة، بفتح السين وتشديد الكاف، فهذا (فَعِّلية) وإنْ لم يكن لها نظير، وإفعيل أخو فِعِّيل، وأحسبني سمعت في بِرْطيل بَرْطيل، فهذا فَعْليل بفتح الفاء، وأَفعيل، وفَعليل، وفَعِّيل يكاد يكون مثالاً واحداً"[٢].

ومن الأمثلة على استدلال ابن جني بقياس النقيض في المسائل المتعلقة بالأوزان الصرفية ذهابه إلى جواز مجيء الأفعال على وزن (فَعِيْل) من (فَعَلَ) في غير المضاعف حملاً على مجيئه في المضاعف، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة أبي السَّمَّال لقوله تعالى: ﴿فَإِن زَلَلْتُمْ﴾[١] بكسر اللام[٢].

فمن خلال تخريجه لهذه القراءة وما أسفرت عنه من الوجه الصرفي المذكور، نجد ابن جني يسوغ هذا الوجه مستدلاً عليه بالقياس، ومما ذكره في ذلك قوله: "هما لغتان: زللَت وزلِلت، بمنزلة ضللَت وضلِلت، إلا أنّ الفتح فيهما أعلى اللغتين، واسم الفاعل منهما ضالٌّ، ولو جاء ضليل لكان قياساً على ما جاء عنهم من (فعيل في فَعَل) من المضاعف، نحو خفَّ فهو خفيف، وعزَّ فهو عزيز، وقلَّ فهو قليل، وجدَّ فهو جديد. وذلك أنه قد جاء فعيل في فعل من غير المضاعف، وذلك كسد البيع فهو كسيد، وفسد فهو فسيد، فلما جاء ذلك في غير المضاعف كان المضاعف أولى به"[٣].

ومن قياس النقيض – أيضاً – ذهاب ابن جني إلى إرجاع أصل (قَوِيَ) إلى (فَعُل) حملاً على (ضَعُفَ) إجراءً للشيء مجرى نقيضه، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة طلحة بن سليمان لقوله تعالى: ﴿رُطَبًا جَنِيًّا﴾[٤] بكسر الجيم[٥].

---

(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص ١٥٣.
(٢) المرجع السابق نفسه، ج١، ص ١٥٤.
(١) سورة البقرة، آية ٢٠٩.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٣.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٢٢.
(٤) سورة مريم، آية ٢٥.
(٥) أبو حيان، البحر المحيط في تفسير القرآن، مرجع سابق، ج٧، ص٢٥٥.

ومما أورده ابن جني في تأكيد هذا الرأي قوله: "وبعد فالعرب تجري الشيء مجرى نقيضه، كما تجريه مجرى نظيره. ألا تراها قالت: طويل كما قالت: قصير، وشبعان كجوعان، وكَرُم كَلَؤُم، وعَلِم كجَهِل، ولأجل هذا قال بعضهم: إنّ قوي فَعُل في الأصل حملاً على نقيضه الذي هو ضَعُفَ"(١).

ويميل ابن جني في بناء استدلالاته القواعدية في مستواها الصرفي على الكثير المطرد في بابه، ومن الأمثلة على استعانة ابن جني بالقياس على الكثير الشائع للتدليل على صحة الأحكام والمسائل، ذهابه إلى تفضيل صيغة (فعّل) على (أفعل) في الفعل (دَرَسَ) قياساً على الكثير الشائع من كلام العرب، من ذلك ما ذكره ابن جني أثناء تعرضه لقراءة أبي حيوة لقوله تعالى: ﴿تَدْرُسُون﴾(١) بضم التاء وسكون الدال وكسر الراء(٢) ومما أورده ابن جني في تأكيد ما ذهب إليه قوله: "ينبغي أن يكون هذا منقولاً من درس هو وأدرس غيره، كقولك: قرأ وأقرأ غيره. وأكثر كلام العرب درس ودرّس غيره، وعليه جاء المصدر على التدريس"(٣).

وكذلك أجاز ابن جني زيادة النون في وزن (فعلان) قياساً على الأكثر في بابه، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة السُّلمي لقوله تعالى: ﴿أَيَانَ مُرْسَاهَا﴾(٤) بكسر الهمزة(٥)، ومما ذكره ابن جني في تأكيد ذلك قوله: "أما أيّان بفتح الهمزة ففَعْلان، وبكسرها فِعْلان، والنون فيهما زائدة، حملاً على الأكثر في زيادة النون في نحو ذلك"(٦).

ولا يمانع ابن جني من رفض بعض الوجوه في وزنها الصرفي على الرغم من ورودها في السماع لمخالفتها القياس، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة يحيى بن وثاب لقوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّار﴾(٧) بفتح النون(٨) إذ قدّم ابن جني القياس على السماع من خلال رفضه للأمثلة أو البُنى الصرفية على وزن (فَعِيل) المشتقة من (فَعِل)؛ لانعدام هذا الوزن في أقيسة العربية، ويتبدى هذا الطرح مما أورده ابن جني بقوله: "نِعْم الرجل ونحوه نَعِم كعَلِم، وكل ما كان على (فَعِل) وثانيه حرف حلقي فلهم فيه أربع لغات، فعلى هذا تقول: نَعِمَ الرجل، وإن شئت نَعْم، وإن شئت نِعْمَ، وإن

---

(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص ٤١.
(١) سورة آل عمران، آية ٧٩.
(٢) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص ١٦٣ / وابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٢١.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص ١٦٤.
(٤) سورة الأعراف، آية ١٨٧.
(٥) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٥، ص٢٣٧.
(٦) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص ٢٦٨.
(٧) سورة الرعد، آية ٢٤.
(٨) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص ٣٥٦ / وورد في مختصر ابن خالويه، بكسر النون والعين، وينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٦٦.

شئت نِعِمَ، فعليه جاء: (فنَعْم عقبى الدار)... وروينا عن قطرب: نَعِيم الرجل زيد، بإشباع كسرة العين وإنشاء ياء بعدها كالمطافيل والمساجيد، ولا بد أن يكون الأمر على ما ذكرنا؛ لأنه ليس في أمثلة الأفعال (فعِيل) ألبتة"[١].

وهناك أمثلة أخرى متعددة غير ما ذكر[١].

* المبحث الرابع: موقف ابن جني من القياس في المسائل النحوية.

لا يكاد يختلف موقف ابن جني من القياس في المسائل النحوية من خلال كتابه "المحتسب" عن موقفه العام من مسائل العربية في مستواها الصوتي أو الصرفي، فقد استفاد ابن جني من هذا الأصل في تدعيم صحة كثيرٍ من الآراء والمذاهب النحوية، التي ساقها في تضاعيف هذا الكتاب، فهو شديد الاعتماد على القياس في الاستدلال على صحة كثيرٍ من الأحكام النحوية في أبوابها المختلفة سواء أكان ذلك في المرفوعات، أو المنصوبات، أو المجرورات، أو المجزومات، أو مسائل متفرقة في العربية وأساليبها، كأسلوب القسم، وبعض التوابع، واسم الفعل وغيرها، مستعيناً في إثبات صحة هذه الوجوه بأنواع القياس المختلفة من قياس الشبه، أو النظير، أو النقيض، أو الموافقة، أو الطرد... إلخ.

واستناداً إلى هذا الأصل نفسه لا يتردد ابن جني من رفض بعض الوجوه أو تضعيفها لمخالفتها العملية القياسية أو قلة نظائرها في القياس؛ لأن المنهج الغالب في رأي ابن جني هو بناء الأحكام وجريانها في قواعد العربية بقياسها على الكثير الشائع أو المطرد في بابه من كلام العرب، فما وافق مقاييس اللغة والنحو أخذ به، وما خالفها كان على خلاف ذلك.

فعلى صعيد استدلال ابن جني بقياس الشبه في تدعيم صحة بعض الوجوه النحوية في **باب المنصوبات** – مثلاً – ما ذهب إليه من جواز تحريك آخر الفعل المضارع المعتل بالياء بالفتح من

---

(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٥٦ – ٣٥٧.
(١) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٩٤، ص١١٧، ص١١٨، ص٢٦٦، ص٣٠٤.

دون ناصب قياساً على الشبه في ياء الإضافة، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ﴾[١] بفتح الياء (أدريَ)[٢].

ومما أورده ابن جني في تعليله لهذا الوجه القرائي وما أسفر عنه من تقعيد نحوي جديد، مستدلاً بقياس الشبه على تأكيد صحته، قوله: "إذا قلت: أدري فلك هناك ضمير وإن كان فاعلاً، فأشبه آخره آخر ما فيه ضمير وإن كان مضافاً إليه، كقولك: غلاميَ ودارِيَ، فلما تشابه الآخران بكونهما ياءين، أشبه آخر (أدري) – ما ذكرنا – آخر (داريَ، وصاحبيَ)؛ ففتحت الياء في (أدري) كما تفتح في نحو (داري) و(غلامي) ... فكذلك شبهوا ياء (أدري) بياء (غلامي) و(داري) من حيث ذكرنا"[٣].

أما عن استدلاله بقياس النظير في تدعيم صحة الأحكام والآراء المتصلة بالمستوى النحوي للعربية، فيمكن التمثيل عليه – في باب المنصوبات – بما ذهب إليه ابن جني من جواز تعدية الفعل إلى مفعوله دون واسطة بحذف الخافض حملاً على نظائره في القياس لفظاً ومعنىً.

فقد أشار إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة أبي طالوت عبد السّلام بن شداد لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُم﴾[١] بضم الياء وفتح الدال على البناء للمفعول[٢].

فممّا أورده ابن جني في تجويز وجه هذه المسألة حملاً على النظير في اللفظ قوله: "هذا على قولك: خدعتُ زيداً نفسَه؛ ومعناه عن نفسه، فإن شئت قلت عن هذا: حُذف حرف الجر، فوصل الفعل. كقوله (عز اسمه): ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾[سورة الأعراف، آية ١٥٥] أي: من قومه، وقول الشاعر[٣]: أمرتك الخير، أي: بالخير"[٤].

---

(١) سورة الأنبياء، آية ١٠٩.
(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٧، ص٤٧٤.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٦٨ – ٦٩.
(١) سورة البقرة، آية ٩.
(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج١، ص٩٣.
(٣) هو عمرو بن معد يكرب، والبيت هو: أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب ، ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج١، ص٣٧.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٥١.

وذهب ابن جني إلى تجويز هذه المسألة حملاً على النظير في المعنى، واصفاً هذا المسلك بأنه من أكثر مذاهب العربية قوة وسداداً، وممّا ذكره في تأكيد ذلك قوله: "وإن شئت قلت: حمله على المعنى، فأضمر له ما ينصبه، وذلك أنّ قولك: خدعت زيداً عن نفسه يدخله معنى: انتقصتُه نفسه، وملكت عليه نفسه، وهذا من أسدِّ وأدمث مذاهب العربية"(١).

وقد علل ابن جني الحكمة من قوة الحمل على المعنى في القياس بقوله: "وذلك أنه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام فيأخذه إليه، ويصرّفه بحسب ما يؤثره عليه، وجملته: أنه متى كان من الأفعال في معنى فعل آخر فكثيراً ما يُجرى أحدهما مجرى صاحبه، فيُعْدَل في الاستعمال به إليه، ويحتذى في تصرفه حذو صاحبه"(٢).

وفي **باب المجرورات** استعان ابن جني بقياس النظير في الاستدلال على صحة جواز تناوب حروف الجر في تعدية الفعل حملاً على نظيره في المعنى، مبدياً تعليقه على هذا الوجه في كتابه الخصائص بقوله: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه؛ إيذاناً بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"(٣).

ولقد أشار ابن جني إلى هذا الوجه من مسائل التقعيد النحوي في العربية في كتابه "المحتسب" وذلك أثناء تعرضه لقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾(١) بجواز تعدية الفعل بـ(إلى) بدلاً من (الباء) أو (مع)*، مستدلاً على صحة هذا التناوب بين حروف الجر بالقياس على النظير في المعنى، وممّا أورده في تأكيد هذا الطرح قوله: "وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها ومعها، لمّا كان الرفث بمعنى الإفضاء عُدِّي بـ(إلى) كما يُعدّى (أفضيت) بـ(إلى)، نحو قولك: أفضيت إلى المرأة وهو باب واسع ومنقاد"(٢).

---

(١) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٥٢.
(٢) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٥٢.
(٣) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج٢، ص٣١٠.
(١) سورة البقرة، آية ١٨٧.
* يذهب أستاذنا الدكتور عودة أبو عودة إلى أنه لا تناوب بين الحروف في القرآن الكريم، فكل حرف له معنى خاص مستقل حسب السياق الذي يرد فيه، وقد أشار إلى ذلك من خلال محاضراته التي ألقاها على طلبة الدراسات العليا في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، وكان الباحث واحداً منهم.
(٢) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٥٢.

ويعمد ابن جني إلى استخدام أنواع أخرى من القياس في متابعته لجواز تناوب حروف الجر في تعدية الفعل، مستدلاً هذه المرة بقياس النقيض على تعدية الفعل (رضي) بـ(على) بدلاً من (عن) حملاً على نقيضه في المعنى، من ذلك ما ذكره من استحسان مذهب الكسائي في قول الشاعر:

إذا رَضِيَتْ عَليَّ بَنو قُشَيْر لعَمْرُ الله أعجبني رِضَاها[١]

ومما ذكره في استدلاله بقياس النقيض على جواز هذه المسألة قوله: "عدّى رضيت بـ(على)، كما يعدّي نقيضها وهي سخطت به، وكان قياسه: رضيت عني، وإذا جاز أن يُجرى الشيء مجرى نقيضه فإجراؤه مجرى نظيره أسوغ"[٢].

ولا يخفى الإشارة إلى ما أبداه ابن جني من استحسان لمذهب الكسائي في الأخذ بهذا النوع من القياس، واصفاً إياه باللطف وبعد الشأو في أنحاء العربية. كما في قوله: "فهذا مذهب الكسائي وما أحسنه! وذلك أنه إذا رضي عنه فقد أقبل عليه؛ فكأنه قال: إذا أقبلت عليّ بنو قُشير، وهو غور من أنحاء العربية طريف ولطيف ومصون وبطين"[٣].

ومن الأمثلة الأخرى على قياس النقيض ذهاب ابن جني إلى جواز حذف النون الأصلية من الفعل المضارع حملاً على النقيض في تشبيه الأصل بالزائد لاتفاق اللفظين، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة من قرأ لقوله تعالى: ﴿نُنجِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[١] بحذف النون الثانية[٢].

فقد استعان بالقياس على النقيض في الاستدلال على صحة هذا الوجه، وممّا أورده في تأكيد ذلك قوله: "فحذف النون الثانية وإن كانت أصلية، وشبهها – لاجتماع المثلين – بالزائدة. فهذا تشبيه أصل بزائد لاتفاق اللفظين"[٣].

أما على صعيد استدلال ابن جني بقياس الموافقة في المسائل النحوية، فقد اعتمد عليه في إثبات صحة العديد من المسائل في أبواب مختلفة كالمرفوعات أو المنصوبات أو الأساليب النحوية الأخرى.

---

(١) البيت للقحيف العقيلي يمدح حكيم بن المسيب القشيري / ينظر: الخصائص، لابن جني، مرجع سابق، ج٢، ص٣١٣، وخزانة الأدب، للبغدادي، مرجع سابق، ج٤، ص١٣٢-١٣٣.
(٢) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٥٣.
(٣) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٥٣.
(١) سورة يونس، آية ١٠٣.
(٢) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص١١١.
(٣) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج٢، ص١١١.

ومن الأمثلة على استدلال ابن جني بقياس الموافقة في باب المرفوعات ذهابه في مسألة حذف عائد صدر الصلة المرفوع بالابتداء إلى تقدير (ما) بالاسم الموصول (الذي) حملاً على قياس الموافقة في العمل والمعنى. من ذلك ما ذكره ابن جني أثناء تعرضه لقراءة رؤبة ابن العجاج لقوله تعالى: ﴿مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً﴾[١] بالرفع[٢] ومما أورده ابن جني في تأكيد ما ذهب إليه من حمل (ما) على الاسم الموصول مستدلاً عليه بالقياس قوله: "وجه ذلك أن (ما) ها هنا اسم بمنزلة الذي؛ أي لا يستحيي أن يضرب الذي هو بعوضةٌ مثلاً، فحذف العائد على الموصول وهو مبتدأ"[٣].

كذلك ذهب ابن جني إلى تقدير (مَنْ) الاستفهامية بمعنى الاسم الموصول (الذي) حملاً على الموافقة في معناه في القياس، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة الزُّهري لقوله تعالى: ﴿إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ﴾[١] بياء مضمومة[٢]، وممّا ذكره من الاستدلال القياسي على صحة ما ذهب إليه قوله: "ينبغي أن يكون يُعلم هنا بمعنى يُعرف، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْاْ مِنكُمْ فِي السَّبْتِ﴾[سورة البقرة، آية٦٥] أي: عرفتم، وتكون (مَنْ) بمعنى (الذي)، أي: الذي يتبع الرسول، ولا تكون (مَنْ) ها هنا استفهاماً؛ لئلا يكون الكلام جملة، والجمل لا تقوم مقام الفاعل"[٣].

وأجاز ابن جني تقدير (إنْ) بـ(ما) النافية قياساً على الموافقة لها في العمل والمعنى، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَهُ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾[٤] بكسر

---

(١) سورة البقرة، آية ٢٦.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٤.
(٣) ابن جني، مرجع سابق، ج١، ص٦٤.
(١) سورة البقرة، آية ١٤٣.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٠.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١١١ – ١١٢.
(٤) سورة النساء، آية ١٧١.

الألف[١]، ومما قاله في تخريج وجه هذه المسألة: "هذه القراءة توجب رفع يكون؛ لأن (إنْ) هنا نفي كقولك: ما يكون له ولد، وهذا قاطع"[٢].

وأكّد ابن جني – في موضع آخر – ما ذهب إليه مستدلاً على ذلك بقياس الموافقة في العمل والمعنى، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة سعيد بن جبير لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾[٣] بالنصب (عباد) و(أمثالَكم)[٤] وممّا أورده ابن جني على صحة تقدير (إنْ) بـ(ما) قوله: "ينبغي – والله أعلم – أن تكون (إنْ) هذه بمنزلة (ما)، فكأنه قال: "ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم" فأعمل (إنْ) إعمال (ما)"[٥].

وأجاز ابن جني إتيان (لمّا) بمعنى (إلا) في موضع القسم قياساً على الموافقة لها في المعنى، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة الأعرج لقوله تعالى: ﴿لَمَا آتَيْتُكُم﴾[١] بتشديد الميم[٢].

إذ قام ابن جني بتخريج هذه القراءة على عدة وجوه، ومن ضمن هذه الوجوه استدل بقياس الموافقة على جواز مجيء (لمّا) بمعنى (إلا) الداخلة على القسم، وفي هذا الشأن أورد قائلاً: "وتكون بمعنى (إلا) في نحو قولهم: أقسمت عليك لمّا فعلت، أي إلا فعلت"[٣].

وأجاز ابن جني تقدير الواو بالباء في غير القسم قياساً على الموافقة في المعنى، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة أُبيّ بن كعب والحسن البصري لقوله تعالى: ﴿ص وَالْقُرْآنِ﴾[٤] بكسر الدال[٥] وممّا ذكره في تدعيم صحة هذا الرأي مستدلاً عليه بقياس الموافقة قوله: "المأثور عن الحسن أنه

---

(١) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٣٠.
(٢) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٠٤.
(٣) سورة الأعراف، آية١٩٤.
(٤) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٤٨.
(٥) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٧٠.
(١) سورة آل عمران، آية ٨١.
(٢) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٦٤.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٦٤.
(٤) سورة ص، آية١.
(٥) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٩، ص١٣٥.

إنما كان يكسر الدال من (صادِ)؛ لأنه عنده أمر من المصاداة، أي: عارضْ عملك بالقرآن،... وليس فيه أكثر من جعل (الواو) بمعنى (الباء) في غير القسم"[١].

كذلك استعان ابن جني بقياس الموافقة للتدليل على صحة بعض المسائل في باب المنصوبات، ومن الأمثلة على ذلك تقديره (لكن) بمعنى (إلا) في باب الاستثناء المنقطع قياساً على الموافقة في العمل والمعنى.

فقد أشار ابن جني إلى وجه هذه المسألة أثناء تعرضه لقراءة الضحاك بن مزاحم لقوله تعالى: ﴿إِلاَّ مَن ظُلِمَ﴾[٢] بفتح الظاء واللام[٣]. مستدلاً بقياس الموافقة على صحة مجيء (لكن) مكان (إلا) في باب الاستثناء حملاً على موافقتها لها في العمل والمعنى، ويتبدى ذلك بقوله: "ظَلَم وظُلِم جميعاً على الاستثناء المنقطع؛ أي لكن من ظلم فإنّ الله لا يخفى عليه أمره، ودل على ذلك قوله: ﴿وَكَانَ اللّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [سورة النساء، آية ١٤٨]"[١].

ويشير ابن جني في موضع آخر من كتابه إلى فشو الاستثناء المنقطع وانتشاره في القرآن، مبيناً أهمية القياس في كشفه ومعالجة ظواهره، ومؤكداً في الوقت نفسه من حمل (لكن) على (إلا) قياساً على الموافقة، وذلك أثناء تعرضه للقراءة الفاشية من قوله تعالى: ﴿إِلاَّ مَن ظَلَمَ﴾[٢] وفي ذلك يقول ابن جني: "و(مَنْ) هناك منصوبة على الاستثناء، وهو منقطع بمعنى (لكن)، فقوله تعالى: ﴿إِنِّي لاَ يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُون * إِلاَّ مَن ظَلَمَ﴾ [سورة النمل، الآيتان ١٠-١١] معناه: لكن من ظلم كان كذا وكذا. ولعمري إن الاستثناء المنقطع فاشٍ في القرآن وغيره، إلا أنه – مع ذلك– محوج إلى التأويل، وإعمال القياس والتمحل"[٣].

---

(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٣٠.
(٢) سورة النساء، آية ١٤٨.
(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٣٠.
(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٠٣.
(٢) سورة النمل، آية ١١.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص١٣٦.

أما على صعيد استدلال ابن جني بقياس الطرد، فقد استعان به في "محتسبه" في التدليل على صحة العديد من المسائل النحوية في أبوابها المختلفة من مرفوعات أو منصوبات أو مجزومات وغيرها.

من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة الأشهب العقيلي لقوله تعالى: ﴿فَاجْنَحْ لَهَا﴾[١] بضم

النون[٢] إذ استدل ابن جني بالقياس على المطرد في بابه على تغليب الضم في عين المضارع إذا كان ماضيه غير متعدٍّ، وفي تأكيد هذا الطرح أورد ابن جني قائلاً: "جنَح يجنُح، وهي في طريق ركَد يركُد، وقعَد يقعُد، وسفَل يسفُل في قربها ومعناها، ويؤكد ذلك – أيضاً – ضرب من القياس؛ وهو أن جنح غير متعدٍّ، وغير المتعدي الضم أقيس فيه من الكسر، فقعد يقعُد أقيس من جلس يجلِس؛ وذلك أن يفعُل بابه لما ماضيه فعُل، نحو: شرُف يشرُف، ثم ألحق به قعد، وباب (يفعِل) بابه لما يتعدى نحو ضرب يضرِب، فضرب يضرِب إذاً أقيس من قتل يقتُل، كما أنّ قعد يقعُد أقيس من جلس يجلِس"[١].

وفي باب المنصوبات ذهب ابن جني إلى تأكيد قوة مجيء المضارع مكسور العين إذا كان ماضيه فعلاً متعدياً؛ حملاً على الباب الأكثر في القياس.

من ذلك ما ذكره ابن جني أثناء تعرضه لقراءة الأعرج لقوله تعالى: ﴿يَحْشُرُهُمْ﴾[٢] بكسر

الشين[٣]، ويتبدى موقف ابن جني في تأكيد هذا الرأي مستدلاً عليه بقوة بابه في القياس، حتى وإن بدا قليلاً في الاستعمال، وممّا أورده في ذلك قوله: "هذا وإن كان قليلاً في الاستعمال فإنه قوي في القياس، وذلك أن يفعل في المتعدي أقيس من يفعُل، فضرب يضرب أقيس من قتل يقتُل، وذلك أن يفعُل إنما بابها الأقيس أن تأتي في مضارع فعُل، كظُرف يظُرف، كرُم يكرُم، ثم نقلت إلى مضارع فَعَل، نحو يقتُل ويدخُل، لتخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي؛ إذ كان مبني الأفعال على اختلاف مُثُلها، من حيث كان ذلك دليلاً على اختلاف أزمنتها، فكلما خالف

---

(١) سورة الأنفال، آية ٦١.
(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٥، ص٣٤٦.
(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٨١.
(٢) سورة الفرقان، آية ١٧.
(٣) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٨، ص٩٠.

الماضي المضارع كان أَقيس، كما أنّ باب (فَعِل) إنما هو (يَفْعَل) فكما انقاد عَلِمَ يَعْلَم، فكذلك كان يجب أن ينقاد باب ضرب يضرب"[١].

وفي باب المجزومات استعان ابن جني بقياس الطرد، في الاستدلال على جواز جزم لام الأمر بدلاً من جرها، حملاً على الباب الأكثر في القياس.

من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُواْ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾[٢] بسكون اللام على الجزم في جميع ذلك[٣].

وممّا ساقه ابن جني في تأكيد وجه هذه المسألة مستدلاً على ذلك بقوتها في القياس حملاً لها على الكثير الشائع ما أورده بقوله: "إلا أنّ إسكان هذه اللام شاذ في الاستعمال على قوته في القياس؛ وذلك لأن هذا الإسكان إنما كثُر عنهم في لام الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا﴾ [سورة الحج، آية ٢٩]"[١].

ولا يتردد ابن جني من تضعيف بعض الآراء والوجوه في مسائل العربية ذات المستوى النحوي، والميل إلى عدم استحسانها؛ استناداً لضعف وجهها في القياس.

ومن الأمثلة على ذلك ذهاب ابن جني إلى تضعيف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه؛ لضعف وجهه في العملية القياسية.

إذ أشار ابن جني إلى وجه هذه المسألة أثناء تلاوته لقوله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[٢] مستعرضاً – في الوقت نفسه – التخريجات المناسبة لبيان تأنيث (أمثالها)، ممّا قاده إلى وجه هذه المسألة بحذف الموصوف (حسنات) وإقامة الصفة مقامه، غير أن ابن جني مال إلى عدم استحسان هذا الوجه النحوي والحكم بتضعيفه مستدلاً على حكمه بضعف هذا الوجه في القياس؛ لقلة نظائره في كلام العرب، وانحسار ما تأتى منه في الشعر.

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص١١٩.
(٢) سورة الأنعام، آية ١١٣.
(٣) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٤٠.
(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٢٧.
(٢) سورة الأنعام، آية ١٦٠.

ويتبدى موقف ابن جني في تأكيد رأيه من تضعيف وجه هذه المسألة استناداً إلى القياس بقوله: "فهلا حملته على حذف الموصوف، فكأنه قال: فله عشر حسنات أمثالها، قيل: حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه قبلُ ليس بمستحسن في القياس، وأكثر مأتاه إنما هو في الشعر، ولذلك ضعف حمل (دانيةً) من قوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾ [سورة الإنسان، آية ١٤] على أنه وصف جنة، أي: وجنةً دانية عليهم ظلالها، عطفاً على جنة من قوله تعالى: ﴿وَجَزَاهُم بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾ [سورة الإنسان ،آية ١٢] وجنةً دانيةً عليهم ظلالها؛ لما فيه من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، حتى عطفوها على قوله: ﴿مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ﴾ [سورة الإنسان، آية ١٣] ودانيةً عليهم ظلالها، فكانت حالاً معطوفة على حال قبلها، فلهذا يضعف تقدير الآية على: فله عشر حسنات أمثالها، بل تكون أمثالها غير صفة، لكنه محمول على المعنى، إذ كن حسنات كما ترى"[١].

وهناك أمثلة أخرى متنوعة للتدليل على موقف ابن جني من القياس في المسائل النحوية غير ما ذكر[٢].

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٣٧.
(٢) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٧٩، ٩٩، ١٤٢، ١٦٦ / ج٢، ص٢٥١.

الفصل الثالث

أصول استدلالية أخرى عند ابن جني

وفيه ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: الإجماع النحوي وموقف ابن جني منه.**
- **المبحث الثاني: التعليل النحوي وموقف ابن جني منه.**
- **المبحث الثالث: العامل النحوي وموقف ابن جني منه.**

**** المبحث الأول: الإجماع النحوي وموقف ابن جني منه.***

يرى الباحث أنه قبل الحديث عن موقف ابن جني من الإجماع النحوي في كتابه "المحتسب" لا بد من ذكر نبذة تعريفية عن مفهوم الإجماع لغةً واصطلاحاً، وعن أبرز أنواعه، ومدى حجيته ومكانته بين الأصول النحوية المعتبرة في الاستدلال على قواعد العربية ومسائلها عند النحاة.

أما عن تعريف الإجماع فيأتي في اللغة على معنيين:

أحدهما: العزم، يقال: جمع أمره وأجمعه وأجمع عليه: عزم عليه، والإجماع الإحكام والعزيمة على الشيء، تقول: أجمعت الخروج، وأجمعت على الخروج[١].

والآخر: الاتفاق على الأمر، يقال: أجمع القوم: اتفقوا[٢].

---

(١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، مادة (جمع).
(٢) ينظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مرجع سابق، مادة (جمع) / وإبراهيم مصطفى ورفاقه، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، تركيا ١٩٦٠م، مادة (جمع).

والفرق بين المعنيين أنّ الإجماع بالمعنى الأول يتصور حدوثه من الواحد، وبالمعنى الثاني لا يتصور إلا من اثنين فأكثر[١].

أما في الاصطلاح فالإجماع في أصله مصطلح فقهي، ثم أخذه النحاة عنهم، واستخدموه في دراسة النحو بوصفه أصلاً من الأصول، فهو عند الفقهاء: "اتفاق جميع المجتهدين في عصر من العصور بعد وفاة الرسول –صلى الله عليه وسلم– على حكم شرعي في واقعة من الوقائع"[١].

أما عند النحاة فالمراد به: "إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة"[٢].

والإجماع حجة في النحو بشرطين، أحدهما: عدم مخالفة المنصوص، والآخر: عدم مخالفة المقيس على المنصوص، والاحتجاج بإجماع الفريقين جائز، وفي ذلك يقول ابن جني: "اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إنْ لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه"[٣].

ويرى الباحث أنّ المعنى الاصطلاحي للإجماع موافق للمعنى اللغوي الثاني وهو الاتفاق؛ لأن هذا المعنى ينتفي حدوثه من الواحد، ولا يقع إلا من اثنين فأكثر، وكذا إجماع النحاة لا يتأتى من الفرد، بل من جماعة النحويين بصريهم وكوفيهم.

أما عن أنواع الإجماع، فقد فرّق العلماء بين الإجماع الشرعي والإجماع اللغوي، فإذا كان الإجماع على حكم شرعي من أحكام الدين كالحل والحرمة، أو الوجوب والامتناع، أو نحو ذلك كان إجماعاً شرعياً يُعنى به علماء أصول الفقه، أما إذا كان الإجماع على حكم لغوي كإجماعهم على أنّ الجر خاص بالأسماء ولا جر في الأفعال مثلاً، فذلك إجماع لغوي يُعنى به علماء أصول النحو[٤].

ويمكن رصد ثلاثة أنواع رئيسة من الإجماع اللغوي عرض لها النحاة، هي:

أ- إجماع الرواة:

---

(١) الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص٤٣١.
(١) البرديسي، محمد زكريا، أصول الفقه، دار الثقافة للنشر، القاهرة، د.ت، ص٢١٦.
(٢) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص٥٥.
(٣) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج١، ص١٩٠.
(٤) ينظر: نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، مرجع سابق، ص٧٩.

ويكون باتفاق الرواة على رواية معينة لشاهد من الشواهد[١]، من ذلك ما ذكره ابن الأنباري في معرض رده على الكوفيين، إذ ذهبوا إلى أنّ (كما) تكون بمعنى (كيما) ويجوز نصب ما بعدها، واعتدّ به أصلاً من الأصول النحوية لا تجوز مخالفته أو الخروج عليه. وكان الكوفيون قد أوردوا شواهد على أن (كما) تكون بمعنى (كيما)، وأن الفعل ينصب بها[٢].

ومن هذه الشواهد قول عدى بن زيد العبادي: [من البسيط]

اسْمَعْ حَدِيثاً كما يَوْماً تُحَدِّثُه عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إذا مَا سَائِلٌ سَألا[١]

فقرر ابن الأنباري أن لا حجة في هذا البيت؛ "لأنّ الرواة اتفقوا على أن الرواية في (تحدِّثه) بالرفع لا بالنصب؛ مؤكداً ذلك بقوله: "ولم يروه أحد (كما يوماً تحدثَه) بالنصب إلا المفضل الضبي وحده، فإنه كان يرويه منصوباً، وإجماع الرواة من نحويي البصرة والكوفة على خلافه، والمخالف له أقوم منه بعلم العربية"[٢].

ب- إجماع العرب:

أشار النحاة لهذا النوع من الإجماع، إذ عرض له السيوطي في كتابه "الاقتراح" واعتد به أصلاً يحتج به إنْ أمكن الوقوف عليه، إذ قال في ذلك: "وإجماع العرب أيضاً حجة، ولكن أنّى لنا بالوقوف عليه"[٣].

ومن الأمثلة على هذا النوع من الإجماع ما ذكره النحاة من أنّ "المقصور المنون كالصحيح من أنّ أشهر اللغات فيه حذف التنوين من المضموم والمكسور، وإبداله ألفاً من المفتوح، نحو: قام فتى، ومررت بفتى، ورأيت فتى، فإنّ العرب مجمعون على الوقوف بالألف"[٤].

---

(١) المرجع السابق نفسه، ص٧٩.
(٢) المرجع السابق نفسه، ص٧٩.
(١) هذا البيت أنشده ابن منظور ونسبه إلى عدي بن زيد العبادي / ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، مادة (كمى) باب الواو والياء، فصل الكاف / وينظر: ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد ١٩٦٥م، ص١٥٨.
(٢) الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٩٨م، ج٢، ص٥٩٢.
(٣) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص٥٦.
(٤) ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠١م، ج٦، ص٢٠١.

ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه، من ذلك ما ذكره ابن مالك في كتابه "شرح التسهيل" من الاستدلال على جواز توسيط خبر ما الحجازية ونصبه بقول الفرزدق:

فَأصْبَحُوا قدْ أعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قريشٌ وإذ ما مِثْلَهم بشرُ[١]

وردَّه المانعون: بأنّ الفرزدق تميمي تكلم بهذا معتقداً جوازه عند الحجازيين فلم يصُب[٢].

والجواب: "أن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومن مُناهم أن يظفروا بزلة منه يشنِّعون بها عليه، مبادرين إلى تخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنقل؛ لتوفر الدواعي على التحديث بمثل ذلك لو اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله"[١].

ج- إجماع النحاة:

والمراد به إجماع أهل البلدين: البصرة والكوفة[٢]، فإجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافاً لمن تردد فيه، وخرقه ممنوع، ومن ثم رُدَّ[٣]، ما لم يخالف نصاً أو قياساً، إذ لم يرد أنهم معصومون ككل الأمة، وإنما هو منتزع من استقراء اللغة[٤].

والمتتبع لكتب الخلاف النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية كـ"الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري*، و"مسائل خلافية" للعكبري*، و"ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة

(١) ينظر: ديوان الفرزدق، تحقيق سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب، مرجع سابق، ص٧٨.
(٢) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص٥٦.
(١) ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ومحمد فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠١م، ج١، ص٣٥٦.
(٢) ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص٥٥.
(٣) المرجع السابق نفسه، ص٥٦.
(٤) ينظر: الشاوي، أبو زكريا، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص٨٧.

والبصرة" لأبي بكر الشرجي الزبيدي* وغيرها، يجد الإجماع دليلاً من أدلة النحاة في الاحتجاج لما يقررون من أحكام نحوية، ومستنداً يستندون إليه في رد آراء المعارضين والمخالفين[١].

وقد استدل به النحاة في مواضع كثيرة سواء في إثبات الحكم النحوي أم في الرد على مخالفيهم في الآراء النحوية.

ففي مسألة منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر نقل عنهم أنهم: "أجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر"[١].

وفي مسألة علة إعراب الفعل المضارع، قال ابن الأنباري: "أجمع الكوفيون والبصريون على أنّ الأفعال المضارعة معربة"[٢].

وذكر ابن جني في كتابه "الخصائص" أن النحاة "قد أجمعوا على أنّ الكاف في نحو (ضربتك) من الضمير المتصل"[٣].

أما عن مخالفة الإجماع فيرى أغلب النحاة أن ذلك غير جائز، وردوا عدداً من أحكام النحاة لمخالفتها الإجماع، غير أن ابن جني كان من المجيزين بشرط أن لا يخالف القائل بها المنصوص ولا المقيس على المنصوص[٤].

وهذا يدل على أن ترتيب الأصول الاستدلالية عند ابن جني – من حيث حجيتها – النص أولاً، ثم القياس على النص، ثم الإجماع، بخلاف ترتيبها عند أهل النظر بالفقه الذين يقدمون السماع أولاً، ثم الإجماع، ثم القياس.

ولعل السبب في مخالفة ابن جني ترتيب الأصوليين من الفقهاء، أنّ حجية الإجماع عندهم تستند إلى قول الرسول –صلى الله عليه وسلم– "لا تجتمع أمتي على ضلالة"[٥] الذي أعطى لإجماعهم العصمة عن الوقوع في الخطأ، لكنه في الوقت نفسه "لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن

---

* صدر الكتاب عن المكتبة العصرية ببيروت لعام ١٩٩٨م في مجلدين، وبتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
* صدر هذا الكتاب عن دار المأمون للتراث، بدمشق، وبتحقيق محمد خير الحلواني.
* صدر هذا الكتاب عن دار عالم الكتب ببيروت لعام ١٩٨٧م، بتحقيق طارق الجنابي.

(١) نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، مرجع سابق، ص٨١.
(١) ينظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، ج٢، ص٤٩٣.
(٢) المرجع السابق نفسه، ج٢، ص٥٤٩.
(٣) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج١، ص١٠٢.
(٤) المرجع السابق نفسه، ج١، ص١٩٠.
(٥) ورد هذا الحديث في سنن ابن ماجة بلفظ: "أمتي لا تجتمع على ضلالة" / ينظر: ابن ماجة، سنن ابن ماجة، كتاب الفتن، باب السواد الأعظم، مجلد ٥، رقم الحديث (٣٩٥٠).

ولا سنة أنهم – النحاة – لايجتمعون على الخطأ"[١] لذلك قدّم القياس على إجماعهم؛ لأن النحو - كما يرى ابن جني– "علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فَرِق له عن علة صحيحة، وطريق نهجة كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره"[٢].

ويتبدى موقف ابن جني على الجانب التطبيقي بالتمثيل على ذلك برفضه لما أجمع عليه النحاة من تغليط الجر على المجاورة، إذ أورد في ذلك قائلاً: "فممّا جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: هذا جحر ضب خربٍ. فهذا يتناوله آخر عن أول، وتالٍ عن ماضٍ على أنه غلط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز رد غيره إليه"[١].

ثم يذكر حجته في مخالفة هذا الإجماع وهي قوله: "أما أنا فعندي أنّ في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير... وتلخيص هذا أن أصله: هذا جحر ضبٍّ خرب جحره؛ فيجري (خرب) وصفاً على (ضب) وإن كان في الحقيقة للجحر. كما تقول: مررت برجلٍ قائم أبوه، فتجري (قائماً) وصفاً على (رجل) وإنْ كان القيام للأب لا للرجل، والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه"[٢].

وعلى العموم، فإن كان ابن جني قال ما قال من إضعاف القول بحجية الإجماع في بعض المسائل والمواضع؛ لخرق العالم له؛ فإن من الجدير التنويه إليه أنّ ابن جني لم يسقط حجية الإجماع لكل مخالف لإجماع النحاة[٣]، بل وضع له صفات ومحددات من نحو الدقة والعناء في البحث، فليس كل مخالف تبطل حجية الإجماع لمخالفته[٤].

ففي رأي ابن جني لا يقبل رأي كل خارق للإجماع ومخالف له بأن يُقدم على "مخالفة الجماعة التي طال بحثها، وتقدَّم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل"[٥] بل المخالف الذي يُعتد بمخالفته هو الذي يناهض العلم "إتقاناً، ويثابته عرفاناً، ولا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره"[٦].

---

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٩٠.
(٢) المرجع السابق نفسه، ج١، ص١٩٠-١٩١.
(١) المرجع السابق نفسه، ج١، ص١٩٢-١٩٣.
(٢) المرجع السابق نفسه، ج١، ص١٩٣.
(٣) ينظر: حسين، حسين رفعت، الإجماع في الدراسات النحوية، عالم الكتب، القاهرة ٢٠١٠م، ص٣٢-٣٣.
(٤) ينظر: ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٩١.
(٥) المرجع السابق نفسه، ج١، ص١٩١.
(٦) المرجع السابق نفسه، ج١، ص١٩١.

وتكفي الإشارة إلى أنّ من معاني الخرق في اللغة "عدم إحسان الصنعة أو التصرف في الأمور"[١] وفي هذا المعنى ما فيه من دواعٍ للبعد والنفور عن خرق إجماع النحاة ومخالفته.

وعلى كل حال سيقوم الباحث في الصفحات القادمة بالكشف عن **موقف ابن جني من الإجماع**، وكيفية تعامله مع هذا الأصل من أصول النحو العربي، وذلك **بشكل تطبيقي من خلال كتابه "المحتسب"**.

فقد استعان ابن جني بالإجماع للاستدلال على صحة المسائل والأحكام النحوية الواردة في ثنايا كتابه المحتسب، وهو لم يقصر الإجماع على نحاة البلدين فقط بل أطلقه ليشمل إجماع كل النحاة سواء من البلدين كإجماع نحاة البصرة أو إجماع نحاة الكوفة، أو غيرهما كإجماع البغداديين في بعض المواضع، مع الإشارة إلى إجماع العرب في مواضع أخرى.

فمن الأمثلة على **إجماع النحاة من البلدين** ما قرره ابن جني من انعدام الهمزة وعدم تحققها في فعل الأمر عند الوصل؛ مستدلاً على صحة هذا الوجه من التقعيد بالإجماع، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة أبي جعفر المدني لقوله تعالى: ﴿لِلْمَلَآئِكَةِ اسْجُدُوا﴾[١] بضم التاء على الرفع[٢].

ففي أثناء تخريجه لهذه القراءة أشار إلى هذه المسألة من خلال ما حكاه من قول امرأة أعرابية رأت أبا السّرار عند بناتها فأنكرته، فقالت: أفي السَّوَتَنْتُنَّه، وهي تريد: أفي السّوءَة أنتُنَّه، فحذفت همزة (أنتنه) وألقت حركتها على تاء (السوءة) وهي مكسورة[٣].

فعلّق ابن جني على ذلك بقوله: "هذا من الشذوذ الذي لا يقاس على ضعفه... لأنه حذف همزة ثابته موجودة في الوصل"[٤] ثم أشار إلى مسألة حذف الهمزة في فعل الأمر مستدلاً على صحة ذلك بإجماع النحاة بقرينة (بلا خلاف) ويتبدى ما ذكره في ذلك بقوله: "وليست كذلك همزة (اسجدوا) لأنها بلا خلاف معدومة في الوصل أصلاً"[٥].

---

(١) ينظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مرجع سابق، مادة (خرق).

(١) من قوله تعالى﴿ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَآئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ﴾ سورة الأعراف، آية ١١.

(٢) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٤٠.

(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٤٢.

(٤) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٢٤٢.

(٥) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٢٤٢.

وفي سياق آخر ذهب ابن جني إلى عدم جواز إتيان فعل الأمر على وزن (فَعْل) بكسر الفاء، مستدلاً عليه بالإجماع، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة أبي عمرو والحسن البصري لقوله تعالى: ﴿لَتَرَوُنَّ﴾[١] بهمز الواو[٢].

ففي أثناء تخريجه لهذه القراءة أشار إلى وجه هذه المسألة مستدلاً على صحتها بإجماع النحاة ومما ذكره في ذلك قوله: "ألا ترى إلى اجتماعهم على أنه لم يُبْن (فِعْل) على الكسر"[١].

وكذلك ذهب ابن جني إلى عدم جواز حذف خبر (إنّ) إلا إذا كان اسمها نكرة، مستدلاً على صحة هذا الوجه بإجماع النحاة، إذ قال به الكوفيون ووافقهم عليه البصريون في أحد قوليهم.

ومثّل على ذلك ابن جني بما ذكره أثناء تعرضه لقراءة أبي بن كعب لقوله تعالى: ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾[٢] بحذف اللام وإضافة أو[٣] (أَوَنْتَ)، ومما يدل على ذلك ما ذكره ابن جني بقوله: "ينبغي أن يكون هذا على حذف خبر (إنّ) حتى كأنه قال: أئنك لغير يوسف، أو أنت يوسف ؟ فكأنه قال: بل أنت يوسف، فلما خرج مخرج التوقف قال: أنا يوسف. وقد جاء عنهم حذف خبر (إنّ)، قال الأعشى: [من المُنسرح]

إنّ محلاً وإنّ مرتحلاً وإنَّ في السَّفْر إذ مضى مَهَلا*

أراد: إنّ لنا محلاً، وإنّ لنا مرتحلاً، فحذف الخبر. والكوفيون لا يجيزون حذف خبر (إنّ) إلا إذا كان اسمها نكرة، ولهذا وجه حسن عندنا – أي البصريين – "[٤].

وعلى الرغم من اعتداد ابن جني بإجماع البلدين من البصرة والكوفة، إلا أنه لم يقصره عليهما فقط، بل أطلقه ليشمل كل النحاة من البلدين أو غيرهما، فقد استعان ابن جني في الاستدلال

---

(١) سورة التكاثر، آية ٦.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٧٩.
(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٣٧٢.
(٢) سورة يوسف، آية ٩٠.
(٣) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٦، ص٣٢٠.
* ينظر: ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت، د.ت، ص١٧٠.
(٤) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٤٩.

على صحة ما أورده من مسائل وأحكام نحوية بما أجمعت عليه جماعة البصريين أو الكوفيين أو البغداديين في بعض المواضع.

فقد استعان ابن جني بما **أجمع عليه نحاة البصرة** في تجويز بعض الوجوه والمسائل النحوية أو ردِّها – في بعض الأحيان – وتضعيفها.

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره ابن جني من اعتبار ما جاء على (فَعْل وفَعَل) وثانيه حرف حلقي على أنها لغات كغيرها مما ليس الثاني فيه حرفاً حلقياً، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة طلحة بن سليمان اليماني لقوله تعالى: ﴿مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ﴾[١] بفتح الهمزة (الضأَن)[٢].

وهو في هذا الشأن استدل على صحة هذا الوجه من التقعيد بما أجمع عليه نحاة البصرة، ويتبدى ذلك بقوله: "فمذهب أصحابنا فيه وفي مثله مما جاء على (فَعْل وفَعَل) وثانيه حرف حلقي، كالنَهْر والنَّهَر، والصَّخْر والصَّخَر، والنَّعْل والنَّعَل، وجميع الباب، أنها لغات كغيرها مما ليس الثاني فيه حرفاً حلقياً، كالنَّشْر والنَّشَر، والقصُّ والقصَص"[٣].

وذهب ابن جني إلى عدم جواز اجتماع الساكنين في الكلمة الواحدة مستدلاً عليه بإجماع نحاة البصرة، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة بعض أهل المدينة لقوله تعالى: ﴿يَخْطَفُ﴾[٤] بتسكين الخاء والطاء فيجمع بين ساكنين (يخْطِّف)[٥]، ومما أورده ابن جني في ذلك قوله: "الذي يجيزه الفراء من اجتماع ساكنين في نحو هذا لا يثبته أصحابنا، وإنما هو اختلاس وإخفاء فيلطف عليهم فيرون أنه إدغام"[٦].

---

(١) سورة الأنعام، آية ١٤٣.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٤١.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٣٤.
(٤) سورة البقرة، آية ٢٠.
(٥) الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٢م، ج١، ص٢٥.
(٦) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٦١-٦٢.

وكذلك ذهب ابن جني إلى تضعيف حذف الهمزة في التخفيف غير القياسي، مستدلاً على ذلك بما ذهب إليه أصحابه من نحاة البصرة، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة الزهري من قوله تعالى: ﴿إِلاَّ خَطًا﴾[١] على وزن عصا مقصوراً بغير همز (خطاً)[٢].

ومما أورده ابن جني في تأكيد ما ذهب إليه بخصوص هذه المسألة قوله: "غير أنه حذف الهمزة حذفاً على ما حكيناه عنهم من قولهم: جا يجي، وسا يَسُو. وهذا ضعيف عند أصحابنا، وإن كان قد جاء منه حروف صالحة، إلا أنه ليس تخفيفاً قياسياً، وإنما هو حذف وخبط للهمزة ألبتة"[٣].

وأنكر ابن جني همز الواو عند التقاء الساكنين في الكلمة الواحدة، مستدلاً عليه بإجماع نحاة البصرة، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة أبي عمرو والحسن البصري لقوله تعالى: ﴿لَتَرَوُنَّ﴾[١] بهمز الواو[٢]، ومما ذكره في الاستدلال على صحة ما ذهب إليه قوله: "فإنّ جميع أصحابنا تلقوا همزة هذه الواو بالفساد"[٣].

وذهب ابن جني إلى جواز إتيان (أم) بمعنى (بل) التي تفيد معنى الترك والتحول، مستدلاً على صحة هذا الوجه بما ذهبت إليه جماعة البصريين، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة ابن مجاهد لقوله تعالى: ﴿أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُون﴾[٤] بوضع (بل) مكان (أم)[٥].

ومما ذكره ابن جني في الاستدلال على صحة هذه المسألة قوله: "هذا هو الموضع الذي يقول أصحابنا فيه: إنّ (أم) المنقطعة بمعنى (بل)، للترك والتحول"[٦].

وذهب ابن جني إلى أنّ العامل من لفظ (القول) وبابه مراد مقدر في الجملة، وليس محمولاً على المعنى، مستدلاً على صحة ذلك بما قال به أصحابه من البصريين. من ذلك ما ذكره أثناء

---

(١) سورة النساء، آية ٩٢.
(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٤، ص٢٠.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٩٤.
(١) سورة التكاثر، آية ٦.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص١٧٩.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٣٧٢.
(٤) سورة الطور، آية ٣٢.
(٥) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٩، ص٥٧٤.
(٦) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٩١.

تعرضه لقراءة عبد الله بن مسعود لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾[١] بزيادة (يقولان ربنا)[٢].

وفي سبيل تأكيد ما ذهب إليه ابن جني في الاستدلال على صحة وجه هذه المسألة أورد قائلاً: "في هذا دليل على ما يذهب إليه أصحابنا من أنّ القول مراد مقدر في نحو هذه الأشياء، وأنّه ليس كما يذهب إليه الكوفيون من أنّ الكلام محمول على معناه دون أن يكون القولُ مقدراً معه. وذلك كقول الشاعر: [من الرجز]

رَجْلان ِ مِنْ ضَبَّة َ أخْبَرَانا إنَّا رَأيْنَا رجلاً عَرْيَانَا

فهو عندنا نحن على (قالا: إنّا رأينا)"[١].

واستعان ابن جني بما **أجمع عليه نحاة الكوفة** في تجويز بعض الوجوه والمسائل النحوية، أو رد بعض الوجوه وتضعيفها في بعض الأحيان.

فقد أجاز ابن جني تحريك الحرف الثاني من أصول الكلمة بالفتح إذا كان حرفاً حلقياً، مستدلاً على صحة هذا الوجه بما أجمع عليه نحاة الكوفة، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة سهل بن شعيب لقوله تعالى: ﴿جَهْرَةً﴾[٢] بفتح الهاء[٣].

ومما أورده ابن جني في تدعيم صحة وجه هذه المسألة قوله:"ومذهب الكوفيين فيه أنّه يحرك الثاني لكونه حرفاً حلقياً، فيجيزون فيه الفتح وإنْ لم يسمعوه؛ كالبحْر والبحَر، والصخْر والصخَر"[٤].

ولم يكتف ابن جني بذلك، بل ذهب إلى تأييد مذهب الكوفيين وما أجمعوا عليه بخصوص هذه المسألة وتقديمه على غيره من الآراء، لاسيما وأن السماع يعضد ما أجمع عليه الكوفيون، وفي ذلك يقول ابن جني: "وما أرى القول من بعد إلا معهم، والحق فيه إلا في أيديهم. وذلك أنني

---

(١) سورة البقرة، آية ١٢٧.
(٢) خاطر، محمد أحمد، قراءة عبد الله بن مسعود، مرجع سابق، ص٩٠.
(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٠٨-١٠٩.
(٢) سورة البقرة، آية ٥٥.
(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٥.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٨٤.

سمعت عامة عُقيل تقول ذاك ولا تقف فيه سائغاً غير مستكره، حتى لسمعت الشجري يقول: أنا محَموم، بفتح الحاء"[١].

وذهب ابن جني إلى جواز نصب الاسم على سبيل المفعولية على الرغم من تقدمه على فعله ليكون صدر الجملة؛ زيادة في العناية به، مستدلاً على صحة هذا الوجه من التقعيد بما أجمع عليه الكوفيون.

من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة اليماني ويزيد اليزيدي لقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا﴾[٢] بالبناء للمفعول (عُلِّم)[٣].

ففي أثناء تخريج ابن جني لهذه القراءة أشار إلى وجه مسألة جواز نصب الاسم المتقدم على فعله، ومما أورده في الاستدلال على صحة ما ذهب إليه بخصوص هذه المسألة قوله: "إنّ أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل، كضرب زيدٌ عمراً، فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل، فقالوا: ضرب عمراً زيدٌ، فإنْ ازدادت عنايتهم به قدّموه على الفعل الناصبِهِ، فقالوا: عمراً ضرب زيدٌ... فإن قلت: فقد قالوا: زيداً ضربته فنصبوه، وإنْ كانوا قد أعادوا عليه ضميراً يشغل الفعل بعده عنه حتى أضمروا له فعلاً ينصبه... قيل: ذلك أنه إذا نُصب على ما ذكرت فإنه لا بعدم دليل العناية به، وهو تقديمه في اللفظ منصوباً، وهذه صورة انتصاب الفضلة مقدّمةً؛ لتدل على قوة العناية به، لا سيما والفعل الناصب له لا يظهر أبداً مع تفسيره، فصار كأنّ هذا الفعل الظاهر هو الذي نصبه، وكذلك يقول الكوفيون أيضاً"[١].

وذهب ابن جني إلى جواز حذف علم التأنيث من المصدر بالتعويض عنهما بالمضاف إليه، مستدلاً على جواز صحة هذا الوجه من التقعيد بما أجمع عليه الكوفيون.

وفي ذلك يقول ابن جني: "وإليه ذهب الكوفيون في قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلاَةِ﴾ [سورة النور، آية ٣٧] أنّه أراد إقامة، وصار المضاف إليه كأنه عوض من التاء"[٢].

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ٨٤.
(٢) سورة البقرة، آية ٣١.
(٣) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج١، ص٢٣٤.
(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٦٥-٦٦.
(٢) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٤٤.

وذهب ابن جني إلى عدم إجازة إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا كان من لفظها في الاسمين الملفوظ بكل واحد منهما.

من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة ابن مسعود لقوله تعالى: ﴿هَـذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[١] بالرفع (شيخٌ)[٢].

ومما أورده ابن جني في الاستدلال على صحة هذا الوجه من التقعيد قوله: "إنّ الكوفيين لا يجيزون إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا كان من لفظها، نحو قول الله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[سورة العلق، آية ١٥-١٦]... قيل: أجل، إلا أنّ هذا اعتبار في الاسمين الملفوظ بكل واحد منهما"[١].

وقد يستعين ابن جني **بإجماع البغداديين** في تجويز بعض الوجوه والأحكام، فقد أجاز تحريك الحرف الثاني بالفتح إذا كان من الحروف الحلقية، مشيراً إلى مثل هذا الوجه أثناء تعرضه لقراءة أبي السّمّال وابن السّميفع لقوله تعالى: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ﴾[٢] بفتح القاف والراء[٣].

إذ ذهب ابن جني إلى أنّ لحرف الحلق أثراً في هذا الوجه من التقعيد مستدلاً على صحة رأيه بما أجمع عليه البغداديون بخصوص هذه المسألة، ومما قاله في ذلك: "ثم لا أُبعد من بعد أن تكون الحاء لكونها حرفاً حلقياً يُفتح ما قبلها كما تفتح نفسها فيما كان ساكناً من حروف الحلق، نحو قولهم في الصَخْر: الصَخَر، والنَعْل: النَعَل. ولعمري إنّ هذا عند أصحابنا ليس أمراً راجعاً إلى حرف الحلق، لكنها لغات؛ وأنا أرى في هذا رأي البغداديين في أنّ حرف الحلق يُؤثِّر هنا من الفتح أثراً معتداً معتمداً"[٤].

وقد يستعين ابن جني **بإجماع العرب** أو ما دل في معناه على إجماعهم؛ استدلالاً في ذلك على صحة ما يتخذه من أحكام وقواعد في هذا الشأن.

---

(١) سورة هود، آية ٧٢.
(٢) خاطر، محمد أحمد، قراءة عبد الله بن مسعود، مرجع سابق، ص١١٥.
(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٢٥.
(٢) سورة آل عمران، آية ١٤٠.
(٣) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٣، ص٣٥٤.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٦٧.

من ذلك ما ذهب إليه ابن جني من عدم جواز (نذرت بالشيء) إذا علمته وفهمته على صيغة المصدر، مثل عسى وليس، مشيراً إلى وجه هذه المسألة أثناء تعرضه لقراءة يحيى بن عمارة الذراع عن أبيه لقوله تعالى: ﴿وَلِيُنذَرُواْ﴾[١] بفتح الياء والذال[٢]. ويستدل ابن جني في التأكيد على صحة ما ذهب إليه بقوله: "ولم تستعمل العرب لقولهم: نذرتُ بالشيء مصدراً... ومنه (عسى) لا مصدر لها، وكذلك (ليس)"[٣].

ومنه – كذلك – ما ذهب إليه ابن جني من عدم جواز استعمال الكلمات على وزن (أُفـْعيل)؛ لأنه لم يرد عن العرب أن استعملوا كلمات على هذا الوزن، فعدم وجود ما يدل على هذا الوزن في لغة العرب يُعدُّ مؤشراً على إجماعهم على عدم استخدامهم له في لغتهم.

إذ أشار ابن جني إلى مثل هذا الوجه أثناء تعرضه لقراءة زيد بن ثابت لقوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةً﴾[١] بفتح الذال[٢]. وكسرها[٣]، ومما أورده في الاستدلال على صحة ما ذهب إليه قوله: "... قد أُمن أن يكون في الكلام (أُفْعيل)؛ لأنه لم يأتِ عنهم"[٤].

ويميل ابن جني – في بعض المواضع – إلى الاستعانة بما **أجمع عليه القراء** للاستدلال على صحة ما يذهب إليه من آراء وأحكام، إذ يمكن التمثيل على ذلك بما ذهب إليه ابن جني من

عدم جواز إجراء الإدغام إذا التقى ساكنان في غير المتصل، مشيراً إلى مثل هذا الوجه أثناء تعرضه لقراءة أبي عمرو لقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾[٥] بإدغام راء رمضان بما قبله[٦].

---

(١) سورة إبراهيم، آية ٥٢.
(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٦، ص٤٦٠.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٦٧.
(١) سورة آل عمران، آية ٣٤.
(٢) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٥٦.
(٣) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٣، ص١١٢.
(٤) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٦٠.
(٥) سورة البقرة، آية ١٨٥.
(٦) ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، مرجع سابق، ص١٩٩.

ومما أورده ابن جني في تأكيد صحة ما ذهب إليه؛ مستدلاً عليه بما أجمع عليه القراء ما ذكره بقوله: "إن الراء من (شهر) مدغمة في راء (رمضان). وهيهات ذلك مذهباً وعزَّ مطلباً، حتى كأنا لم نعلم أنّ الهاء في (شهر) ساكنة، وإذا أدغمت الراء في راء (رمضان) التقى ساكنان ليس الأول منهما حرف مد كشابّة ودابّة، ولا يكون ذلك إلا أن تنتقل حركة الراء الأولى إلى الهاء قبلها، ولو فُعل ذلك لوجب أن يقال: (شهُرّ رمضان) بضم الهاء، وليس أحد من القراء يدعي هذا فيه، من أدغم ومن لم يدغم"[١].

وعلى كل حال، يرى الباحث في ختام حديثه عن مبحث الإجماع وموقف ابن جني منه، أنّ أبا الفتح قد استعان بهذا الأصل – بوصفه من الأصول النحوية المعتمدة – للاستدلال على صحة الكثير من الأحكام والمسائل النحوية والصرفية الواردة في ثنايا كتابه المحتسب.

وعلى الرغم من اعتداده بإجماع نحاة البلدين من البصرة والكوفة، إلا أنه – في الوقت نفسه – لم يقصره عليهما فقط، بل أطلقه ليشمل كل النحاة من أهل البلدين أو غيرهما، كإجماع نحاة البصرة، أو الكوفة، أو نحاة بغداد، مع الإشارة إلى إجماع العرب، وما أجمع عليه القراء في مواضع استدلالية أخرى.

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٩٨.

* المبحث الثاني: التعليل النحوي وموقف ابن جني منه.

يرى الباحث أنه قبل الحديث عن موقف ابن جني من العلة والتعليل في كتابه "المحتسب" لا بد من التمهيد لذلك بذكر نبذة تعريفية عن ظاهرة التعليل في الدرس النحوي عند العرب من حيث المفهوم والنشأة وأبرز أنواعه، ومواقف النحاة منه وعلى رأسهم ابن جني في ذلك.

أما عن مفهوم العلة والتعليل في اللغة فالعلة لغةً: مأخوذة من الفعل (علَل) – بفتح اللام– وهي "المرض" إذ ورد في كتاب العين للخليل – باب العين واللام – قوله: "والعلة: المرض وصاحبها معتل والعليل المريض"(١).

وتأتي العلة بمعنى الإعاقة، وهو معنى قريب من المعنى السابق، إذ جاء في معجم المحيط في اللغة لابن عباد في حرف العين – باب العين واللام – قوله: "واعتلّه عن كذا أعاقه"(١).

والعلة الحديث يشغل صاحبه، وهذا ما أورده الخليل في معجمه إذ قال: "والعلّة: الحدث يشغل صاحبه عن وجهه..."(٢).

وتأتي العلة بمعنى السبب الطبيعي لحدوث الأشياء، إذ جاء في لسان العرب – باب اللام فصل العين – في تأكيد هذا المعنى قوله: "وهذا علة لهذا: أي سبب"(٣).

وأما التعليل فهو مصدر (علَل) – بتشديد اللام – مأخوذة من قولهم: "... وعلّله بالشيء تعليلاً أي لهاه به..."(٤).

والتعليل – أيضا – "سقي بعد سقي، وجني الثمرة مرةً بعد أخرى"(٥).

ومنه العلُّ والعلَلُ: "الشربة الثانية وقيل الشرب بعد تباعاً"(٦).

ولعله من هذا المعنى اللغوي جاءت تسمية العلة النحوية؛ لأن علة الحكم تتطلب التدبر وكثرة المعاودة؛ فهي متشابهة لعملهم في إبلهم، ومما يؤكد هذا الطرح ما أورده ابن فارس في

---

(١) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق مهدي المخزومي ورفاقه، ط٣، دار مكتبة الهلال، د.ت، مادة (علل).
(١) ابن عباد، المحيط في اللغة، الصاحب إسماعيل (ت٣٨٥هـ)، تحقيق محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت ١٩٩٤م، مادة (علل).
(٢) ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، معجم العين، مرجع سابق، مادة (علَل).
(٣) ابن منظور، لسان العرب، ط ٣، دار صادر، بيروت ١٩٩٤م، مادة (علَل).
(٤) الرازي، مختار الصحاح، مادة (علل).
(٥) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، مادة (علَلَ).
(٦) المرجع السابق نفسه، مادة (علَلَ).

معجمه، إذ قال: عاللتُ الناقة إذا حلبتها، ثم رفقتُ بها ساعة ً لتفيق، ثم حلبتها، فتلك المعالـة والعلال"[١].

أما مفهوم العلة والتعليل اصطلاحاً فيراد بمفهوم العلة والتعليل في عُرف المناطقة: "تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، كانتقال الذهن من النار إلى الدخان، وعكس التعليل هو الاستدلال وهو انتقال الذهن من الأثر إلى المؤثر"[٢].

ويفهم من هذا أن التعليل عند أهل المنطق والكلام هو إيجاد السبب الحقيقي الذي أوجد الشيء.

أما عند النحاة فهي دليل على الحكم النحوي باعتبارها أحد أركان القياس الأربع: الأصل والفرع والحكم[١].

ويمكن تعريفها بأنها القرينة أو العلامة التي إذا وجدت في الكلام أو في مقام تحقق الحكم بسببها[٢]، أو هي بيان سبب ابتداع العرب ظاهرة لغوية[٣].

وعرّفها محمد خير الحلواني بقوله: "هي تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما ورائها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه"[٤].

وتوصف العلة بأنها الركن الثالث للقياس الذي لا يتم إلا به، إذ لا بد لإلحاق المقيس بالمقيس عليه من علة تجمع بينهما[٥] فهي بمثابة العلاقة التي تربط بين المقيس بالمقيس عليه سواء كانت علاقة تماثل أو تشابه أو اطراد أو تضاد، فتسوغ إعطاء المقيس حكم المقيس عليه[٦].

---

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٧١م، مادة (علَّ).
(٢) الجرجاني، التعريفات، علي بن محمد (ت٨١٦هـ)، تحقيق محمد أبو العباس، مكتبة القرآن، القاهرة ٢٠٠٣م، ص٦٧.
(١) ينظر: الأنباري، أبو البركات، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط٢، بيروت ١٩٧١م، ص١٢٢.
(٢) ينظر: الكندي، خالد بن سليمان، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، ط٢، دار المسيرة، عمان ٢٠٠٩م، ص١٢٢.
(٣) المرجع السابق نفسه، ص١٢٣.
(٤) الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، ط٢، الرياض ١٩٨٣م، ص١٠٨.
(٥) ينظر: نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، مصر٢٠٠٤م، ص١٢٤.
(٦) ينظر: الكندي، خالد بن سليمان، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، مرجع سابق، ص١٢٣.

ويرى الباحث أنه يمكن الخروج بتعريف بجمع ما تفرق من مجمل التعريفات السابقة فالعلة النحوية هي: عنصر حفاز يربط بين الظاهرة الأصلية والمستجدة بإيجاد علاقة بينهما تسوغ وجه الحكمة في إعطاء الفرع حكم الأصل أو سبب ابتداع العرب ظاهرة لغوية.

أما عن نشأة العلة والتعليل فقد ارتبطت العلة بالدرس النحوي ارتباطاً وثيقاً، وعاصرت نشأته، وكانت في أول أمرها ساذجة بسيطة، ثم تطورت، وتعقد الحديث فيها إلى نوع من الجدل النظري لا غناء فيه، ولا قيمة له في الدرس اللغوي، والمتتبع لتاريخ الدرس اللغوي يرى ذلك واضحاً كل الوضوح(١).

وعلى الرغم من أن عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي (ت١١٧هـ): "أول من بعج النحو ومد القياس والعلل"(١).

غير أن ابن جني يرجع التعليل إلى أبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) ويرى أنه أول من نقل استعمال التعليل عن العرب فقد روى ما حكى الأصمعي عن أبي عمرو من أنه سمع رجلاً يمانياً يقول: "فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ قال: نعم، أليس بصحيفة"(٢).

ويرى ابن جني أن أبا عمرو وطبقته من العلماء المعاصرين له هم الأولى – من هذا الأعرابي – باحتذاء هذا الطريق – أي التعليل – والسير فيه.

بل ذهب ابن جني إلى أن هذا الخبر يعد بمنزلة مبدأ التعليل عند النحاة، وأنّ النحاة محقون في تعليلاتهم بعد أن سمعوا هذا الأعرابي وغيره يعللون ما ينطقون به وما يسألون عنه(٣).

ومما يؤكد هذا الطرح ما أورده ابن جني بقوله: "أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته، وقد نظروا وتدربوا وقاسوا وتصرفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غفلاً يعلل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك، ووقفهم على سمته وأمّه"(٤).

---

(١) ينظر: نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، مرجع سابق، ص١٢٤.
(١) ينظر: الجمحي، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، مرجع سابق، ج١، ص١٤ / وينظر: الأنباري، لأبي البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٨م، ص٢٧.
(٢) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، مرجع سابق، ج١، ص٢٥٠.
(٣) ينظر: الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، مرجع سابق، ص٣١٧.
(٤) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج١، ص٢٥٠.

وما أن نصل إلى عصر الخليل (ت١٧٥هـ) وسيبويه (ت١٨٠هـ) حتى غدت العلة مقصداً وغاية يتجه إليها النحاة، فقد بلغ الخليل الفراهيدي الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله وقد وضع الكثير من علل النحو[١].

وقد سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو: أأخذها عن العرب أم اخترعها من نفسه؟ فقال: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست"[١].

وكثر التعليل لدى سيبويه، سواء أكان ذلك للمفرد أم للشاذ، فلا قاعدة تبنى من غير إيجاد علة لها[٢].

فقد أثر عنه قوله عن العرب: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"[٣].

واتسع سيبويه في هذا المجال فشملت تعليلاته ما وقع في كلام العرب وما لم يقع منه، وكان اتساعه أكثر ما يكون في التعليل للقضايا الصرفية كالتعليل بالثقل والخفة، وعلى الأخص بابي القلب والإعلال[٤].

والملاحظ أن التعليل في هذه الفترة كان يتسم بالبساطة والانسجام مع روح اللغة ، والبعد عن التعقيد ومماحكات الجدل والكلام الفلسفي ؛ لأنه لم تكن لهم فيها مصادر يمتحون منها، ولا موارد يردونها، وحسبهم أنها مما تفتقت عنه ذهيناتهم وقرائحهم[٥].

ثم تلت هؤلاء العلماء طبقة أفردت للعلة كتباً خاصة بها، فوضع قطرب (ت٢٠٨هـ) كتاب (العلل في النحو)، وألف المازني (ت٢٤٧هـ) كتاب (علل النحو)... وهكذا لم يبلغ القرن الثالث الهجري نهايته حتى كانت علل النحو موضوعاً ذا قيمة، ترمقه أنظار النحاة، ويكتبون فيه، ويتخذون منه وسيلة امتحان واختبار[٦].

---

(١) ينظر: المبارك، مازن، النحو العربي: العلة النحوية، دار الفكر، ط٣، بيروت ١٩٧٤م، ص٥٣.
(١) ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط٧ ، دار النفائس، بيروت٢٠١١م، ص٦٥–٦٦.
(٢) ينظر: الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص٩٢-٩٣.
(٣) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجبل، بيروت، د.ت، ج١، ص٣٢.
(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج٤، ص٣٥٨-٣٦٠.
(٥) ينظر : المبارك، مازن، النحوية العربي: العلة النحوية، مرجع سابق، ص٥٧، ٦٩.
(٦) المرجع السابق نفسه، ص٦٩–٧١.

وأما عن تطور العلة في القرن الرابع الهجري فقد استمر البحث فيها، وزاد اهتمام النحاة بها ، فكثرت فيها مؤلفاتهم، وأطيلت أبحاثهم، وفيه صنفت العلل، فكانت تعليمية وقياسية وجدلية نظرية[١]. وتأثر البحث النحوي بالنظر الفلسفي والجدل الكلامي، حتى بدا أن القرن الرابع هو الذي سجل طغيان الفلسفة على النحو، وأرسى أسس البحث النظري فيه[٢].

وأصبح التعليل – في القرن الرابع الهجري – مظهراً من مظاهر الذكاء والفطنة وارتبط ارتباطاً وثيقاً بالثقافة المنطقية حتى جعلهما السيرافي في واد واحد، وجعلهما الرماني وجهين لعملة واحدة[١]، وهذا ما دعا أبو علي الفارسي إلى قولته: "إذا كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله عنه فليس معه منه شيء"[٢].

وذهب ابن جني إلى تمييز علل النحو عن علل الفقهاء والمتكلمين، وأنحى باللائمة على من ضعفوا علل النحاة، لأن علل النحاة تأنس بالفطرة، ويألفها الحس والشعور، ويميل إليها الطبع فهي مواطئة له.

وفي ذلك يقول ابن جني: "اعلم أنّ علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنها إنما هي أعلام، وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا، غير بادية الصفحة لنا،... فجميع علل النحو إذاً مواطئة للطباع، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد"[٣].

فالفرق بين هذه العلل النحوية وعلل الفقهاء إنما يكمن في الاتكال على الحس إذ إن علل النحاة حسية تكشف عن نتيجة الاستقراء وتفصح عنها، فهي ليست من المنطق الصوري الذي يزعم النقاد أن النحاة سطوا عليه، بل هي من المنطق المادي[٤].

وأثبت علماء هذا القرن أن النحويين كانوا يخترعون العلل معتقدين أنها هي وجوه الحكمة التي لاحظها العرب في كلامهم، فقد ظهرت في هذا القرن آراء نحوية كانت بمثابة بذور فكرية

---

(١) ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، مرجع سابق، ص٦٤ – ٦٥.
(٢) ينظر: المبارك، مازن، العلة النحوية، مرجع سابق، ص١٢٩- ١٣٠.
(١) ينظر: الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، مرجع سابق، ص٣١٩ .
(٢) السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة، مرجع سابق، ج٢، ص١٧٤.
(٣) ينظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج١، ص٤٩، ٥٢.
(٤) ينظر: تمام حسان، الأصول، مرجع سابق، ص١٦٤.

هادئة، ثم وجدت بعد ذلك بيئة ملائمة وتربة خصبة فأصبحت عماد ثورة أزكاها ابن مضاء القرطبي في النصف الثاني من القرن الخامس(١).

وكذلك ظل النحو والبحث النحوي في القرون التالية ينهل من القدماء، ومن أصول الفقه والكلام(٢).

أما عن أنواع العلل النحوية فقد نتج عن دراسة العلة في الدرس النحوي أن أصبح لها تقسيمات وأنواع متعددة، فهي عند ابن السراج (ت٣١٦هـ) نوعان:

الأول: يؤدي إلى كلام العرب، كأن تقول: كل فاعل مرفوع.

والثاني: يسمى علة العلة – ولعل هذا الاصطلاح عُرف على يدي ابن السراج أول ما عُرف – كأن تقول: لمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً...(١) وهذا "ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها"(٢).

وزاد الزجاجي (ت٣٣٧هـ) نوعاً ثالثاً، فقد جعلها ثلاثة أنواع هي:

١. العلة التعليمية: وهي التي يتوصل بها إلى تعلُّم كلام العرب، لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أننا لما سمعنا "قام زيدٌ فهو قائم"، و"ركب فهو راكب"، عرفنا اسم الفاعل، قلنا: "ذهب فهو ذاهب"، و"أكل فهو آكل"، ومن هذا النوع من العلل قولنا: "إنّ زيداً قائمٌ"، إن قيل: بمَ نصبتم زيداً؟ قلنا: بـ"إنّ" لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأنّا كذلك عُلِّمناه ونُعلِّمه... فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب"(٣).

٢. العلل القياسية: وهي التي كان الحكم فيها ناتجاً عن قياس شيء على شيء، مثال ذلك أن يُقال: لمَ نصبت (إنّ) كلمة (زيداً) في قوله: "إن زيداً قائم" فيقال: لأنها

---

(١) ينظر: المبارك، مازن، النحو العربي: العلة النحوية، مرجع سابق، ص١٣٠.
(٢) ينظر: المرجع السابق نفسه، ص١٣٢.
(١) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥م، ج١، ص٣٥.
(٢) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٣٥.
(٣) ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، مرجع سابق، ص٦٤ / وينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص٨١.

وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول فحملت عليه، فأعملت إعماله، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً"[١].

٣. العلل الجدلية النظرية: مثال ذلك ما يعتل به في باب (إنّ) بعد الاعتلال القياسي السابق، فيقال: من أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟..."[٢] وهذه الثلاثة هي ما يُطلق عليها اسم العلل الأوائل والثواني والثوالث[٣].

أما ابن جني (ت٣٩٢هـ) فقد ذهب إلى تقسيم العلل من حيث الجواز والوجوب إلى علل موجبة وعلل مجوِّزة؛ "ليفرق بين القرائن النحوية الموجبة للحكم التي لا تُخيِّر في الحكم، وبين القرائن النحوية المجوِّزة للحكم التي يكون حكمها تخييراً"[١]. ومما ذكره في تأكيد هذا الطرح قوله: "اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل وجر المضاف إليه وغير ذلك. فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصرة على تجويزها، وعلى هذا مقاد كلام العرب، وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو سبب يجوِّز ولا يوجب، من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة، هي علة الجواز لا علة الوجوب"[٢].

وهناك تقسيم آخر للعلة عند ابن جني يعتمد فيه على تصنيفها إلى علل برهانية حقيقية تمتاز بالحس، وهي التي أوجدت الحكم أو الظاهرة بالفعل ولو لم تكن هذه العلة ما وجدنا هذه الظاهرة في اللغة، وإلى علل غير حقيقية، وهي التي يسميها النحاة بالعلة تجوزاً وهي في الحقيقة ليست إلا علة فلسفية[٣].

إذ يرى أن علل النحو منها ما هو سبب حقيقي موجب، لأن الحس يسانده، ولا يمكن أن يطيق الذوق العربي غيره ومنها ما هو أسباب غير موجبة للحكم، وفي ذلك يقول ابن جني: "إنّ علل النحويين على ضربين: أحدهما واجب لا بد منه؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره. والآخر ما يمكن تحمله؛ إلا أنه على تجشم واستكراه له. الأول –وهو ما لا بد للطبع منه-: مثل قلب الألف واواً للضمة قبلها، وياءً للكسرة قبلها. أما الواو فنحو قولك في سائر: سويئر، وفي ضارب:

---

(١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ص٦٤ / وينظر: السيوطي، الاقتراح، مرجع سابق، ص٨١.
(٢) ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، مرجع سابق، ص٦٥.
(٣) ينظر: الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو، مرجع سابق، ص٣٢٥.
(١) الكندي، خالد سليمان، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، مرجع سابق، ص١٣٤.
(٢) ينظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج١، ص١٦٥.
(٣) ينظر: الكندي، خالد سليمان، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، مرجع سابق، ص١٣٢.

ضويرب. وأما الياء فنحو تحقير قرطاس وتكسيره: قريطيس، وقراطيس... فهذه علة برهانية ولا لبس فيها، ولا توقف للنفس عنها. وليس كذلك قلب واو عصفور ونحوه ياءً إذا انكسر ما قبلها؛ نحو: عصيفير وعصافير؛ ألا ترى أنه قد يمكنك تحمل المشقة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة؛ وذلك بأن تقول: عصيفوْر وعصافِوْر"[١].

ويذهب الباحث إلى تأييد ما ذهب إليه ابن جني في هذا التقسيم؛ لأنه يدل على أن العلل الحقيقية الموجبة عند النحاة هي علل مادية تميل إلى الحس والشعور، وتنأى عن الفروض والتصورات الذهنية، والتي يمكن وصفها بأنها قرائن وليست أسباباً حقيقية لتفسير الظاهرة اللغوية، ولعل هذا ما دعا الزجاجي – من قبل – إلى تقسيم العلل إلى علل تعليمية وأخرى قياسية وجدلية؛ ليدل على أن من العلل ما هو حقيقي وموجب، وبعضها غير موجب.

وبناءً على ذلك، يشترط ابن جني في العلة أن تكون مطردة، فإن قصرت عن الاطراد رفضت، وقد عبّر عن الاطراد بالتعدية، وفي هذا إشارة إلى تصنيف آخر للعلة عند ابن جني من حيث كونها متعدية أو غير متعدية، ويمكن التأكيد على ذلك بما أورده ابن جني قائلاً: "من ذلك قول من اعتل لبناء نحو: كمْ ومنْ وما وإذ ونحو ذلك بأن هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين، نحو: هلْ وبلْ وقدْ. قال: فلما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها، كما أن الحروف مبنية، وهذه علة غير متعدية، وذلك أنه كان يجب على هذا أن يبنى ما كان من الأسماء على حرفين؛ نحو يد، وأخ، وأب، ودم، وفم... ونحو ذلك"[١].

أما عند السيوطي (ت٩١١هـ) فالمعلَّل – أيضاً – له نوعان، أما الأول فهو ما كان مُعلَّلاً بعلة واحدة، وهي ما يسمى بالعلة البسيطة، "وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد، كالتعليل بالاستثقال والجوار والمشابهة ونحو ذلك، وقد تكون مركبة من عدة أوصاف اثنين فصاعداً، كتعليل قلب (ميزان) بوقوع الياء ساكنة بعد كسرة، فالعلة ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة، بل مجموع الأمرين"[٢].

وقد ذكر السيوطي العلل تفصيلاً عندما أشار إلى أن أبا عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليس أورد في كتابه "ثمار الصناعة" بأن اعتلالات النحويين صنفان: علة تطَّرِدُ على كلام

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج١، ص٨٩.
(١) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص١٧٠.
(٢) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص٧٥.

العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تُظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم[١].

وذهب الدينوري إلى أنّ العرب أكثر استعمالاً وأشد تداولاً للصنف الأول، ثم ذكر أن هذه العلل واسعة الشُّعَب إلا أن مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعاً، وهي: عِلّةُ سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلى استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلى تضاد، وعلة أوْلَى[١]. غير أن الدينوري اكتفى بذكر هذه العلل دون شرح، حتى جاء التاج ابن مكتوم الحنفي (ت٧٤٩هـ) فقام بشرح هذه العلل والتمثيل عليها، من باب التتميم والتكملة لما أتى به السابق[٢].

ولا يغفل الباحث في خاتمة هذا المطاف الإشارة إلى أبرز الأصوات التي عارضت – ولو جزئياً – العلة والتعليل في النحو العربي، وعلى رأسهم ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) إذ ينقسم التعليل – في رأي ابن مضاء – إلى نوعين: النوع الأول: أسماه (العلل الأوُّل)، والنوع الثاني: أطلق عليه (العلل الثواني والثوالث)[٣]، والفرق بين هذه العلل عند ابن مضاء أن "العلل الأوُّل بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منه بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك ولا تفيدنا"[٤].

وقد وقف ابن مضاء من أمثال العلتين الثانية والثالثة موقف المنكر، ورأى أنه لا يجاب عن السؤال عن أية علة في مثل قولنا: (قام زيدٌ) إلا عن العلة الأولى وهي: لمَ رفع زيد؟[٥].

ومما يؤكد ذلك قوله: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع، فيقول، ولمَ رُفع الفاعل، فالصواب أن يُقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام

---

(١) ينظر: المرجع السابق نفسه، ص٧١.
(١) ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص٧١، ٧٢.
(٢) ينظر: المرجع السابق نفسه، ص٧٢.
(٣) محمد عيد، أصول النحو العربي، ط٣، عالم الكتب، القاهرة٢٠٠٦م، ص١٢٩.
(٤) ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن، الرد على النحاة، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٧م، ص٦٩.
(٥) ينظر: الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، مرجع سابق، ص٣٢٠.

المتواتر... ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه، وقال: لمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل؛ لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطى الأثقل – الذي هو الرفع – للفاعل، وأعطى الأخف – الذي هو النصب – للمفعول، ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون فلا يزيدنا ذلك علماً بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم"[١].

والحق أن ابن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ) قد سبق ابن مضاء القرطبي في ثورته على النحاة وعللهم، فعدَّ ابن حزم القول بالعلة والتعليل خطأ وبدعة يحسن بالقائل بها أن يتوب عنها، ذلك أن العلة – عند ابن جزم – هي "أصَّل خطأ القوم وبعدهم عن الحقائق، وهي بدعة محدثة"[١].

والعلل لدى ابن حزم، لا يرجع شيء منها إلى الحقيقة، وإنما هو مسموع من أهل اللغة ممن يرجع في ضبطها ونقلها إليهم، وهو مع "أنه تحكم فاسد متناقض فهو – أيضاً – كذب، لأن قولهم: كان الأصل كذا، فاستثقل فنقل إلى كذا، شيء يعلم كل ذي حس أنه كذب لم يكن قط، ولا كانت العرب عليه مدّة ثم انتقلت إلى ما سمع منها بعد ذلك"[٢].

وشايع ابن مضاء القرطبي ما ذهب إليه ابن حزم في ثورته على علل النحاة، فجعل الخوض في العلة حراماً، وزيَّف تعليلات النحاة، ورفض العلل الثواني والثوالث ودعا إلى إلغائهما، ذلك أن أي ظاهرة لغوية هي من الله ولا حاجة إلى استنباط العلل، وما على العلماء عند تعرضهم لأي سؤال عن علة ظاهرة ما إلا أن يقولوا: هكذا نطقت به العرب[٣].

وقد ذهب مازن المبارك إلى أن ثورة الظاهريين على النحاة وعللهم، ومنهم – ابن حزم وابن مضاء – هي مدعاة إلى سد الأفق، وحجر اطّراد التطور الذي هو أحد سمات العقل الحي، وسبيل إلى إصابة الفكر بالترهل، وهي مظهر من مظاهر عودة الفقه إلى التأثير في الفكر النحوي

---

(١) ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، مرجع سابق، ص٦٨.

(١) ابن حزم، علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد محمد شاكر، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط٢، بيروت ١٩٨٣م، ج٨، ص١٣٢.

(٢) ابن حزم، علي بن أحمد، التقريب لحد المنطق، تحقيق إحسان عباس، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٥٩م، ص١٦٨.

(٣) ينظر: المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي٢٠٠٢م، ص٢٦٧.

من جديد وبسط سلطانهم عليه بحجة إنكار كل ما فيه من ألاعيب ذهنية قامت على القياس، وأدّت إلى أنواع عجيبة من العلل الثواني والثوالث[١].

ويرى الباحث أن النظرة المنصفة تجعلنا نلتمس لابن مضاء ومن شايعه سبباً مقنعاً في كل ما ذهب إليه من إلغاء هذه الأبواب النحوية التي لا تفيد النطق ولا تزيد المتكلم علماً بكلام العرب، ألا وهو الرغبة في التخفيف عن المتعلمين كي لا يتيهوا في هذه التفريعات والتعليلات، لاسيما تلك العلل الجدلية التي لا طائل من ورائها، والتي تؤدي – في حقيقة الأمر – إلى تسلسل الأسئلة عن العلل، وفقدان اللغة بساطتها وعفويتها، وإيقاع الفكر اللغوي في حبائل التشتت والضياع.

وبعد هذا الحديث عن العلة والتعليل في الدرس النحوي العربي من حيث المفهوم والنشأة والأقسام، لا بد من الانتقال لاستعراض موقف ابن جني من العلة النحوية بأنواعها المختلفة في كتابه "المحتسب".

ولعل أدنى نظرة في تراث ابن جني ومؤلفاته العلمية تعطي انطباعاً قوياً بأنه كان ذا عقلية فذة، فهو مولع بذكر العلل وتوجيهها، وكان مغرماً في ذلك يحاول بكل ما أوتي من قوة فكر وحدة ذهن استخلاص العلة وإن كانت بعيدة، فنراه يحاول أن يربط بين العلة والمعلول بأوهى خيط لاستخراج العلة، ويغرق في ذلك[١].

ومما يدل على هذه النظرة الواعية للتعليل عند ابن جني اهتمامه به كثيراً في كتابه "المحتسب"، بوصفه ركيزة أساسية من ركائز أصوله التي يعتمد عليها في الاستدلال على صحة ما يستخرجه من القراءات الشاذة من أحكام ومسائل، فهو يكثر من التعليل ويعتمد عليه في مناقشاته وشرحه للمسائل النحوية والصرفية.

وفي سبيل ذلك لا يتردد ابن جني من الاستعانة بأنواع التعليل المختلفة للاستدلال على صحة ما يرد في كتابه "المحتسب" من أحكام وآراء في شتى مسائل العربية في جوانبها الصوتية والصرفية والنحوية وما إلى ذلك من قضايا وأحكام.

ومن أشهر أنواع العلل التي استعان بها ابن جني للاستدلال على صحة القواعد النحوية والصرفية في محتسبه ميله إلى التعليل بالاستثقال، والتخفيف، والمجاورة، والمشابهة، والتعويض، وعلة أولى، والحمل على المعنى، ودلالة الحال، وغيرها من أنواع العلل الأخرى.

---

(١) ينظر: المبارك، مازن، النحو العربي، العلة النحوية، مرجع سابق، ص٩١.
(١) ينظر: السامرائي، فاضل صالح، ابن جني النحوي، مرجع سابق، ص٢٠٥.

فعلى صعيد استدلال ابن جني **بعلة التخفيف**، نجده يستعين بهذه العلة للاستدلال على صحة الكثير من الوجوه والمسائل في أبواب العربية المختلفة سواء منها ما يتعلق بقضية التأثر والتأثير بين الأصوات على مستوى الصوامت أو الصوائت وأثر ذلك في عملية الإتباع التقدمي أو الرجعي لحركة ما قبلها أو بعدها، أو ما يتصل بقضايا الإدغام بين الحروف المتماثلة أو المتقاربة في

المخرج، أو ما يتعلق منها بقضايا الحذف بعلة التخفيف كما ورد عنده في أبواب مختلفة من مسائل العربية كاسم الفاعل وباب التصغير والاسم المنقوص، وغيرها.

فمن الأمثلة على استدلاله بعلة التخفيف في المسائل المتعلقة بالقضايا الصوتية ذهاب ابن جني إلى تقصير الحرف الصامت بقطعه عن الإشباع كجواز الاكتفاء بالكسرة بدلاً من الياء، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة عمرو بن فائد لقوله تعالى: ﴿أَنَعَمتَ عَلَيهِمْ﴾[١] بكسر الهاء والميم من غير ياء[٢] ومما أورده في ذلك قوله: "ومن قال: (عليهِمِ) بكسر الهاء والميم من غير ياء، فإنه اكتفى بالكسرة أيضاً من الياء استخفافاً"[٣].

وقد يرفض ابن جني بعض الوجوه والمسائل استناداً إلى علة التخفيف، كذهابه إلى عدم جواز تسكين الحرف المفتوح بخلاف المضموم والمكسور، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة أبي السَّمّال لقوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا﴾[٤] بتسكين الواو[٥]، ومما ذكره في ذلك قوله: "لا يجوز سكون الواو في (أَو) على أنها في الأصل حرف عطف، فأما واو العطف فلا تسكن من موضعين: أحدهما: أنها في أول الكلمة والساكن لا يبتدأ به، والآخر: أنها – هنا – وإن اعتمدت على همزة الاستفهام قبلها فإنها مفتوحة، والمفتوح لا يسكن استخفافاً؛ إنما ذلك في المضموم والمكسور نحو: كرْم زيد، وعلْم الله وقد مضى ذكر ذلك"[٦].

---

(١) سورة الفاتحة، آية ٧.
(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج١، ص٤٧.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٤٥.
(٤) سورة البقرة، آية ١٠٠.
(٥) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٨.
(٦) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٩٩.

ويكثر ابن جني من استخدام علة التخفيف في الاستدلال على المسائل المتعلقة بالإدغام، بوصفه من أهم أشكال علة التخفيف، من ذلك ذهابه إلى جواز إدغام الحرفين المتحركين إذا كانا متماثلين أو متقاربين بحيث يدرج أحدهما في الآخر فيصيران في النطق حرفاً واحداً مشدداً، مشيراً إلى مثل هذا الوجه من التقعيد أثناء تعرضه لقراءة أيوب السختياني لقوله تعالى: ﴿الضَّالِّين﴾[١] بالهمز[٢]، وفي تأكيد هذا الطرح أورد ابن جني قائلاً: "واعلم أن أصل هذه ونحوه: الضالين، وهو (الفاعلون) من ضلَّ يضل، فكره اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد على غير الصور المحتملة في ذلك، فأسكنت اللام الأولى وأدغمت في الآخرة، فالتقى ساكنان: الألف واللام الأولى المدغمة فزيد في مدة الألف؛ واعتمدت وطأة المد"[١].

وأجاز ابن جني تسكين الأول من الحروف المتحركة إذا كانا متماثلين أو متقاربين في المخرج؛ بغية الإدغام بينهما مستدلاً على جواز ذلك بعلة التخفيف، من ذلك ما رواه حكاية عن أبي زيد من أنه سمع بعضهم يقرأ قوله تعالى: ﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاء أَن تَقَعَ عَلَى الأَرْضِ﴾[٢] بإسقاط ألف التعريف والهمزة لتصبح (علَّرض)، فذهب ابن جني إلى الاستدلال على صحة هذا الوجه وما أسفر عنه من تقعيد بعلة التخفيف، ومما أورده في ذلك قوله: "يريد على الأرض، فحذفت همزة أرض تخفيفاً، وأُلقي حركتها على اللام وهي ساكنة كما ترى، فصارت عَلَرَض، فكره اجتماع اللامين متحركتين، فأسكن اللام الأولى وأدغمها في الثانية فصارت (علَّرض)،..."[٣].

وذهب ابن جني – أيضاً – إلى جواز إدغام الحروف المختلفة في الصفة الصوتية ولكنها متقاربة أو مشتركة في المخرج، من ذلك جوازه إدغام التاء في الطاء إذا اجتمعا في صيغ الافتعال؛ مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿لاَ يَحْطِمَنَّكُمْ﴾[٤] بفتح الياء والحاء وتشديد الطاء والنون[٥] ومما ذكره في تأكيد ذلك قوله: "أما الأصل فيه فيَحتَطِمنَّكم،

---

(١) سورة الفاتحة، آية ٧.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١.
(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٤٦.
(٢) سورة الحج، آية ٦٥.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٧٢-٧٣.
(٤) سورة النمل، آية ١٨.
(٥) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٠٨.

يفتعل من الحطم، وهو الكسر، أي: يقتلنكم. وآثر إدغام التاء في الطاء لقرب مخرجيهما؛ فأسكنها، وأبدلها طاءً، وأدغمها في الطاء بعدها، ونقل الفتحة من التاء إلى الحاء، فقال: يحطِّمنّكم"[١].

ويستعين ابن جني بعلة التخفيف – أيضاً – لتفسير ظاهرة الحذف الحاصلة في بنية الكلمة العربية، كحذف همزة الاستفهام، وألف اسم الفاعل، وياء الاسم المنقوص... إلى غير ذلك من مواضع.

فمن الأمثلة على تفسير علة التخفيف لما قد تتعرض له الهمزة من حذف أو قلب، ذهاب ابن جني إلى جواز حذف همزة الاستفهام من قوله تعالى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[١] تخفيفاً لكراهية توالي الهمزتين[٢].

وأجاز ابن جني قلب الهمزة ياءً إذا سكنت وما قبلها مكسور مستدلاً على ذلك بعلة التخفيف، مشيراً إلى هذا الوجه أثناء تعرضه لقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿أَنبِئُهُم﴾[٣] بإبدال الهمزة ياءً (أنبيهُم)[٤] وفي هذا السياق يقول ابن جني: "... هذه الياء ليست بلازمة وإنما اجتلبها تخفيف الهمزة، وذلك أن الهمزة إذا سكنت مكسوراً ما قبلها فتخفيفها القياسي أن تخلصها في اللفظ ياءً، وذلك قولك في ذئب: ذيب، وفي بئر، بير، فقوله: "أنبيهم" بياء ساكنة ينبغي أن يكون على التخفيف القياسي..."[٥].

أما في باب المشتقات، فقد ذهب ابن جني إلى جواز حذف ألف اسم الفاعل مستدلاً على ذلك بعلة التخفيف، مشيراً إلى هذا الوجه أثناء تعرضه لقراءة يحيى والأعمش لقوله تعالى: ﴿مِّنَ الْقَـٰنِطِينَ﴾[٦] بغير الألف[١] ومما قاله في تأكيد وجه هذه المسألة: "ينبغي أن يكون في الأصل (القانطين) كقراءة الجماعة؛ إلا أنّ العرب قد تحذف ألف فاعل في نحو هذا تخفيفاً"[٢].

---

(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص١٣٧.
(١) سورة البقرة، آية ٦.
(٢) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٥٠.
(٣) سورة البقرة، آية ٣٣.
(٤) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٦٦ / وينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج١، ص٢٤٠.
(٥) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٦٧.
(٦) سورة الحجر، آية ٥٥.

وفي باب التصغير، ذهب ابن جني إلى جواز حذف اللام من الكلمات على وزن (فعيلة) عند تصغيرها مثل كلمة (عَشيَّة)، مستدلاً على ذلك بعلة التخفيف، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة أبي السّمّال لقوله تعالى: ﴿الشَّجَرَةَ﴾[١] بكسر الشين[٢]، ففي تخريجه لهذه القراءة تعرض ابن جني لوجه المسألة المذكورة، ومما قاله في ذلك: "وليست كذلك لام عَشيَّة إذا حقرتها فقلت: عُشيَّة؛ لأن الياء الثانية من عُشَيِّية لم تحذف لالتقاء الساكنين؛ لأنه لا ساكنين هناك، وإنما حذفت حذفاً للتخفيف"[٣].

وفي باب الاسم المنقوص أجار ابن جني حذف ياء الاسم المنقوص في حالة الرفع من غير النكرة، مستدلاً على ذلك بعلة التخفيف، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة الحسن والأعمش لقوله تعالى: ﴿أُوْلِي الأَيدِي﴾[٤] بغير ياء[٥]، إذ أورد ابن جني التخريجات الممكنة لهذه القراءة، من بينها الإشارة إلى وجه هذه المسألة مستدلاً على صحتها بعلة التخفيف، ومما ذكره في ذلك قوله: أراد بـ(الأيدِ): بـ(الأيدي) على قراءة العامة؛ إلا أنه حذف الياء تخفيفاً، كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾[سورة القمر، آية ٦] وغير ذلك مما حذفت فيه الياء تخفيفاً"[٦].

وهناك أمثلة أخرى على استدلال ابن جني بعلة التخفيف غير ما ذكر[٧].

أما على صعيد استدلال ابن جني **بعلة الاستثقال** فقد استعان بها في التدليل على صحة الكثير من الوجوه والمسائل المتصلة بالعربية في جوانبها الصوتية أو الصرفية أو الإعرابية، سواء منها ما يتعلق بمسائل الإتباع التقدمي أو الرجعي للحركات، أو ما يتصل منها بتخفيف الياء المشددة أو إبدالها من الهمزة، أو الميل إلى تسكين حركة الإعراب، وغير ذلك من المسائل

---

(١) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٧١.
(٢) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٤.
(١) من قوله تعالى﴿وَلاَ تَقْرَبَا هَـذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ سورة البقرة، آية ٣٥.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٤.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٧٤.
(٤) من قوله تعالى﴿وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ أُوْلِي الأَيدِي وَالأَبصَارِ﴾ سورة ص، آية ٤٥.
(٥) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٣٠.
(٦) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٣٣.
(٧) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٥٩، ٧٠ / ج٢، ص٨٢، ٢٠٥، ٢٨٢.

والقضايا التي يمكن تفسيرها بالرجوع إلى علة الاستثقال بوصف العلة – عموماً – أصلاً من الأصول المعتمدة في الاستدلال على صحة الجانب التقعيدي للعربية.

ففي جانب المماثلة الصوتية أجاز ابن جني إتباع الكسر للكسر على سبيل الإتباع التقدمي لحركة ما قبلها، مستدلاً على ذلك بعلة استثقال الانتقال من ضم إلى كسر، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿أَنعَمتَ عَلَيهِمْ﴾[١] بكسر الهاء والميم وياء بعدها[٢]

ومما أورده ابن جني لتأكيد الوجه التقعيدي لهذه المسألة قوله: "وأما (عليهمي) فطريقه: أنه كسرت الهاء لوقوع الياء قبلها ساكنة، ... فصار اللفظ بها من بعد (عليهِمُو) فكرهوا الخروج من كسر الهاء إلى ضم الميم ثم الواو من بعدها، فكسروا الميم لذلك فصارت (علهِمِوْ) فانقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فصارت علهِمِي"[٣].

ومن جانب آخر، أجاز ابن جني إتباع الكسر بالفتح؛ استثقالاً من إتباع الكسر للكسر على سبيل مخالفة اللاحق للسابق في حركته، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر لقوله تعالى: ﴿يس﴾[٤] بفتح النون[٥] ومما أورده في التدليل على هذا الوجه: "...

ومن فتح هرب إلى خفة الفتحة لأجل ثقل الياء قبلها والكسرة"[٦].

وذهب ابن جني إلى جواز تخفيف الياء المشددة لثقل التضعيف، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة عمرو بن فايد لقوله تعالى: ﴿إِيَاكَ﴾[٧] بتخفيف الياء[٨] إذ استدل على جواز هذا الوجه بعلة الثقل، ومما أورده في ذلك قوله: "وينبغي أن يكون عمرو بن فايد إنما قرأ (إيّاك) بالتخفيف؛ لأنه كره اجتماع التضعيف مع ثقل الياءين والهمزة والكسرة"[٩].

---

(١) سورة الفاتحة، آية ٧.
(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج١، ص٤٧.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٤٤-٤٥.
(٤) سورة ياسين، آية ١.
(٥) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٩، ص٤٨.
(٦) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٠٣.
(٧) سورة الفاتحة، آية ٥.
(٨) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٢.
(٩) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٤٠.

وأجاز ابن جني تسكين الياء المبدلة من الهمزة عند التخفيف، لثقل الكسرة، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة الحسن لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ﴾[١] من غير أن يجعل فيها ياءً ولا يمدها[١]

ففي أثناء تخريجه لهذه القراءة أشار إلى الوجه المذكور مستدلاً عليه بعلة الثقل، ومما قاله في ذلك: "ويدل على أن الهمزة المكسورة إذا خففت قاربت – لضعف حركتها – الياء الساكنة، ومنه قول ابن ميادة: فكان يومَيْذ لها أمرها، أراد: يومئذ، ثم خففت الهمزة، فقاربت الياء، فصارت كأنها (يومَيذ) بياء مخلصة، فأسكنها استثقالاً للكسرة فيها، فصارت يومَيْذ"[٢].

كذلك أجاز ابن جني إبدال الأول من الحرف المشدد (ياءً) في إلا وأمّا، ونحوهما؛ استثقالاً للتضعيف وحده، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة عكرمة بن العاص لقوله تعالى: ﴿إِلاًّ وَلاَ ذِمَّةً﴾[٣] بياء بعد الكسرة خفيفة اللام[٤] ومما ذكره في إجازة هذا الوجه مستدلاً عليه بعلة الثقل قوله: "طريق الصنعة فيه أن يكون أراد (إلاً) كقراءة الجماعة، إلا أنه أبدل اللام الأولى ياءً لثقل الإدغام... وقد جاء مع الفتحة استثقالاً للتضعيف وحده. كقول سعد بن قرط يهجو أمه*:

ياليتما أمُّنا شالت نَعامَتُها أَيما إلى جنةٍ أيما إلى نار"[٥]

وفي جانب القضايا الإعرابية استعان ابن جني بعلة الثقل للاستدلال على جواز تسكين حركة الإعراب في حالة الرفع لثقل الضمة مع كثرة الحركات، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة ابن محيصن لقوله تعالى: ﴿وَيَلْعَنُهُمُ﴾[٦] بتسكين النون[٧] وكذلك قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ﴾[٨] بتسكين حرف الإعراب الميم على لغة بني تميم[٩].

---

(١) سورة الأحزاب، آية ١٤.
(١) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١١٨-١١٩.
(٢) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص١٧٨.
(٣) سورة التوبة، آية ٨.
(٤) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٨٣.
* ينظر هذا البيت في خزانة الأدب، للبغدادي، مرجع سابق، ج٤، ص٤٣١/ في الشاهد الموفي للتسعمائة.
(٥) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٨٣-٢٨٤.
(٦) سورة البقرة، آية ١٥٩.
(٧) ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، مرجع سابق، ص١٩٥-١٩٦.
(٨) سورة البقرة، آية ١٢٩.
(٩) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٠٩.

ومما أورده ابن جني مستعيناً بعلة الثقل للاستدلال على تجويز هذا الوجه من الإعراب قوله: "أما التثقيل فلا سؤال عنه ولا فيه؛ لأنه استيفاء واجب الإعراب، لكن من حذف فعنه السؤال، وعلته توالي الحركات مع الضمات، فيثقل ذلك عليهم فيخففون بإسكان حركة الإعراب"(١).

وهناك أمثلة أخرى غير ما ذكر(٢).

واستعان ابن جني – أيضاً – **بعلة أولى** في الاستدلال على تدعيم صحة العديد من المسائل والأحكام المتعلقة بقواعد العربية في مستوياتها المختلفة صوتاً وصرفاً ونحواً.

فمن الأمثلة على المستوى الصوتي ما ذهب إليه ابن جني من جواز تحريك لام الجر بالضم على الإتباع التقدمي لحركة ما قبلها مستدلاً على ذلك بعلة أولى، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة إبراهيم بن أبي عبلة لقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلّهِ﴾(٣) بضم الدال واللام (الحمدُ لُله)(٤).

ويلاحظ الباحث أنّ ابن جني استعان بعلة أولى للاستدلال على وجه هذه المسألة من وجهين: أحدهما أن السبب أسبق رتبة من المسبب، وثانيهما: أن حرمة الإعراب أولى بالتقديم من حرمة البناء، وفي تأكيد هذا الطرح أورد ابن جني قائلاً: "إلا أنّ (الحمدُ لُله) بضم الحرفين أسهل من (الحمدِ لِله) بكسرهما من موضعين: أحدهما: أنه إذا كان إتباعاً فإنَّ أقيس الإتباع أن يكون الثاني تابعاً للأول؛ وذلك أنه جار مجرى السبب والمسبَّب، وينبغي أن يكون السبب أسبق رتبةً من المسبب، فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال كما نقول مُدُّ وشُدُّ، وشَمَّ، وفِرِّ، فنتبع الثاني الأول... والآخر أن ضمة الدال في (الحمدُ) إعراب، وكسرة اللام في (لله) بناء، وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء"(٥).

وفي السياق نفسه أجاز ابن جني فتح آخر الكلمة لتوالي كسرتين بعلة أنه أولى من فتحها لتوالي ضم فكسر. من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة أهل نجران حكايةً عن أبي عمرو ابن

---

(١) المرجع السابق نفسه، ج١، ص١٠٩.
(٢) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص١٢٣, ١٦٢, ٢٠٤, ٢٥٧، ٢٧٣.
(٣) سورة الفاتحة، آية ٢.
(٤) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١.
(٥) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٧-٣٨.

العلاء لقوله تعالى: ﴿بَرَاءةٌ مّنَ اللّهِ﴾[١] بكسر الميم والنون[٢] ومما ذكره ابن جني في تأكيد جواز هذا الوجه مستدلاً عليه بعلة أولى قوله: "غير أنه كثر استعمال (مِنْ) مع لام المعرفة فهربوا من توالي كسرتين إلى الفتح، وإذا كانوا قد قالوا: (قُمَ الليل)*، و(قلَ الحق)*، ففتحوا ولم تلتق هناك كسرتان، فالفتح في (مِنَ الله) لتوالي الكسرتين أولى"[١].

أما في استدلاله بعلة أولى في الجانب الصرفي، فقد أجاز ابن جني اشتقاق اسم الفاعل على وزن (فعيل) من المضاعف بعلة أنه أولى به من غير المضاعف، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة أبي السّمّال العدوي لقوله تعالى: ﴿فَإِن زَلَلْتُمْ﴾[٢] بكسر الميم[٣]، ومما أورده ابن جني في تأكيد تأكيد هذا الوجه الصرفي مستدلاً عليه بعلة أولى قوله: "هما لغتان: زَلَلْت وزَلِلْت،بمنزلة ضلَلْت وضلِلْت، إلا أنّ الفتح فيه أعلى اللغتين، واسم الفاعل منهما ضالٌّ، ولو جاء ضليل لكان قياساً على ما جاء عنهم من فعيل في فَعَل من المضاعف، نحو خفَّ فهو خفيف، وعزَّ فهو عزيز... غير أنه قد جاء فَعيل في فعل من غير المضاعف، وذلك كسد البيع فهو كسيد، وفسد فهو فسيد، فلما جاء ذلك في غير المضاعف كان المضاعف أولى به"[٤].

كذلك أجاز ابن جني اشتقاق (أيّان) من (أيّ) على وزن فعلان، وليس من (أين) على وزن فعّال، مستدلاً على صحة هذا التوجه بعلة أولى، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة أبي عبد الرحمن السلمي لقوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾[٥] بكسر الهمزة[٦].

---

(١) سورة التوبة، آية ١.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٥١.
* في مصحفنا ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾ من سورة المزمل، آية ٢.
* في مصحفنا ﴿قُلِ الْحَقُّ﴾ من سورة الكهف، آية ٢٩.
(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٨٣.
(٢) سورة البقرة، آية ٢٠٩.
(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٣.
(٤) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٢٢.
(٥) سورة الأعراف، آية ١٨٧.
(٦) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٥، ص٢٣٧.

ومما يدل على صحة وجه هذه المسألة ما أورده ابن جني بقوله: "أما (أيّان) بفتح الهمزة ففَعْلان، وبكسرها فِعْلان، والنون فيهما زائدة حملاً على الأكثر في زيادة النون في نحو ذلك. فإن قيل: فهلا جعلتها (فِعَّالاً) من لفظ (أين)، قيل: يمنع من ذلك أن (أيّان) ظرف زمان، وأين ظرف مكان، لكنها ينبغي أن تكون من لفظ (أي)... لأن (أيّاً) استفهام كما أن (أيّان) استفهام، وأن (أيّ) أين ما كانت فهي بعض من كل، والبعض لا يخص زماناً من مكان ولا جوهراً من حدث، فحملها على (أيّ) أولى من حملها على أين"(١).

وفي هذا السياق، اجاز ابن جني اشتقاق لفظ الجلالة (الله) من أله فهو إله على وزن (فِعال) بحذف الألف الزائدة، وليس من (لاه) على وزن (فَعَل) بحذف عين الفعل، مستدلاً على صحة وجه هذه المسألة بعلة أن الزائد أولى بالحذف من الأصلي.

وقد أشار ابن جني إلى هذه المسألة أثناء تعرضه لقراءة مالك بن دينار لقوله تعالى: ﴿فَاقْعُدُواْ مَعَ الْخَالِفِينَ﴾(٢) بغير ألف (الخلفين)(٣) ومما ذكره في ذلك قوله: "... وقد حذفت الألف حشواً في غير موضع، وروينا عن قطرب: [من الوافر]

ألا لا بَارَكَ اللهُ فيْ سُهَيْلٍ إذا مَا اللهُ بَارَكَ فيْ الرِّجَالِ*

يريد: لا بارك الله، فحذف الألف قبل الهاء. وينبغي أن يكون ألف فِعال لأنها زائدة، كقوله تعالى: ﴿إِلَهِ النَّاسِ﴾ [سورة الناس، آية ٣]، ولا تكون الألف التي هي عين (فَعَل) في أحد قولي سيبويه: إنّ أصله (لاهٌ) كناب؛ لأن الزائد أولى بالحذف من الأصلي"(٤).

وعن استدلاله بعلة أولى في المستوى النحوي، فقد ذهب ابن جني إلى أنّ جملة الصلة أذهب من جملة الصفة في الحمل على المعنى والتخصيص، لأنها أسبق رتبة في هذا الباب، من ذلك ما

---

(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٦٨.
(٢) سورة التوبة، آية ٨٣.
(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٥٤.
* ورد البيت في لسان العرب لابن منظور في مادة (ألـه) غير منسوب لأحد / وينظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج٣، ص١٣٦.
(٤) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٩٩.

ذكره أثناء تعرضه لقراءة عمرو بن فائد الأسواري لقوله تعالى: ﴿يَا نِسَاء النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ﴾[١] بتاء التأنيث (تأت)[٢].

ومما يدل على تأييد ابن جني لهذا الوجه النحوي مستدلاً عليه بعلة أولى، ما أورده بقوله: "هذا حمل على المعنى، كأن (مَنْ) هنا امرأة في المعنى، فكأنه قال: أيّة امرأة أتت منكن بفاحشة، أو تأت بفاحشة، وهو كثير في الكلام معناه للبيان،... ومنه قول الفرزدق: [من الطويل]

تَعَشَّ فَإنْ عَاهَدتَني لا تَخُونُني نَكُن مِثلَ مَن يا ذِيْبُ يَصْطَحِبَان *

أي: مثل اللذَين يصطحبان، أو مثل اثنين يصطحبان، وأن يكون على الصلة من أن يكون على الصفة، فكأن الموضع في هذا الحمل على المعنى إنما بابه الصلة، ثم شبهت بها الصفة، ثم شبهت الحال بالصفة، ثم شُبه الخبر بالحال، كذا ينبغي أن يرتب هذا الباب من تنزيل"[١].

واستعان ابن جني **بعلة المجاورة** في الاستدلال على تجويز عدد من القضايا والمسائل في الجوانب الصرفية والنحوية وأحياناً الدلالية.

فمن الأمثلة على ذلك في المستوى الصرفي، ذهاب ابن جني إلى جواز همز الواو إذا انضمت ضماً لازماً مستدلاً على هذا الوجه بعلة المجاورة، من ذلك ما ذكره في أثناء تعرضه لقراءة أيوب السختياني لقوله تعالى: ﴿وَلاَ الضَّآلِّين﴾[٢] بالهمز (الضألين)[٣].

ففي أثناء تخريجه لهذه القراءة أشار إلى قول جرير الذي يحمل الشاهد على هذه المسألة، وهو قوله: [من الوافر]

لحَبِّ المؤقدان إليَّ مُؤسى وَجَعْدَةُ إذ أضَاءَهما الوقودُ[١]

---

(١) سورة الأحزاب، آية ٣٠.
(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٨. ص٤٧٣.
* ورد في ديوان الفرزدق (تعالَ) مكان (تعش) و(ذئب) مكان (ذيب) / ينظر: ديوانه، تحقيق سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٩٤م، ص٢٦٥.
(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص١٧٩-١٨٠.
(٢) سورة الفاتحة، آية ٧.
(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١.

وفي سبيل تأكيد رأيه في جواز همز الواو مستدلاً عليه بعلة المجاورة أورد قائلاً: "فهمَز الواو في الموضعين جميعاً؛ لأنهما جاورتا ضمة الميم قبلهما، فصارت الضمة كأنها فيهما؛ والواو إذا انضمت ضماً لازماً فهمزها جائز، نحو: (أُقِّتت) في (وُقِّتت)، و(أُجوه) في (وُجوه)، ونظائر ذلك كثيرة"(١).

أما عن استدلاله بعلة المجاورة في المستوى النحوي فقد أجاز ابن جني انتقال الحركة الإعرابية رفعاً ونصباً وجراً من الحرف الأخير إلى ما قبله بعلة المجاورة، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة ابن أبي إسحاق لقوله تعالى: ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ﴾(٢) بضم الميم وتسكين الراء(٣) ومما قاله في ذلك: "ومنهم من يضم الميم في الرفع ويفتحها في النصب، ويكسرها في الجر، فيقول: هذا المُرْء، ورأيت المَرَءَ، ومررت بالمِرِءِ. وسبب صنعة هذه اللغة: أنه قد أُلف الإتباع في هذا الاسم في نحو قولك: هذا امرْؤٌ، ورأيت امرَأً، ومررت بامرِئٍ، فيتبع حركة الراء حركة الهمزة، فلما أن تحركت الميم وسكنت الراء لم يمكن الإتباع في الساكن فنُقل الإتباع من الراء إلى الميم؛ لأنها متحركة، فجرى على الميم لمجاورتها الراء ما كان يجري على الراء، كما يقول ناسٌ في الوقف: هذا بكُرْ، ومررت ببكِرْ؛ لمّا جفا عليهم اجتماع الساكنين في الوقف وشحُّوا على حركة الإعراب أن يستهلكها الوقوف عليها نقلوها إلى الكاف"(٤).

كذلك أجاز ابن جني إسناد الفعل إلى غير فاعله الحقيقي؛ حملاً على علة المجاورة، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة عيسى بن عمر لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ﴾(٥) بفتح الهاء على النصب(٦).

ومما أورده ابن جني في تأكيد هذا المذهب مستدلاً عليه بعلة المجاورة قوله: "الفاعل في (تقلِّب) ضمير السعير المقدم الذكر في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا * خَالِدِينَ فِيهَا

---

(١) ورد هذا البيت في ديوان جرير بـ(الوافدان بدل المؤقدان) و(موسى بدل مؤسى) و(لو بدل إذ) / ينظر: الديوان، تحقيق عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت ١٩٩٧م، ص١٤٢ / وينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٩٩م، ج٢، ص٧٩٠.

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٤٨.

(٢) سورة البقرة، آية ١٠٢.

(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٨.

(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٠٢.

(٥) سورة الأحزاب، آية ٦٦.

(٦) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٨، ص٥٠٧.

أَبَدًا ﴾[سورة الأحزاب، الآيتان ٦٤-٦٥] ثم قال: (يوم تُقلَّب) أي: تُقلِّبُ السعيرُ وجوهَهم في النار، فنسب الفعل إلى النار، وإن كان المُقلِّب هو الله سبحانه، بدلالة قراءة أبي حيوة: (يوم نُقلِّبُ وجوهَهم)*؛ لأنه إذا كان التقليب فيها جاز أن ينسب الفعل إليها للملابسة التي بينهما"[١].

وقد يستدل ابن جني بعلة المجاورة على بعض القضايا الدلالية، كتفسيره الدلالي لسبب تسمية اللغة والكلام باللسان، فقد ذكر ذلك في أثناء تعرضه لقراءة أبي السّمّال والأعمش لقوله تعالى: ﴿ بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾[٢] بغير ألف[٣] ومما قاله في ذلك: "فاللسن واللسان كالريش والرياش: فِعْل وفِعَال بمعنى واحد. هذا إذا أردت باللسان اللغة والكلام، فإن أردت به العضو فلا يقال فيه لِسْن، إنما ذلك في القول لا العضو، وكأنّ الأصل فيهما للعضو، ثم سمَّوا القول لساناً؛ لأنه باللسان، كما يُسمى الشيء باسم الشيء لملابسته إياه، كالراوية، والظعينة ونحوها"[٤].

أما عن استدلال ابن جني **بعلة التعويض** فقد استعان – أيضاً – بهذه العلة في الاستدلال على تجويز عدد من المسائل في الجوانب الصرفية والنحوية.

ففي المستوى الصرفي أجاز ابن جني زيادة التاء الدالة على التأنيث عوضاً من الياء المحذوفة في بعض الجموع، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة أبي جعفر المدني لقوله تعالى: ﴿ إِلاَّ أَمَانِيَّ ﴾[٥] بتخفيف الياء[٦].

ففي أثناء تخريجه لهذه القراءة تطرق إلى وجه هذه المسألة، ومما ذكره في تأييد هذا الوجه مستدلاً عليه بعلة التعويض قوله: "... وقد يحذف هذا الحرف ويُؤتى بالعوض منه حرفاً في حال وجوده في حكم ما ليس موجوداً، وهو تاء التأنيث في نحو قولهم: فرازنة، وزنادقة، وجحاجحة. فالتاء عوضٌ من ياء فرازين وجحاجيح وزناديق"[٧].

---

* ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٢٠.
(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص١٨٤.
(٢) سورة إبراهيم، آية ٤.
(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٦٨.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٥٩.
(٥) من قوله تعالى ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ ﴾ سورة البقرة، آية ٧٨.
(٦) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٧.
(٧) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٩٥.

وفي المستوى النحوي أجاز ابن جني حذف علم التأنيث (التاء) من المصدر المضاف بعلة التعويض عنها بالمضاف إليه، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة عطاء بن أبي رباح ومجاهد بن جبر لقوله تعالى: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾[١] بضم السين وبالهاء (ميسُره)[٢].

فقد أشار ابن جني إلى هذا الوجه أثناء تخريجه لهذه القراءة مستدلاً على صحته بعلة التعويض، ومما ذكره في ذلك قوله: "وإليه ذهب الكوفيون في قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ [سورة النور، آية ٣٧] أنه أراد إقامة، وصار المضاف إليه كأنه عوض من التاء"[٣].

وأجاز ابن جني حذف حرف النداء (يا) في مناداة لفظ الجلالة بعلة التعويض عنه بالميم المشددة في آخره، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة أبي جعفر المدني لقوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَتَى﴾[٤] بالألف (حسرتايَ)[٥].

ففي تخريجه لهذه القراءة أشار ابن جني إلى وجه هذه المسألة من خلال حديثه عن قضية الجمع بين العوض والمعوّض منه، مستشهداً على ذلك بما أنشده أبو زيد: [من الرجز]

إني إذا ما حَدَثٌ ألمّا دعوت يا اللّهُمَّ يا اللَّهُمَّا[٦]

وفي سبيل تأكيد هذا الطرح أورد ابن جني قائلاً: "فجمع بين (يا) والميم، وإنما الميم في آخر الاسم عوض من (يا) في أوله، إذا قلت: اللهم اغفر لنا"[٧].

واستعان ابن جني **بعلة الاستغناء** في الاستدلال على جواز خلو الفعل المضارع (يدع) من ماضيه (ودع)؛ استغناءً عنه بالفعل (ترك)، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة النبي – صلى الله

---

(١) من قوله تعالى ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ سورة البقرة، آية ٢٨٠.
(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٢، ص٧١٨.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٤٤.
(٤) من قوله تعالى ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ سورة الزمر، آية ٥٦.
(٥) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٣١.
(٦) نسبه البغدادي إلى أمية بن الصلت،ولم أعثر عليه في ديوانه/ينظر:البغدادي،خزانة الأدب، مرجع سابق،ج١،ص٣٥٨.
(٧) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٣٩.

عليه وسلم – لقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ﴾[١] بتخفيف الدال[٢] ومما قاله ابن جني في الاستدلال على صحة هذه المسألة: "ما ودعك هذه قليلة الاستعمال، قال سيبويه: استغنوا عن (وَذَرَ) و(وَدَعَ) بقولهم: ترك"[٣].

وكذلك أجاز ابن جني خلو مضارع (يهلَك) بفتح العين من ماضيه (هَلِك)؛ بعلة الاستغناء عنه بالفعل (هَلَك). من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة الحسن وابن محيصن لقوله تعالى:

﴿وَيُهْلِكَ﴾[٤] بفتح الياء واللام[٥] ومما ذكره في تأييد هذا الوجه مستدلاً عليه بعلة الاستغناء: "وقد يجوز أن يكون يَهلَك جاء على (هلِك) بمنزلة (عطِب)، غير أنه استغنى عن ماضيه بهلَك"[٦].

واستدل ابن جني **بعلة التفريق** في تقرير بعض الأحكام النحوية، من ذلك ذهابه إلى وجوب اقتران اللام بالفعل المضارع المسبوق بـ(إنْ) المخففة، لعلة التفريق بينها وبين (إنْ) التي للنفي بمنزلة (ما).

ومن ضمن إشارته لهذه المسألة ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة قتادة بن دعامة لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ﴾[٧] بتخفيف النون[٨] ومما أورده ابن جني في تأكيد صحة هذه المسألة قوله: "... التخفيف في إنّ المكسورة شائع عنهم، ألا ترى إلى قول الله تعالى: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا﴾ [سورة الفرقان، آية ٤٢]، وقوله: ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾ [سورة القلم، آية٥١]، أي: إنهم على هذه الحال. وهذه اللام لازمة مع تخفيف النون فرقاً بين (إنْ) مخففة من الثقيلة، وبين (إنْ)

---

(١)من قوله تعالى ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ سورة الضحى، آية ٣.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٧٥.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٣٦٤.
(٤) سورة البقرة، آية ٢٠٥.
(٥) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٢، ص٣٣٠.
(٦) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٢١.
(٧) سورة البقرة، آية ٧٤.
(٨) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٧.

التـي للنفـي بمنزلـة (مـا) كمـا فـي قولـه سـبحانه: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِـي غُـرُور﴾ [سـورة الملـك، آيـة ٢٠]..."[١].

واستدل ابـن جنـي **بعلـة الإشـعار** فـي تقريـر بعـض الأحكـام الصـرفية، مـن ذلـك ذهابـه إلـى الامتنـاع عـن تحريـك عين الفعل المعتل علـى وزن (فَعْلـة)؛ إشـعاراً بأنـه لـو حُـرِّك لوجـب القلـب. مشيراً إلى هذا الوجه أثناء تعرضه لقراءة الحسن وأبي السّمّال لقولـه تعـالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ﴾[٢] بتسكين اللام[٣].

وفي سبيل تأكيد هذا الطرح أورد ابن جني قائلاً: "... امتناعهم من تحريك العين فـي (فَعْلـة) إذا كانت حرف علة، وذلك نحو جَوْزات، ولوْزات، وبيْضات. ألا ترى أنه لو حرّك فقال: جَوَزات وبَيَضـات، لوجـب أن يعتـذر مـن صـحة العين مـع حركتهـا وانفتـاح مـا قبلهـا بـأن يقـول: لـو أعللـت لوجـب القلـب، فـأقول: جـازات وباضـات، فيلتبس ذلـك بمـا عينـه فـي الواحـد ألـف منقلبـة نحـو: قـارة وقارات، وجارة وجارات"[٤].

واستدل ابن جني **بعلة التشبيه** في الاستدلال على صحة بعض المسائل الصرفية والنحوية.

ففي المستوى الصرفي أجاز ابن جني معاملة الفعل صحيح العين معاملـة مـا كانـت عينـه معتلـة في إمكانية البناء على وزن (فيعِل) بعلة المشابهة بين الهمزة وحروف العلة.

من ذلك ما ذكره في أثنـاء تعرضـه لقراءة عاصـم لقولـه تعـالى: ﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾[٥] علـى وزن فيعِل[٦] ومما أورده ابـن جنـي فـي تـدعيم صـحة هـذه المسـألة قولـه: "وأمـا (بَيْـئِس) علـى (فيعِـل) ففيـه النظر، وذلك أنّ هذا البناء مما يختص به ما كان معتل العين كسيِّد، وهيِّن، وديِّن، وليِّن، ولـم يجـيء في الصحيح، وكأنه إنما جاء في الهمزة لمشابهتها حرفي العلة، والشبه بينهما من وجوه كثيرة"[٧].

---

(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٩١-٩٢.
(٢) سورة البقرة، آية ١٧.
(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٢.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٥٧.
(٥) سورة الأعراف، آية ١٦٥.
(٦) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٤٧.
(٧) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٦٥.

وفي المستوى النحوي أجاز ابن جني تسكين الياء في موضع النصب تشبيهاً لها بالألف، مشيراً إلى ذلك في أثناء تعرضه لقراءة الحسن لقوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي﴾[١] بإسكان الواو[٢].

ومما قاله ابن جني في تأكيد وجه هذه المسألة: "سكون الواو من المضارع في موضع النصب قليل، وسكون الياء فيه أكثر، وأصل السكون في هذا إنما هو للألف؛ لأنها لا تحرك أبداً، وذلك كقولك: أريد أن تحيا، وأحبُّ أن تسعى، ثم شُبهت الياء بالألف لقربها، فجاء عنهم مجيئاً كالمستمر، نحو قول الشاعر: [من الرجز]

كأنَّ أيْديهن بالقاع القرِقْ أيديْ جوارٍ يتعاطينَ الورِقْ*

... وكان أبو العباس يذهب إلى أنّ إسكان هذه الياء في موضع النصب من أحسن الضرورات"[٣].

واستعان ابن جني **بعلة الحمل على المعنى** في الاستدلال على صحة بعض المسائل في الجوانب الصرفية والنحوية.

ففي المستوى الصرفي استدل ابن جني على صحة زيادة (الباء) في عبارة "كفى بالله" بعلة الحمل على المعنى، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة عكرمة لقوله تعالى: ﴿وَأَهُشُّ﴾[٤] بالسين[٥]

ومما أورده ابن جني في تأكيد مسألة زيادة الباء قوله: "ومن ذلك قولهم: كفى بالله، أي كفى الله، إلا أنهم زادوا الباء حملاً على معناه؛ إذ كان في معنى اكتف بالله"[٦].

وفي المستوى النحوي أجاز ابن جني تعدية الفعل بعد حذف خافضه بلا واسطة بعلة الحمل على المعنى، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة أبي طالوت عبد السلام بن شداد، والجارود بن أبي سبرة لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُم﴾[٧] بضم الياء وفتح الدال على البناء للمفعول[١].

---

(١) سورة البقرة، آية ٢٣٧.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٥.
* البيت لرؤبة بن العجاج / ينظر: الديوان، تحقيق وليم بن الورد، مرجع سابق، ص١٧٩ / والقرق: هو القاع الأملس المستوي / ينظر: شرح ديوان رؤبة بن العجاج، مرجع سابق، ج١، ص٢٤.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٢٥-١٢٦.
(٤) سورة طه، آية ١٨.
(٥) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٨٧.
(٦) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٥١.
(٧) سورة البقرة، آية ٩.

ومما يدل على تجويزه لوجه هذه المسألة مستدلاً عليها بعلة الحمل على المعنى ما أورده بقوله: "هذا على قولك: خدعت زيداً نفسه، ومعناه عن نفسه ... وإن شئت قلت: حمله على المعنى، فأضمر له ما ينصبه، وذلك أن قولك: خدعت زيداً عن نفسه يدخله معنى: انتقصته نفسه وملكت عليه نفسه، وهذا من أسد وأدمث مذاهب العربية ، وذلك أنه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام فيأخذه إليه"(٢).

واستدل ابن جني – كذلك – **بعلة دلالة الحال** أو ما يسمى بسياق المقام، وأثر الظروف والملابسات الخارجية في تقرير أو شرح بعض الأحكام والقواعد المتعلقة بالجوانب النحوية والإعرابية، أو توضيح بعض القضايا والمسائل الدلالية.

ويمكن التمثيل على ذلك بما ذهب إليه ابن جني من جواز حذف الصفة لدلالة الحال عليها، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج لقوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾(٣) بسكون الهاء(٤).

ففي أثناء تخريجه لهذه القراءة أشار إلى وجه هذه المسألة، ومما ذكره في ذلك قوله: "وإذا أوليت هذا أدنى تأمل عرفت منه وبه ما نحن بسبيله وعلى سمته، وعلى هذا قال سيبويه: إنهم يقولون: سير عليه ليل، يريدون: ليل طويل. وهذا إنما يُفهم عنهم بتطويل الياء، فيقولون: سير عليه ليلٌ، فقامت المدة مقام الصفة"(٥).

ولا يتوانى ابن جني من تقديم المعنى على الإعراب مراعاةً لدلالة الحال عليه، ففي سياق متصل مع القراءة السابقة يذهب ابن جني إلى تفضيل اللغة الحجازية على التميمية في الاستفهام على الأعلام؛ لقوة الأولى في إصابة المعنى لمراعاتها علة دلالة الحال، على عكس الأخيرة التي تقدم الإعراب على حساب دلالة حال الاستفهام عن الأعلام.

ويتبدى موقف ابن جني في توضيح هذه المسألة بقوله: "إنّ العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تُفسد الإعراب لصحة المعنى. ألا ترى إلى أن أقوى اللغتين، وهي الحجازية في

---

(١) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج١، ص٩٣.
(٢) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٥١-٥٢.
(٣) سورة ياسين، آية ٣٠.
(٤) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٢٥.
(٥) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٠٩.

الاستفهام عن الأعلام نحو قولهم فيمن قال: مررت بزيدٍ – من زيدٍ؟ فالجر حكايةٌ لجر المسؤول عنه، فهذا مما احتُمل فيه إضعاف الإعراب لتقوية المعنى. ألا ترى أنه لو ركب اللغة التميمية طلباً لإصابة الإعراب فقال: من زيدٌ؟ لم يَضِحْ من ظاهر اللفظ أنه إنما يسأل عن زيد هذا المذكور آنفاً، ولم يؤمن أن يظن به أنه إنما ارتجل سؤالاً عن زيد آخر مستأنفاً"[١].

وهناك أمثلة أخرى متنوعة عن العلل غير ما ذكر[٢].

وعلى العموم، يرى الباحث في خاتمة حديثه عن هذا المبحث، أن ابن جني اعتمد على العلة النحوية اعتماداً واضحاً وجلياً، بوصفها من الأصول المعتبرة في الاستدلال على صحة ما زخر به كتابه "المحتسب" من أحكام ومسائل تنتظم قواعد العربية في مستوياتها المختلفة صوتاً، وصرفاً ونحواً، ودلالةً.

فهو يكثر من التعليل ويعتمد عليه في مناقشاته وشرحه للمسائل الصرفية والنحوية وغيرها، وفي سبيل ذلك لا يتردد من الاستعانة بأنواع التعليل المختلفة؛ لإثبات صحة ما يذهب إلى تقريره أو تجويزه من أحكام وقواعد، ولعل من أشهر أنواع العلل وأبرزها استخداماً عند ابن جني هي علة التخفيف، تليها علة الاستثقال، ولكن – في الوقت نفسه – لا يمكن إغفال أثر بقية العلل الأخرى التي ساهمت بشكل تكاملي في إظهار هذا الأصل، وإخراجه بصورة أكثر فاعلية بين الأصول الأخرى المعتبرة.

---

(١) المرجع السابق نفسه، ج٢، ص٢١١.
(٢) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٦٢, ٢١٩, ٣٠٥، ج٢، ص٢٠٥، ٣٣٦.

* المبحث الثالث: العامل النحوي وموقف ابن جني منه.

يرى الباحث أنه قبل الحديث عن موقف ابن جني من العامل النحوي في كتابه "المحتسب" لا بد من التمهيد لذلك بذكر نبذة تعريفية عن مفهوم العامل في الدرس النحوي العربي من حيث تعريفه ونشأته وأبرز أنواعه، وآراء النحاة في تحديده، بوصف هذه الظاهرة من الأصول الاستدلالية المهمة في التقعيد للعربية في مستوياتها الصرفية والنحوية وغيرها.

أما عن تعريف العامل في اللغة والاصطلاح، فكلمة العامل – لغةً – مأخوذة من عمل يعمل عملا، وفاعلها عامل، وهو "الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله، ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة: عامل، والعمل المهنة والفعل"(١).

وفي الاصطلاح، فقد أُسقط هذا المعنى اللغوي في النحو على الشيء الذي جعل الكلمة مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة، ومن ثم أُطلق عليه مصطلح العامل النحوي، فهو كما عرفه ابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) بقوله: "العامل هو ما عمل في غيره شيئاً من رفع أو نصب أو جر أو جزم على حسب اختلاف العوامل"(٢).

وقريب من هذا التعريف ما ذكره أبو عبد الله الدينوري (ت ٤٩٠هـ) بقوله: "العامل ما أثّر في غيره شيئاً من رفع أو نصب أو جر أو جزم"(١).

وعرّفه الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) بقوله: "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"(٢).

وعلى كل حال، يرى الباحث ما يراه الدكتور محمد خير الحلواني من أنّ العامل لا يعدو كونه: "رصد للعلاقات اللفظية والمعنوية في التركيب اللغوي، وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية تظهر على أواخر الكلمات المعربة"(٣).

---

(١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، مادة (عمل).
(٢) ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت ١٩٧٧م، ج٢، ص٣٤٤.
(١) الدينوري، أبو عبد الله الحسين بن موسى، ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق حنا جميل حداد، منشورات وزارة الثقافة الأردنية، عمان ١٩٩٤م، ص٧٦.
(٢) الشريف الجرجاني، على بن محمد، التعريفات، دار مكتبة القرآن، القاهرة ٢٠٠٣م، ص١٤٦.
(٣) الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، ط٢، الرباط ١٩٨٣م، ص١٣١.

أما عن نشأة العامل في النحو العربي، فقد نشأت جذور هذه النظرية لدى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وحذا حذوه عيسى بن عمر، وتأسست واتسعت عند الخليل بن أحمد الفراهيدي، وطبقت النظرية في النحو على يد سيبويه في كتابه الذي انطلق فيه من نظرية العامل في تقسيم أبوابه، وتقسيم الكلام من الأفعال والأسماء والحروف. وسار من بعده عدد كبير من العلماء في إنجازاتهم ومؤلفاتهم النحوية بناءً على فكرة العامل وأثرها في التراكيب النحوية[١].

فقد كان جل اهتمام علماء القرن الثاني الهجري منصباً على تقويم اللسان فيما يتعلق بالحركة الإعرابية واستخراج القواعد التي تضمن ذلك، واستنباط القوانين التي تحقق لغير العرب إمكان النطق على سمت العرب، فكانت لهم مجموعة من القواعد والقوانين تدور في معظمها حول فكرة "العامل" النحوي، أو تتصل به بشكل مباشر أو غير مباشر في علم يسمى "النحو"[٢].

وعلى هذا يمكن القول بأنّ نظرية العامل في أساسها كانت فكرة عربية صرف؛ لأنها ابنة البيئة العربية؛ فقد ولدت في مرحلة النشأة، المرحلة التي تأسس فيها النحو العربي واكتملت قواعده، والتي تشمل القرنين الأول والثاني الهجريين.

وأكبر الظن أن الخليل هو الذي ثبّت أصول هذه النظرية، ومدَّ فروعها، فقد أرسى قواعدها العامة ذاهباً إلى أنه لا بد مع كل رفع أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة ومثلهما الأسماء المبنية[١].

ولعل أول ذكر للعوامل ما نقله سيبويه على لسان أستاذه الخليل، من ذلك – مثلاً – كلامه في عمل (إنّ وأخواتها)، إذ يقول سيبويه على لسان الخليل: "زعم الخليل أن هذه الحروف عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب، حين قلت: كان أخاك زيدٌ"[٢].

وهناك من يرى من الباحثين أنّ نظرية العامل قد تولدت وتفرعت عن البحث في العلل النحوية، ومنهم الدكتور فؤاد حنا ترزي إذ يقول: "وتشعب عن فلسفة العلة نظرية العامل، فافترض النحاة أنّ لكل حالة إعرابية لا بد من وجود عامل أدى إليها وكان سبباً فيها"[٣].

---

(١) ينظر: السيد، عبد الحميد مصطفى، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب، مجلة جامعة دمشق، مجلد ١٨، العدد ٣-٤، دمشق ٢٠٠٢م، ص٤٨.
(٢) ينظر: عمايرة، خليل أحمد، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، مرجع سابق، ص٥٠.
(١) ينظر: ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، ط٨، القاهرة ١٩٩٩م، ص٣٨.
(٢) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مرجع سابق، ج٢، ص١٣١.
(٣) ينظر: ترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، مطبعة دار الكتب، بيروت ١٩٦٩م، ص١٣٧.

ففي بداية الأمر رأى النحاة أن لكل قاعدة نحوية لا بد لها من علة، فتساءلوا – مثلاً – لماذا رفع (زيد) في قولنا: (قام زيدٌ) فالتمسوا لذلك علة فقالوا: رفع زيدٌ لأنه فاعل، ثم فكروا في الحالات الإعرابية، الرفع والنصب والجر والجزم، وفي الحركات الإعرابية من ضم وفتح وكسر، وأنه لا بد من موجد لها، فاستقر في عقول النحاة أنه لا مرفوع إلا برافع، ولا منصوب إلا بناصب(١).

ولعل الذي قادهم إلى ذلك أنهم لاحظوا أنّ الفعل يلازم الفاعل ولا ينفك عنه، وأنّ المفعول – غالباً – ما يكون مرافقاً للفعل المتعدي، فاستنتجوا أنّ الفعل هو الذي يعمل في الفاعل الرفع، وفي المفعول النصب(٢).

ثم قام النحاة بعد الخليل وسيبويه بدراسة نظرية العامل، فأصّلوها في بحوثهم ودراساتهم، وصنف بعضهم فيها مثل عبد القاهر الجرجاني في كتابه "العوامل المئة"، فالعوامل النحوية مئة عامل تنقسم قسمين، عوامل لفظية، وعوامل معنوية(٣).

أما العامل اللفظي فهو العامل فيما بعده الظاهر من القول كالحروف والأفعال، والأسماء، وأما العامل المعنوي فهو العامل فيما بعده المضمر أو المخفي الذي لا يصحبه قرائن لفظية، كالابتداء والخلاف أو الصرف(١).

وتنقسم العوامل من حيث درجات القوة إلى عوامل قوية وأخرى ضعيفة، وتعد الأفعال من أقوى العوامل؛ لأن الفعل لا بد أن يعمل، ومحل عمله الاسم؛ إذ ليس في اللغة فعل إلا وله معمول هو الفاعل، فهما كالشيء الواحد، اسماً صريحاً كما في: جاء زيد، أو ضميراً متصلاً مثل: حضرت، أو مستتراً كما في: علي ذهب ... ولقوة الفعل في العمل حُمل عليه الاسم الذي يتضمن معناه، كالمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسم التفضيل، والصفة المشبهة وأسماء الأفعال(٢).

أما الأسماء والأدوات والحروف فهي أضعف من الأفعال؛ لأنها تعمل في مواقع ولا تعمل في مواقع أخرى، أو قد تعطل عن العمل في أحيان أخرى(٣).

---

(١) ينظر: الأنصاري، وليد عاطف، نظرية العامل في النحو العربي، دار الكتاب الثقافي، إربد ٢٠٠٣م، ص٤٢-٤٣.
(٢) المرجع السابق نفسه، ص٤٣.
(٣) أبو صعيليك، سليمان، أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب، مرجع سابق، ص١٦١.
(١) ينظر: السيد، عبد الحميد مصطفى، نظرية العامل في النحو العربي، مرجع سابق، ص٥٠.
(٢) ينظر: عمايرة، خليل أحمد، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، مرجع سابق، ص٥٤.
(٣) المرجع السابق نفسه، ص٥٧-٥٨.

ومن الحالات التي يعمل فيها الاسم فيما بعده حالة الإضافة فيجر الأول الثاني، ويسمى الأول مضافاً، ويسمى الثاني مضافاً إليه، وقد أخذ علامة الجر بأثر الاسم المضاف، ومن الأسماء ما يعمل في الأفعال بعدها كأسماء الشرط، إذ تترك أثراً على فعلها وعلى جوابها إن كان الفعل مضارعاً فيقبل هذا الأثر، وهو علامة الجزم، وإن كان غير ذلك حُمل على المحل(١).

أما عن الأدوات فمنها ما يختص بالدخول على الأسماء مثل حروف الجر، إذ تدخل على الأسماء فتؤثر فيها جراً لفظاً أو محلاً، ومنها ما يختص بالدخول على الأفعال كأدوات النصب، إذ تدخل على الفعل المضارع فتنصبه بنفسها أو بحرف مضمر بعدها، وكذلك أدوات الجزم، وهذه منها ما يعمل في فعل واحد، ومنها ما يعمل في فعلين كما يرى البصريون، أو أنها تعمل في الأول ويجزم الثاني على الجوار* كما يرى الكوفيون(٢).

وتشترك العوامل السابقة كلها، الأفعال والأسماء والحروف في نقاط اتفق عليها جمهور النحاة، مع اختلافات يسيرة بينهم، أهمها(٣):

أ- الأصل أن لا يجتمع عاملان على معمول واحد، وإن اجتمعا فلا بد من الإعراب التقديري أو المحلي.

ب- العمل في الأصل للأفعال، فهي عوامل قوية لا يسأل عن السبب في إعمالها، إذ إنها عاملة دائماً. أما الأسماء والحروف فإنها عوامل ضعيفة والعمل فيها ليس بأصل، فإن وجدت عاملة سُئل عن السبب في إعمالها.

ج- يترك العامل أثراً واحداً على آخر المعمول، ولا يكون له أثران في آن واحد.

د- يمكن أن يكون للعامل أكثر من معمول واحد.

أما عن اختلاف النحاة في تحديد العامل، فلقد نجم من جراء تطبيق النحاة لهذه النظرية أن اختلفوا في تحديد من هو العامل الحقيقي الذي تسلّط بالعمل على الكلمات المعربة، فتشعبت آراؤهم في ذلك على مذاهب واتجاهات عدة.

---

(١) عمايرة، خليل أحمد، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، مرجع سابق، ص٥٨.

* ينظر في تفصيل هذه المسألة: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٩٨م، ج٢، ص٦٠٢ وما بعدها (المسألة الرابعة والثمانون).

(٢) ينظر: عمايرة، خليل أحمد، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، مرجع سابق، ص٥٨-٥٩.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص٥٩-٦٠.

فقد ذهب جمهور النحاة إلى أن العامل هو الكلمات أو المعاني، فالكلمة تحمل بين طياتها قدرة على التأثير في كلمة أخرى، أو عدة كلمات فتحدث الرفع أو النصب أو الجزم... مثل: "جاء زيد"، فإنّ (جاء) نفسها هي التي أحدثت الرفع في (زيد) وهي التي اجتلبت العلامة الإعرابية فيها وهي (الضمة)، وأحياناً لا يكون العامل كلمة بل معنى من المعاني ، يدرك بالقلب والذهن ولا ينطق به، كما هو الشأن – مثلاً – في عامل الابتداء الذي يرفع المبتدأ، ففي قولنا: "الكتاب مفيد" فإن الابتداء هو الذي رفع كلمة (الكتاب) وهو الذي اجتلب العلامة الإعرابية فيها[١].

ويمكن ملاحظة هذه السمة الحسية في كلام النحويين عن العوامل، إذ تظهر مثل هذه الحسية في حديثهم عن الأفعال التي تأخذ مفعولاً فهي على ضربين: ضرب قوي يصل إلى المفعول بنفسه فينصبه، نحو: ضربت زيداً، وضرب ضعيف يعجز عن الوصول إلى المفعول بنفسه فيحتاج إلى ما يستعين به على تناوله والوصول إليه بحروف الجر؛ لكي يصل إلى المفعول، نحو: عجبتُ من زيدٍ، فلو قلت: عجبتُ زيداً، لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال[٢].

ويرى الباحث أن هذا الرأي في تحديد حقيقة العامل ينحو إلى التأثر بالفكر الفلسفي عموماً، لاسيما ما ورد عن أرسطو فيما يُعرف بالمقولات العشر، إذ تناولت المقولة التاسعة التأثر (ينفعل) وتحدثت المقولة العاشرة عن التأثير (يفعل) وقد ظهر أثر ذلك جلياً في النحو العربي في مراحله المتأخرة[١].

وذهب فريق آخر إلى أن العامل هو (الله) تعالى، الذي يملك الحرية والاختيار، فالإنسان في هذا الرأي مجبر على كل فعل يقوم به، ولا حرية له فيه، فالعمل والتأثير ينسبان إلى الله وحده، فاللغة عند هؤلاء إلهام وتوفيق من الله تعالى[٢].

وحاول ابن جني أن يختط لنفسه رأياً مستقلاً في هذه القضية، فذهب إلى أنّ العامل مرده إلى الإنسان[٣] أو هو المتكلم نفسه، فهو الذي يحدث الأثر على أواخر الكلم في الجملة من رفع أو نصب أو جر أو جزم لا الألفاظ المتقدمة أو المتأخرة، وفي ذلك يقول ابن جني: "وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه،

---

(١) ينظر: الأنصاري، وليد عاطف، نظرية العامل في النحو العربي، مرجع سابق، ص٥١-٥٢.
(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، صُحح وعُلق عليه بمعرفة مشيخة الأزهر، المطبعة المنيرية، القاهرة، د.ت، ج٨، ص٥٠.
(١) ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ، دار الثقافة، ط٢، المغرب ١٩٧٤م، ص٢٣.
(٢) السرطاوي، معاذ، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، دار مجدلاوي، عمان ١٩٨٨م، ص١٠٣.
(٣) ينظر: فريحة، أنيس، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٧٣م، ص٨١.

كمررت بزيد، وليت عمراً قائمٌ، وبعضه يأتي عارباً من مصاحبة لفظ يتعلق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هنا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"[١].

ويبدو أن من النحاة من استحسن القول بالعامل المتكلم كما نوّه ابن جني، ولكنها بقيت كلمات لم تقدم منهجاً يذكر في تسويغ الحركة الإعرابية، من ذلك ما ذهب إليه ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) الذي نادى بإلغاء العامل ووجوب هدمه، بحجة أنّ العمل لا أثر له حقيقةً، وإنما ينسب له الأثر تجوزاً وعلى سبيل التشبيه والتقريب؛ لأن العامل النحوي ليس له إرادة فاعلة، وليس مؤثراً بنفسه، وعليه كان الإنسان عند أصحاب هذا الرأي هو العامل في اللغة[٢].

فابن مضاء يرفض العامل النحوي ولا يقر بوجوده، وفي ذلك يقول في كتابه "الرد على النحاة": قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: "ضرب زيدٌ عمراً" أنّ الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب... وأما القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول بذكرها ما القصد إيجازه"[١].

ويرى الباحث أن ابن مضاء ربما أساء فهم ابن جني في فكرته أن العامل هو المتكلم؛ لأنّ ابن جني في الواقع لم يثبت على هذا الرأي، وربما لم يكن يمثل عنده نقطة رئيسة في تفكيره اللغوي؛ لأنه عند التطبيق أخذ بفكرة العامل النحوي المعهود عند سيبويه وأصحابه من بعده، ولو كان المتكلم عاملاً بديلاً لحظي في مصنفات ابن جني بقسم يزيد على هذه الأسطر القليلة[٢].

---

(١) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج١، ص١١٠-١١١.
(٢) ينظر: السرطاوي، معاذ، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، مرجع سابق، ص١٠٤.
(١) ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، مرجع سابق، ص١٣-١٤.
(٢) ينظر: عمايرة، خليل أحمد، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، مرجع سابق، ص٦٧.

وفي هذا السياق يؤيد الباحث ما ذهب إليه خليل عمايرة، ومن قبله فاضل السامرائي، من أنّ ابن جني قصد بهذه الفكرة أن المنفذ لوضع الحركة الإعرابية على أواخر الكلم في الجملة هو المتكلم؛ طبقاً لما جاء عن العرب في لغتهم قياساً عليها[١] بمعنى أن المتكلم هو القوة الفاعلة

والمظهرة للحركات وهذا أمر طبيعي، فاللغة بسائر ظواهرها أثر إنساني، وليس لأي لفظ سلطان على لفظ آخر[٢].

ومما يدل على أنّ ابن جني قد أخذ بفكرة العامل النحوي، واقتفى أثرها كما جاء عند من سبقه من النحاة، استعانته بها في كثير من الأمثلة التي يعلل فيها ابن جني الظواهر اللغوية، ومن ذلك قوله: "ألا ترى أنك إذا قلت: قام بكرٌ، ورأيت بكراً، ومررت ببكرٍ، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل"[٣].

وقال في حديثه عن عامل النصب: "إن أصل عمل النصب إنما هو للفعل، وغيره من النواصب مشبه في ذلك بالفعل"[٤].

ويشير للعامل أثناء تعريفه للبناء فيقول: "وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل"[١].

وبناء على ما سبق، لا ينبغي أن يُحمَّل نص ابن جني الذاهب إلى أن العامل هو المتكلم أكثر مما يحتمل، فيجعل لأبي الفتح نظرية خاصة به أو رأي مستقل، وليس له أكثر من بضعة أسطر يصرح بها أن العمل للمتكلم، وهو في جميع ما يبحث مقتفٍ لآثار النحويين قبله في نظرية العامل[٢].

وكيف دار الأمر، يرى الباحث أنه لا مندوحة من التأكيد على أن ابن جني لا يختلف كثيراً في موقفه العام من نظرية (العامل) عن سائر النحاة في هذا الأمر، من حيث الأخذ بها في تقرير

---

(١) المرجع السابق نفسه، ص٦٧.
(٢) ينظر: السامرائي، فاضل، ابن جني النحوي، مرجع سابق، ص٢٠٤.
(٣) ابن جني، المنصف في شرح التصريف، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مرجع سابق، ص٣٤.
(٤) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج١، ص١٠٤.
(١) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٣٨.
(٢) ينظر: السامرائي، فاضل، ابن جني النحوي، مرجع سابق، ص٢٠٤.

الأحكام، والترجيح والرفض بين الآراء على أساسها، فما وافق هذه النظرية أخذ به، وما خالفها كان على خلاف ذلك.

وفي سبيل تأكيد هذا الموقف النظري لابن جني من نظرية العامل، سيقوم الباحث – في الصفحات القادمة – **بالكشف عن منهجه في التعامل مع هذه النظرية وكيفية الاستدلال بها** في التقعيد للعربية في أبوابها المختلفة من مرفوعات ومنصوبات ومجرورات وغيرها، وذلك بشكل تطبيقي من خلال كتابه "المحتسب".

فأما عن **موقفه من المسائل المتعلقة بالعامل النحوي في باب المرفوعات** فقد أجاز ابن جني عدداً من المسائل تبعاً لمقتضيات العامل النحوي، وأحياناً يقدم بعض الوجوه النحوية على غيرها مراعاة لقوة العامل في ذلك، وقد يعيد صياغة بعض الأحكام النحوية ويشترط بعض الأمور التي تفرضها طبيعة العامل النحوي، ولا يمنع ذلك ابن جني من رفض بعض الوجوه والمسائل وعدم تجويزها لمخالفتها مقتضيات نظرية العامل في هذا الأمر.

فمن الأمثلة على تجويز ابن جني بعض الوجوه المتعلقة بالعامل النحوي ذهابه إلى جواز رفع الفعل بعامل مقدر إذا حُمل في معناه على اللفظ الذي قبله، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللّهِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِين﴾[1] بضم الملائكة على الرفع[2] ومما أورده في ذلك قوله: "هذا عندنا مرفوع بفعل مضمر يدل عليه قوله سبحانه: ﴿لَعْنَةُ اللّهِ﴾ أي: وتلعنهم الملائكةُ والناسُ أجمعون؛ لأنه إذا قال عليهم لعنة الله، فكأنه قال: يلعنهم الله"[1].

وأجاز ابن جني رفع الاسم الظاهر بعد الظرف إذا جرى صلة؛ إعمالاً له عمل الفعل فيما بعده، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة الجماعة لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَاب﴾[2] إذ قال في تأكيد ذلك: "وقراءة الجماعة: ﴿وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَاب﴾ فالعلم مرفوع بنفس الظرف؛ لأنه إذا

(١) سورة البقرة، آية ١٦١.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١١.
(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١١٦.
(٢) سورة آل عمران، آية ٤٣.

جرى الظرف صلةً رفع الظاهر؛ لإيغاله في قوة شبهه بالفعل، كقولك، مررت بالذي في الدار أخوه"[١].

ويذهب ابن جني إلى جواز إضمار المعمول المختص بالفاعلية بدلالة الحال عليه، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة الأعمش لقوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾[٢] بالياء فيهما (يؤته)[٣]. ومما ذكره ابن جني في تأكيد جواز هذا الوجه قوله: "وجهه على إضمار الفاعل لدلالة الحال عليه، أي يؤته اللهُ، يدل على ذلك قراءة الجماعة "نؤته منها" بالنون. وحديث إضمار الفاعل لدلالة الحال عليه واسع فاشٍ عنهم، منه حكاية الكتاب أنهم يقولون: إذا كان غداً فأتني، أي إذا كان ما نحن عليه من البلاء في غدٍ فأتني، ومثله حكايته أيضاً: من كذب كان شراً له، أي كان الكذب شراً له"[٤].

كذلك أجاز ابن جني رفع الخبر بعامل مقدر إذا كان مقترناً بالفاء الداخلة على جملة جواب الشرط، مشيراً إلى ذلك تعرضه لقراءة ابن عباس وقتادة لقوله تعالى: ﴿إِلاَّ مَن تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾[٥] بتخفيف الهمزة على التنبيه (أَلاَ)[١]، ومما ذكره ابن جني في هذه المسألة مبيناً أثر تقدير العامل في تأكيد صحة هذا الوجه، ما أورده بقوله: "(ألا) افتتاح كلام، و(من) هنا شرطية، وجوابه (فيعذبه الله)، كقولك: من قام فيضربه زيد، أي فهو يضربه زيد، وكذلك الآية، أي: من يتول ويكفر فهو يعذبه الله، إذ لا بد من تقدير المبتدأ هنا؛ وذلك أنّ الفاء إنما يؤتى بها في جواب الجزاء بدلاً من الفعل الذي يجاب به، فإذا رأيت الفاء مع الفعل الذي يصلح أن يكون جواباً للجزاء فلا بد من تقدير مبتدأ محذوف هناك؛ لأنه لو أريد الجواب على الظاهر لكان هناك فعل يصلح له، فكان يقال: ألا من تولى وكفر يُعذِّبه الله، كقولك: من يقم أعطه درهماً. ولو دخلت الفاء – هنا – لقلت: من يقمْ فأعطيه درهماً، أي: فأنا، أو فهو أعطيه

---

(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٥٨.
(٢) سورة آل عمران، آية ١٤٥.
(٣) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٣، ص٣٦٧.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٧٠ / وينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٢١٣.
(٥) سورة الغاشية، آية ٢٣.
(١) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٧٢.

درهماً، فهو كقول الله سبحانه: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللّهُ مِنْهُ﴾ [سورة المائدة، آية ٩٥]، أي: فهو ينتقم الله منه"[١].

وفي سياق ذي صلة، أجاز ابن جني عطف الجملة الاسمية على جملة فعل الشرط؛ لما بينهما من المشابهة في العمل، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة النخعي وطلحة بن مصرف لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾[٢] بضم الكاف على الرفع[٣] ومما أورده ابن جني في تأكيد صحة

هذا الوجه من التقعيد مستدلاً عليه بالعامل النحوي قوله: "ظاهر هذا الأمر أن (يدركه) رفع على أنه خبر ابتداء محذوف، أي ثم هو يدركه الموت، فعطف الجملة التي من المبتدأ والخبر على الفعل المجزوم بفاعله، فهما إذاً جملة، فكأنه عطف جملة على جملة، وجاز العطف ها هنا – أيضاً – لما بين الشرط والابتداء من المشابهات، فمنها أنّ حرف الشرط يجزم الفعل، ثم يعتور الفعل المجزوم مع الحرف الجازم على جزم الجواب، كما أنّ الابتداء يرفع الاسم المبتدأ، ثم يعتور الابتداء والمبتدأ جميعاً على رفع الخبر"[٤].

ويستعين ابن جني بالعامل النحوي في ذكر الأوجه الإعرابية المتعددة للمسألة الواحدة في حالة الرفع مرجعاً ذلك إلى اختلاف العوامل، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة ابن مسعود لقوله تعالى: ﴿وَهَـذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾[١] بالرفع (شيخٌ)[٢].

إذ أورد ابن جني أربعة أوجه إعرابية في تخريج قراءة الرفع، مستدلاً على ذلك باختلاف العامل النحوي، ومما ذكره في ذلك قوله: "الرفع في (شيخ) من أربعة أوجه: أحدهما أن يكون (شيخٌ) خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: هذا شيخ، والوقف إذاً "هذا بعلي"؛ لأن الجملة قد تمت، ثم استأنف جملة ثانية فقال: "هذا شيخ"، والثاني: أن يكون (بعلي) بدلاً من (هذا)، و(شيخ) هو الخبر. والثالث: أن يكون (شيخ) بدلاً من (بعلي)، وكأنه قال: هذا شيخ، كما كان التقدير فيما قبله: بعلي

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٣٥٧ / وينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص١٢٢.
(٢) سورة النساء، آية ١٠٠.
(٣) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٤، ص٤٤.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٩٥.
(١) سورة هود، آية ٧٢.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٦٠ / وينظر: خاطر، محمد أحمد، قراءة عبد الله بن مسعود، مرجع سابق، ص١١٥.

شيخ والرابع: أن يكون (بعلي) و(شيخ) جميعاً خبراً عن (هذا) كقولك: هذا حلو حامض، أي قد جمع الحلاوة والحموضة، وكذلك هذا: أي قد جمع البعولة والشيخوخة"[١].

وفي السياق نفسه، يذهب ابن جني إلى توسيع دائرة الاستدلال بالعامل فيجيز الخروج من الرفع إلى النصب ومن النصب إلى الرفع، بتقدير عامل الرفع أو النصب، إذا استطال الكلام في هذا الأمر؛ رغبة في تنويعه ليكون أكثر بلاغةً، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلاَئِكَةِ﴾[٢] بضم اللام في (جاعل) على الرفع[٣]، ومما قاله ابن جني في ذلك: "فهذا على قولك: هو جاعلُ الملائكة، ويشهد به قراءة خُليد بن نُشيط: (جعل الملائكة)*. قال أبو عبيدة: إذا طال الكلام خرجوا من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الرفع، يريد ما نحن عليه؛ لتختلف ضروبه، وتتباين تراكيبه"[٤].

ويستدل ابن جني على صحة هذه المسألة بقول الشاعرة خِرِنقٍ[٥]: [من الكامل]

لا يبعدن قومي الذين همُ سمُّ العداة وآفةُ الجُزْر

النازلون بكل مُعترَك والطيبون معاقد الأُزْر[١]

وفي ذلك يقول ابن جني مبيناً أثر العامل النحوي في اختلاف الحكم الإعرابي من الرفع إلى النصب، أو من النصب إلى الرفع، وأثر ذلك في تنويع الكلام ليكون أفانين وضروباً، إذ يتبدى رأيه في ذلك بما أورده في تعليقه على هذه الأبيات قائلاً: "ويُروى: النازلون والطيبون، والنازلين والطيبون، والطيبين والنازلون. والرفع على (هم)، والنصب على (أعني). فكلما اختلفت الجمل كان الكلام أفانين وضروباً، فكان أبلغ منه إذا أُلزم شرحاً واحداً. فقولك: أُثني على الله أعطانا فأغنى، أبلغ من قولك: أُثني على الله المعطينا والمغنينا؛ لأن معك – هنا – جملة واحدة، وهناك ثلاث جمل"[٢].

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٢٤-٣٢٥.
(٢) سورة فاطر، آية ١.
(٣) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٩، ص٩.
* أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٩، ص١٠.
(٤) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص١٩٨.
(٥) هي خرنق بنت هفان، من بني قيس، شاعرة جاهلية / ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج١، ص٢٠٢.
(١) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٢٠٢.
(٢) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص١٩٨.

ويعمد ابن جني إلى تقديم بعض الوجوه النحوية على بعضها الآخر؛ مراعاةً لقوة العامل في ذلك، فقد ذهب إلى أنّ الاستئناف على الابتداء مقدم في العمل على العطف والإتباع؛ لأنه مع عامل الرفع أقوى معنى بوصفه صاحب الجملة، وليس تبعاً لما قبله كما في العطف.

من ذلك ما ذكره ابن جني أثناء تعرضه لقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾[١] بضم اللام على الرفع (وأرجلُكم)[٢] إذ أشار إلى وجه هذه المسألة مقدماً – في الوقت نفسه – عامل الاستئناف على الابتداء على غيره لقوته في ذلك، ومما أورده في هذا الشأن قوله: "ينبغي أن يكون رفعه بالابتداء والخبر محذوف، دل عليه ما تقدمه من قوله سبحانه: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾[سورة المائدة، آية٦] أي أرجُلكم واجب غسلها، أو مفروض غسلها، أو مغسولة كغيرها، ونحو ذلك. وقد تقدم نحو هذا مما حُذف خبره لدلالة ما هناك عليه، وكأنه بالرفع أقوى معنى؛ وذلك لأنه يستأنف فيرفعه على الابتداء، فيصير صاحب الجملة، وإذا نصب أو جر عطفه على ما قبله، فصار لَحَقَاً وتبعاً، فاعرفه"[٣].

ويميل ابن جني في بعض المواضع إلى الاستعانة بفكرة التجريد؛ رغبةً في تحديد المعمول الذي عمل فيه العامل، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة ابن عباس ومجاهد لقوله تعالى: ﴿قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ﴾[١] على صيغة الأمر (فأمتِعْه)[٢].

فمن ضمن الوجوه الجائزة لتخريج وجه هذه المسألة ما ذهب إليه ابن جني من الاستعانة بفكرة التجريد لتفسير طبيعة المعمول الذي عمل فيه العامل فرفعه على الفاعلية، ومما أورده ابن جني في توضيح هذه المسألة مبيناً أثر فكرة التجريد في تفسير عمل العامل قوله: "وأما الآخر فهو أن يكون الفاعل في (قال) ضمير اسم الله تعالى؛ أي: فأمتِعْه يا خالق، أو فأمتِعْه يا قادر، أو يا مالك، أو ياإله، يخاطب بذلك نفسه –عز وجل– فجرى هذا على ما تعتاده العرب من أمر الإنسان

---

(١) سورة المائدة، آية ٦.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٣١.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٠٨.
(١) سورة البقرة، آية ١٢٦.
(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج١، ص٦١٤.

لنفسه، كقراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿أَعْلَمُ أَنَّ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٍ﴾ [سورة البقرة، آية٢٥٩] بلفظ الأمر*، أي: اعلم يا إنسان، وكقول الأعشى: [من البسيط]

وهل تطيق وداعاً أيها الرجل* "[١].

ثم يعلق ابن جني في خاتمة حديثه ليبيّن أثر التجريد بقوله: "وهذا يتصل بباب من العربية غريب لطيف وهو باب التجريد، كأنه يجرد نفسه منه ثم يخاطبها"[٢].

وفي سياق آخر يذهب ابن جني إلى صياغة بعض الأحكام النحوية، كتقريره أن العامل من الفعل الماضي لا يعمل في الزمن الآتي، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة أبي جعفر لقوله تعالى: ﴿إِن يُوحَى إِلَيَّ إِلاَّ أَنَّمَا﴾[٣] بكسر الألف (إنما)[٤] ففي أثناء تخريجه لهذه القراءة على وجه عدم إعادة اللفظ مع الحكاية، استشهد بالشعر على ذلك مشيراً في الوقت نفسه إلى مسألة أن العامل من الفعل الماضي لا يعمل في الزمان الآتي، فقد أورد – دلالة على ذلك – قول الشاعر:

تَنَادَوْا بِالرَّحِيْلِ غَدَاً وَفي تَرْحَالِهِمْ نَفْسِي[١]

ومما ذكره ابن جني في تأكيد ما ذهب إليه قوله: "أجاز لي أبو علي بحلب سنة سبع وأربعين ثلاثة أضرب من الإعراب: بالرحيلِ، والرحيلَ، والرحيلُ: رفعاً، ونصباً، وجراً. فمن رفع أو نصب فقدّر في الحكاية اللفظ المقول البتة فكأنه قالوا: الرحيلُ غداً، والرحيلَ غداً. فأما الجر فعلى إعمال الباء فيه، وهو معنى ما قالوه، لكن حكيت منه قولك: غداً وحده، وهو خبر المبتدأ وفي موضع رفع؛ لأنه خبر المبتدأ، ولا يكون ظرفاً لقوله: تَنَادَوْا؛ لأنّ الفعل الماضي لا يعمل في الزمان الآتي"[٢].

---

* هي قراءة أبي رجاء وحمزة والكسائي / ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٢، ص٦٤١.

* وشطره الأول: ودّع هُريرةَ إنَّ الرّكبَ مُرتَحِلُ/ ينظر: ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت، د.ت، ص١٤٤.

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٠٥-١٠٦.

(٢) المرجع السابق نفسه، ج١، ص١٠٦.

(٣) سورة ص، آية ٧٠.

(٤) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٣٠.

(١) البيت بلا نسب / ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٣٥.

(٢) المرجع السابق نفسه، ج٢، ص٢٣٥.

ومن تقديره لبعض الأحكام ذهابه إلى عدم جواز إعمال ما بعد (إنَّ) فيما قبلها، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة من قرأ لقوله تعالى: ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُون﴾[١] على الخبر كلاهما بلا استفهام (إذا، إنّا)[٢]. ففي أثناء تخريج ابن جني لهذه القراءة أشار إلى وجه مسألة عدم جواز إعمال ما بعد (إنّ) فيما قبلها، ويتبدى ذلك بقوله: "فخرج هذا منهم على الهُزء، وهذا كما تقول لمن تهزأ به، إذا نظرتَ إليّ مُتُّ منك فرقاً، وإذا سألتك جممتَ لي بحراً، أي: الأمر بخلاف ذلك، وإنما أقوله هازئاً. ويدل على هذا شاهد الحال حينئذٍ، ولولا شهود الحال لكان حقيقةً لا عبثاً، فكأنه قال: إذا متنا وكنا تراباً بُعثنا. ودل قوله: "إنّا لمبعوثون" على بُعثنا، ولا يجوز أن يعمل فيه (مبعوثون)؛ لأنّ ما بعد (إنّ) لا يعمل فيما قبلها"[٣].

وقد يشترط ابن جني بعض الأمور في صياغته لبعض الأحكام النحوية المتعلقة بنظرية العامل، من مثل اشتراطه في معمولات النواسخ من (كان وأخواتها) أن يكون اسمها أعرف من خبرها، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[١] بالرفع (قولُ)[٢] مفضلاً في هذا السياق قراءة الجماعة الذاهبة إلى النصب بدلاً من الرفع؛ لموافقتها شروط نظرية العامل النحوي في هذا الشأن، إذ يشترط في معمولات النواسخ من (كان وأخواتها) أن يكون اسمها أعرف من خبرها، ومما ذكره ابن جني في تأكيد وجه هذه المسألة قوله: "أقوى القراءتين إعراباً ما عليه الجماعة من نصب (القول) وذلك أنّ في شرط اسم كان وخبرها أن يكون اسمها أعرف من خبرها، وقوله تعالى: ﴿أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾[سورة النور، آية٥١] أعرف من قول (قول المؤمنين)، وذلك لشبه (أنْ) وصلتها بالمضمر من حيث كان لا يجوز وصفها، والمضمر أعرف من (قول المؤمنين)؛ فلذلك اختارت الجماعة أن تكون (أنْ) وصلتها اسم كان"[٣].

---

(١) سورة الواقعة، آية ٤٧.
(٢) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٣٠٩.
(٣) المرجع السابق نفسه، ج٢، ص٣٠٩.
(١) سورة النور، آية ٥١.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١٠٣.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص١١٥.

وكذلك ذهب ابن جني – مشترطاً – ألا يكون للعامل الواحد من الفعل معمولان بالفاعلية قائمان مقامه إلا على وجه الإشراك، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة ابن مسعود لقوله تعالى: ﴿لَخَسَفَ بِنَا﴾[١] بالوصل (لا نْخُسِفَ بنا)[٢] فقد أشار ابن جني إلى وجه هذه المسألة أثناء تخريجه لهذه القراءة، ومما ذكره في تأكيد ذلك قوله: "وإن شئت أضمرت المصدر؛ لدلالة فعله عليه، فكأنه قال: لا نْخُسِف الانخسافُ بنا، فـ(بنا) على هذا منصوبة الموضع؛ لقيام غيرها وهو المصدر مقام الفاعل، ولا يكون للفعل الواحد فاعلان قائمان مقامه إلا على وجه الإشراك"[٣].

ولا يتردد ابن جني من رفض بعض الأحكام القواعدية تبعاً لما يقتضيه العامل النحوي، من مثل إلغاء قلب ألف المقصور ياءً عند الإضافة إلى ياء المتكلم إذا جاء في المثنى المرفوع.

فقد أشار ابن جني إلى وجه هذه المسألة أثناء تعرضه لقراءة عاصم الجحدري، وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر لقوله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾[١] بقلب الألف ياءً وإدغامها في ياء المتكلم (هُدَيّ)[٢]، ومما ذكره في تأكيد ما ذهب إليه فيما يتعلق بهذه المسألة قوله: "وجه قلب هذه الألف لوقوع ياء ضمير المتكلم بعدها، أنه موضع ينكسر فيه الصحيح، نحو: هذا غلامي، ورأيت صاحبي؛ فلما لم يتمكنوا من كسر الألف قلبوها ياءً، فقالوا: هذه عَصَيَّ، وهذا فَتَيَّ؛ أي عصاي وفتاي، وشبهوا ذلك بقولك: مررت بالزيدين، لما لم يتمكنوا من كسر الألف للجر قلبوها ياءً، ولا يجوز على هذا أن تقلب ألف التثنية لهذه الياء، فتقول هذان غلاميَّ؛ لما فيه من زوال علم الرفع، ولو كانت ألف (عصا) ونحوها علماً للرفع لم يجز فيها عصَيَّ"[٣].

أما عن **موقفه من المسائل المتعلقة بالعامل النحوي في باب المنصوبات**، فقد تنوعت ما بين تجويزه لعدد من المسائل النحوية المتصلة بنظرية العامل، كتقديره لعامل النصب في بعض المسائل، أو مراعاته لجانب المعنى في تجويزه لبعض الوجوه الأخرى، وقد يعيد صياغة بعض الأحكام أو الأخذ بالأوجه الإعرابية والترجيح بينها، أو الميل إلى تأييد بعض المذاهب النحوية

---

(١) سورة القصص، آية ٨٢.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص١١٤.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص١٥٧.
(١) سورة البقرة، آية ٣٨.
(٢) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج١، ص٢٧٣.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٧٦.

على بعضها الآخر، تبعاً لما يقتضيه العامل النحوي في هذا كله، مع عدم إغفال أثر الجوانب الصرفية والدلالية – أحياناً – في توجيه العامل النحوي أو العمل على تفسير معناه داخل التركيب من خلال بيان أثر السياق في الدلالة على العامل... إلى غير ذلك من القضايا الأخرى.

فمن الأمثلة على تجويز ابن جني لبعض المسائل المتصلة بالعامل النحوي، ذهابه إلى جواز نصب الاسم بالعامل المقدر، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾[١] بفتح التاء على النصب[٢] فمما ذكره في تأكيد صحة هذا الوجه بنصبه بالعامل المقدر قوله: "هذا منصوب عندنا على المصدر بفعل مقدر، أي احطُطْ عنا ذنوبنا حِطةً"[٣].

وكذلك أجاز ابن جني نصب الفعل بعامل مقدر، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة الحسن البصري والأعمش لقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[١] بفتح الراء على النصب[٢] ومما أورده في تأكيد صحة الوجه النحوي قوله: "فأما (تستكثر) بالنصب فبأنْ مضمرة على ما أذكره لك، وذلك أن يكون بدلاً من قوله: ﴿وَلاَ تَمْنُن﴾ على المعنى. ألا ترى أن معناه لا يكن منك مَنٌّ واستكبار؟ فكأنه قال: لا يكن منك مَنٌّ أن تستكثر، فتضمر (أنْ) لتكون مع الفعل المنصوب بها بدلاً من المنِّ في المعنى الذي دل عليه الفعل"[٣].

وفي السياق ذاته، يذهب ابن جني إلى تجويز نصب الاسم في موضع الرفع، وذلك بتقدير عامل النصب من نفس لفظ الفعل الوارد في الجملة أو بفعل من غيره، مشيراً إلى مثل هذا الوجه النحوي أثناء تعرضه لقراءة عيسى بن عمر الثقفي وعمر بن عبد العزيز لقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾[٤] بتنوين الفتح على التاء نصباً[٥] ويتبدى رأي ابن جني في تأييد هذه المسألة الذاهبة إلى إعمال وجه

---

(١) سورة الأعراف، آية ١٦١.
(٢) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٥، ص٢٠١.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٦٤.
(١) سورة المدثر، آية٦.
(٢) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج١٠، ص٣٢٧.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٣٣٨.
(٤) سورة النور، آية ١.
(٥) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٨، ص٦.

النصب في الاسم بدلاً من الرفع بأثر العامل المقدر بقوله: "سورة، هي منصوبة بفعل مضمر، ولك في ذلك طريقان: أحدهما أن يكون ذلك المضمر من لفظ هذا المظهر، ويكون المظهر تفسيراً له، وتقديره: أنزلنا سورةً، فلما أضمره فسّره بقوله: (أنزلناها)، كما قال الشاعر*:

أصبحت لا أحمل السلاح ولا أملك رأس البعير إنْ نفرا

والذئبَ أخشاه إنْ مررت به وحدي وأخشى الرياح والمطرا*

أي: وأخشى (الذئب) فلما أضمره فسّره بقوله: (أخشاه).

والآخر: أن يكون الفعل الناصب (سورةً) من غير لفظ الفعل بعدها، لكنه على معنى التخصيص، أي: اقرؤوا سورةً، أو تأملوا وتدبروا سورةً أنزلناها"(١).

وكذلك أجاز ابن جني نصب الفعل في موضع الجزم إذا كان واقعاً بعد جواب الشرط مقروناً بالواو، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة عبد الله بن موسى وطلحة بن سليمان لقوله تعالى: ﴿وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾(١) بفتح اللام على النصب(٢) إذ أورد ابن جني في ذلك قائلاً: "نصبه على أنه جواب الجزاء بالواو، كقولك: إنْ تأتني آتك وأحسنَ إليك. وجازت إجابته بالنصب لمّا لم يكن واجباً إلا بوقوع الشرط من قبله"(٣).

وأجاز ابن جني نصب الفعل بالعامل المقدر (أن) إذا دخلت الفاء على جملة جواب التمني، مشيراً إلى ذلك أثناء تعرضه لقراءة الجمهور لقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾(٤) بفتح الزاي على النصب(٥) ومما ذكره في تأكيد ذلك قوله: "ولو جعله جواباً لنصبه، أي: إن أكن معهم أفز، هذا إذا أصبحت بالشرط، إلا أنّ الفاء إن دخلت جواباً للتمني نُصب الفعل بعدها بإضمار أنْ، وعطف (أفوز) على (كنت معهم)؛ لأنهما جميعاً متمنيان"(٦).

---

* هو الربيع بن ضبع الفزاريُّ، من المعمرين، ويقال: إنه نيّف على مائتي عام / ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج١، ص٨٩.
* المرجع السابق نفسه، ج١، ص٨٩-٩٠.
(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٩٩.
(١) سورة الفرقان، آية ١٠.
(٢) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٨، ص٨٦.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص١١٨.
(٤) سورة النساء، آية ٧٣.
(٥) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٣، ص٧٠٥.
(٦) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٩٢.

وكذلك أجاز ابن جني دخول (الفاء) على فعل الأمر المفسِّر لعامل النصب المضمر إذا كان دالاً في معناه على الشرط، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة عيسى بن عمر الثقفي ويحيى بن يعمر لقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾[١] بالنصب فيهما على الاشتغال[٢] ومما أورده ابن جني في تأكيد صحة هذا الوجه النحوي قوله: "وهذا منصوب بفعل مضمر – أيضاً – أي: اجلدوا الزانية والزاني، فلما أضمر الفعل الناصب فسّره بقوله: ﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [سورة النور، آية ٢]. وجاز دخول الفاء في هذا الوجه ؛ لأنه موضع أمر، ولا يجوز زيداً فضربته؛ لأنه خبر. وساغت الفاء مع الأمر لمضارعته الشرط، ألا تراه دالاً على الشرط؟ ولذلك انجزم جوابه في قولك: زرني أزرك، لأن معناه زرني؛ فإنك إن تزرني أزرك. فلما آل معناه إلى الشرط جاز دخول الفاء في الفعل المُفسِّر للمضمر، فعليه تقول: بزيدٍ فامرر، وعلى جعفر فانزل"[١].

وذهب ابن جني إلى جواز نصب الاسم على الحال باسم الإشارة بوصفه عاملاً فيه؛ لشبهه بالفعل[٢]، مشيراً إلى مثل هذا الوجه من التقعيد أثناء تعرضه لقراءة محمد بن مروان وعيسى بن عمرو الثقفي لقوله تعالى: ﴿هَؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[٣] بفتح الراء على النصب[٤]، ومما أورده ابن جني في تأكيد صحة هذا الوجه قوله: "وأنا من بعد أرى أنّ لهذه القراءة وجهاً صحيحاً، وهو أن تجعل (هنّ) أحد جزأي الجملة، وتجعلها خبراً لـ(بناتي)، كقولك: زيدٌ أخوك هو، وتجعل (أطهرَ) حالاً من (هنَّ)، أو من (بناتي)، والعامل فيه معنى الإشارة، كقولك: هذا زيدٌ هو قائماً أو جالساً، أو نحو ذلك"[٥].

---

(١) سورة النور، آية ٢.
(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٨، ص٧.
(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص١٠٠.
(٢) ينظر: الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، دار الغد الجديد، القاهرة ٢٠٠٧م، ص٤٤٥.
(٣) سورة هود، آية ٧٨.
(٤) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٦٠.
(٥) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٢٦.

كذلك أجاز ابن جني جعل العامل في الحال غير العامل في صاحبها، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ﴾[١] بفتح (أشداءَ، رحماءَ) على النصب فيهما[٢] ومما أورده في تأكيد صحة هذا الوجه قوله: "ولو جعلته حالاً من الذين كان العامل في الحال غير العامل في صاحبها، وإن كان ذلك جائزاً، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً﴾[سورة البقرة، آية٩١]"[٣].

وعلى الرغم من إجازة ابن جني لهذا الوجه إلا أنه ذهب إلى تفضيل جعل الحال من الضمير في معه، ليكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها[٤]، مع إجازته لوجه ثالث في هذه

المسألة وهو النصب بعامل مقدّر على سبيل المدح والثناء، ويتبدى ذلك بقوله: "وإن شئت نصبت (أشداء ورحماء) على المدح، وأصفُ وأزكّي أشداء ورحماء"[١].

وفي باب النواسخ ذهب ابن جني إلى جواز وقوع المعمول متقدماً على عامله في مثل هذا الوجه من التقعيد أثناء تعرضه لقراءة أبي بن كعب وابن مسعود لقوله تعالى: ﴿وَبَاطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُون﴾[٢] بفتح اللام على النصب (باطلاً)[٣] ومما أورده ابن جني في تأكيد صحة هذا الوجه النحوي المتصل بنظرية العامل قوله: "(باطلاً) منصوب بـ(يعملون)، و(ما) زائدة للتوكيد، فكأنه قال: وباطلاً كانوا يعملون. ومن بعد ففي هذه القراءة دلالة على جواز تقديم خبر كان عليها، كقولك: قائماً كان زيدٌ، وواقفاً كان جعفر. ووجه الدلالة من ذلك أنه إنما يجوز وقوع المعمول

---

(١) سورة الفتح، آية ٢٩.
(٢) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٩، ص٥٠٠.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٧٦.
(٤) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج٢، ص٢٧٦.
(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٧٦.
(٢) سورة هود، آية ١٦.
(٣) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٦، ص١٣٣.

بحيث يجوز وقوع العامل، و(باطلاً) منصوب بـ(يعملون)، والموضع إذاً لـ(يعملون)؛ لوقوع معموله متقدماً عليه، فكأنه قال: ويعملون باطلاً كانوا"[١].

وقد يعيد ابن جني صياغة الأحكام؛ واشتراط بعض الأمور لتجويز بعض الوجوه النحوية أو منعها، وذلك بناءً على ما تقتضيه نظرية العامل في هذا الشأن، من ذلك ذهابه إلى أنه لا يحق للعامل إذا بُني للمجهول أن ينتقل في عمله بين الفاعل والمفعول ، بل يلتزم المفعول مطلقاً، مشيراً إلى ذلك – على سبيل التمثيل – أثناء تعرضه لقراءة أبي عبد الرحمن السلمي والحسن البصري لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[٢] ببناء (زيّن) للمجهول ورفع (قتل) و(شركاء)[٣]، ومما ذكره ابن جني في تأكيد صحة هذا الوجه من التقعيد المتصل بالعامل النحوي قوله: "يحتمل رفع شركاء أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر دلّ عليه قوله: (زُيِّن)"، كأنه لما قال: زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادهم قيل: من زينه لهم؟ فقيل: زيّنه لهم شركاؤهم، فارتفع (الشركاءُ) بفعل مضمر دلّ عليه (زُيِّن) فهو إذاً كقولك: أُكِل اللحمُ زيدٌ، ورُكِب الفرسُ جعفرٌ، وترفع زيداً وجعفراً بفعل مضمر دلَّ عليه هذا الظاهر. وإياك أن تقول: إنه ارتفع بهذا الظاهر؛ لأنه هو الفاعل في المعنى... وذلك أن الفعل لا يرفع إلا الواحد فاعلاً أو مفعولاً أُقيم مقام الفاعل، وقد رفع هذا الفعل ما أُقيم مقام فاعله وهو (قتلُ أولادِهم)، فلا سبيل إلى رفع اسم آخر على أنه هو الفاعل في المعنى؛ لأنك إذا انصرفت بالفعل نحو إسنادك إياه إلى المفعول لم يجز أن تتراجع عنه فتسنده إلى الفاعل، إذ كان لكل واحد منهما فعل يخصه دون صاحبه، كقولك: (ضَرَبَ وضُرِبَ)، و(قَتَل وقُتِل) وهذا واضح"[١].

وفي هذا السياق – أيضاً – ذهب ابن جني إلى عدم جواز تقديم الحال على صاحبها والعامل فيها؛ لأن رتبة العامل التقديم، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة ابن عباس والأعرج وقتادة وابن جبير لقوله تعالى: ﴿مَا فِي بُطُونِ هَـذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾[٢] بتنوين الفتح في (خالصة) على النصب[٣]، ومما أورده ابن جني في التأكيد على عدم جواز هذا الوجه مستدلاً عليه بالعامل النحوي

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٢١.
(٢) سورة الأنعام، آية ١٣٧.
(٣) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٤، ص٦٥٧.
(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٢٩-٢٣٠.
(٢) سورة الأنعام، آية ١٣٩.
(٣) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٤، ص٦٦٠.

قوله: "فهل يجوز أن يكون (خالصةً) حالاً من الضمير في لنا، أي: لذكورنا، قيل: هذا غير جائز؛ وذلك أنه تقدم العامل فيه وهو معنىً وعلى صاحب الحال"(١).

كذلك ذهب ابن جني إلى أنه لا يجوز الوقف على العامل دون معموله، كالوقف على الناصب دون منصوبه؛ لكونه كالجزء من العامل فيه، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة أبي جعفر المدني لقوله تعالى: ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ اسْجُدُواْ﴾(٢) بضم التاء على الرفع(٣) ومما ذكره ابن جني في تأكيد ما ذهب إليه – أثناء تخريجه لهذه القراءة – ما أورده بقوله: "... ولا يحسن الوقف على الناصب دون منصوبه، بل لا يجوز الوقف على العامل دون معموله؛ لاتصاله به وكونه في بعض الأماكن كالجزء من العامل فيه، نحو: لا رجل في الدار، ومررت بي، والمال لي، فيمن أسكن الياء"(٤).

ومن تشريعات ابن جني المتعلقة بالعامل تقريره أنّ فعل (القول) وبابه لا ينصب المفرد إلا إذا كان ترجمة* للجملة قبله، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾(١) بفتح التاء على النصب(٢)، ومما ذكره ابن جني في تأكيد صحة هذا الوجه من التقعيد، مستدلاً عليه بالعامل النحوي ومقتضيات عمله في هذا الباب قوله: "ولا يكون (حِطة) منصوباً بنفس قولوا؛ لأن قلت وبابها لا ينصب المفرد إلا أن يكون ترجمة الجملة، وذلك كأن يقول إنسان: لا إله إلا الله، فتقول أنت قلت: حقاً؛ لأنّ قوله: لا إله إلا الله حق، ولا تقول: قلتُ زيداً ولا عمراً، ولا قلتُ قياماً ولا قعوداً، على أن تنصب هذين المصدرين بنفس قلت لما ذكرته"(٣).

ولا يغيب عن بال ابن جني الأخذ بالأحكام الإعرابية المتعددة في المسألة الواحدة ذات الصلة بالعامل النحوي، مرجحاً وجه النصب في بعض الآراء والمسائل على غيره من الحالات الإعرابية مستدلاً على ذلك بموافقته للعامل النحوي في هذا الشأن ولعل من الأمثلة الدالة على ذلك

---

(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٣٣.
(٢) سورة الأعراف، آية ١١.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٤٠.
(٤) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٢٤٢-٢٤٣.
* الترجمة من مصطلحات الكوفيين النحوية التي خالفوا فيها نحاة البصرة ويعني البدل/ ينظر: ثعلب، أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة ١٩٤٨م، القسم الأول، ص٢٥/ وينظر: جعفر، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر، عمان ١٩٨٤م، ص١٧٨.
(١) سورة الأعراف، آية ١٦١.
(٢) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٥ ، ص٢٠١.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٦٤.

ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ﴾[١] بضم الياء (يُضلُّ)[٢] ففي أثناء تخريجه لهذه القراءة تمثل بقول أبي تمام: [من الوافر]

غَدَوْتُ بهم أمدَّ ذويَّ ظِلاًّ وأكثَرَ مَنْ ورائي ماءَ واد[٣]

ووجه الشاهد مفاضلة ابن جني بين التوجيهات الإعرابية في إعراب (مَنْ)؛ ليرجح حالة النصب مستدلاً على صحة ذلك بتقدير عامل النصب الذي يفسره الظاهر، مع انتفاء الحالات الأخرى كأن تكون (مَنْ) في موضع جر بإضافة اسم التفضيل إليها وغير ذلك، ومما ذكره ابن جني في سبيل تأكيد هذا الطرح قوله: "لا يجوز أن تكون (مَنْ) في موضع جر بإضافة (أكثر) إليه؛ إذ ليس واحداً ممن وراءه، فهو إذاً منصوب الموضع لا محالة بأكثر أو مما دلَّ عليه أكثر، أي كثَّرَتُهم: كنت أكثرهم ماء واد. ولا يجوز فيه الرفع الذي جاز مع العلم، لأن كثرت ليس من الأفعال التي يجوز تعليقها، إنما تلك ما كان من الأفعال داخلاً على المبتدأ وخبره"[١].

وقد يعدد ابن جني الأوجه الإعرابية في حالة النصب وحدها دون باقي الحالات ضمن المسألة الواحدة، مستعيناً بالعامل النحوي في إجراء هذه التوجيهات الإعرابية، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة ابن مسعود والأعمش وابن عباس ومجاهد لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾[٢] بكسر الميم وإضافة ألف بعد الدال الأولى (مِداداً)[٣].

وفي سبيل تأكيد هذا الطرح أورد ابن جني قائلاً: "(مِداداً) منصوب على التمييز، أي: بمثله من (المداد) ؛ فهو كقولك: لي مثله عبداً، أي: من العبيد، وعلى التمرة مثلها زُبْداً، أي: من الزُبْد. وأما (مَدَداً) فمنصوب على الحال، كقولك: جئتك بزيد عوناً لك ويداً معك، وإنْ شئت نصبته على

---

(١) سورة الأنعام، آية ١١٧.
(٢) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٤٠.
(٣) ينظر: أبو تمام، حبيب بن أوس، ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٤م، ج١، ص٣٧١.
(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٢٩.
(٢) سورة الكهف، آية ١٠٩.
(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٨٢ / وينظر: خاطر، محمد أحمد، قراءة عبد الله بن مسعود، مرجع سابق، ص١٢٥.

المصدر بفعل مضمر يدل عليه قوله: "جئنا بمثله" كأنه قال: ولو أمددناه به إمداداً، ثم وضع (مدداً) موضع إمداد، ولهذا نظائر كثيرة"[١].

واهتم ابن جني ببيان أثر الجانب الصرفي في تحديد طبيعة العامل النحوي، فقد نظر إلى عمل بعض الأفعال من حيث التعدي إلى المفعول أو عدمه من خلال أوزانها الصرفية.

ومما يدل على ذلك ذهاب ابن جني إلى أن صيغة (فعول) أقعد في التعدي إلى المفعول من (فعيل)، مشيراً إلى وجه هذه المسألة أثناء تعرضه لقراءة ابن عباس وسعيد بن جبير لقوله تعالى: ﴿وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيم﴾[٢] بزيادة (لهنّ) قبل غفور[٣] ومما أورده ابن جني في تأكيد صحة ما ذهب إليه قوله: "اللام في (لهنّ) متعلقة بـ(غفور)؛ لأنها أدنى إليها؛ ولأنّ فعولاً أقعد في التعدي من فعيل، فكأنه قال: فإنّ الله من بعد إكراههنّ غفور لهنَّ"[١].

وفي السياق ذاته يقرر ابن جني أنّ العامل على وزن (فَاعَل) يتعدى إلى مفعول، بينما العامل على وزن (أفْعَل) يتعدى إلى مفعولين، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة ابن عباس وسعيد ابن جبير ومجاهد لقوله تعالى: ﴿أَتَيْنَا طَائِعِين﴾[٢] بالمد (آتينا)[٣]، ومما قاله ابن جني في تأكيد صحة هذا الوجه من التقعيد: "ينبغي أن يكون (آتينا) هنا فَاعَلْنَا، كقولك: سَارَعْنَا وسَابَقْنَا، ولا يكون (أفْعَلْنا)؛ لأنَّ ذلك متعدٍّ إلى مفعولين، و(فَاعَلْنا) متعدٍّ إلى مفعول واحد"[٤].

ويؤكد ابن جني على دور همزة الاستفهام في زيادة قوة تسلط العامل على معموله فينصبه على المفعولية، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة يحيى بن يعمر والسُلَمي لقوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾[٥] برفع الميم[٦]، ففي أثناء تخريجه لهذه القراءة أشار ابن جني إلى وجه هذه المسألة مبيناً أثر زيادة الهمزة في تعدية العامل إلى المفعول، ومما أورده في ذلك قوله:

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٣٥.
(٢) سورة النور، آية ٣٣.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص١٠٨.
(١) المرجع السابق نفسه، ج٢، ص١٠٨.
(٢) سورة فصلت، آية ١١.
(٣) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٩، ص٢٩٠ / وينظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت ١٩٩٦م، ج٢، ص٤٢٧.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٢٤٥.
(٥) سورة المائدة، آية ٥٠.
(٦) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٣٢.

"... إن كان هناك همزة استفهام، فهو أشد لتسليط الفعل، ألا ترى أنك تقول: زيدٌ ضربته، فيختار الرفع، فإذا جاءت همزة الاستفهام اخترت النصب ألبتة، فقلت: أزيداً ضربته، فتنصبه بفعل مضمر يكون هذا الظاهر تفسيراً له"[١].

ولا يتوانى ابن جني عن الاستعانة بالجانب الدلالي في توضيح بعض القضايا المتعلقة بالعامل النحوي، كبيان أثر البعد الدلالي في تفسير طبيعة العمل النحوي، أو تتميم معنى التركيب، أو قدرته على اقتراح بعض المصطلحات المستجدة لتفسير بعض الحالات النحوية، أو بيان أثر دلالة السياق في تجويز النصب لبعض الوجوه بعامل مقدر يدل عليه المقام أو سياق الكلام.

فمن الأمثلة على أثر البعد الدلالي في تفسير العمل النحوي ذهاب ابن جني إلى جواز إسناد بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل عند البناء للمجهول بغرض الإخبار عن وقوع العمل به وليس جهلاً بالمعمول (الفاعل).

من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة ابن السَّمَيفع لقوله تعالى: ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾[١] بفتح الباء والهاء على البناء للمعلوم[٢]، ومما أورده ابن جني في التدليل على صحة هذا الوجه من التقعيد المتصل بالعامل النحوي قوله: "إن الفعل إذا بُني للمفعول لم يلزم أن يكون ذلك للجهل بالفاعل؛ بل ليعلم أنّ الفعل قد وقع به، فيكون المعنى هذا لا ذكرَ الفاعل. ألا ترى إلى قول الله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ [سورة النساء، آية ٢٨]، وقوله: ﴿خُلِقَ الإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [سورة الأنبياء، آية ٣٧]، وهذا مع قوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ﴾ [سورة ق، آية ١٦]، وقال سبحانه: ﴿خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَق﴾ [سورة العلق، آية ٢]. فالغرض في نحو هذا

(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢١١.
(١) سورة البقرة، آية ٢٥٨.
(٢) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، مرجع سابق، ج٢، ص٦٢٩.

المعروف الفاعل إذا بُني للمفعول إنما هو الإخبار عن وقوع الفعل به حَسْب، وليس الغرض فيه ذكر من أوقعه به، فاعرف ذلك"[١].

ويؤكد ابن جني صحة هذا الوجه في موضع آخر فيقول: "وكذلك قولهم: ضُرِبَ زيدٌ إنما الغرض منه أن يُعلم أنه منضرب وليس الغرض أن يعلم من الذي ضربه. فإن أريد ذلك ولم يدل دليل عليه فلا بد أن يذكر الفاعل فيقال: ضرب فلانٌ زيداً، فإن لم يفعل ذلك كلّف علم الغيب"[٢].

وعن أثر السياق في تفسير العامل يذهب ابن جني إلى جواز نصب المفعول به بعامل مقدر يدل عليه سياق الكلام، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ﴾[١] بفتح الدال على النصب (فساداً)[٢]، ومما أورده ابن جني في تأكيد ما ذهب إليه بخصوص هذه المسألة قوله: "ينبغي أن يكون ذلك على فعل محذوف يدل عليه أول الكلام، وذلك أنّ قتل النفس بغير النفس من أعظم الفساد، فكأنه قال: أو أتى فساداً، أو ركب فساداً، أو أحدث فساداً. وحذف الفعل الناصب لدلالة الكلام عليه، وإبقاء عمله ناطقاً به ودليلاً عليه مع ما يدل من غيره عليه، أكثرُ من أن يُؤتى بشيء منه مع وضوح الحال به"[٣].

ويزيد ابن جني هذه المسألة وضوحاً، فيشفعها بما سمعه من الأعراب في إحدى رحلاته، إذ يتبدى ذلك بقوله: "وسمعتُ سنة خمس وخمسين غلاماً حدثاً من عُقيل ومعه سيف في يده، فقال له بعض الحاضرين – وكنا مُصْحِرين – : يا أعرابي، سيفك هذا يقطع البطيخ؟ فقال: إي والله وغواربَ الرجال، فنصب (الغوارب) على ذلك، أي: ويقطع غواربَ الرجال"[٤].

ويراعي ابن جني الألحاق والفَضْلات في التركيب اللغوي؛ لما لها من دور في تفسير العامل وتتميم معنى الجملة، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة ابن مسعود لقوله تعالى: ﴿وَإِن

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٣٥.
(٢) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص٦٦.
(١) سورة المائدة، آية ٣٢.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٣٢.
(٣) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢١٠.
(٤) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٢١٠.

تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاء وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاء ﴾[١] بجزم الفعلين (يغفرْ، يعذبْ) بغير فاء[٢]، ففي أثناء تخريجه لهذه القراءة أشار إلى أثر الفضلة من الألحاق والمكملات في توضيح العامل المعنوي (المبتدأ) وتفسير عمله في الخبر من خلال وصل الخبر بفضلة مناسبة لسياق الكلام تكون بمثابة تتمة لمعنى الجملة ومفسرة للعامل في الوقت نفسه.

وفي سبيل تأكيد هذا الطرح أورد ابن جني قائلاً: "إن أكثر الفوائد إنما تجتنى من الألحاق والفَضْلات. نعم وما أكثر ما تُصلِح الجمل وتتممِّهُا، ولولا مكانها لوهت فلمْ تستمسك. ألا تُراك لو قلت: (زيد قامت هند) لم تتم الجملة، فلو وصلت بها فضلةً ما لتمت، وذلك كأن تقول: زيدٌ قامت هند في داره، أو معه، أو بسببه، أو لتكرمه، أو فأكرمته، أو نحو ذلك، فصحت المسألة؛ لعود الضمير على المبتدأ من الجملة، وعليه قول كثير فيما أظن:

وإنسان عيني يحسرُ الماءُ تارةً فيبدو وتاراتٍ يجم فيغرق*

فبالمعطوف على (يحسرُ الماءُ) تمت الجملة. وفي هذا بيان"[١].

ويستعين ابن جني بالعامل النحوي في تفسير خروج الفعل (رأى) عن إفادة معنى الحسية أو القلبية إلى معان أخرى، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة أبي نَهيك وجعفر بن محمد لقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ ﴾[٢] بضم التاء (عزمتُ)[٣].

إذ خرّج ابن جني الفعل (رأى) على إفادة معنى الرأي والاعتقاد، فهو ليس من رؤية العين، ولا من يقين القلب، مستدلاً على هذا المعنى الثالث بتحليله للعامل النحوي في هذه المسألة، ومما أورده ابن جني في تأكيد صحة هذا التوجه قوله: "تأويله عندي (والله أعلم): فإذا أريتك أمراً فاعمل به وصِر إليه، وشاهده قول الله تعالى: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللّهُ ﴾[سورة النساء، آية ١٠٥]، وهذا ليس من رؤية العين؛ لأنه لا مدخل له في الأحكام، ولا من العلم؛ لأنّ ذلك متعدٍّ إلى

---

(١) سورة البقرة، آية ٢٨٤.
(٢) ينظر: خاطر، محمد أحمد، قراءة عبد الله بن مسعود، مرجع سابق، ص٩٥.
* لم أعثر على هذا البيت في ديوان كُثيّر عزّة، لكنه موجود في ديوان ذي الرُّمَّة / ينظر: ديوان ذي الرّمّة، تحقيق زهير فتح الله، دار صادر، بيروت ٢٠٠٤م، ص٣٤١.
(١) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٥٠.
(٢) سورة آل عمران، آية ١٥٩.
(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٢٣.

مفعولين، فإذا نُقل بالهمزة وجب أن يتعدى إلى ثلاثة، والذي معنا في هذا الفعل إنما هو مفعولان: أحدهما الكاف، والآخر الهاء المحذوفة العائدة على (ما)، أي بما أراكه الله. فثبت بذلك أنه من الرأي الذي هو الاعتقاد، كقولك: فلان يرى رأي الخوارج، ويرى رأي أبي حنيفة ورأي مالك، ونحو ذلك؛ فرأيت هذه إذاً قسم ثالث ليست من رؤية العين ولا من يقين القلب"[١].

وهناك أمثلة أخرى غير ما ذكر في باب المنصوبات عموماً[٢].

أما عن **موقفه من المسائل المتعلقة بالعامل النحوي في باب المجرورات**، فقد تنوعت ما بين إجازته لبعض الوجوه النحوية بالجر على أساس العامل المقدر يفسره السياق أو العامل المذكور في معناه، مع بيانه لأثر الحمل على المعنى في تفسير تناوب حروف الجر في العمل، وقد يستدل ابن جني بالعامل النحوي من حروف الجر في إثبات اسمية بعض الكلمات، أو تأكيده لبعض الآراء والأحكام النحوية المتعلقة بالمجرورات عموماً.

فمن الأمثلة على مسائل الخفض بالعامل المقدر أو المحذوف ما ذكره ابن جني من تجويز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، مشيراً إلى مثل ذلك أثناء تعرضه لقراءة عبد الرحمن

بن هرمز الأعرج لقوله تعالى: ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ﴾[١] بتنوين الرفع[٢]، ومما ذكره في تأكيد صحة هذا الوجه من التقعيد قوله: "كما أنّ من رفع فنوَّن أولم ينوِّن فهو على نحو من هذا، أي مقيمُ شهادة بينِكم أو شهادة بينَكم اثنان ذوا عدل منكم، ثم حُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه"[٣].

وهو يجيز أن يكون المضاف محذوفاً من آخر الكلام، كقوله في المسألة نفسها: "وإن شئت كان المضاف محذوفاً من آخر الكلام، أي: شهادةٌ بينكم شهادةُ اثنين ذوي عدل منكم، أي: ينبغي أن تكون الشهادة المعتمدة هكذا"[٤].

ويقرر ابن جني أنّ العامل النحوي شديد التسلط على معموله لاسيما في المضمر المجرور، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة محمد بن عبد الملك لقوله تعالى: ﴿لأَعَدُّواْ لَهُ عُدَّةً﴾[١] بالهاء

---

(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص١٧٦.
(٢) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج١، ص١٣٥، ص١٧٧، ص٢٥٩، ص٢٩١، ج٢، ص٣٢٧.
(١) سورة المائدة، آية ١٠٦.
(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٣٥.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٢٠.
(٤) المرجع السابق نفسه، ج١، ص٢٢٠.

في آخره مع ضم العين من غير تاء (عُدَّه)[٢]، وفي سبيل تأكيد ما ذهب إليه بخصوص وجه هذه المسألة من التقعيد المتعلق بالعامل النحوي أورد ابن جني قائلاً: "المستعمل في هذا المعنى العُدّة بالتاء، ولم يمرر بنا في هذا الموضع العُدّ... إلا أنّه حذف تاء التأنيث وجعل هاء الضمير كالعوض منها... وإنما صار ما ذهبت إليه أقوى؛ لأني أقمت الضمير المجرور مقام تاء التأنيث، والمضمر المجرور شديد الحاجة إلى ما جره من موضعين: أحدهما حاجة المجرور إلى ما جره، ألا تراه لا يُفصل بينهما ولا يُقدم المجرور على ما جره، والآخر: أنّ المجرور في (عُدَّهُ) مضمر، والمضمر المجرور أضعف من المظهر المجرور للطف الضمير عن قيامه بنفسه، فبقدر ضعف الشيء وحاجته إلى ما قبله يكاد يُعتد جزءاً منه فيخلف جزءاً من جملته"[٣].

ويشير ابن جني إلى أثر الحمل على المعنى في تفسير تناوب حروف الجر في العمل، من ذلك ما ذكره أثناء تلاوته لقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾[١] مبيناً أثر الحمل على النظير في معناه في تفسير تعدية العامل بحرف الجر (إلى) بدلاً من (الباء) أو (مع)، وفي سبيل تأكيد هذا الطرح أورد ابن جني قائلاً: "عداه بـ(إلى) وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، إنما تقول: رفثتُ بها أو معها، لكنه لما كان معنى الرَفَث معنى الإفضاء عداه بـ(إلى)؛ ملاحظةً لمعنى ما هو مثله، فكأنه قال: الإفضاء إلى نسائكم"[٢].

ويستدل ابن جني بالعامل النحوي في إثبات اسمية (مع) بقبولها الجر بالعامل اللفظي (مِنْ)، مشيراً إلى مثل هذا الوجه أثناء تعرضه لقراءة يحيى بن يعمر لقوله تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِي﴾[٣] بالتنوين فيهما (ذكرٌ) وكسر الميم في (مِنْ)[١].

---

(١) سورة التوبة، آية ٤٦.
(٢) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٩٢.
(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٢٩٢-٢٩٣.
(١) سورة البقرة، آية ١٨٧.
(٢) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٦٤.
(٣) سورة الأنبياء، آية ٢٤.

ومما ذكره ابن جني في تأكيد صحة هذا الوجه من التقعيد مستدلاً عليه بالعامل النحوي قوله: "هذا أحد ما يدل على أنّ (مع) اسم، وهو دخول (مِنْ) عليها"[٢].

ويشترط ابن جني بعض الأمور المتعلقة بالعامل في باب المجرورات، كاشتراطه في أسماء الإشارة العاملة أن لا توصف بالمضاف، ولا تكون عطف بيان لها، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة ابن مسعود لقوله تعالى: ﴿وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[٣] بالرفع (شيخٌ)"[٤].

ويدل على ما ذهب إليه ابن جني ما أورده بقوله: "فإنْ قلت: فهل تجيز أن يكون (بعلي) وصفاً لـ(هذا)؟ قيل: لا؛ وذلك أنّ (هذا) ونحو من أسماء الإشارة لا يوصف بالمضاف. ألا تراهم لم يجيزوا " مررت بهذا ذي المال"، كما أجازوا "مررت بهذا الغلام". وإذا لم يجز أن يكون (بعلي) وصفاً لـ(هذا) من حيث ذكرنا لم يجز – أيضاً – أن يكون عطف بيان له؛ لأن البيان صورة الصفة، فافهم ذلك"[١].

وكذلك ذهب ابن جني إلى جواز إقامة حرف الجر مع الاسم الداخل بعده مقام الفاعل، وذلك إذا كان الفعل العامل فيهما مبيناً للمجهول، من ذلك ما ذكره أثناء تعرضه لقراءة ابن مسعود لقوله تعالى: ﴿لَخَسَفَ بِنَا﴾[٢] ببناء الفعل للمفعول على وزن انفعل (لانْخُسِفَ بنا)[٣]، ومما ذكره ابن جني في تأكيد صحة هذا الوجه من التقعيد المتصل بالعامل النحوي قوله: "(بنا) من هذه القراءة مرفوعة الموضع؛ لإقامتها مقام الفاعل، فهو كذلك: انْقُطِع بالرجل، وانْجُذِب إلى ما يريد وانْقِيد له إلى هواه. وانفعل – وإن لم يتعد إلى مفعول به – فإنه يتعدى إلى حرف الجر، فيقام حرف الجر مقام الفاعل، كقولهم: سِيَر بزيد"[٤].

وهناك أمثلة أخرى غير ما ذكر متعلقة بالعامل النحوي في باب المجرورات عموماً[٥].

---

(١) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٩١ / والقيسي، مكي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم الضامن، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٧، ج٢، ص٤٧٨.
(٢) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص٦١.
(٣) سورة هود، آية ٧٢.
(٤) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مرجع سابق، ص٦٠ / وخاطر، محمد أحمد، قراءة عبد الله بن مسعود، مرجع سابق، ص١١٥.
(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج١، ص٣٢٥.
(٢) سورة القصص، آية ٨٢.
(٣) خاطر، محمد أحمد، قراءة ابن مسعود، مرجع سابق، ص١٣٩.
(٤) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص١٥٧.
(٥) ينظر: المرجع السابق نفسه، ج٢، ص٤٣، ص١١٥.

ولم يغفل ابن جني الإشارة إلى بعض المسائل والأحكام المتعلقة بالعامل النحوي في **باب التوابع النحوية**، لاسيما حديثه عن الصفة والموصوف.

فهو لا يتوانى عن رفض بعض الوجوه أو عدم تجويزها؛ مستدلاً على ذلك بما يمليه عليه العامل النحوي من إجراءات وقواعد، كذهابه إلى عدم جواز تقدم الصفة على موصوفها؛ لوجوب وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل فيه.

من ذلك ما ذكره ابن جني أثناء تعرضه لقراءة ابن عباس وسعيد بن جبير لقوله تعالى: ﴿وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيم﴾[١] بزيادة (لهنَّ) قبل غفور[٢].

ومما يدل على تأكيد ابن جني على ما قرره بخصوص هذه المسألة؛ مستدلاً على ذلك بالعامل النحوي ما أورده بقوله: "فإن جعلت (رحيم) صفة لـ(غفور) لم يجز أن تعلِّق (لهنّ) بنفس (رحيم)؛ لامتناع تقدم الصفة على موصوفها. وإذا لم يجز أن يُنوى تقديمها عليه لم يجز أن تضع ما تعلق بها قبله؛ لأنه إنما يجوز أن يقع المعمول بحيث يجوز أن يقع العامل فيه، وأنت إذا جعلت رحيماً صفة لـ(غفور) لم يجز أن تقدمه عليه؛ لامتناع تقدم الصفة على موصوفها إذا كانت حالة منه محل آخر أجزاء الكلمة من أولهما، فاعرف ذلك"[١].

وفي سياق القراءة السابقة نفسها، لم يجز ابن جني إعمال الموصوف في الأمر أو النهي أو الاستفهام؛ لاستبهام كل واحد منهما عن الإخبار به[٢].

كذلك، لم يجز ابن جني اعتراض الفاء بين الصفة والموصوف؛ لأن الصفة كالجزء من الموصوف، وجزء الشيء لا يعطف على ما مضى منه[٣].

وعلى كل حال، يرى الباحث في ختام حديثه عن العامل النحوي عند ابن جني في كتابه "المحتسب" أنّ ابن جني قد استفاد من هذه الظاهرة؛ بوصفها من الأدلة التي اعتمد عليها في الاستدلال على صحة المسائل والأحكام النحوية في العربية.

---

(١) سورة النور، آية ٣٣.
(٢) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص١٠٨.
(١) ابن جني، المحتسب، مرجع سابق، ج٢، ص١٠٩.
(٢) المرجع السابق نفسه، ج٢، ص١٠٠.
(٣) المرجع السابق نفسه، ج٢، ص١٠٠.

فقد أجاز ابن جني عدداً من المسائل في أبواب العربية المختلفة من مرفوعات ومنصوبات ومجرورات؛ تبعاً لما تقتضيه نظرية العامل النحوي في هذا الشأن، وقد يعيد صياغة بعض الأحكام النحوية، أو يشترط بعض الأمور، أو يلجأ إلى االمفاضلة بين الأوجه الإعرابية والترجيح بينها – وأحياناً – يُقدم بعض الوجوه على غيرها؛ مراعاةً لما تفرضه طبيعة العامل النحوي في هذا الأمر كله.

وفي هذا السياق لا يغفل ابن جني أثر الجوانب الصرفية والدلالية في توجيه العامل النحوي أو العمل على تفسير معناه داخل التركيب، فقد نظر إلى عمل بعض الأفعال من حيث التعدي إلى المفعول أو عدمه من خلال أوزانها الصرفية، أما عن الجانب الدلالي فقد استعان ابن جني به في تفسير طبيعة العمل النحوي، أو تتيمم معنى التركيب، أو قدرته على اقتراح بعض المصطلحات المستجدة لتفسير بعض الحالات النحوية، أو بيان أثر السياق في تجويز حالات الرفع أو النصب أو الجر لبعض الوجوه بعامل مقدر – مثلاً – يدل عليه المقام أو سياق الكلام، أو يفسّره العامل المذكور في معناه، مع بيانه لأثر الحمل على المعنى في تفسير الكثير من الظواهر النحوية المتعلقة بالعامل؛ كتفسيره ظاهرة تناوب حروف الجر في العمل على سبيل التمثيل.

ولعل في هذا وغيره ما يدل دلالةً واضحةً على أثر العامل النحوي في إغناء البنية القواعدية للغة الضابطة للسان العربي، والعمل على تمتين قوة قواعدها، مما دفع ابن جني إلى أن يعتمد عليه ويذكره كثيراً في كتبه المختلفة كالخصائص، والمحتسب، بوصفه من الأصول النحوية المعتبرة.

الخاتمة

أما أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث – بعون الله وتوفيقه – في هذه الدراسة فيمكن إيجازها بالنقاط الآتية:

١- يميل ابن جني إلى النزعة البصرية في النحو، فهو يجري في كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب، إذ نراه يتبنى آراءهم ويسوق عللهم ويأخذ بأقيستهم، مع ظهور الاجتهاد الشخصي فيه، شأنه في ذلك شأن الأخفش والمبرد وغيرهما ممن لم يختلف القول ببصريته.

٢- سلك ابن جني أسلوباً واحداً في عرض مادة كتابه "المحتسب" إذ رتّب فيه القراءات موضوع الدراسة حسب مواقعها في كل سورة من القرآن الكريم، ذاكراً أثناء التوجيه موافقة تلك القراءة لوجه من أوجه العربية في جوانبها الصوتية والصرفية والنحوية، من خلال إرجاع أمرها إلى اللغة، يلتمس لها شاهداً فيرويه، أو نظيراً فيقيسها عليه، أو

لهجة فيردها إليه أو يؤنسها بها، مستخدماً مختلف وسائل الاستدلال المتاحة من سماع وقياس وتعليل وغيرها حسب ما يقتضيه المقام، ويتطلبه الكشف عن وجه الرأي في القراءة، وهو يعرض ذلك بأسلوب موجز نادراً ما يخرج عنه.

٣- تعددت المصادر التي اعتمد عليها ابن جني في تلقي القراءات الشاذة وتدوينها في كتابه "المحتسب"، ويمكن إدراجها تحت نوعين رئيسيين أولهما: كتب استقى منها معظم القراءات مثل كتاب ابن مجاهد الذي ألّفه في الشواذ، وثانيهما: روايات صح طريقها من رواية غيره له.

٤- ليس المقصود بشذوذ القراءات هو الطعن فيها أو النيل منها، - كما يعتقد كثير من الناس – بل هو مصطلح أطلقه العلماء من أجل تمييزها عن القراءات الأخرى كالمتواترة والصحيحة، وقد تكون القراءة الشاذة في مستوى هذه القراءات من حيث الفصاحة، وقد تكون أفصح منها.

٥- تعددت مواقف النحاة إزاء احتجاجهم بالقراءات الشاذة، فمنهم من اعتدل في موقفه ومال إلى القبول كابن جني وابن مالك وابن هشام، ومنهم من تشدد في موقفه ومال إلى معارضتها كأبي حاتم السجستاني وابن مجاهد.

٦- يزخر كتاب "المحتسب" لابن جني بكثير من الشواهد والتوجيهات، وألوان من الآراء والبحوث في نحو العربية وصرفها ولغتها؛ لتدل على الغزارة العلمية والتمكن، وعلى شمول الإحاطة ودقة الملاحظة؛ مستدلاً على ذلك كله بمختلف وسائل الاحتجاج الممكنة من سماع وقياس وتعليل وإجماع وغيرها.

٧- يعد كتاب "المحتسب" لابن جني، تطبيقاً عملياً للأصول النحوية التي ذكرها نظرياً في كتابه "الخصائص"، إذ تحدث فيه عن السماع والقياس والتعليل والعامل وغيرها، ثم جاء فطبّق تلك الأصول للاستدلال على صحة الوجوه النحوية والصرفية واللغوية التي أسفرت عنها القراءات الشاذة؛ إثباتاً منه بأنّ هذه القراءات تجري وفق كلام العرب وعلى نسق أسلوبهم.

٨- أبدى ابن جني احتراماً بالغاً بالنص القرآني بدليل ذكره أن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها، وتخريجها بما يتفق مع الأصول النحوية، وفي سبيل ذلك استعان ابن جني بالقراءات ولاسيما الشاذة، للاستشهاد بها على أوجه العربية في مستوياتها

المختلفة نحواً وصرفاً ودلالةً، كالاستشهاد بالقراءة لتقوية بنية صرفية، أو مذهب نحوي، أو وجه إعرابي، أو توضيح مفهوم غامض أو دلالة ملتبسة في معناها... إلى غير ذلك من أوجه الاحتجاج.

٩- وقف ابن جني في كتابه "المحتسب" عند عدد من الأحاديث النبوية الشريفة بلغت ما يقارب أربعة وعشرين حديثاً، يستدل بها على بعض الوجوه، ويهتدي بها إلى بعض المعاني، على أنّ أغلب هذه الأحاديث كان يدور حول قضايا لغوية وصرفية ونحوية، وبلاغية في بعض الأحيان، بالإضافة إلى إيراده لبعض الأحاديث طلباً للاستئناس أو تقويةً لصحة القواعد المقررة. شأنه في ذلك شأن متقدمي النحاة في هذا المسلك.

١٠- اهتم ابن جني كثيراً بالشواهد الشعرية في عملية الاحتجاج لصحة ما يستنبطه من القراءات الشاذة من جوانب تقعيدية تتصل باللغة العربية في مستوياتها المختلفة صوتاً وصرفاً ونحواً، فقد استشهد ابن جني بـ(٧١٩) شاهداً شعرياً، منها (١٤١) شاهداً من أنصاف الأبيات، وقد وجد من مجموع هذه الشواهد (١٨٦) بيتاً مجهولة القائل.

١١- أغلب الشواهد الشعرية التي ذكرها ابن جني كانت لشعراء يحتج بشعرهم، فهو يستشهد بأشعار الجاهليين كامرئ القيس وطرفة بن العبد، واستشهد بأشعار الرُّجاز كأبي النجم والعجاج، كما استشهد بأشعار المخضرمين ومنهم حسان بن ثابت والحطيئة، واستشهد – أيضاً – بأشعار الإسلاميين كالكميت والأخطل والفرزدق وغيرهم.

١٢- لم يستثنِ ابن جني أشعار المولدين، بل ذهب إلى الاستشهاد ببعضهم كأبي تمام والمتنبي، غير أنّه اقتصر في استشهاده بأشعار المولدين على معانيهم دون ألفاظهم.

١٣- تنوعت المرويات النثرية عند ابن جني في كتابه "المحتسب" ما بين لغات، وأمثال، وأقوال مأثورة عن العرب.

١٤- استشهد ابن جني بلغات العرب للاستدلال على صحة الكثير من المسائل الصوتية والصرفية والنحوية، أما فيما يخص الأمثال العربية، فعلى الرغم من قلتها في كتابه "المحتسب" إلا أنّ ابن جني استعان بها في تقرير بعض الأحكام، والاستشهاد بها في عدد من القضايا الصرفية والنحوية.

١٥- استفاد ابن جني من أقوال العرب المأثورة – أثناء توجيهه للقراءات الشاذة – في إثبات عدد من المسائل والقضايا المتصلة بنظام العربية على مستوى تراكيبها النحوية،

إذ تطرق ابن جني – في هذا الصدد – إلى مسائل تتعلق بالفعل والفاعل على مستوى الجملة الفعلية، ثم الابتداء وخبره على مستوى الجملة الاسمية، ثم استدل بالأقوال المأثورة، في إثبات صحة بعض المسائل في باب المنصوبات، وأخرى في باب المجرورات.

١٦- كان للقياس حظوة كبيرة عند ابن جني، فقد استفاد من هذا الأصل في الاستدلال على صحة الكثير من المسائل الصوتية والصرفية والنحوية في تضاعيف كتابه "المحتسب"، وفي هذا دلالة واضحة على استغلال ابن جني لأدلة الصناعة النحوية ومنها القياس في الاستدلال على صحة الوجوه المستخرجة من القراءات الشاذة في مسائل العربية بمستوياتها المختلفة صوتاً وصرفاً ونحواً.

١٧- استدل ابن جني بالقياس في تدعيم صحة الكثير من المسائل الصوتية سواء كانت ذات علاقة بقضية التأثر والتأثير بين الأصوات على مستوى الصوامت أو الصوائت وأثر ذلك في عملية الإتباع التقدمي أو الرجعي لحركة ما قبلها أو بعدها، بالإضافة إلى المسائل الصوتية المتعلقة بالوصل والوقف والإمالة، وأثر القياس بأنواعه من قياس النظير أو النقيض في تفسير هذه الظواهر وتدعيم صحتها.

١٨- اعتمد ابن جني على القياس بوصفه معياراً مهماً في الاستدلال على صحة الكثير من الأحكام والمسائل الصرفية الواردة في كتابه "المحتسب"، سواء كان ذلك على صعيد البنية الصرفية في مستواها الإفرادي أو الجمعي، أو فيما يتعلق بالمصادر والمشتقات والأوزان الصرفية وما ينبثق عن هذا كله من تقرير أحكام وقواعد.

١٩- كان ابن جني شديد الاعتماد على القياس في الاستدلال على صحة الكثير من الأحكام النحوية في أبوابها المختلفة سواء أكان ذلك في المرفوعات، أو المنصوبات، أو المجرورات، أو المجزومات، أو مسائل أخرى متفرقة في العربية وأساليبها كأسلوب القسم، والتوابع، واسم الفعل وغيرها، مستعيناً في إثبات صحة هذه الوجوه بأنواع القياس المختلفة من قياس الشبه، أو النقيض، أو الطرد وغيرها.

٢٠- لم يمتنع ابن جني من رفض بعض الوجوه والمسائل في مجال التقعيد الصوتي أو الصرفي أو النحوي، وذلك لمخالفتها القياس أو قلة نظائرها في هذا الباب؛ لأن المنهج العام عند ابن جني بناء الأحكام وتقريرها بقياسها على الكثير الشائع أو المطرد في بابه من كلام العرب، ورفض ما خالف ذلك أو تضعيفه.

٢١- على الرغم من اعتداد ابن جني بإجماع نحاة البلدين من البصرة والكوفة؛ بوصفه من الأصول النحوية المعتمدة، إلا أنه – في الوقت نفسه – لم يقصره عليهما فقط، بل أطلقه ليشمل كل النحاة من أهل البلدين أو غيرهما، كإجماع نحاة البصرة، أو الكوفة، أو أهل بغداد، مع الإشارة إلى إجماع العرب، وما أجمع عليه القراء في مواضع استدلالية أخرى.

٢٢- اهتم ابن جني بالتعليل النحوي اهتماماً واضحاً وجلياً؛ بوصفه من الأدلة المعتمدة في الاستدلال على صحة ما يستخرجه من القراءات الشاذة في كتابه "المحتسب" من أحكام ومسائل تنتظم قواعد العربية في مستوياتها المختلفة صوتاً وصرفاً ونحواً ودلالةً. فهو يكثر من التعليل ويعتمد عليه في مناقشاته وشرحه للمسائل الصرفية والنحوية وغيرها، وفي سبيل ذلك لا يتردد من الاستعانة بأنواع التعليل المختلفة؛ لإثبات صحة ما يذهب إلى تقريره أو تجويزه من أحكام وقواعد.

٢٣- من أشهر أنواع العلل وأبرزها استخداماً عند ابن جني في الاستدلال على صحة القواعد والمسائل الصرفية والنحوية الواردة في ثنايا كتابه "المحتسب" هي علة التخفيف، تليها علة الاستثقال، ولكن – في الوقت نفسه – لا يمكن إغفال أثر بقية العلل الأخرى التي ساهمت بشكل تكاملي في إظهار هذا الأصل، وإخراجه بصورة أكثر فاعلية بين الأصول الأخرى المعتبرة.

٢٤- للعامل النحوي أثر واضح وكبير في إغناء البنية القواعدية الضابطة للسان العربي والعمل على تمتين قوة قواعدها، مما دفع ابن جني إلى أن يعتمد عليه ويذكره كثيراً في كتبه المختلفة، ولاسيما في كتابه "المحتسب" بوصفه من الأصول النحوية التي اعتمد عليها في الاستدلال على صحة الأحكام والمسائل النحوية التي تثيرها القراءات الشاذة الواردة في "محتسبه".

٢٥- أجاز ابن جني عدداً من المسائل النحوية في أبواب العربية المختلفة من مرفوعات ومنصوبات ومجرورات؛ تبعاً لما تقتضيه نظرية العامل النحوي في هذا الشأن، وقد يعيد صياغة بعض الأحكام النحوية أو يشترط بعض الأمور، أو يلجأ إلى المفاضلة بين الأوجه الإعرابية والترجيح بينها – وأحياناً – يُقدم بعض الوجوه على غيرها؛ مراعاةً لما تفرضه طبيعة العامل النحوي في هذا الأمر كله.

٢٦- لم يغفل ابن جني أثر الجوانب الصرفية والدلالية في توجيه العامل النحوي أو العمل على تفسير معناه داخل التركيب، فقد نظر إلى عمل بعض الأفعال من حيث التعدي إلى المفعول أو عدمه من خلال أوزانها الصرفية. أما عن الجانب الدلالي فقد استعان به ابن جني في بيان أثر السياق في تجويز حالات الرفع أو النصب أو الجر لبعض الوجوه بعامل مقدر يدل عليه المقام أو سياق الكلام، أو يفسّره العامل المذكور في معناه، مع بيانه لأثر الحمل على المعنى في تفسير الكثير من الظواهر النحوية المتعلقة بالعامل؛ كتفسيره ظاهرة تناوب حروف الجر في العمل على سبيل التمثيل.

٢٧- ترجع أهمية استقراء مسائل العربية بمستوياتها المختلفة صوتاً وصرفاً ونحواً من القراءات الشاذة، بوصفها وثيقة كاملة يتكئ عليها الدارسون؛ لاستكمال استقراء لغة العرب من مصادرهم السماعية ذات الموثوقية والفصاحة؛ بغية تقعيد هذه اللغة على أسس علمية سليمة تعتمد – في الغالب – على المادة اللغوية بما فيها من تنوع وثراء وليس على السياقات الخارجية لها.

٢٨- لقد وجد المستشرقون وأتباعهم من المستغربين في اختلاف القراءات القرآنية مدخلاً للافتراءات والتشكيك؛ سعياً وراء تشويه الصورة الحضارية للإسلام، لذا يدعو الباحث الدارسين إلى المساهمة في بحث القراءات الشاذة ودراستها، من خلال كتابة البحوث والرسائل الجامعية في موضوع هذه القراءات؛ لبيان أثرها ومكانتها الفاعلة في علوم الشريعة والعربية على السواء؛ لأن هذا الحقل من المعرفة ما زال أرضاً خصبة، وهو بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة حتى تزهر براعمه وتثمر.

وبعد، فهذه أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

والله أسأل التوفيق والسداد، فإن أحسنت فبفضل من الله ونعمة، وإن أسأت فمن نفسي،

والحمد لله أولاً وآخراً

خامساً: فهرس المصادر والمراجع

أ- المصادر:

- القرآن الكريم

١- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد (ت٦٣٠ هـ)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

٢- الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب (ت٢١٦ هـ)، الأصمعيات، تحقيق عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت ١٩٩٥م.

٣- الأعشى، ميمون بن قيس (ت٧ هـ)، ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت، د.ت.

٤- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧ هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٨م.

٥- ـــــــ، نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨م.

٦- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت٧٤٥ هـ)، ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.

٧- ـــــــ، البحر المحيط في التفسير، اعتنى به: زهير جعيد، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٥م.

٨- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم، المكتبة العصرية، الكويت ١٩٧٧م.

٩- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦ هـ)، صحيح البخاري ترقيم وترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، دار ابن الهيثم، القاهرة ٢٠٠٤م.

١٠- البغدادي، عبد القادر (ت١٠٩٣ هـ)، خزانة الأدب، ط٣، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٩م.

١١- ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت٨٧٤ هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

١٢- الثعالبي، عبد الملك بن محمد (ت٤٢٩هـ)، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق محي الدين عبد الحميد، ط٢، دار الفكر، بيروت ١٩٧٣م.

١٣- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد (ت٨٣٣ هـ)،تيسير التحبير في قراءات الأئمة العشرة، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٣م.

١٤- ـــــــ، غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق ج.براجشتراسر، مطبعة الخانجي، بمصر ١٩٣٢م.

١٥- ـــــــ، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٩م.

١٦- ـــــــ، النشر في القراءات العشر، تحقيق محمد علي الضباع، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ت.

١٧- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢ هـ)، الخصائص، ط٤، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.

١٨- ـــــــ، سر صناعة الإعراب، تحقيق أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.

١٩- ـــــــ، اللُّمع في العربية، ط٢، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٥م.

٢٠- ـــــــ، المُحتَسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف ورفاقه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ٢٠٠٤م.

٢١- ـــــــ، المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٩م.

٢٢- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (ت٤٥٦ هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد محمد شاكر، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط٢، بيروت ١٩٨٣م.

٢٣- ـــــــ، التقريب لحد المنطق، تحقيق إحسان عبّاس، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٥٩م.

٢٤- الحنبلي، عبد الحي بن العماد (ت١٠٨٩ هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

٢٥- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت٣٧٠ هـ)، مختصر في شواذ القرآن، عُني بنشره: برجشتراسر، دار الهجرة، مصر ١٩٣٤م.

٢٦- الخطفي، جرير بن عطية (ت١١٥ هـ)، ديوان جرير، شرحه وقدّم له: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت ١٩٩٧م.

٢٧- ابن خلّكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت٦٨١ هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٩٧٧م.

٢٨- أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داوود، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

٢٩- الدمياطي، أحمد بن محمد (ت١١١٧ هـ)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ط٣، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦م.

٣٠- الدينوري، أبو عبد الله الحسين بن موسى، ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق حنا جميل حداد، منشورات وزارة الثقافة، عمّان ١٩٩٤م.

٣١- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت٧٤٨ هـ)، سير أعلام النبلاء، ط١١، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣م.

٣٢- ذو الرُّمة، غيلان بن عقبة (ت١١٧ هـ)، ديوان ذي الرُّمة، شرحه وقدّم له: زهير فتح الله، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٤م.

٣٣- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر (ت٦٠٦ هـ)، مفاتيح الغيب المسمى بالتفسير الكبير، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م.

٣٤- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق وائل عبد الرحمن، المكتبة التوفيقية، القاهرة ٢٠٠٣م.

٣٥- الزَّبيدي، أبو بكر عبد اللطيف الشرجي (ت٨٠٢ هـ(إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧م.

٣٦- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (٧٩٤ هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٧م.

٣٧- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت٥٣٨ هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ط٢، حققه خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٥م.

٣٨- ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد (ت٤٠٣ هـ)، حُجَّة القراءات، ط٥، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠١م.

٣٩- السِّجستاني، أبو بكر عبد الله بن سليمان (ت٣١٦ هـ)، المصاحف، ط٢، تحقيق محب الدين واعظ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٢م.

٤٠- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (ت٣١٦ هـ)، الأصول في النحو، ط٢، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

٤١- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠ هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، د.ت. مصورة عن طبعة الخانجي.

٤٢- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت٣٦٨ هـ(أخبار النحويين البصريين، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٥م.

٤٣- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١ هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٩٦٧م.

٤٤- ـــــــ، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

٤٥- ـــــــ، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

٤٦- ـــــــ، بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٤٧- ـــــــ، المُزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

٤٨- ـــــــ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١م.

٤٩- الشاوي، أبو زكريا يحيى بن محمد، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار سعد الدين للطباعة، ط٢، دمشق ٢٠١٠م.

٥٠- أبو الشعثاء، رؤبة بن العجاج (ت١٤٥ هـ)، ديوان رؤبة بن العجاج، ط٢، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨٠م.

٥١- الشوكاني، محمد بن علي (ت١٢٥٠ هـ)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

٥٢- الصفدي، صلاح الدين بن أيبك (ت٧٦٤ هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق رضوان السيد، منشورات دار فرانز شتايز شتوتكارت، الجمهورية الاتحادية الألمانية ١٩٩٣م.

٥٣- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠ هـ) -جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق محمود وأحمد محمد شاكر، مطبعة دار المعارف، مصر ١٣٧٤ هـ.

٥٤- العامري، لبيد بن ربيعة (ت٤١ هـ)، ديوان لبيد بن ربيعة، ط٢، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت ٢٠٠٧م.

٥٥- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف (ت٤٦٣ هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق خليل شيحا، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٦م.

٥٦- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (ت٧٦٩ هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط٢، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٥٧- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦ هـ)، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٦م.

٥٨- ـــــــ، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م.

٥٩- ـــــــ، مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ت.

٦٠- الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧ هـ)، معاني القرآن، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢م.

٦١- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت٨١٧ هـ)، البُلْغة في تاريخ أئمة واللغة، تحقيق بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، بيروت ٢٠٠١م.

٦٢- ـــــــ، القاموس المحيط، دار الجيل، بيروت، د.ت.

٦٣- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت٦٧١ هـ)، الجامع لأحكام القرآن المسمى بـ(تفسير القرطبي)، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٦م.

٦٤- القرطبي، ابن مضاء أحمد بن عبد الرحمن، الرد على النحاة، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٧م.

٦٥- القفطي، أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف (ت٦٢٤ هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٨٦م.

٦٦- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧ هـ)، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق محي الدين رمضان، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ٢٠٠٦م.

٦٧- ـــــــ، مشكل إعراب القرآن، ط٣، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.

٦٨- ابن ماجة، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجة، كتب حواشيه محمود خليل، مكتبة أبي المعاطي، القاهرة، د.ت.

٦٩- ابن ماكولا، علي بن هبة الله، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، تحقيق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى اليماني، منشورات محمد أمين دمج، بيروت، د.ت.

٧٠- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت٦٧٢ هـ)، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.

٧١- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥ هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٨ هـ.

٧٢- المرادي، الحسن بن قاسم (ت٧٤٩ هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

٧٣- ابن منظور، محمد بن مكرم (ت٧١١ هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت ١٩٩٤م.

٧٤- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب (ت٣٨٠ هـ)، الفهرست، تحقيق ناهد عباس عثمان، دار قطري بن الفجاءة، قطر، ١٩٨٥م.

٧٥- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت٧٦١ هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٩م.

٧٦- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت٦٤٣ هـ(شرح المفصل، صححه وعلق عليه بمعرفة مشيخة الأزهر، المطبعة المنيرية، القاهرة، د.ت.

ب- المراجع:

٧٧- إسماعيل، شعبان محمد، القراءات القرآنية، أحكامها ومصدرها، دار السلام، القاهرة، ١٩٨٦م.

٧٨- الأطرش، محمود أحمد سعيد، تاريخ القراءات والقراء، دار الإيمان، الإسكندرية، ٢٠٠٨م.

٧٩- الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٨٧م.

٨٠- أمين، أحمد، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠٠٥م.

٨١- الأنصاري، أحمد مكي، نظرية النحو القرآني، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مكة المكرمة، ١٤٠٥ هـ.

٨٢- البرديسي، محمد زكريا، أصول الفقه، دار الثقافة للنشر، القاهرة، د.ت.

٨٣- بشر، كمال محمد، علم اللغة الاجتماعي، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٥م.

٨٤- البكاء، محمد عبد المطلب، منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٩م.

٨٥- الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبعة جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧٤م.

٨٦- ـــــــ، المدارس النحوية، ط٣، دار الأمل، اربد، ٢٠٠١م.

٨٧- حسان، تمام، الأصول: دراسة استيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٨٨- ـــــــ، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، ط٢، المغرب العربي، ١٩٧٤م.

٨٩- الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الرباط ١٩٨٣م.

٩٠- خاروف، محمد فهد، الميسر في القراءات الأربع عشرة، ط٤، دار ابن كثير، دمشق، ٢٠٠٦م.

٩١- خاطر، سليمان يوسف، منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم، دار ابن الجوزي، عمان، ٢٠٠٤م.

٩٢- خاطر، محمد أحمد، قراءة ابن مسعود: مكانتها، مصادرها، إحصاؤها، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٩٠م.

٩٣- الدجني، عبد الفتاح، الإعجاز النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٤م.

٩٤- دمشقية، عفيف، أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، مركز الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٨م.

٩٥- الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعارف، الرياض، ١٩٩٩م.

٩٦- الرافعي، مصطفى صادق، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.

٩٧- الزبيدي، سعيد، القياس في النحو العربي، دار الشروق للنشر، عمان ١٩٩٧م.

٩٨- الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٨م.

٩٩- الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، د.ت.

١٠٠- الزيدي، كاصد ياسر، القراءات القرآنية عند الزجاج، دار الفرقان، عمان، ٢٠٠٦م.

١٠١- السامرائي، فاضل، ابن جني النحوي، دار عمار، ط٢، عمّان ٢٠٠٩م.

١٠٢- سحلول، محمد أحمد، شواهد القراءات بين ابن هشام وابن عقيل، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ١٩٩٣م.

١٠٣- السعدي، عبد القادر، أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية، دار عمار، ٢٠٠٠م.

١٠٤- شاهين، عبد الصبور، تاريخ القرآن، دار نهضة مصر، القاهرة، ٢٠٠٦م.

١٠٥-أبو صعيليك، سليمان، أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب، دار المأمون للنشر، عمان ٢٠٠٩م.

١٠٦- الصغير، محمود أحمد، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩م.

١٠٧-الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، علّق عليه: سعيد اللحام، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٧م.

١٠٨-عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، ط٣، دار الفكر، دمشق ١٩٩٧م.

١٠٩-عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، ١٩٧٢م.

١١٠-عطوان، حسين، القراءات القرآنية في بلاد الشام، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٣م.

١١١-عمايرة، أحمد، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، منشورات جامعة اليرموك، إربد، د.ت.

١١٢- عيد، محمد، الرواية والاستشهاد باللغة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٢م.

١١٣-أبو غربية، عصام عيد، أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦م.

١١٤- فائز، عبد المنعم، السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دار الفكر، دمشق ١٩٨٣م.

١١٥- فريحة، أنيس، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٣م.

١١٦-الفضلى، عبد الهادي، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، ط٢، دار القلم، بيروت ١٩٨٠م.

١١٧-القاضي، عبد الفتاح، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، (ضمن كتاب البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة)، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٥م.

١١٨-القطان، مناع، مباحث في علوم القرآن، ط٣٥، دار الرسالة، بيروت، ١٩٩٨م.

١١٩-اللبدي، محمد سمير، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٨م.

١٢٠- المحيمد، ياسين جاسم، مواقف النحاة من القراءات القرآنية من خلال تفسير ابن عطية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.

١٢١-المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٢م.

١٢٢-ـــــــ، في النحو العربي: نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٦٤م.

١٢٣-المسئول، عبد العلي، القراءات الشاذة: ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية، دار ابن القيم، الرياض، ٢٠٠٧م.

١٢٤-أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٦م.

١٢٥- مكرم، عبد العال سالم، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م.

١٢٦- ـــــــ، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، دار المعارف، مصر، د.ت.

١٢٧-ـــــــ، المدرسة النحوية في مصر والشام، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٠م.

١٢٨-الموسى، نهاد، قضية التحول إلى الفصحى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٧م.

١٢٩-النايلة، عبد الجبار علوان، الشواهد والاستشهاد في النحو، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٧٦م.

١٣٠-نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، مصر ٢٠٠٤م.

ج- الرسائل الجامعية:

١٣١-علوة، جمعة محمد، أوجه العربية في شواذ القراءات في كتاب المحتسب، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٨٦م.

١٣٢-شحود، حسن عبد الكريم، نظرية العامل وتطبيقها عند ابن جني، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سورية ١٩٩٧م.

د- الدوريات:

١٣٣-السيد، عبد الحميد مصطفى، نظرية العامل في النحو العربي، مجلة جامعة دمشق، عدد ٣-٤، دمشق ٢٠٠٢م.

١٣٤- المحاسنة، فايز، جمع القرآن ودوره في المحافظة على العربية وتوحيدها، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مجلد ٢، عدد ٢، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، ٢٠٠٦م.

١٣٥-منصور، محمد خالد، حكم الاحتجاج بالقراءة الشاذة عند الأصوليين، مجلة دراسات، مجلد ٢٦، عدد ٢، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٩م.